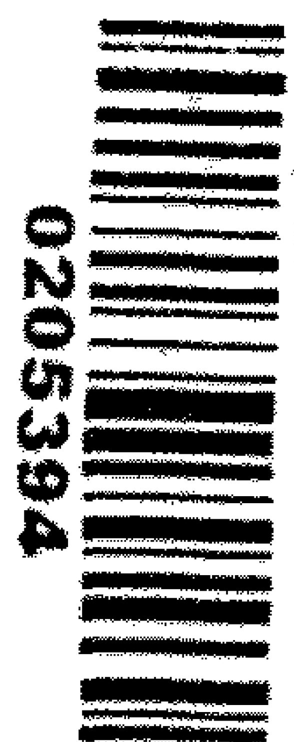
محمد صادق الحسيني

إيران

سباق الإصلاح
من الرئاسة إلى البرلمان





إيـران

سبـاق الإصـلاح
من الرئاسة إلى البرلمان

محمد صادق الحسيني

إيـران

سبـاق الإصـلاح
من الرئاسـة إلى البـرلمان



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES
BOOKS

IRAN: THE REFORM RACE FROM THE PRESIDENCY TO PARLIAMENT

BY:

MOHAMMED SADEQ AL-HUSSEINI

First Published in January 2001

BEIRUT - LEBANON

British Library Cataloguing in Publication Data Available

ISBN 9953 21- 019 -5

الغلاف: التصميم لمحمد حمادة

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

المحتويات

القسم الثالث: طبول العنف

القسم الرابع: معركة الحرية

القسم الخامس:
البرلمان الجديد بين الإصلاحيين والمحافظين

القسم السادس: تحديات مستقبلية

توطئة

في محاولة تبدو وكأنها الأكثر جدلاً وحساسية وخطورة على مفترق خيارات الحركة ـ النهضة ـ الإسلامية والوطنية الإيرانية منذ العام ١٩٠٦م (الثورة الدستورية)، يتقدم الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي، بخطى ثابتة ووطيدة لكنها بطيئة وهادئة، عشية البدء بالألفية الميلادية الثالثة، على طريق إنجاز المصالحة التاريخية المنشودة والمطلوبة منذ بدايات القرن العشرين بين الدين الإسلامي ونظام التعدديات السياسية الغربي، محاولاً بذلك ما يمكن تسميته مجازاً إرساء نظام الديموقراطية الإسلامية الراشدة.

وإذ عرضنا في كتابنا السابق (الخاتمية ـ المصالحة بين الدين والحرية) بإيجاز، كيفية تشكل وتبلور الظاهرة الخاتمية باعتبارها النتاج الطبيعي للتوق الشديد لجمهور الرأي العام الإيراني للمشاركة في صناعة القرار، بعد تذوقه لطعم الثورة الأول وحرياتها في نهاية السبعينيات على يد المؤسس الراحل الإمام روح الله الموسوي الخميني، وكيف أن الإمام المذكور استطاع، وربما لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الإسلامية الإيرانية، إجراء مصالحة تاريخية بين الدين والدولة، وتالياً بين المتدينين وبين السلطة السياسية بحيث بدا نظام الحكم، ولأول مرة، ليس غريباً عن الشعب كما كان غالب الحال في إيران قبل ذلك.

فإننا نحاول في كتابنا الثاني، الذي هو بين يديك عزيزي القارىء، تلمس الطريق الذي تسلكه الحركة الإصلاحية في إيران منذ تولي الرئيس محمد خاتمي سدّة الرئاسة في إيران، وهي تحاول جاهدة إرساء قواعد اللعبة الديموقراطية على الطريقة الإيرانية في فهم المصالحة بين الدين ونظام التعدديات السياسية الغربي؛ وصولاً إلى محطة البرلمان السادس في عمر الثورة والذي تسعى أن يكون المنبر القادر على الدفع باتجاه انتقال البلاد من النظام الرئاسي الحالي إلى نظام برلماني حزبي تعددي، يكون فيه الرئيس وتكون فيه الحكومة طيفاً من أطياف المجتمع المدني الإسلامي تأسياً بمدينة الرسول (ص) ورعيله الأول مع الأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات التاريخية التي لا بد منها عند البحث عن التواصل.

ولما كان الكتاب الجديد، على خطى الكتاب الذي سبقه عن الخاتمية، يعتمد التأريخ التوصيفي لما جرى في مرحلة معينة من التاريخ السياسي الإيراني دون الولوج في الحكم على صحة أو خطأ القرارات أو ما يمارسه صناع القرار أو المشاركون فيه، فإننا وكما سميناه، سنعرض لأهم محطات تلك المرحلة بتحدياتها وقوتها وضعفها تحت عنوان «ماراتون الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان» آملين أن تبين مثل هذه القراءة أهم المؤشرات التي أفرزتها الساحة السياسية الإيرانية في مرحلة التأسيس لمجتمع ما بعد الثورة، كما يحرص الرئيس محمد خاتمي أن يكون عصر إدارته وحكومته الإصلاحية أو كما يسميها البعض وأميل إلى تسميتها أنا شخصياً بالجمهورية الثالثة، أي بعد جمهورية العقد الأول للثورة وهي جمهورية «القيم أولاً»، وجمهورية العقد الثاني وهي جمهورية «بناء إيران أولاً»، فيما يسعى خاتمي وحواريوه اليوم في جمهوريتهم الثالثة إلى جعل الناس والساسة يعيشون موضوعات ومقولات «المجتمع أولاً» أو المصالحة بين القيم الدينية النظرية والمعرفية وآليات الحكم المدني العملية.

وحتى لا نذهب بعيداً في التنظير المجرد لما حصل في ولاية خاتمي الرئاسية الأولى، ابتداء من تسلمه الرئاسة إلى تربع أتباعه وأنصاره على عرش البرلمان، فإنني أفضل أن أبين بإيجاز شديد وفي صورة عرض تلغرافي إذا جاز التعبير، لأهم المقولات التي كافح من أجلها واستطاع إلى حد ما هو وجماعته الترويج لها بين أوسع أوساط الرأي العام خلال الثلاث سنوات ونيف الماضية، والتي وردت بشكل أو بآخر في ثنايا الكتاب الذي بين يديك وهي:

- الدعوة إلى المساواة السياسية والاجتماعية بين الحاكم والمواطن تحت سقف واحد هو القانون. وهو بالمناسبة، المفتاح السري لمعركة عمرها نحو ١٥٠ عاماً في إيران بدأت مع نهايات العهد القاجاري وظهور المصلحين الوطنيين الكبيرين أبو القاسم قائم مقام وأمير كبير.
- الدعوة إلى تقديم قراءة دستورية لنظرية ولاية الفقيه بدلاً من محاولات البعض لفرض قراءة ثيوقراطية أو سلطانية لهذه النظرية.
- الدعوة إلى تعميم ثقافة القراءات المتعددة للدين بدلاً من عرض قراءة واحدة ووحيدة وفرضها بشكل «هيمني» على الجميع.
- الدعوة إلى احترام حقوق المعارضة القانونية وفي مقدمتها حرية التعبير ما دامت تقبل الانضواء تحت سقف الدستور والقانون.
- الدعوة إلى إعادة قراءة تجربة العقدين الماضيين واحترام أفكار الأجيال المتجددة وإبراز الشجاعة اللازمة للنقد الذاتي دون مواربة.
- الدعوة إلى اعتبار أجهزة الأمن بمثابة عين النظام وعقله وليس ساعده القمعي ضد الناس وأنواع المعارضات.
- الدعوة المستمرة لتعميم ثقافة الإصلاح بدلاً من تشديد الاحتقانات السياسية وما يترتب عليها من تداعيات الثورة الدائمة.

- الدعوة إلى ضرورة التنفيس عن الاحتقانات الاجتماعية في إطار ممارسة الجميع لحرياتهم المكتسبة والمدونة دستورياً، وتحويل المعاند إلى معارض ومن ثم المعارض إلى معارض قانوني، وصولاً إلى إشراكه مع الموالاة في صناعة القرار.
- الدعوة المستمرة إلى ضرورة الإبداع وحرية التعبير والبيان للجميع وفي طليعتها حرية اطلاع الرأي العام على حقائق الأشياء، وفي مقدمتها حرية الصحافة المستقلة باعتبارها الركن الرابع للديموقراطية.
- الدعوة إلى اعتبار المبادىء الأساسية للثورة والإمام الخميني الراحل والقيم الدينية التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية، في إطار الدستور المدون، بمثابة مرجعية ملزمة للجميع، معارضة وموالاة، لكل من يريد العيش في سلام في إطار المواطنة الإيرانية.
- الدعوة إلى ضرورة التوليف بين المشروعية الدينية والمقبولة الجماهيرية في إدارة شؤون الحكم وفي بناء المجتمع المدني الإسلامي.
- الدعوة للتفريق بين قبول الناس لمبدأ الحكومة الدينية ومحاولات البعض لفرض دين حكومي رسمي.
- الدعوة إلى اعتبار الإصلاح خياراً نهائياً لا يقبل العودة إلى الوراء، والديموقراطية الإسلامية الراشدة خياراً عقلانياً للنخبة والرأي العام.

تقديم

إن القراءة الدقيقة والمتفحصة والمتأنية للمجتمع الإيراني تؤكد أنه مجتمع يميل باستمرار، إلى الاعتدال والتصالح والوسطية ما أمكن، ما لم تدخل عليه عناصر خارجة عن إرادته أو خارجه عن محيطه التقليدي الموروث، سواء من جانب نخبه الفكرية والسياسية أو من جانب القوى الخارجية الطارئة عليه. كما وتثبت القراءة المتأملة لسير تكامل المجتمع الإيراني أنه مجتمع يغلب عليه طابع التدين والمحافظة والتقليدية، وأنه أبعد ما يكون عن القطيعة مع تراثه وميراثه القومي، وغالباً ما ينحي إلى تواصل الأجيال في مسيرة تطوره التاريخية، اللهم إلا إذا فرضت عليه النخب الحاكمة السياسية أو الفكرية أو الدينية قطيعة ما، أو انفصاماً مؤقتاً بينه وبين أجياله المتصلة بعضها البعض، بحكم المزيج الثقافي المتميز الذي ظل يميز هذا المجتمع الشرقي الأصيل عن كثير من المجتمعات المحيطة به. ومرة ثالثة فإن القراءة المتعمقة لهذا المجتمع الإيراني، صاحب الفسيفساء العرقية والقومية والدينية المتمازجة، تثبت وتؤكد أن الروح السارية في عروقه هي في الواقع روح تنبذ العنف ولا تستأنس به، وتميل ميلاً واضحاً إلى نبذ الطارىء عليها من الأرواح الشريرة أو العنيفة إما بالاستئصال التدريجي أو الاستيعاب والاحتواء.

كانت هذه هي طينة هذا المجتمع الإيراني وسريرته منذ القدم الضارب في عمق التاريخ وحتى اليوم، وهو ما عكس نفسه بالضرورة، وإن بدرجات متفاوتة ومختلفة، في مختلف العصور والعهود، على هيكلية السلطة الحاكمة، أو ترك آثاره بشكل أو بآخر في أحد أطياف تلك السلطة على الدوام. فكانت المشروعية الدينية من أقوى المشروعيات التي استندت إليها السلطات الحاكمة في مختلف العصور، صدقاً كان ذلك أو نزولاً عند ضغط الرأي العام وقناعاته ومعتقداته السائدة. كان ذلك حال المجتمع الإيراني والبلاد الإيرانية قبل الإسلام وغداة حكوماته المتفاوتة المتمثلة بالسلالات المختلفة، وكذلك بعد غروب شمس «الخلافات» الإسلامية ووصول آثار النهضة الأوروبية الحديثة وعهود الحداثة وتداعياتها الاجتماعية السياسية والثقافية والمدنية.

ولما كان المجتمع الإيراني عريقاً في تراثه الحضاري والثقافي، فإن العنصر الثقافي ظل يلعب باستمرار دوراً رئيسياً في التحولات الأساسية التي عاشتها بلاد فارس القديمة وإيران المعاصرة، سواء على مستوى الطبقات الشعبية أو النخب السياسية الحاكمة.

إن من يلقي نظرة سريعة وعابرة على أهم التطورات التي عاشتها إيران طوال القرن الماضي أيضاً، يستطيع أن يخرج بالانطباع نفسه الذي تقدمه القراءة المتعمقة والدقيقة والمتأملة للتاريخ الإيراني الطويل.

فبالإضافة إلى ما سجلناه آنفاً فإن تلك التطورات، لا سيما في محطاتها الرئيسية، أثبتت أن خميرة الثقافة والخطاب الفكري والسياسي الذي كان يحرك أو يدفع بغالبية الحركات السياسية والاجتماعية في إيران، تشكلت باستمرار من عناصر ثلاثة متداخلة ومتمازجة يصعب تفكيكها عن بعضها البعض، ألا وهي حسب الترتيب الزمني:

- عنصر الثقافة الفارسية العرفانية الطابع قبل الإسلام.
- عنصر الثقافة الإسلامية العقلانية الطابع ما بعد الإسلام.
- عنصر الثقافة الغربية العقلانية الطابع أيضاً منذ عصر النهضة الغربية الحديث.

وإن كان العنصر الثاني أي الثقافة الإسلامية العقلانية، قد لعب دور العنصر الرئيسي أو بيضة القبان باستمرار، بسبب ثقله التاريخي من جهة والدور الريادي الذي ظل يلعبه علماء الدين والمثقفون المسلمين في نسيج المجتمع الإيراني منذ ظهور الإسلام.

ومرة أخرى فإن الدراسة المتعمقة والدقيقة والمتأملة لأبرز محطات التحول والتغيير في إيران القرن العشرين، تثبت أنه كلما كانت العناصر الثلاثة المكونة لخميرة الثقافة الإيرانية المعاصرة متمازجة ومتوائمة، كلما كان الخير يعم على المجتمع الإيراني وكانت الحركة الثقافية والفكرية السياسية فيه بنشاط وحيوية. وكلما تصادمت أو تنافرت في حركتها، كلما كان ذلك سبباً لتعثر الحركة التغييرية وهبوطاً ملحوظاً في حركة النمو والتنمية والتقدم العام.

وقد لوحظ ذلك بوضوح وبشفافية، ولا سيما في محطات التحول الكبرى في بدايات القرن العشرين مع ثورة المشروطة الشهيرة، وأواسط القرن مع النهضة الوطنية الكبرى وحركة تأميم النفط، وكذلك أواخر القرن غداة الثورة الإسلامية الكبرى وتداعياتها المستمرة حتى الآن.

وأيضاً فقد أثبتت التجربة بما لا يدع مجالاً للشك والتردد، أنه كلما كانت قيادة التغيير والتحول بأيدي أصحاب الثقافة الإسلامية العقلانية، كلما كانت الأثمان المدفوعة لنجاح التغيير وصولاً إلى غاياته ومقاصده أقل كلفة، شرط أن يكون أرباب هذه المهمة على دراية واسعة بعنصري الخميرة الثقافية الأخريين للمجتمع الإيراني، ويملكون القدرة على الحفاظ على ذلك المزيج الثقافي الفريد والمتميز باعتدال وسماحة، ويديرون حركة الرأي العام والنخبة بمنهج التحول التدريجي الإيجابي غير الهدام، أي تغليب منهج «الإصلاح» على منهج «الانقلاب».

وهذا ما تمكن من إنجازه في الواقع بامتياز، وباعتراف العدو قبل الصديق، مؤسس الثورة الإسلامية

المعاصرة الإمام روح الله الموسوي الخميني رضوان الله عليه في الحادي عشر من شباط ١٩٧٩م، والذي أفرز توليفته الشهيرة المعروفة «بالجمهورية الإسلامية» منهياً بذلك حقبة تاريخية طويلة جداً من الانفصام بين السلطة السياسية والرأي العام الإيراني، فاتحاً الباب أمام مصالحة تاريخية بين «الدولة» و«الدين» في الثقافة الإسلامية الشيعية.

غير أن التجربة الفتية والطرية العود لهذه التوليفة سرعان ما تعرضت لامتحان قاس في الميدان العملي، لا سيما بعد رحيل المؤسس وبروز حيثيات وتحديات عديدة أبرزها المراجعات النقدية، التي بدأها تلامذة وحواريو المؤسس أنفسهم، للمقولات ولتجربة التوليفة الحديثة والمعاصرة، إلى أن أفرزت المرحلة نهضة اجتماعية ـ فكرية ـ ثقافية ـ سياسية جديدة عرفت بملحمة ٢ خرداد ـ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧م، والتي رفعت رئيساً مختلفاً ومتميزاً للبلاد وهو الرئيس محمد خاتمي، وما تلاها من تبلور لما بات يعرف مجازاً بالظاهرة «الخاتمية».

وإذا كان المؤسس قد طرح إمكانية قيام مصالحة تاريخية بين «الدولة» و«الدين» في الثقافة الإسلامية الشيعية، فإن الحركة الإصلاحية الجديدة بقيادة الرئيس محمد خاتمي فتحت الباب أمام إمكانية قيام مصالحة تاريخية أخرى بين «الدين» و«الديموقراطية» هذه المرة، تقوم في الواقع على تطوير توليفة المؤسس المعروفة «بالجمهورية الإسلامية».

إن هذه المصالحة التي بدأ ينادي بها الرئيس محمد خاتمي في الآونة الأخيرة بشكل أكثر إلحاحاً وأكثر وضوحاً، بعد أن ظل يرددها في الأيام الأولى من ولايته بصورة ضبابية، تقوم في الواقع على مجموع المطالعات النقدية لتجربة العقدين الماضيين من عمر التوليفة الأولى. تلك المراجعة التي شارك فيها عشرات من أبناء النخبة المؤسسة أو المرافقة لقيام الثورة الإسلامية الكبرى في نهاية السبعينيات.

إن الديموقراطية الاسلامية أو ما يمكن تسميته بالـ: «ثيوديموكراسي» مجازاً، ما هي في الواقع إلا محاولة الاستجابة لتحديات أزمة «المشروعية» الناشئة بعد غياب المؤسس وظهور القراءات المختلفة والمتعددة، ليس فقط لنظرية ولاية الفقيه ـ العمود الرئيسي لمظلة النظام السياسي الإسلامي الحاكم في إيران ـ بل ولتطبيقاتها العملية الحاضرة والمسقبلية.

إن سماح النظام السياسي الإسلامي الحاكم في البلاد بتعددية دينية وسياسية لمقولات الحكم الأساسية أمر إيجابي بقدر ما يحمل في داخله مخاطر عديدة أبرزها: إمكانية تعرض التجربة بإجمالها لخطر الاستحالة من الداخل، أو الانقضاض عليها من الخارج، في ظل تغول مظاهر العولمة وانتشارها على مختلف الصعد وتغلغلها في كل مجتمعات البلدان من دون استئذان.

لكن الأمل يحدو في الوقت نفسه أرباب الحركة الإصلاحية على ما يبدو، وفي مقدمهم الرئيس محمد خاتمي، بأن تفرز التجربة الجديدة للمزج بين التشريع الإسلامي ونظام الإدارة الديموقراطية بعد ترشيده ليس فقط حلاً لأزمة «المشروعية» في زمن ما بعد الحداثة، بل وأيضاً إمكانية تقديم العالم الإسلامي إضافة حقيقية للفكر الإنساني من خلال إمكانية إنتاج حضارة إسلامية جديدة لا رجعية فيها، ولا استسلام بل وجود فاعل ومؤثر في قلب المدنية الإنسانية المعاصرة يقوم على حفظ الهوية

الخاصة لكل قطر إسلامي من جهة، وعلى مجموع العالم الإسلامي من جهة أخرى، مع إدخال التهذيبات والتشذيبات والعقل الضروري على مجموع الميراث الحضاري الإسلامي بما يؤهلنا كمجتمعات معاصرة لتقديم إضافات إنسانية جديدة، ليس فقط في مجال المعرفة والعلوم الإنسانية، بل أيضاً في نظام الإدارة والإمارة والعمران. في محطتها الجديدة ـ أي البرلمان «الإصلاحي» أو في حقبتها الجديدة ـ أي الحقبة البرلمانية بعد مشارفة الحقبة الرئاسية (ولاية خاتمي الأولى) على الانتهاء ـ تحاول الحركة الإصلاحية تقديم إضافة جديدة في هذا السياق.

هذا ما يعرض له هذا الكتاب الجديد على طريق التحول والديموقراطية الإسلامية الراشدة في إيران.

القسم الأول:

رياح التغيير

١

رسالة استقالة خاتمي

بسم اللّه الرحمن الرحيم

حضرة حجة الإسلام والمسلمين السيد هاشمي رفسنجاني

رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية المحترم

بعد السلام والاحترام،

عطفاً على الرسالة رقم ١٣٧٠/١٠/١٠، والمداولات المؤرخة ١٣٧٠/١٠/١٥، فقد أنعم اللّه المنان إحدى نعمه الكبرى على عبده البسيط (محمد خاتمي) الذي لا يملك من الفضائل غير فضيلة الصداقة والمحبة، نصيب الفخر بخدمة الثورة الإسلامية والشعب الإيراني الشريف في ميدان الفكر والثقافة ووسائل الاتصال الجماهيري، وإذ أشكر اللّه تعالى على هذه النعمة الكبرى فإنني أطلب منه، وهو الرحمن الرحيم، أن يغفر لي تقصيري وقصوري.

إن ميدان الثقافة والفن والصحوة ميدان واسع وصعب المراس بصعوبة مراس الإنسان نفسه الذي أضفت عليه الأحوال العالمية المعاصرة مزيداً من التعقيد والتشابك. ولما كانت رسالة ثورتنا أخذت على عاتقها دعوى إنقاذ الإنسان وإرساء ثقافة أفضل، فإن المسؤولية في هذا الميدان تصبح أثقل على الحمل من سائر الميادين الأخرى، والسير في هذا الوادي أكثر تعرضاً للخطر من سائر الأودية الأخرى.

إنه لمن الواضح جداً أنه لو لم تكن أفكار وتدابير إمام الأمة الإسلامية، الإمام الخميني الفقيد (قدس اللّه سره الشريف) وفتاوى ذلك العزيز المستنيرة، فإنه لم يكن من اليسير

اتخاذ أي خطوة ناجحة، ليس فقط من جانبي بل ومن جانب كبار القوم في هذا المجال.

إن الإمام وقف بكل شجاعته وصلابته المعهودة في الدفاع عن الإسلام والجهاد ضد أعداء الحقيقة الدينية وحقوق الشعب وكرامته، فإنه عندما يتعلق الأمر بضرورة إيجاد التحول في المجتمع ـ ومنه القضايا المتعلقة بالشؤون الثقافية وتهيئة الأجواء المناسبة لاحتياجات الإنسان الأساسية في الزمن المعاصر، والمتناسبة مع مقتضيات الحال ـ فإنه يتحدث أيضاً عن ضرورة كسر حصار الجهل والخرافة باعتبار ذلك شرطاً من شروط الوصول إلى ينبوع الإسلام المحمدي الزلال والأصيل (ص). ونظراً للذهنية المغلوطة الموجودة في هذا السياق وتأثيرها على مجتمع المؤمنين، فإنه يتحدث عن ضرورة «تقديم القرابين على هذا الطريق» ويطلب منا أن ندعو اللّه ليجعله هو أيضاً واحداً من هذه القرابين.

إن اجتهادات الإمام المصيرية هي التي دفعت بأصحاب الفكر والأدب والفن المنصفين، وخاصة المؤمنين من المثقفين، أن يتقدموا إلى ساحات السعي والجهاد الثقافي بأمل وشوق شديدين، وهو ما جعل الصورة الثقافية لمجتمعنا الثوري في كل الأحوال والأطوار تحافظ على نصاعتها ورفعتها حتى في زمن الحرب المفروضة في الداخل كما في الخارج.

إنني، وإذ أهنىء المفكرين والفنانين والمثقفين على هذه الإنجازات الفكرية والثقافية العظيمة، فإنني أشكر هؤلاء الأعزاء من صميم قلبي أيضاً على مساهمتهم في هذا الإنجاز الكبير.

إن تحقيق الاستقرار في ساحة الفكر والثقافة، والسعي من أجل سيادة القانون، وإيجاد الأرضية المناسبة لنمو ورشد القوى المؤمنة والفاعلة في هذا الميدان، لم يكن عملاً سهلاً. ولكن مثل هذه الواقعة المباركة قد تحقق بلطف اللّه ومنته بحدود المقبول، وذلك حتى يتمكن أرباب الفكر والثقافة والفن من بذل مساعيهم في إطار الضوابط القانونية، وفي جو من الأمن واطمئنان البال، والتي هي رباط هام من شروط الخلق والإبداع. إنني كنت ولا أزال على يقين بأن توفير أجواء الازدهار الثقافي السليم شرط لا بد منه من أجل رفع القدرات الفكرية للمجتمع وإيجاد الحصانة اللازمة لجيل بات مهدّداً بعواصف مهيبة من الإلحاد والانحراف والتحجر والفساد. ومن الطبيعي أن يترتب على هذا الاهتمام بالازدهار الثقافي تبعات وتداعيات لا يتحملها السطحيون وأصحاب النفس القصير ممن يفضلون عليها التضحية بالفكر وإقفال بابه، ورفض الحريات القانونية والمشروعة، رغم ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة وهدامة.

إن الحكم الصحيح والشامل في مجال سياسات وبرامج الأنشطة الثقافية أضعه بعهدة أصحاب الضمائر الحية من الحكام المنصفين، والذين هم كثر والحمد للّه. لكنني أذكر بأن

المقارنة بين ما كان في السابق وما تحصلنا عليه اليوم، مع الأخذ بعين الاعتبار المصاعب الذهنية والعينية والإمكانات المتواضعة في هذا المجال، شرط أي حكم صحيح.

إنني، ومعي زملائي الأعزاء، نعتقد بأن أمامنا طريقاً طويلاً للوصول إلى الأهداف الرفيعة للثورة الإسلامية، واستقرار وإرساء الثقافة والفن المتناسب مع الشأن الرفيع لهذا الشعب الحر والمتحرر، حيث نحتاج في هذه الأثناء إلى مزيد من تبيان المبادىء والقيم الإسلامية، وتشجيع المؤمنين وتشويقهم إلى الأخذ بشؤون الثقافة والفن مأخذ الجد، ورفع السدود والحصارات الذهنية والخارجية السلبية. كما يتطلب الأمر مزيداً من الاهتمام بالاستعدادات وتحسينها. وأخيراً وليس آخراً بذل الهمة العالية من جانب أهل الرأي والفكر.

إننا نزعم بأنه، ونظراً للمصاعب والفضاءات الذهنية غير المساعدة، ونقص الإمكانات، فإن ما تم إنجازه في هذا المجال، إذا لم يكن أكبر مما جرى في سائر المجالات الأخرى، فإنه ليس أقل منها بأي شكل من الأشكال. وإذا ما كان العتاب موجهاً لأحد فإنه يجب أن يوجه للمفكرين الإسلاميين وأرباب الحوزات الدينية والمحافل والمراكز والمؤسسات التي تستند في فلسفة وجودها الاجتماعي إلى شرح أمور الدين وتبيان حقانيته وأصالته، وجاذبية الإسلام النظرية والعملية، إذ إن واجبهم الأساسي هو إنتاج ونشر المؤلفات العلمية والثقافية والفنية الدينية المختلفة. وهل يمكن بالتالي توقع حصول تحول أساسي وعريق في الثقافة وفن المجتمع، ومن ثم السؤال عن حجم حاجات المجتمع الفكرية والمعنوية التي استطاعت الثورة تلبيتها.

إنني هنا أزعم بأنه مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف المحيطة، فإن النقائص والعيوب في ميدان الأنشطة الثقافية والفنية أقل بكثير من الميادين الأخرى، لا سيما من حيث إن المساعي الحثيثة والصعبة المتخذة من أجل ضبط العمل في هذا الميدان جعلتنا نقترب يوماً بعد يوم من تحقيق الأمل بمستقبل أفضل وأقل ارتكاباً للخطأ.

ومع ذلك فإنني أعتبر النقد الموجه للسياسات والأنشطة الخاصة بساحة مسؤوليتي، من قبل أصحاب الرأي والنظر، وكذلك عملية التقويم الجارية من جانب المجتمع، ليس فقط أمراً محموداً بل ومن الألطاف الإلهية الكبرى عليّ. وأعتقد بأنه ومن الآن وحتى الوصول إلى المجتمع المتعادل فكرياً وتحقق سعة الصدر المطلوبة، فإن على المسؤولين أن يتحملوا من غيرهم ليس فقط كل أشكال النقد بل وحتى عدم الإنصاف والتجني والتهم وأنواع الإساءات والجحود التي توجه ضدّهم باسم النقد. ومن هذا الطريق تعليم الجميع سبل التعايش مع الآخر وعدم اعتبار الواحد منا نفسه محور العالم والعقل الكلي.

ومن خلال التعامل بسعة صدر مع الأصدقاء القصيري النفس، والأعداء المنصفين، ربما نتمكن، شيئاً فشيئاً، من إزالة الآثار المتبقية من مجتمع الديكتاتورية والاستبداد اللذين سادا، عبر مئات السنين، واللذين تهدمت أسسهما مع الثورة الإسلامية، والتمهيد إن شاء اللّه لأجواء لا تقابل فيها الفكرة إلّا بالفكرة، وأن يسود التعامل بين الأفكار والآراء بالمنطق والدليل والبرهان والإنصاف.

ولكن، وللأسف، ومنذ بعض الوقت، فإن الطريقة المعمول بها في التعامل مع الشؤون الثقافية تبدو غير ذلك. فلعلهم بكسرهم كل الحدود القانونية والشرعية والأخلاقية والعرفية تجاوزوا دائرة النقد والتقويم ولو غير المنصف، وباتت كل الوسائل مباحة من أجل الوصول إلى الأهداف الخاصة. وغدا الأمر يهدد بالخروج الكلي من السياق المنطقي والمشروع للأحداث، وتالياً إيجاد أجواء غير سليمة ومتلاطمة يكون من أولى نتائجها الإحباط وانعدام الأمن للعلماء والفنانين النزيهين وأصحاب الشخصيات الموقرة، وحتى المؤمنين وعشاق الثورة والإسلام.

وإذا ما تعرضت في هذه الأثناء خطوط المبادىء العامة والمعايير الأساسية للثورة ومصالح المجتمع الأكيدة للهدم والانكسار، لا سمح اللّه، وإذا ما تقرر أن تتم في هذا البازار المتلاطم المواجهة التلميحية بل والتصريحية بل والمعارضة للأسس المقبولة والمتفق عليها للنظام، ومن بينها الآراء والفتاوى الفقهية للإمام، حتى وإن كانت البداية عبر المعارضة وإثارة الشبهات ضد بعض السياسات الفنية والتي تستند إلى مواقف وآراء الإمام الحازمة والصريحة، فنحن على يقين أن الأمر سيتطور ليتخذ مساراً خطيراً تطال أمواجه كثيراً من المبادىء والأسس الأخرى وتعرضها للاهتزاز.

لقد سبق لي أن قلت إن معارضة آراء الإمام، سواء بحسن نية، أو بسوء نية، تبدأ من الموسيقى لكنها لن تختتم بهذا المجال، لا أرانا اللّه مثل ذلك اليوم.

نعم إن الظروف لا تزال قائمة، مما يجعلني في موقع الاعتذار من الاستمرار في الخدمة في منصبي الحالي، وجنابكم يعرف هذا الموقف الذي سبق أن برز وتبلور منذ أشهر. واستناداً إلى رسالة سابقة وإلى المداولات التي تلتها، فقد سبق لي أن طلبت من جنابكم قبول استقالتي عشية انتخابات الدورة الرابعة للمجلس بحجة الانتقال للبرلمان. لكن هذا الطلب لم يلبَّ من جانبكم. وبعد إبراز محبتكم ومساندتكم لهذه الوزارة فقد أكدتم على ضرورة الاستقامة واستمرار النهج. وأنا بدوري، ورغم فقدان الأمل بأي تغيير في الظروف والأحوال لصالح الفكر والثقافة، فقد ارتأيت احترام وجهة نظركم. لكننا رأينا كما رأيتم

كيف أن الأمواج غير النزيهة لا تزال ماضية في مساعيها غير المقدسة لاستغلال أحاسيس ومشاعر بعض القوى المؤمنة، والتلاعب بها بصورة مخادعة باتجاه تحقيق الأهداف غير النزيهة.

لقد صبرت حتى تنتهي مراحل الدورة الرابعة للانتخابات، والتي أجريت بحمد الله بحضور جيد وعظيم للشعب المرفوع الرأس. وقد آن الأوان لتجديد طلبي السابق.

الآن ونحن نرى كبار المسؤولين ممن يُطلب منهم أكثر مني الدفاع عن أصول النظام الكلية وأهدافه السامية وسياساته، قد لزموا الصمت أمام التهديدات الأخيرة الموجهة إلى ساحة الفكر والثقافة لأي سبب كان، أو لم يأخذوها مأخذ الجد، وهو ما سبب التجرؤ المتزايد لأصحاب الاعوجاج الفكري وأصحاب النوايا السيئة، فإن من الأفضل أن يتم تسليم زمام الأمور التنفيذية في مجال الثقافة والفن والإعلام إلى أناسٍ لا تتعارض شخصيتهم وتصوراتهم مع ما هو جارٍ على الساحة، أو في الحد الأدنى، راقين وقادرين على العمل في الظروف الراهنة.

إنني أرجح أن أقوم، بعيداً عن هاجس المسؤولية التنفيذية، بالحرية والاختيار المناسبين للواجب الديني والثوري والإنساني الخاص في الدفاع عن الإسلام ومصلحة النظام كما أراها وأفهمها أنا، والمواجهة مع أشكال الجمود والتحجر والرجعية (التخلف) والتي أعتبرها من أكبر آفات الحكومة والنظام الديني المتصدي لشؤون السلطة، وهو ما كان يشغل ذهن الإمام المبارك، لا سيما في السنوات الأخيرة من عمره، وهي الآفة التي كانت تحرق الإيمان والحياة، والتي أقلقت الإمام وجعلته يفقد صبره، وكذلك من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات المشروعة للمجتمع والأفراد، بالقدر الذي تسمح به إمكاناتي وقدراتي وإدراكي المتواضع وذلك في موقع جديد وبصورة أخرى.

وفي الختام، مع اعترافي بأننا جميعاً مسؤولون تجاه مصير الإسلام وإيران، ومدينون للثورة الإسلامية الكبرى التي يتعرض لها الفكر والثقافة، وأن أي جهد أو معنى نتحمله من جانبنا ليس سوى قطرة في محيط من أمواج الإيمان والهمة العالية للشعب الإيراني المسلم الحر والشريف ودماء الشهداء الطاهرة وتضحيات الأحرار والمجاهدين الباهرة في سبيل الله؛ ومع شكري لكل زملائي السابقين والفعليين ولكل العاملين في الميادين الثقافية والفنية والصحافية والإعلامية المتنوعة الذين تحملوا بكل صبر وإخلاص المسؤولية الكبرى في هذا المجال، ومع الإقرار بأن النتائج الإيجابية للأنشطة هي رهن مساعي وجهود هؤلاء الأعزة، ومع قبولي وتسليمي الأكيد بكل نقاط الضعف والنواقص والعثرات الحاصلة على الأرض،

أقدم بهذه المناسبة استقالتي من منصب وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.

وأطلب من اللّه المنان السؤدد للإسلام والعزة للمسلمين والعظمة للجمهورية الإسلامية، والتأييد لقائد الثورة المعظم. وآمل لجنابكم الذي تحمل أداء الواجب الخطير في الظروف الحالية الحساسة التوفيق المتزايد.

دام عزكم

سيد محمد خاتمي

٢٤ أيار/مايو ١٩٩٢م

الثالث من خرداد ١٣٧١

٢

الشارع الإيراني في قلب المعادلة السياسية

للمرة الثالثة، خلال أقل من عام من عمر الولاية الأولى للرئيس محمد خاتمي، ينجح الشارع الإيراني في فرض نفسه كقوة مؤثرة في الفضاءات والأجواء المكونة للمعادلة السياسية الحاكمة في البلاد. وذلك عندما شارك بشكل فعال في إطلاق سراح عمدة العاصمة غلام حسين كرباستشي من السجن، رغم وقوف بعض الرموز السياسية حائرة وهي تبحث عن حل ناجح لأزمة بدت مستعصية وكادت أن تغرق البلاد في فوضى سياسية عارمة.

في المرة الأولى كان النزول عفوياً تماماً، ومن دون أن يحمل معه أي عنوان سياسي أو هدف مطلبي محدد، وذلك عندما خرج الشارع الإيراني راقصاً وفرحاً، ابتهاجاً بصعود منتخبه الوطني لكرة القدم إلى الأولمبياد العالمي، معبراً في حينه عن رغبة جامحة لديه في نفي اللون الواحد للحياة، خصوصاً إذا ما كان مصحوباً بتعسف السياسيين.

وفي المرة الثانية تطور الأمر ليتحول إلى مقاطعة سلبية داعية للانتخابات التكميلية البرلمانية، بعدما غيب عنها الحماس الوطني المحفز للمشاركة الفعالة.

وأما هذه المرة فقد تحول الأمر، كما أسلفنا، إلى حضور فاعل في قلب المعادلة السياسية ليصل إلى حد التأثير المباشر في صناعة القرار، بل وفي صياغته النهائية.

فالذين قرأوا رسالة الرئيس محمد خاتمي إلى مرشد الثورة، وقرأوا القرار الصادر عن الأخير بخصوص ضرورة إطلاق سراح عمدة العاصمة، قرأوا ملامح حضور الرأي العام الإيراني في الصياغتين، ومدى تأثيره على صدور قرار الإفراج عن رئيس بلدية طهران.

ليس مهماً بعد الذي جرى أن نناقش فيما إذا كانت الدوافع وراء خطوة اعتقال كرباستشي قضائية أو سياسية، أو أن نجادل في صحة أو سقم المستندات القانونية التي رجع إليها المحققون والقضاة الذين كانوا وراء خطوة التوقيف أو الحبس على ذمة التحقيق.

المهم أن قرار الحبس لرجل مثل غلام حسين كرباستشي أثار حفيظة شريحة واسعة من الرأي العام الإيراني. وحفز البلاد للدخول في استقطاب سياسي حاد للقوى، وصل إلى حد الصدام، ممّا دفع بأعلى المقامات في هرم السلطة والنظام للتدخل مباشرة لوضع حد للأزمة.

ما حصل كان مثيراً للجدل على عدة مستويات أهمها:

أولاً: لماذا يتم فتح ملف البلديات بقوة في بداية العهد الخاتمي العتيد رغم كونه يعود لممارسات متعلقة بعهد سلفه الرئيس السابق؟ هل المطلوب إشغال حكومة الرئيس محمد خاتمي بها عن مهماتها الأخرى؟!

ثانياً: هل كان المقصود من ذلك محاكمة عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، باعتباره المسؤول عما كان يحصل في هذا الملف الشائك؟

ثالثاً: لماذا تم التغاضي عن ملفات عديدة أخرى ليست أقلّ إثارة للجدل والتساؤل من ملف البلديات إذا لم تكن أكثر، يساهم قسم منها في تعطيل عمل الحكومة الحالي، في حين أن ملف البلديات لا يشكل حجر عثرة أمام تقدم عمل الحكومة؟

هذه التساؤلات جعلت الشارع الإيراني، الذي بات شديد الحساسية والشفافية، يدخل المعترك على الفور، ويطالب بفك الجانب السياسي من الجانب القضائي للملف. لكن إصرار إعلام اليمين المحافظ، كما يقول دعاة المجتمع المدني، على تأليب الرأي العام الإيراني ضد عمدة العاصمة، وتصويره بأنه المسؤول الأول عن المشاكل التي تعاني منها البلاد بسبب ما ينسب إليه من سوء إدارة وتورّط في ملفات فساد مالي، جعلا الرأي العام يستعيد كافة أجواء وتحالفات الثالث والعشرين من أيار/مايو دفاعاً عن الإنجاز المشترك الذي حققه تكتل الإصلاح والتغيير على حساب تراجع قوى اليمين المحافظ.

يقول محللون سياسيون من دعاة المجتمع المدني بأن جناحاً متطرفاً من اليمين التقليدي المحافظ لم يتعلم الدرس بعد من ملحمة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧م، ذلك الدرس الذي يقول بأن الناس لا تقبل سياسة الوصاية، وأنها تشعر بأنها باتت رشيدة بما فيه الكفاية لتمييز الصالح من الطالح من الرجال والأعمال.

ويضيف هؤلاء المحللون أن الرئيس محمد خاتمي الذي ظل يدعو، منذ تسلمه السلطة، إلى

تفعيل المقولة المدنية الخاصة به، والقائلة بمنح «حق تقرير المصير» للناس، قد نجح عملياً بإدخال الناخبين له في صلب معادلة القرار لتعديل المعادلة المختلة لغير صالحه في هرم السلطة.

ففي الوقت الذي كان يملك فيه اليمين المحافظ كل وسائل الإقناع السلطوية بصحة موقفهم في ملف البلديات، كما يقول المحللون المدنيون، فإن تكتل الإصلاح والتغيير، من خلال استنفار سلاح الرأي العام وحقه في تقرير مصيره بنفسه، استطاع أن يكسب الجولة ضد المحافظين.

ثمة من يقول هنا أيضاً بأن اختيار المحافظين لكرباستشي ليكون هو الرمز الذي ينبغي محاكمته في بداية العهد الخاتمي لوقف قطار التحول الذي يطالب به تكتل الإصلاح والتغيير، لم يكن موفقاً أبداً، بل إنه سيأتي بنتائج معاكسة تماماً. فالذي يعرف غلام حسين كرباستشي ودوره الريادي في التحولات العامة التي شهدتها البلاد منذ توقف الحرب العراقية الإيرانية حتى الآن، يعرف تماماً بأنه لعب دور الارتباط وضابط الاتصال الأكثر تأثيراً من سائر الزعماء السياسيين بين مختلف الأجنحة والتيارات الفكرية والدينية والسياسية في البلاد. وبالتالي فإن محاكمته تعني محاكمة حقبة كاملة من السياسات والزعامات على حد سواء. وهكذا كانت ردود الفعل من جانب كبار رجال الدين والزعماء السياسيين ورجال الدولة ووجهاء القوم تراها وكأنها انصبت لصالح ضابط الارتباط المذكور، ولتجعل بالتالي من حركة الرأي العام الإيراني والشارع السياسي الجماهيري مؤثراً وفاعلاً في قرار إطلاق سراح رئيس بلدية طهران وعمدة العاصمة، والرجل الأكثر تأثيراً في صناعة ملحمة ٢٣ أيار/مايو، وبالتالي فقد خرج الملف من يد من يتهمهم دعاة المجتمع المدني بالانحياز الفئوي ليصبح بعد ذلك في يد السلطة القضائية لتحكم له أو عليه، بعيداً عن المعركة السياسية الدائرة بين الأجنحة والتيارات، مما يعني أن الحكم الذي سيصدر فيما بعد ضد كرباستشي الرجل، أياً كان شكله أو مضمونه، لن يكون سوى نوع من البت في ملف قانوني مختلف عليه لا يحمل أية تداعيات سياسية أو فكرية ضد الرجل.

المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني يعتقدون بأن الفصل الجديد من السجال حول ملف البلديات لن يكون كما كان عليه قبل تدخّل مرشد الثورة وأقطاب النظام الأساسيين، وأن الرئيس محمد خاتمي سيكون حريصاً جداً، بعد هذا الملف فصاعداً، أن يتم الفصل التام بين السياق القضائي وبين سياقه السياسي العام.

وإذا ما كان مطلوباً محاكمة غلام حسين كرباستشي على مخالفات مزعومة فإنه ينبغي فتح الملف بأكمله، والتحقيق في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالملف، ومحاسبة كل مسؤول عن أي خدش حصل لكرامة المواطنين أو المسؤولين وحرماتهم، وبذلك تعود الأمور لنصابها، ويأخذ كل ذي حق حقه، كما جاء في مضمون رسالة الرئيس محمد خاتمي لمرشد الثورة، وكذلك في رسالة مرشد الثورة إلى رئيس السلطة القضائية.

وهنا تتحقق، برأي دعاة العهد الجديد، شعارات دولة القانون والفصل التام بين القوى الثلاث، وإعادة الاعتبار لحضور الرأي العام، من خلال تفصيل مبادىء الدستور الذي يقول بضرورة التطبيق العادل للقانون على الجميع ودون تمييز، وعندها يعتقد أنصار تكتل الإصلاح والتغيير بأن غلام حسين كرباستشي سيلقى جزاءه العادل من حكومة المجتمع المدني الإسلامية بعيداً عن الانحياز الفئوي وانتصاراً للعدالة قبل كل شيء آخر.

٣

ظلال الخمينية بين السلطة والرأي العام

رغم مرور أكثر من عقد على غيابه، لا يزال هو المرجع وهو الحكم. الحاكمون يستمدون الشرعية منه، والخارجون على الحكم أو المختلفون معه من أصحاب الرأي الآخر يستشهدون بسيرته وأقواله، دفاعاً عن نظرياتهم وأفكارهم، وأرباب المجتمع السياسي القديم يتمسكون بنصوصه وتعاليمه كما هي، دفاعاً عن أطروحاتهم التقليدية، وأرباب المجتمع السياسي يفسرونها ويؤولونها خدمة لقراءاتهم المتجددة للدين والسياسة.

المحافظون، كما الإصلاحيون، لا يجدون من يحكم لهم أو عليهم سوى مرجعيته الملزمة. الأصوليون، كما الليبراليون، لا يجدون من يحاججون به وبسلوكياته عندما تشتد المعركة بينهم. السلطة السياسية والدينية تحكم باسمه، والرأي العام المدني والمؤطّر إيديولوجياً، كلاهما يستغيث به لنجدته في صناديق الاقتراع أو السجالات الساخنة على أبواب الجامعات أو ردهات المجالس العامة وقاعات مجالس السياسة والجدل الفكري والثقافي.

القاضي الذي يصدر أحكام الإدانة والمجازاة ضد السياسيين أو المفكرين أو الصحافيين والإعلاميين يقول إنه يقضي بعدله، ودفاعاً عن قيمه الراسخة في أعماق قلوب المؤمنين. والمسجونون والمحكومون بدورهم يستنكرون ويحاججون ويحتجون بمسلكياته وقضائه الذي لم يعرف القسوة أو الشطط أو التمييز، أو الكيل بمكيالين، بل ويجاهرون أنهم يعيشون الغربة والوحدة واليتم، لا بسبب وحشة السجن وعزلته بل بغيابه الأليم والعصيّ على الاحتمال.

المتشددون في العقيدة والقيم والسلوك، كما أصحاب التساهل والتسامح والانفتاح على

الآخر، يستنبطون جميعاً قراءاتهم منه، انطلاقاً من كونهم عايشوه أو استمعوا إليه، أو سمعوا عنه في مقاطع تاريخية مختلفة، أو مواقع سياسية زمانية أو مكانية متنوعة.

لا أحد يكنّ له البغضاء إطلاقاً إلّا الذين في قلوبهم مرض، وهم يكادون ينتهون رحيلاً من هذه الدنيا، أو هم في طريقهم إلى أن يصبحوا في سجل النسيان.

ذاكرة الشعب ووجدانه لا يعرفان عنه سوى أنه أعاد له ـ الشعب ـ الثقة بالنفس واستقلالية القرار، وما وراء ذلك من قرار، لأن التجربة التاريخية والدستور والحركة الزمانية والمكانية التي تعيشها البلاد هذه الأيام تقول للناس إن الأمر بات بين أيديهم تماماً من الآن فصاعداً، وأنهم هم أصحاب الشأن في تحديد مستقبل هذه التجربة، على قاعدة حق تقرير المصير المكرسة في القانون، وفي توليفة المؤسس الأول التي لا تحتمل سوى تفسير واحد، وهو الجمع بين الجمهورية والإسلامية، أو كما عبر عنها واحد من أكثر الحواريين التصاقاً به ورئيس مكتبه الذي لم يفارقه طوال فترة حكمه الصعبة، وهو يحيي ذكراه السنوية عندما وصف «الثورة الإسلامية بالمشروطة التي لا تقبل الاستبداد بالرأي ولا أي نوع من أنواع الحكم السلطاني المطلق».

رغم مرور أكثر من عقد على رحيله، وأكثر من عقدين على ثورته المستمرة، فإن الواقعة «المعجزة» بالمقاييس المادية للتقييم، تبدو وكأنها تحدث لتوها فيتكاثر الجدل بشأنها ويتنوع، بل ويأتي من يطالب بإعادتها إلى مرجعيتها التاريخية في أوائل القرن الميلادي الراهن، ليكتشف فيها ما لم يكتشفه الحواريون من جيل الثورة الأول.

فمنذ ظهور الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي على مسرح الانتخابات الرئاسية وتبلور تكتل الإصلاح والتغيير من حوله، ومن ثم تبلور الإدارة الخاتمية، ودخول ما بات يعرف بجيل الثورة الثاني، إلى مطابخ القرار بعد توليه الرئاسة، وإيران تشهد قراءات متنوعة ومثيرة للجدل للواقعة «الخمينية» والثورة الإسلامية فيها، والنظام السياسي القائم على مبدأ الجمع بين المشروعية الدينية والمقبولية الجماهيرية.

فالبعد الواحد لـ«الخمينية» في أيامها الأولى بات بُعدين في نهاية العقد الأول لانطلاقتها، وها هو اليوم يتحول إلى عدة أبعاد، وتالياً عدة تيارات تتكلم جميعها باسم «الخمينية»، فيمتد تأثيره على امتداد ألوان الطيف وكأنه الحاكم الأوحد من وراء جدران ضريحه المتواضع جنوب العاصمة طهران.

وإذ يتكلم الرئيس محمد خاتمي، وهو يحيي ذكرى الفقيد المؤسس بالمناسبات، عن مرحلة «التثبيت» وضرورة تدعيم «قواعد اللعبة الديموقراطية» لـ«البيت المدني» من الداخل فإنه لا

يخفي تعلقه الشديد وارتباطه الوثيق بـ«الخمينية» منطلقاً ومنهجاً وهدفاً. تماماً كما يفعل منافسوه السياسيون أو المعارضون لمنهجيته في الحكم والإدارة، وهم يرفضون شعاراته «المدنية» و«الديموقراطية»، مستندين في ذلك إلى قراءتهم الخاصة لـ«الخمينية» أيضاً.

وهكذا يفعل العديد من التيارات السياسية والفكرية الواقفة على يسار خاتمي أو يمينه، أو يسار المعارضين له أو يمينهم وما أكثرهم هذه الأيام، والثورة على أعتاب عقدها الثالث.

حتى الرأي العام غير المؤطر سياسياً، وهو أكثرية ليست بالقليلة، والذي يرى أنه آن الأوان لمحاسبة الذات وتقديم كشف بأعمال كل فئة أو تيار، بصورة شفافة لا تقبل التعتيم ولا التمترس خلف المقولات الكبرى، فإنه هو الآخر سرعان ما يستند في محاسبته المذكورة إلى مسلكية القائد المؤسس وصاحب المبادرة الأولى في إطلاق ماكينة النقد الشعبية، بمبادراتها الفردية والجماعية، قبل أكثر من عقدين، حتى صارت نظرية متعارفاً عليها في مجال النقد والتجريح والتعديل لمعالجة كل المقولات التقليدية المألوفة في الإدارة والحكم، الدينية منها وغير الدينية.

وهكذا فإن المراقبين يسجلون باهتمام بالغ، وبتأمل عميق، مدى هيمنة «العقل الخميني الباطن» ليس فقط على الطبقة السياسية الإيرانية المعاصرة، بكافة تلاوينها وتنوعاتها، بل وحتى أعمق أعماق الوجدان الشعبي والرأي العام المدني.

إنه روح الله الموسوي الخميني الذي أطاح، قبل عقدين ونيف من الزمان عاماً، بإصراره وتفانيه من أجل الهدف الغائي المتمثل برفض كل أشكال العبودية لغير الله، أعتى إمبراطوريات الشرق المعاصر، فأطلق بذلك المبادرات الفردية والجماعية من عقالها والمارد الشعبي من قمقمه، وكرّس حب العامة والخاصة له بعد عشر سنوات من حكمه عندما رحل عن هذه الدنيا ولم يورث الحكم لأحد أبنائه أو أبناء عشيرته، كما لم يترك لهم من حطام الدنيا سوى حب الجماهير لسيرته ومسلكيته التي ترفض الوصاية والهيمنة والاستبداد بكل أشكاله.

كان أمة في رجل، حسب التعبير القرآني الشهير، ولذلك فإن الأمة تبدو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في حاجة إليه وإلى مبادراته الشجاعة، في ظل تصاعد السجال السياسي الحاد، واصطراع الرؤى من حوله، دون أن يتمكن إلّا النفر القليل من حوارييه من التجرؤ على قراءة نصوصه وتعليماته بما يتناسب ومتطلبات المعادلات الاجتماعية الجديدة والمعادلات الإقليمية المستجدة وتحولات الوضع الدولي المستجد.

في هذه الظروف الحزينة التي يعيشها الشارع الإيراني الحاكم والمحكوم هذه الأيام، وهو

يخلد الذكرى السنوية لرحيل المؤسس القائد، يقرأ المراقبون رغم ذلك حماساً شديداً لدى الرأي العام وتوقاً أشد وشوقاً لا محدوداً للإصلاح والتغيير، وكأنه لا يريد أن يصدق بموت القائد المؤسس، بعد أن ظل يشكل قلبه النابض منذ أكثر من عقدين من الزمان ولم يزل حتى وهو تحت التراب.

٤

الإسلام الديموقراطي وجمهورية ما بعد الحداثة

عندما طلب «الشيخ الرئيس» أكبر هاشمي رفسنجاني في ربيع العام ١٩٩٦م من قيادة المحافظين التقليدية القابضة على تكتل رجال الدين المناضلين، المعروف بـ«روحانيت»، إدراج خمسة من المقربين له من أنصار الانفتاح والإصلاح في قائمتهم الانتخابية للدورة البرلمانية الخامسة، رفضت تلك القيادة بحزم طلب الشيخ الرئيس، بحجة عدم تطابق توجه أولئك الخمسة في توجهاتهم السياسية والفكرية مع قيادة التكتل المذكور، واحتمال أن تتحول الخطوة إلى بدعة لفتح الباب أمام أصحاب الرأي الآخر من التكنوقراط والمثقفين و«مشايخ» اليسار الراديكالي غير المنضبطين.

قيادة المحافظين التقليدية التي كانت تعيش في عز نشوتها وزهوها، بعد أن كانت قد دفعت بقادة اليسار الراديكالي إلى هامش الحركة السياسية خلال سنوات الدورة البرلمانية الرابعة، نسيت في تلك اللحظة التاريخية أنها نجحت في عملية الإبعاد المذكورة بفضل الشيخ الرئيس نفسه، ولم تكن تتصور من جهة أخرى أنها ستدفع ثمن ذلك الإبعاد غالياً، كما تدفعه اليوم، وهي تواجه خيارين أحلاهما مرّ، أن تقبل بهزيمة ساحقة في الدورة البرلمانية السادسة المقبلة وتسلّم قيادة البرلمان للشيخ عبدالله نوري الذي رفضت أن تدرج اسمه آنذاك على رأس قائمة الأسماء الخمسة المرشحين من جانب الشيخ الرئيس، أو أن تقبل بتسليم دفة القيادة البرلمانية للشيخ الرئيس نفسه ليغرق البرلمان بدوره بجيش من الإصلاحيين، وليس خمسة منهم فقط.

فالمتتبع لأخبار السجالات التي دارت على الساحة السياسية الإيرانية لا يمكنه إلّا أن يتوقف عند عناوينها الرئيسية التالية:

- عبد الله نوري المرشح الأقوى لقيادة البرلمان من جانب قوى الإصلاح والتغيير.
- دخول الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني إلى المعركة محاولاً مواكبة الحدث الكبير ليصب في مصلحة معركة الإصلاح.
- لن نقبل يمينياً واحداً في قائمة الإصلاح والتغيير، حتى لو كان هاشمي رفسنجاني، وعلى الأخير أن يحدد موقفه فينضم إما إلى قائمة الإصلاح أو قائمة اليمين المحافظ.
- أكثرية البرلمان القادم تصبح محسومة، سلفاً، لصالح الإصلاحيين، وليس أمام المحافظين إلّا الرضوخ لهذه الحقيقة.

بالمقابل فإن قادة اليمين المحافظ وإعلامهم لم يتجرأوا حتى على تسمية مرشحهم لقيادة البرلمان المقبل، وتراهم حائرين يبحثون عن الطريق الأنسب لإعادة زج الرئيس السابق في المعركة، لعله يخفف من غلواء الإصلاحيين، ويوقف زحفهم ويمنع الخسارة الفادحة المرتقبة للمحافظين.

ولم تنفع مساعي الجناح المعتدل من الإصلاحيين الذين يركبون حصاني الرئيس السابق والرئيس الحالي، حتى الآن، في إقناع قيادة المحافظين بتجنّب معركة «كسر عظم» مع الطرف الآخر، كما لم تنجح في إقناع قادة اليسار الراديكالي بقبول مرشح تسوية لقيادة البرلمان المقبل متمثلاً بالرئيس رفسنجاني نفسه.

في هذه الأثناء ينفد صبر الجناح اليميني المتطرف، ولم يعد بإمكانه التستر على جوهر المعركة الدائرة في الساحة السياسية الإيرانية بنظره، فيبدأ هجومه الشامل على جوهر الفكر الإصلاحي وقيادته المتمثلة بالرئيس محمد خاتمي شخصياً.

وهكذا تبدأ أسبوعية «صبح» بنشر تحليل تصف فيه الرئيسين رفسنجاني وخاتمي بأنهما يمثلان «تجربة الليبرالية الغربية» المهزومة، حيث «فتح الباب أمام إعادة هذه التجربة في إيران الرئيس السابق من النافذة الاقتصادية، فيما يقوم اليوم الرئيس الحالي بالمطالبة بثمارها السياسية»، على حد تعبير الأسبوعية الناطقة باسم اليمين المتطرف.

ولم تكتف الأسبوعية المذكورة بهذا الحد، بل عاودت هجومها على الرئيس خاتمي لتحذّره هذه المرة ممّا سمّته «خوض لعبة خطيرة تجعله في مواجهة إجماع علماء الإسلام... في إطار اجتهاد هو غير جدير به ولا يحمل مقوماته العلمية أو الخبروية، ويشجعه عليه ويدفعه إليه حفنة من المصفقين والمهللين الذين سيتسببون بتضييع سمعته!».

ويأتي هذا الكلام الخطير بالطبع بعد كلام خطير آخر سبقه، أطلقه زعيم المنظرين لما يعرف بتكتل اليمين التقليدي، آية الله مصباح يزدي، الذي أعلن صراحة أنه «ليس من الإسلام

في شيء تلك الاجتهادات التي تقول بأن للإسلام قراءات مختلفة، وكل ما يأتيكم من هؤلاء المتقولين ارموه عرض الحائط فهو من البدع»، كما ورد في مضمون الخطب العديدة والمتكررة له طوال الولاية الأولى للرئيس خاتمي.

والمعروف عن الرئيس محمد خاتمي أنه هو صاحب النظرية المعروفة بوجود قراءات مختلفة للإسلام؛ وأبرز ما قاله بهذا الخصوص، والذي أثار حفيظة أسبوعية اليمين المحافظ هو: «نعم إن دين الإسلام يقوم على التوحيد، لكن فهم هذا التوحيد جاء في تفاسير وتعابير مختلفة... وإن الحضارة الإسلامية القديمة برأيي ما هي إلّا تعبير عن احتياجات عصرها. والذين يعجزون عن مواكبة عصرهم ويريدون تغطية فشلهم في إيجاد موقع لهم في العالم المعاصر، يحاولون إلقاء تصوير أسطوري عن الماضي ظناً منهم أن ذلك كفيل بجبران تخلفهم». ويضيف خاتمي الذي كان يتحدث إلى الطلاب الحائزين على جوائز الأولمبياد العالمي في الألعاب الرياضية، ليصل إلى بيت قصيده الذي أثار حفيظة اليمين المتطرف حيث يقول:

«من أجل الانطلاق إلى المستقبل الأفضل، ليس أمامنا إلا العبور على جادة الحداثة. طبعاً هذا لا يعني قبولها مائة بالمائة، بل ينبغي معرفتها ونقدها ومطالعتها والاستفادة منها... علينا أن نطلع على عالم الحداثة، ولا يجوز لنا أن نختصر الطريق فنصف أمراً كهذا يشغل العالم والإنسان وأذهان البشرية وروحها بأنه أمر سيء، ونريح أنفسنا بالاستئناس بهذا الحكم القيمي، إننا إذا ما اطلعنا على هذا العالم فسوف لن نختار طريق السبّ واللعن وإطلاق الشعارات بدلاً من النقد العلمي المسؤول».

وعند هذه النقطة بالذات يظهر التقابل واضحاً بين الرئيس محمد خاتمي وجماعاته، وبين بعض أطراف اليمين المتطرف ممن ضاق صدرهم بأطروحاته وأطروحات مناصريه وحلفائه حتى المعتدلين منهم، مثل وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي.

فبينما يدعو الجناح الإصلاحي، لا سيما المعتدل منه، إلى فتح أبواب الحوار على مصاريعها، وتحمّل الرأي والرأي الآخر، والقراءات المختلفة للموضوع الواحد في إطار التأسيس لديموقراطية إسلامية راشدة، يصفها الرئيس محمد خاتمي بأنها «العيش في توافق بين الدين والحرية والمسؤولية»، كما جاء في خطبه العديدة، فإن أقطاب اليمين المتطرف لم يبق أمامهم، للأسف الشديد، سوى السبّ واللعن وإطلاق الشتائم على أنصار الرئيس؛ فمنهم من يصفهم بـ«الحشرات» كما فعل أحد النواب، وآخر يصفهم بـ«طوابير العدو وخنادق النفاق»، إلى الهجوم الشخصي على الرئيس كما ورد في أسبوعية صبح، وهي تحذره من الدخول في اللعبة الخطيرة الآنفة الذكر وتصفه بـ«غير الناضج والمفتقر إلى الخبرة

في عالم السياسة والدين، والمتخفي خلف منطق غير علمي شعبوي لا يتناسب مع شأن ومقام الرئيس!».

على أية حال، فالمحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الإسلامي الجديد لا يستغربون ظهور مثل هذه التيارات المتطرفة، على يمين ويسار حركة الإصلاح العقلانية الجارية في البلاد، ويقولون بأنها من طبيعة المرحلة الانتقالية التي تعيشها الدول والأمم، وأن الذين رفضوا يوماً أن يدرجوا أسماء خمسة من الإصلاحيين في قائمة ترشيحاتهم خير لهم، بدلاً من السباب والشتائم، أن يبحثوا عن خمسة مقاعد لهم أو يزيد في قائمة الإصلاحيين الطويلة.

٥

ديبلوماسية المدينة الفاضلة وسقوط المحرمات في العلاقات الإيرانية ـ الأميركية

أن يختار الرئيس الإيراني محمد خاتمي فتح حوار مع شعب الولايات المتحدة، لا مع زعمائها، وأن يقدم ذلك الإطراء غير المعهود ولا المألوف من جانب زعيم ديني إيراني يقف على رأس الهرم التنفيذي لنظام الجمهورية الإسلامية، فإن ذلك له دلالات بعيدة، وهي خطوة ذات مفترق بالتأكيد.

ويبدو على الرئيس الإيراني اختياره لمحاورة الشعب الأميركي مباشرة في، محاولة واضحة لإيصال رسالة غير مباشرة لدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، بأن المشكلة تكمن في عقلية الحرب الباردة التي لا تزال تتحكم بالساسة الأميركيين، والمسؤولة وحدها عن عدم قيام علاقات طبيعية بين واشنطن وعدد من دول العالم الثالث، وفي طليعتها إيران، إنما أراد بذلك استخدام أسلوب قديم لسياسة الحرب النفسية ضد الخصم لإجباره على التراجع خطوة جديدة إلى الوراء، قبل أن تحين الظروف المناسبة للمفاوضات المباشرة.

فعندما سُئل أحد كبار المصلحين في القرون الخالية عن كيفية تحقيق الانتصارات في حروبه ضد خصمه قال: إنني كنتِ أخوض الحرب ضده بطريقة أكون فيها أنا ونفسه عليه، فتكون عملية الاصطفاف الميدانية في الواقع بمثابة إثنين ضد واحد، بالإضافة إلى أن الخصم يكون منشغلاً بذاته قبل أن يعدّ العدّة لردّ الضربة لخصمه.

إن حال الإدارة الأميركية بعد حديث الرئيس محمد خاتمي هي بالتأكيد كذلك الآن، فبعد أن أصبحت الكرة في الملعب الأميركي تماماً، فإنها مرشحة أن تبقى مطولاً هناك، قبل أن يتمكن الرئيس بيل كلينتون، وكذلك من يليه في سدة الرئاسة وأيضاً في مطبخ صناعة السياسة الخارجية، من دفعها إلى الملعب الإيراني من جديد.

إنه من المبكر بالطبع الحكم على مدى تأثير رسالة الرئيس خاتمي على الشعب الأميركي، وما إذا كان هذا الشعب قد استوعب بأكثريته مضمون الرسالة الإيرانية الجديدة في نوعها ودلالتها. لكن في الوقت نفسه فإن على رئيس الولايات المتحدة الأميركية، من الآن فصاعداً، أن يقدم تبريرات مقنعة لشعبه وللرأي العام العالمي عن السبب الحقيقي الذي يجعله مصراً على مخاصمة الدولة لإسلامية الإيرانية، في الوقت الذي أعلنت فيه، وبصراحة غير معهودة، على لسان رأس الحكومة الشرعية المنتخبة فيها، بأنها لا تعادي بتاتاً أية دولة في العالم، وأن دينها يرفض قتل النفس البشرية من دون نفس، وبالتالي فإنها تعارض كل أشكال الإرهاب، كما أنها تلتزم بكل الشرائع الدولية والأعراف المتبعة للعلاقات بين الدول والأمم، ناهيك عن احترامها المتميز للأمة الأميركية العظيمة، ومعارضتها لحرق علمها الذي يمثل الرمز الوطني لتلك الأمة، واستعدادها بالمقابل للدخول في حوارات متشعبة وعميقة مع هذه الأمة، كما جاء في رسالة الرئيس خاتمي إلى الأمة الأميركية.

فإذا كان القرار الأميركي يؤخذ في واشنطن، وليس في تل أبيب، كما قال الرئيس محمد خاتمي، فإن المصالح القومية للأمة الأميركية لا تبرر إطلاقاً استمرار القطيعة بين الأمتين الأميركية والإيرانية، ناهيك عن انعدام الحوار بينهما.

وقد كثّف خاتمي شروط نجاح أي حوار سواء كان مباشراً أو غير مباشر، بين واشنطن وطهران، بقوله إن على الولايات المتحدة، إذا ما أرادت أن تفتح ثغرة حقيقية في جدار انعدام الثقة المزمن بين الجانبين، أن تتخلى قبل كل شيء عن سياسة اعتبار الدول الأخرى أدوات في سياساتها الهيمنية، وأن تحترم إرادات الدول الأخرى على قدم المساواة معها. وفي غير ذلك فإن أي حوار لن يكون مجدياً، ولن يفضي إلى نتائج إيجابية على حد تعبير الرئيس الإيراني.

هذا هو باختصار جوهر رسالة الرئيس محمد خاتمي للساسة الأميركيين، بعد أن طمأن الرأي العام الأميركي قبل ذلك بأنه يُقدر الحضارة الأميركية المتدينة، كلّ التقدير، ويعارض أي مسّ بمشاعر تلك الأمة وأحاسيسها، سواء من خلال إبدائه لمعارضته حرق العلم الأميركي، أو المعالجة المعتدلة نسبياً لمسألة احتجاز الرهائن الأميركيين، أو تفسيره لشعار «الموت لأميركا» بأنه يعني الموت لسياسات العداء ولا تمس كرامة الشعب الأميركي من قريب أو بعيد رغم كونه لا يزال يُردَّد في بلاده في المناسبات الدينية والرسمية.

القارئون بعناية لرسالة الرئيس محمد خاتمي للشعب الأميركي عبر شبكة (C.N.N)

الإخبارية يقولون بأن الرجل قطع شوطاً طويلاً في خطواته الحوارية المذكورة، على طريق تطبيع العلاقات الإيرانية ـ الأميركية. ويدللون على قولهم بالإشارة إلى أن الذي كان يمنع قيام مثل هذا التطبيع، بالدرجة الأولى، هو ذلك الحاجز الجليدي الضخم والمعتم والذي ظل محرماً الاقتراب منه من جانب أيّ كان، أياً كانت مرتبته من الجانب الإيراني.

لقد كان الحديث عن فتح باب الحوار مع الولايات المتحدة الأميركية، حتى الأمس القريب، أشبه بالخيانة العظمى التي يرتكبها الفرد، أياً كانت مرتبته الدينية أو السياسية، وكان محرماً على الجميع الاقتراب مما كان يعرف بـ«التابو» الأميركي.

وحده الرئيس محمد خاتمي استطاع اختراق هذا الحصار النفسي، من خلال لجوئه إلى ما يمكن وصفه بديبلوماسية المدينة الفاضلة في الحديث عن الموضوع، وذلك عندما وضع ملف الحوار السياسي والديبلوماسي بين الخصمين العنيدين في إطار حوار الثقافات والحضارات بين الأمم، في محاولة منه للدخول من الباب الخلفي وبأسلوب ناعم لا يمكن لأحد الوقوف بوجهه بسهولة من جانب كافة الأطراف المعنية بمعارضة مثل هذا الحوار، سواء على الجانب الأميركي أو الجانب الإيراني.

ومن هنا بدأ في الواقع فصل الحوار الأول بين مفكرين مثقفين وكتّاب وفنّانين وصحافيين، كما اقترح خاتمي في محاولة لفتح ثغرة في جدار انعدام الثقة السميك، ودراسة أي إمكانية للتغيير، بانتظار أن تقدم الحكومة الأميركية على مراجعة سياسات الخصام التقليدية المتبعة ضد إيران، وتبدأ هي بالخطوة العملية الأولى في مسيرة التطبيع من خلال رفع كامل للحظر غير المبرر وغير المشروع وغير المنطقي للتعامل التجاري والاقتصادي مع دولة مثل إيران، ليس باستطاعة الولايات المتحدة الاستغناء عنها مهما كانت الظروف.

ويعتقد محللون سياسيون مطلعون على تاريخ العلاقات الإيرانية ـ الأميركية بأن مجرد كسر الحاجز النفسي وتجاوز حالة «التابو» التي كانت سائدة إلى حين التعامل مع ملف الحوار الأميركي ـ الإيراني، وهو ما حصل عبر مبادرة الرئيس محمد خاتمي، فإن خطوات الانفتاح وفصول الحوار المتشعبة ستجد طريقها إلى الواقع العملي الملموس يوماً ما، ولن تكون هناك صعوبة كبيرة في إعادة ترميم الجسور التاريخية الموجودة بين الأميركيين والإيرانيين.

صحيح أن درجة العداء السياسية والإيديولوجية التي ظهرت بعد الثورة الإيرانية كانت حادّة وقوية للغاية، ممّا حجب كل ما عداه من مشتركات تاريخية كثيرة موجودة في

الأساس في علاقات البلدين، إلّا أنّ خطوة رفع الغطاء التي تمت من شأنها إعادة تفعيل تلك المشتركات في زمن قياسي مقبول، في وقت تتسارع فيه التطورات والأحداث في العالم على أكثر من صعيد ومستوى.

ثمة من يعتقد هنا أيضاً بأن الرئيس محمد خاتمي بدا، من خلال رسالته إلى الشعب الأميركي، وكأنه أراد توسيع دائرة مراهناته على الأسلوب الذي يتبعه في التغيير، في عرض إمكاناته الفكرية والثقافية على الخارج أيضاً، بعد ترسيخ أطروحاته المتميزة في الداخل الإيراني في هذا المجال، الأمر الذي سيسمح له بالتأكيد على تعزيز مواقعه داخل معادلة صنع القرار الإيراني.

ويقول مطلعون على طريقة التفكير الخاتمية، إذا جاز التعبير، أن الرئيس الإيراني يراهن في سياساته العامة على مدى مساهمة الرأي العام في عملية صنع القرار، أكثر من مراهناته على مطابخ صنع القرار الحكومية التقليدية المعروفة. ومن هنا فإنه ربما أراد بذلك أيضاً إخراج ملف العلاقات الإيرانية ـ الأميركية من الغرف المغلقة ليصبح في متناول الجميع وملكاً لتقديرات الرأي العام الإيراني، ليساهم بدور فعال في رسم سياسة خارجية أكثر فاعلية وحيوية من ذي قبل، بعد أن ازدادت الانتقادات الداخلية الموجهة ضد السياسات التقليدية والمحافظة التي كانت متبعة في العهود السابقة تجاه معظم الملفات الخارجية.

ويقول هؤلاء أن الخاتميين يراهنون بذلك، مرة أخرى، على كرة الثلج التي من شأنها أن تكبر مع الأيام لتفرض ثقافة مختلفة في التعامل مع الملفات الخارجية، تماماً كما هو حاصل في الداخل الإيراني، مما يساهم في إنجاح ديبلوماسية المدينة الفاضلة التي يتبعها الرئيس محمد خاتمي في تعامله مع مختلف الملفات الداخلية والخارجية؛ تلك الديبلوماسية التي تريد قلب المعادلة التقليدية السائدة في سلوكيات قادة الدول ورجال الدولة التقليديين، والانتقال بها من حالة «تسييس» كل الملفات الإنسانية، إلى حالة «تمدين» كل الملفات السياسية، في محاولة جادة لإضفاء الطابع المدني على العلاقات الإنسانية، سواء بين الشعوب والأمم، أو الدول والبلدان المختلفة، أو داخل كل دولة بين فئات الشعب الواحد، ووضع المعايير الأخلاقية اللازمة لمثل هذه التعاملات.

٦

شارع الصحافة الإيراني
والركن الرابع للديموقراطية

شهد شارع الصحافة الإيراني مع استقباله الصحيفة الأولى المستقلة، قولاً وتحليلاً وخبراً، عن كل ما يمت إلى الصيغة الحكومية المعروفة في صناعة الأخبار وترويجها، تحولاً ملحوظاً لعب دوره البارز في تطورات الأحداث في عهد الاصلاح الخاتمي طوال سباق الماراتون الطويل. وكما يعتقد، فإن «المجتمع» التي صدرت في بداية العهد الخاتمي ستكون بمثابة الصحيفة الأولى الناطقة باسم المجتمع المدني الحديث.

ويرى القائمون على إصدار صحيفة «المجتمع»، وهم جماعة من المثقفين المتنورين فكرياً، بأنه آن الأوان، بعد تجربة عمرها نحو عقدين من الزمان، مع تجربة صحافة الدولة بأشكالها التقدمية والرجعية والناقدة والتبريرية، لأن تمنح الفرصة لصحافة مدنية قادرة على عكس الرأي والرأي الآخر من بطن المجتمع المدني، بعيداً عن أي إشراف حكومي، أياً كان شكله أو نوعه.

بمعنى آخر، فإن المعنيين بأخبار المجتمع المدني أكثر من أخبار السلطة يقولون إنه آن الأوان لإعادة التوازن المطلوب بين الراعي والرعيّة في الخبر والرأي، حتى تتوازن حركة الأمة العامة، فلا يطغى رأي على آخر إلّا بعد التوسع بالمعرفة وتفحّص كنه الأشياء والتعمق بدراستها. ويعتبرون في هذا المجال أن العدالة في توزيع المعارف والعلوم، ومن ضمنها الأخبار والمعلومات، يجب أن تعمَّم، تماماً كما تعمَّم العدالة في مجال توزيع الرغيف.

ويلخّص القائمون على إدارة الصحيفة الجديدة رأيهم بالعلاقة التحليلية بين الخبر والسلطة من جهة، والرأي العام من جهة أخرى، بالقول: نريد صحافة تنقل الخبر كما هو من

مصادره المعلنة دون صياغة إيديولوجية أو عقائدية له، فلا تصادر حق السلطة بالإعلان عن حقيقة آرائها ولا حق المواطن وأصحاب الرأي والرأي الآخر في عرض وجهة نظرهم بالقضايا على قاعدة الحديث الشريف: «اللهم أرني الأشياء كما هي...» أولاً، ومن ثم: «أرني الحق حقاً وارزقني اتباعه وأرني الباطل باطلاً وارزقني اجتنابه».

ويأتي صدور صحيفة المجتمع المدني الأولى في وقت يزداد الحديث فيه من جانب الرئيس محمد خاتمي عن حق المواطن والرأي العام الإيراني، في المشاركة اليومية في صياغة القرار وصناعته.

وفي سياق تصريحاته المتكررة أمام مئات الكوادر من إدارته التربوية، بأن: «على الدولة أن تعرف بأن هناك الملايين من الرجال والنساء والشباب لهم وجهات نظر مستقلة عن الحكومة في قضايا التربية والتنمية...»، وأنه:

«لا يجوز لنا أن نعتبر الملايين من التلاميذ والطلاب أشياء نفرض عليهم ما تتفتق عنه أذهاننا الحكومية. فشباب اليوم يختلف عن شباب الأمس».

أو قوله:

«ينبغي منح الفرصة للرأي العام لأن يطرح أسئلته ويُسائل الحكومة في كل شيء، حتى يشعر بالأمن والاطمئنان، ويشعر بشخصيته أيضاً. ولنعلم بأن بداية كل تفكر هي طرح السؤال، وأن طرح السؤال والمساءلة أمر مقدس لا يجوز لنا الاستهتار به».

كما تأتي أطروحة صحافة المجتمع المدني في وقت يبدو فيه وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، الدكتور عطاء الله مهاجراني، وكأنه يعد الرأي العام الإيراني للقيام بنقلة نوعية في مجال الصحافة الوطنية، عندما يقول في أكثر من مناسبة «بأن صحافة بلادنا رتيبة وقالبية، وتعتمد على مصدر أساسي واحد للأخبار وهو الوكالة الرسمية للأنباء، كما أنها تفتقر إلى الطابع الإقليمي، ناهيك عن الوجه العالمي، وهي فقيرة تماماً لشبكة مراسلين وطنية أو عالمية، وبالتالي لا بد من إنهاضها لتصبح متناغمة ومنسجمة مع ثورة المعلومات والاتصالات، ومعبرة أكثر من أي وقت مضى عن الرأي والرأي الآخر، وعدم الاكتفاء بنقل أخبار السلطة فقط».

هذه الثقافة «الخاتمية» التي بدت بنظر العديد من المحللين السياسيين تأخذ مداها في أوساط العديد من دوائر المثقفين والكتّاب والصحافيين، بل وحتى أبناء الطبقة العادية من المجتمع الإيراني، هي التي تقف وراء صدور صحيفة المجتمع المدنية المستقلة.

ويعتقد هؤلاء بأن أوساط حكومة الرئيس محمد خاتمي مصممة على تشجيع ورعاية هذه

الظاهرة التنموية، لأنها تعتقد، هي الأُخرى، كما هم القائمون على صحافة المجتمع المدني، بأنه لا تنمية عادلة ومتوازنة للمجتمع إلا بتنمية القوى البشرية أولاً، وإعطاء الرأي العام حظّه ونصيبه العادل من الرعاية والاهتمام.

إن القائمين على صحافة المجتمع المدني الفتية يعتقدون بأنه آن الأوان لإحياء ركن الديموقراطية الرابع، وهو الركن الركين في أي مجتمع نهضوي، لا سيما وأن المجتمع الإيراني العريق يحمل موروثاً تقدمياً في هذا المجال، عندما نعرف بأن الصحافة لعبت في بداية القرن الميلادي المنصرم دوراً مشهوداً في النهضة الإيرانية الحديثة.

ويسعى المتنورون، بكافة توجهاتهم السياسية في المجتمع الإيراني، إلى حماية الصحافة المدنية بمؤسسات موازية للديموقراطية، هي مجالس الشورى المحلية، ونقابات أصحاب المطبوعات والمحررين والصحافيين، وكذلك نقابات المهن الحرة والفنانين والسينمائيين.

كل ذلك من أجل ما يرونه ترسيخاً لأفكار وثقافة الشورى، والرجوع إلى العقل والعقلانية كمصدر أساسي من مصادر التشريع في بلد قامت فيه الثورة، قبل عقدين من الزمان ونيّف، لتسدل الستار على كل ما يمتّ إلى الاستبداد بصلة. وبالتالي فإن المفروض، حسب أولئك المتنورين، أن تصبح الأولوية، بعد أن ثبتت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أركانها، في التوجه إلى ترسيخ أركان الحريات العامة.

وهكذا يبدو أن المتنورين يتناغمون مع أطروحات «الخاتميين» الذين يرون أن الأولوية، فيما بات يعرف بالجمهورية الثالثة، هي للحريات العامة التي يكفلها الدستور ويضمنها في كثير من بنوده التي لم تأخذ طريقها إلى التطبيق الفعّال والحيوي طوال العقدين الماضيين من الزمان لانشغال البلاد بالدفاع عن استقلالها ونموذجها الإسلامي الخاص بشكل رئيسي.

وثمة من يعتقد في هذا السياق بأن قيام السلطة الرابعة، أو إحياء الركن الرابع للديموقراطية، وهو الركن الذي يمتلك تاريخاً عريقاً في إيران، ربما كان من أولى أولويات مجتمع الحريات المدني الديني الذي يتفق على ضرورة قيامه اليوم «الخاتميون» الحكوميون و«الخاتميون» المدنيون من جماعة منوري الفكر الديني، والذين نرى لسان حالهم يقول: «إن ما حكم به العقل حكم به الشرع، وما حكم به الشرع حكم به العقل». كما أنهم متفقون أيضاً على القول الذي يُصرّح بأن «من استبد برأيه هلك ومن شاور الرجال شاركها عقولها». وبالتالي فهم متفقون على ضرورة تعميم ثقافة الحريات العامة واحترام الآخر، وحكومة القانون ودولة المؤسسات الشوروية التي تعطي للرأي العام حقوقه المدنية

الكاملة في السؤال والمساءلة وصياغة القرار وصناعته، وفي طليعة كل ذلك، في عصر ثورة المعلومات والاتصالات، إبقاء حركة تدفق الخبر والمعلومة جارية دون انقطاع.

٧

اعتقال ٢٣ أيار/مايو
والولادة القيصرية للتعددية الحزبية

أياً كانت البواعث والأسباب التي أدت إلى توقيف أمين العاصمة غلام حسين كرباستشي على ذمة التحقيق، وإيداعه سجن إوين، فإن الأمر الأكيد هو أن نتائج هذه الخطوة دفعت بالاستقطاب السياسي في البلاد إلى ذروته. كما أن الخطوة أعادت إلى الأذهان، وبقوة، أيام حملة انتخابات الرئاسة السابقة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧.

فاعتقال غلام حسين كرباستشي كان يعني بالتحديد اعتقال الوزير الثابت الوحيد في هيئة مجلس الوزراء على مدى تسع سنين متواصلة. وهو أمر لم يحصل بهذا المستوى على مدى تسعة عشر عاماً من عمر الثورة، وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران.

من هنا، فإن ردود الفعل تلاحقت وتصاعدت بسرعة البرق عقب هذه الخطوة، لتصل إلى الذروة، مما استدعى اجتماع الأقطاب الخمسة الأساسيين في البلاد تحت خيمة ولاية الفقيه التي هي عمود النظام الأساسي في الوقت نفسه.

مرة أخرى، ليس مهماً السياق الذي تم خلاله اعتقال أمين العاصمة، كما أننا لسنا بصدد مناقشة الأسباب والدوافع ولا حتى الآليات التي استند إليها الذين أصروا على اعتقال غلام حسين كرباستشي، بقدر ما يهمنا التقاط ورصد المعاني والدلالات التي حملتها مثل هذه الخطوة الخطيرة معها، والتي كان أبرزها ما يلي:

أولاً: اعتقال كرباستشي كان يعني، بالتحديد، اعتقال منهج التغيير والإصلاح الذي بدأه الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، ويمضي عليه اليوم الرئيس السيد محمد خاتمي. وهو المنهج الذي بدأ بمحاولات إحداث انقلاب واقعي في شبكة التوزيع التقليدية

للتجارة الداخلية، وتوقف طويلاً عند شبكة التخطيط الإدارية الاقتصادية، ونجح بتفوق في إحداث تحول نوعي في عقلية التنمية السياسية في البلاد.

ثانياً: اعتقال كرباستشي حمل معه أكثر من دلالة على أن المعتقل هو منهج التلفيق بين سياسة الحوزة الدينية المعاصرة وسياسة المثقفين المتنورين بعلوم الجامعة الحديثة، إذ إن أمين العاصمة، كما هو معلوم للجميع، كان يحكم بأسلوب مرجعيات قم الدينية المطعم بسيف الولاية الطهرانية.

ثالثاً: اعتقال كرباستشي فُهم منه بوضوح أن المطلوب وقف التحول الفكري والثقافي والسياسي الذي كان يجري بسرعة في أوساط الرأي العام، متجهاً بقوة نحو قلاع التحجر والعصبية والجمود مطالباً بحق تقرير المصير وبناء المجتمع المدني الإسلامي، ونزع سياسات التوتر على الصعد الداخلية والإقليمية والعالمية.

من هنا فإن الذين قرأوا معادلة الاستقطاب السياسي الناتجة من وراء هذه الخطوة «الانقلابية» لاحظوا ما يلي:

- تلازم الخطوة المذكورة مع حملة محمومة من جانب تكتل اليمين المحافظ الذي خسر انتخابات الرئاسة ضد سياسات الرئيس المنتخب محمد خاتمي الداخلية والخارجية، لا سيما مفهوم المجتمع المدني ونظرية حوار الحضارات والثقافات، وسياسة نزع التوتر.
- تلازم الخطوة المذكورة مع سيل من التقارير التي تتحدث عن تصاعد موجة الغلاء وحدَّة التضخم، للإيحاء بفشل سياسات الرئيس الجديد، وفي محاولة لوضعه في مواجهة مكشوفة مع الرأي العام، وبالتالي مع جمهور الناخبين الذين صوتوا لصالحه في محاولة لسحب الالتفاف الجماهيري من حوله.

بالمقابل فإن تكتل الإصلاح والتغيير الذي ساند حملة الرئيس محمد خاتمي الانتخابية سرعان ما استنفر كل قواه، واعتبر خطوة اعتقال كرباستشي بالفعل «شبه محاولة انقلاب» الغرض منها:

- إضعاف حكومة الرئيس محمد خاتمي عبر إظهارها بمظهر الحكومة الضعيفة التي لا حول لها ولا قوة، في الداخل كما في الخارج، وإجبارها على وقف سياسة التعايش السلمي المتبعة من قبلها.
- إدخال الحكومة في أزمة إدارية طويلة ومعقدة ومتشابكة تستهدف وقف عملية التنمية الشاملة، لا سيما التنمية السياسية، والتي غالباً ما ستكون على حساب المعادلات السياسية التقليدية.

في هذه الأثناء، فإن محللين سياسيين مستقلين عن الجناحين يعتقدون بأن خطوة اعتقال كرباستشي كان من شأنها أن تفاقم الصراع بين الرأسمالية الصناعية الصاعدة في البلاد، والرأسمالية التجارية الآفلة، بما سيفتح أبواب احتمالات التغيير السياسي على مصاريعها. وبالتالي فإنهم يفسرون شكل الاستقطاب السياسي الحاصل بأنه مقدمة لا بدّ منها لولادة، وإن تكن قيصرية، لمشروع التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة السياسية، عن طريق الحكومات البرلمانية الحزبية.

وإذا كان كرباستشي، بنظر هؤلاء المحللين، الممثل الأكثر وضوحاً للرأسمالية الصناعية الصاعدة، فإن القوة الاقتصادية التي تضغط من أجل إخراجه من معادلة السلطة هي الرأسمالية التجارية التي تلقت ضربات عديدة في عهدي الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، وهي ترى الآفاق أمامها شبه مظلمة في عهد الرئيس محمد خاتمي.

على أية حال، فإن محللين اجتماعيين من جماعة المجتمع المدني الجديد رأوا في حينه بأن ساعة القرار بالنسبة للرئيس السابق هاشمي رفسنجاني قد حانت تماماً، ليحسم أمره في معادلة الاستقطاب الجديدة، بعدما ظل يراوح على مدى ولايتين متتاليتين بين ما كان يعرف باليمين المحافظ المتخندق خلف قلاع الرأسمال التجاري، وبين اليسار التقليدي المتمترس خلف مراكز الرأسمال الصناعي.

ويقولون إنه بات مطلوباً منه أن يجد مقعده المناسب في معادلة الاستقطاب الجديدة عبر موقف «صريح وشجاع» كما يسمونه في الدفاع عن يده الضاربة في عهد البناء والإعمار، أي غلام حسين كرباستشي.

فالجمهوريون من اليسار الديني الراديكالي الذين ضربوا في عهده بسيف اليمين المحافظ عادوا اليوم إلى السلطة في إطار تكتل الإصلاح والتغيير الموالي للرئيس محمد خاتمي، وهم يدافعون عملياً عن مشروع النهضة الصناعية الذي اختلفوا مع رفسنجاني حوله.

والإصلاحيون من أنصاره، المهددون بالعزل والمحاصرة، عبر أحد أقوى رموزهم، غلام حسين كرباستشي، وهم متحالفون عملياً مع الجمهوريين في إطار الدفاع عن سياسة الرئيس محمد خاتمي، انتظروا معاً موقفاً أكثر صلابة من الرئيس السابق يضع به حداً للاستنزاف الجاري للقوى البشرية والاقتصادية الناتج من القرار التكتيكي الخاطىء لليمين، القاضي باعتقال أمين العاصمة طهران، واعتبروه قراراً مضراً بالعملية السياسية الديموقراطية التي تنظم تداول السلطة بين الأجنحة المتعايشة داخل النظام السياسي الإسلامي الحاكم.

ثمة من يقول هنا بأنه كان من حق اليمين المحافظ الدفاع عن نفسه، بعدما تحول إلى قوة

معارضة شبه معزولة في الحياة السياسية اليومية في إيران، وأن من أولى حقوقه الطبيعية الدفاع عن مصالحه المباشرة التي باتت مهدّدة من جانب تحالف الجمهوريين اليساريين والإصلاحيين المعتدلين في حكومة الرئيس محمد خاتمي. وبالتالي فإن من حقه التوسل بالقانون، وهو أحد أعمدة حكومة خاتمي، لتوقيف أحد أبرز رموز الهجمة ضدّه، خصوصاً أن إدارته السابقة تخلّلها العديد من الثغرات التي تفتح الباب على مصراعيه لإعادة نقد المنهج الذي يستند إليه الجمهوريون والإصلاحيون معاً.

قد يكون هذا صحيحاً، لكن الصحيح أيضاً هو أن عنصري الشباب والمرأة اللذين يضغطان بقوة باتجاه التغيير، وهما يشكلان الأغلبية الساحقة للشارع السياسي في إيران الجديدة، لن يقبلا أبداً أن يريا رموز الإصلاح والتغيير خلف قضبان السجن طويلاً، أو رهن محاكمات يعتبرانها سياسية أكثر من كونها محاسبات إدارية أو قضائية. في الوقت الذي يعتقدان فيه جازمين بأن المستهدف من وراء هذه الخطوة، وربما المحاكمة، هو الرأي العام الداعي للتغيير ورئيسه المنتخب محمد خاتمي.

ليس مهماً بعد كل هذا أن يحاكم غلام حسين كرباستشي أو لا يحاكم، ولا نوع الحكم الذي سيصدر ضده؛ فقرار المحكمة الشعبية بنظر هذين العنصرين قد صدر، وهو قرار يقضي بالتغيير في إطار قيام مجتمع مدني إسلامي معاصر يطبق القانون بعدالة، على الجميع، ودون تمييز.

٨

حرية «المعارضة» تحت الاختبار

حرص الرئيس الإيراني الإصلاحي المعتدل محمد خاتمي على أن يقطع الشك باليقين في ما يتعلق بالمرحلة التي تعيشها إيران في عهده الجديد حول ما إذا كان يمثل رمزاً للغورباتشوفية في الثورة الخمينية أم لا عندما قال بالحرف الواحد إنه يعبر عن هذه المرحلة بمرحلة «ترسيخ وتثبيت جذور النظام»، وأنه «ماضٍ على خطى النهضة الخمينية»، وأنه لن يسمح لأحد أن يتلاعب عليه أو على القيادة في إيران والنطق باسمه أو باسم مرشد الثورة بالقول: «ها نحن أحياء وكلّنا حيوية، ونستطيع أن نعبر عن آرائنا وأفكارنا دون عجز أو تلكؤ»، محذراً كل الذين يقفون على يساره أو يمينه من «الاحتماء أو التخفي وراء مواقع الرئاسة أو المرشدية»، وداعياً الجميع إلى الإعلان عن آرائهم الحقيقية «بشفافية كاملة لأن الفتن وانهيار المجتمعات وشيوع الفوضى تأتي كلّها من وراء غموض الشعارات والبرامج».

واعتبر أن «عامة الناس هم الملاك والمعيار في الثورة الخمينية، وحق تقرير المصير هو الإنجاز الأعظم للفقيد الراحل». وقد جاء ذلك كله أثناء إلقائه خطاباً له بمناسبة الذكرى التاسعة لوفاة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

يأتي كلام الرئيس الإيراني في سياق من الجدل الحاد بين من باتوا يعرفون بالإصلاحيين من تكتل التغيير والإصلاح الذين يقفون خلف برنامج الرئيس المنتخب بإجماع شعبي فريد، ومن يعرفون بالمحافظين من تكتل اليمين التقليدي الذين يقفون خلف برنامج مرشح الرئاسة الثانية (رئيس البرلمان) الذي خسر المعركة في ظروف كانت مؤاتية له لم يسبق أن خسرها مرشح من قبله بتلك التراجيدية المعبرة.

فعندما احتفل مئات الألوف من الناخبين الإيرانيين في العاصمة طهران، في الثالث

والعشرين من أيار، تخليداً لذكرى ذلك الانتصار الانتخابي الملحمي وهم يعبّرون عن فرحهم الغامر بحلول الذكرى السنوية الأولى لوحدتهم الوطنية والتفافهم الشعبي حول الرئيس المنتخب، بأصواتهم الحقيقية، وصفهم القلة من رموز المحافظين بأنهم من أنصار الخروج على القيم والتقاليد والأعراف، وطالبوا الرئيس الإيراني بالاعتذار لما ارتكبه أنصاره من مخالفات صريحة للدين والشرع الإسلامي، لكونهم عبروا عن ذلك الفرح بالتصفيق الحار والإعراب عن مشاعرهم الجياشة دون رقابة، وسط الملأ العام في أحد الأشهر الحرم!!

بالمقابل رد عليهم الإصلاحيون بأن من حق الرأي العام أن يعبر عن نفسه بالطريقة التي يراها مناسبة في وقفته خلف رئيسه المنتخب، ما دام ذلك لا يخلّ بالنظام العام أو يتعارض مع أي مبدأ من مبادىء الشريعة الإسلامية، ومتى كانت الشريعة تمنع بروز المشاعر الجياشة للناس تعبيراً عن التضامن مع رئيسهم!!

«وحدهم الذين يخافون من تثبيت وترسيخ المقولات الخمينية الاجتماعية المعروفة في انحيازها لدين العامة من الناس هم الذين يقفون اليوم حجر عثرة أمام قيام الرئيس الجديد بإصلاحاته المطروحة في إطار التنمية الشاملة، وفي طليعتها التنمية السياسية» كما يقول محللون من دعاة المجتمع المدني الإسلامي المعاصر.

المتتبعون لما جرى تلك الأيام في أنحاء البلاد من سجال ساخن بين الإصلاحيين والمحافظين، عند مفترق كل طريق وتحت منبر كل خطيب وعلى صفحات كل الجرائد والمجلات، وفي الجامعة كما في مدارس الحوزة الدينية، قرأوا اصطفافاً واضحاً وشفافاً بين من يريد الدين للناس كل الناس، وبين من يريده دين الخواص من الناس.

أيضاً هنا، وفي هذا السياق بالذات، كان الرئيس الإيراني محمد خاتمي واضحاً أشد الوضوح عندما قال بالحرف الواحد:

«إذا وضع الدين مقابل الحريات ضاع الدين. وإن الحريات التي نطالب بها ليست الحرية للموالاة فقط فهذه ليست إنجازاً بل الإنجاز الأكبر والإعجاز الأكبر أن تكون الحرية للمعارضة، نعم، في إطار القانون والدستور».

ثم أضاف:

«ولا أحد يستثنيه القانون من حق العيش والتعبير عن رأيه والتصريح به، مسلماً كان أم غير مسلم، ما دام يعيش بيننا وهو من أهلنا، ويلتزم بإطار الدستور وبنود القوانين».

من كان يقرأ الصحافة اليومية والأسبوعية التي باتت أشبه بالانفجار الثوري المتلاطم للتحليلات والقراءات المختلفة للخبر الواحد، خلال السنة الثالثة من عهد الرئيس الجديد أدرك كنه السجالات السياسية الساخنة التي دار بعضها خلف الكواليس الحزبية، وفي

أروقة البرلمان، وغالبيتها في شارع السياسة العام، وكلّها كان يدور في الواقع في جوهره بين من يدعو إلى ضرورة حرية التعبير بألوان الطيف السبعة وهم الأكثرية، وبين من كان يدعو إلى حصر حرية التعبير بلونين أو ثلاثة يحددها الخواص والنخبة من السياسيين أو المثقفين أو كبار رجال الدين.

مع كل فاتحة أسبوع تمر كانت على إيران، كانت تظهر صحيفة يومية أو أسبوعية جديدة إلى العلن فتكتب بلغة جديدة تصبح فيها لغة صحيفة الأمس متخلّفة عنها زمناً طويلاً.

في تلك الأثناء هناك من أبدى خوفه، وقد يكون محقاً كما يعترف ويقرّ حتى أرباب المجتمع المدني الجديد، أن يتم تجاوز الخطوط الحمر في عالم الحريات الإعلامية الجديدة.

حتى الوزيران المثيران للجدل في حكومة الرئيس الإصلاحي، والأكثر اندفاعاً في برنامج التنمية السياسية والثقافية، وهما وزيرا الداخلية والثقافة حذرا في حينه من خروج البعض عن الإطار الدستوري أو القانوني، والتعرض لمبادىء وقيم الثورة، إذ جاء في خطاب وزير الداخلية في أصفهان، ومقال وزير الثقافة في صحيفة «إطلاعات»، تحذير من «سوء استخدام الحريات السياسية والصحافية».

في تلك الأثناء عاد قائد الحرس الثوري من جديد إلى الواجهة، ليحذر بدوره من «تبلور تيار ثالث لا يؤمن أصلاً بالقيم وبالثورة، ويعدّ العدّة للانتقام من الجميع».

من جهة أخرى برز تطور جديد في مقولات تكتل اليمين المحافظ في حينه اعتبرها المحللون من دعاة المجتمع المدني علامة إيجابية باتجاه مزيد من الوفاق الوطني حول برنامج الرئيس الإصلاحي. عندما لوحظ تبرؤٌ واضح من جانب بعض أقطاب اليمين المحافظ من كل أعمال العنف التي اعتادت بعض جماعات الضغط ارتكابها في المهرجانات العامة ضد الجمهور، وهو ما كتبه أحد أبرز أقطابهم السيد مرتضى نبوي (البرلماني الناشط في الدورة الخامسة ورئيس تحرير صحيفة «رسالت» الناطقة باسم اليمين المحافظ).

كذلك فقد لفت انتباه المراقبين ما صرّح به الدكتور محمد جواد لاريجاني، نائب طهران في الدورة الخامسة الأكثر جدلاً منذ انتخابات الرئاسة الإيرانية السابقة، عندما قال:

> «إن مرشد الثورة مثله مثل سائر الناس ليس فوق القانون، ذلك أن مقولة فوق القانون مقولة معارضة للديموقراطية المدونة في الدستور».

وقد أتى هذا الكلام بالطبع بعد تصريح مرشد الثورة الإيرانية نفسه لطلبة جامعة طهران أثناء لقاء جماهيري معهم بأنه «ليس فوق القانون بل يلزم نفسه به مثل سائر الناس». الأمر الذي ظل أقطاب اليمين المحافظ، فترة طويلة، يرفضونه بل ويروجون خلافه.

السؤال الذي طرح نفسه بعد ذلك، في ظل الاستعدادات التي كانت جارية في البلاد لانتخابات مجلس خبراء القيادة في الخريف، وفي ظل تلك السجالات الحادة حول حرية التعبير وإطلاق حرية المعارضة الدستورية هو: هل تستعد إيران لانتخابات قيادية ديموقراطية جديدة بعد تجربتها لانتخابات رئاسية ديموقراطية متميزة؟

صحيح أن الناس ستنتخب مجلساً للخبراء مؤلفاً من ٨٢ عضواً، هم المكلفون المعنيون بانتخاب القائد (المرشد) أو عزله، ولا ينتخبون القائد مباشرة كما هي الحال مع رئيس الجمهورية، لكن الصحيح أيضاً بأن تركيبة المجلس المذكور وألوان الطيف الذي يتشكل منه هذا المجلس بإمكانها أن تلعب دوراً كبيراً في توجهات المرحلة المقبلة للقيادة.

وهذه بدورها مراحل جديدة من المناظرات والسجالات بين الإصلاحيين والمحافظين، في إطار برنامج الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي الداعي لإطلاق حرية المعارضة الدستورية واحتكام الجميع للقانون.

٩

محاكمة «الإصلاح» أم ردع «الانقلاب الثقافي»؟!
رجل الخيارات الصعبة في قفص الاتهام

كانت أنظار الرأي العام الإيراني، في تلك الأيام، تتوجه إلى موقعين جغرافيين مختلفين تماماً، في الشكل كما في الجوهر. الأول هو ميادين الألعاب الفرنسية، بانتظار معرفة نتائج الفريق الوطني لكرة القدم في مونديال فرنسا، وتحديداً منازلته المثيرة للجدل مع فريق «الاستكبار» العالمي، أي الفريق الأميركي، الذي صادفت القرعة أن يكون نصيبه اللعب مع فريق «الثورة» العالمية. والثاني هو قاعة المحكمة الوطنية في مجمع الإمام الخميني التي شهدت واحدة من أشهر المحاكمات إثارة للجدل، والتي يمكن أن نطلق عليها اسم محاكمة القرن لأهميتها المتعددة الجوانب، وما أثارته وستثيره حتى نهاياتها من تداعيات خطيرة، لا يمكن التكهن بها.

وكما تسابقت الأنظار العامة لمعرفة نتائج كلّ من المعركتين، رغم اختلاف ماهية الحدثين، فإن سباقاً خفياً جرى وراء الكواليس بين تكتلين سياسيين كبيرين لاستثمار تداعيات الحدثين، أياً كانت نتائجهما.

ففي ما يتعلق بالمحاكمة التي جرت علانية لواحد من أكثر الشخصيات إثارة للجدل في تركيبة الهرم السلطوي، والنظام السياسي الحاكم في البلاد، أي المهندس غلام حسين كرباستشي عمدة العاصمة طهران، فإنه يمكن القول بأن إجماعاً قد تبلور منذ الساعات الأولى لطرح الملف على مسامع الرأي العام، بأننا أمام «ملف وطني كبير» يتم فتحه عبر هذه المحاكمة، لا يعرف أحد حتى متى؟ وكيف؟ وعلى يد من سيتم إغلاقه؟!

الاصطفاف السياسي للقوى على هامش سير المحاكمة، أعطى، هو الآخر، انطباعاً بأن معركة طويلة لاحت في الأفق، وقد فتحت مصاريعها مع المحاكمة العلنية لعمدة العاصمة

طهران سوف لن تتوقف آثارها حتى بمجرد إغلاق هذا الملف وتسويته.

وإذا كانت الجلسة الأولى للمحاكمة، قد عبّرت عن تراشق أوّلي بالكلمات بين القاضي والمتهم، فإن الجلسة الثانية شهدت تصعيداً واضحاً في الحرب الكلامية، لا سيما من جانب المتهم الذي حاول ترسيم صورة تراجيدية لمحاكمته شحذ خلالها كل أسلحته الإيديولوجية والدعائية والخطابية، للدفاع عن نفسه من جهة، ولتعبئة الرأي العام من جهة أخرى، لمعركة يراها قادمة خارج قاعة المحكمة، أياً كان المسار الذي ستتخذه، مناقشة هذا «الملف الوطني الكبير» كما صار يطلق عليه في القاموس القضائي الإيراني.

الذين استمعوا بدقة لرسالة رئيس عدلية طهران، التي تلاها في بداية المحاكمة، وقرأوا بين التصريحات والمحاججات التي استند إليها القاضي، وهو يشرح عن موقعه القانوني والقضائي والمواهب التي يمتلكها، والتي ظهر قسم منها في محاكمات سابقة، كما صرح القاضي، استنتجوا على الفور بأن الاتجاه العام لديه سار منذ البداية نحو صدور حكم قاسٍ لا يقل إثارة للجدل عن الحكم الذي صدر بحق المتهمين في الملف الشهير المعروف بملف بنك صادرات، أو ملف الـ١٢٣ مليار تومان الذي تعمد القاضي على ما يبدو أن يشير إليه وهو يحاجج في قدراته القانونية على التمييز بين الحق والباطل في موضوع «الاختلاس»، موضوع التهمة الرئيسية الموجهة لعمدة العاصمة.

من جهة أخرى، فإن الذين استمعوا بدقة أيضاً إلى رئيس البلدية وهو يقرأ دفاعاته السياسية المتقدمة على دفاعاته الإدارية والمالية قرأوا جيّداً في عيون الرجل الذي يندر أن تنطق في الأيام العادية بأنه مصمم على خوض «المعركة» حتى النهاية، دفاعاً عن منهج يظن أنه صائب ولا تشوبه أي شائبة، وأن محاكمته هي محاكمة لهذا النهج أكثر من كونها محاكمة قضائية.

وأياً تكن محاججات القاضي، أو دفاعات المتهم، فإن حقيقة أخرى ظهرت للعيان كما قلنا، خارج أروقة المحكمة الوطنية الكبرى. حيث تصاعدت التراشقات الإعلامية والكلامية والخطابية بين من تكرست تسميتهم بالمحافظين والذين يعتقد على نطاق واسع بأنهم يتمترسون خلف السلطات القضائية، وبين من باتوا يُعرفون بالإصلاحيين، والذين يتمترسون خلف إدارة الرئيس محمد خاتمي الإجرائية.

ويعتقد محللون سياسيون من جماعة المجتمع المدني، المترافق ظهوره مع تكتل الإصلاح والتغيير الخاتمي، بأن ما جرى على هامش هذه المحاكمة الوطنية الكبرى هو نوع من محاولات الانقلاب المضاد على الظاهرة الخاتمية، الهدف منها ردع كل محاولات

وإجراءات التغيير الجادة التي سعت إليها إدارة الرئيس محمد خاتمي، في مجالات عديدة أبرزها الساحات السياسية والثقافية والإعلامية، والمتمثلة بإطلاق التعدديات والحريات العامة وبلورة رأي عام مشارك في صناعة القرارات.

بالمقابل فإن منظّرين معروفين من جماعة اليمين المحافظ أرفقوا أجواء المحاكمة بالحديث المتزايد عن وقوع انقلاب ثقافي خطير، نجحت بعض «القوى الغربية» في إنجازه عبر اختراقها للساحة الداخلية بعد تبلور الظاهرة الخاتمية، وبروز التيارات المدنية الغامضة المرافقة لها، وبالتالي فإنهم كانوا يعتقدون بضرورة التصدي المبكر والمنظم لطلائع هؤلاء «الانقلابيين» قبل فوات الأوان!

تصور هؤلاء أن محاكمة جادّة وأصولية لممارسات وسلوكيات مثيرة للجدل حصلت في عهد الرئيس الإصلاحي السابق من شأنها أن تكون خطوة رادعة لكل من تسول له نفسه، في العهد الخاتمي الجديد، أن يتمادى في مطالبات التغيير والإصلاح، ومنعه بالتالي من الاقتراب من حصون المحافظين التقليديين الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية.

ولما كان غلام حسين كرباستشي هو ضابط الاتصال، أو حلقة الوصل، أو جسر العبور الأيسر منالاً لكل المنادين بالتحول والتغيير والإصلاح، فإنه كان لا بد من وضع حدٍّ لمشاريعه المثيرة للجدل على أكثر من صعيد، خصوصاً بعد أن تبلورت مقولة المجتمع المدني الإسلامي في عهد الرئيس الجديد.

بين المحافظين والإصلاحيين كمٌّ هائل من الموضوعات المختلف عليها، والقابلة للنقاش والحوار وتبادل الآراء في الساحات العلمية والثقافية وأروقة المدارس والجامعات، القديمة والحديثة، الدينية والمدنية، كما في أروقة صالونات السياسة التقليدية.

لكن المسألة تختلف تماماً عندما تنافس غريمك أو خصمك السياسي على موقع يعتقد أنك ماضٍ لعزله منه تماماً.

بمعنى آخر، فإن ثمة من يعتقد لدى المحافظين أن اتجاه التحول والتغيير الذي يسلكه تكتل الإصلاح والتغيير إذا ما تُرك وشأنه فإنه يخطط لعزل قوى المجتمع القديم وحذفه نهائياً من معادلة السلطة.

بالمقابل فإن ثمة من يعتقد لدى الإصلاحيين بأن أي تباطؤ في خطوات الإصلاح قد يشجع بعض المتطرفين في تجمع المحافظين على القيام بخطوات إجهاضية لمشاريع الإصلاح.

المحافظون يتحججون بقرارات العزل الواسعة في الإدارة الحكومية الجديدة، ويعتبرونها

مقدمة لعزلهم نهائياً عن معادلة السلطة في مرحلة لاحقة.

والإصلاحيون يتحججون ببقاء النواة الأساسية من تكتل المحافظين على مواقفها على انتخابات الرئاسة السابقة، رغم التحولات الكبيرة التي بلورتها حركة الرأي العام والشارع السياسي الإيراني.

لا يختلف اثنان في الشارع الإيراني اليوم على ضرورة محاسبة الجميع، ووضعهم سواسية كأسنان المشط أمام القانون، وهو حلم يراود الرأي العام في أي مكان في العالم، ولا يختص بإيران وحدها.

لكن محاكمة غلام حسين كرباستشي أثارت، ولا تزال، الكثير من اللغط حول أهدافها وتوقيتها!

وطبقاً لما تردده أكثرية العامة من الناس، فإن مثل هذه المحاكمة كان بالإمكان حصولها في عهد الرئيس السابق! ولما كانت قد تأخرت، فإنها باتت مشوبة بأهداف سياسية، أقلها غموض أهدافها!

أما وقد تصاعد السجال السياسي بين الإصلاحيين والمحافظين، في ظل استدعاء الطرفين لقوات الاحتياط لديهما فيما بعد استعداداً لمعارك انتخابية حاسمة جرت في الخريف والربيع اللذين أعقبا المحاكمة، فإن محاكمة عمدة العاصمة الذي يمثل، كما أسلفنا، الجسر الواصل بين حلقات تكتل الإصلاح والتغيير الواسع النطاق، لن تستطيع أن تقنع الرأي العام المسيَّس والمعبأ بأنها كانت بالفعل محاكمة قضائية قانونية بحتة، تتعلق بالمحافظة على أموال الخزينة العامة حتى لو كانت كل الحيثيات القضائية تدعم مثل هذا الرأي.

والذي سيلقي بظلاله كثيراً فيما بعد على المحاكمة أيضاً هو الخطوة المفاجئة التي أعقبتها من جانب بعض أجنحة اليمين التي دعت لحجب الثقة عن وزير الداخلية الإصلاحي الأكثر قرباً لمشاعر الشارع الإيراني، والأقرب في الوقت نفسه للرئيس محمد خاتمي في أطروحاته المعروفة حول المجتمع المدني. ويكفي لاكتشاف العلاقة بينهما أن يتوقف الرأي العام عند حرص الرئيس خاتمي آنذاك على الإعلان أمام نظيره الكويتي الزائر «إننا وجدنا في الأخ عبدالله نوري الرجل الكفوء لتحمل هذه المسؤولية الخطيرة الخاصة بتحقيق الأمن الداخلي، لأنه وجه مرموق من وجوه الثورة والنظام وقد كان ناجحاً في هذه المهمة»، أي على العكس تماماً من مزاعم بعض اليمين المحافظ الواردة في رسالة حجب الثقة.

ثمة من يقول هنا إن محاكمة غلام حسين كرباستشي، رجل الإصلاح والتغيير المثير للجدل أكثر من غيره من زعماء الإصلاح، كان يمكن أن تمر بسلام أو ما كانت لتحدث

أصلاً لولا أن إيران كانت تمر على مفترق طرق خطير من ضرورات الإصلاح وخيارات التحول الاجتماعي من الداخل. حيث مثل غلام حسين كرباستشي أحد تلك الخيارات التي ساهمت في صناعة الظاهرة الخاتمية الكبرى بقوة.

من هنا كانت محاكمته، بإجماع القوى السياسية، ملفاً وطنياً لا يمكن تجاوزه بسهولة.

القسم الثاني:

ملفات ساخنة

١

الملفات الساخنة في الواجهة
تحديات التنمية السياسية
وضمانات الديموقراطية في إيران

بعد فوز فريقهم الوطني على الولايات المتحدة، وترقبهم المشوب بالقلق والمفاجآت لنتائج مبارياتهم مع ألمانيا، كان الإيرانيون عامةً، في إجازة من السياسة، أشبه ما تكون باستراحة المحارب.

أما وقد انتفى تأهل الفريق الرياضي لدور الـ١٦، فقد كان أمام الرأي العام الإيراني، لا سيما النخبة منه، امتحانات جديدة يفترض أنه سيخوضها بحرارة ليست أقل من حرارة شوقه للحضور في المونديال.

الملفات السياسية الساخنة بدورها ستفرض حضورها من جديد في الأيام التالية، وأبرزها استمرار محاكمات عمدة العاصمة طهران وتداعيات إقالة البرلمان لوزير الداخلية الإصلاحي، وحسم ملف الصحافة المدنية المثيرة للجدل المعروف بملف صحيفة «جامعة» المستقلة بالاغلاق.

فمحاكمات غلام حسين كرباستشي المستأنفة بقوة لا بد أن تقترب من الحسم، له أو عليه، ولما كان الغالب أن الاتجاه العام لسير المحاكمة لن يكون لصالحه. وتداعيات إقالة الوزير عبدالله نوري لن تقف، عند حد حجب ثقة المحافظين عنه، خاصة بعد إعادته المشرقة إلى مقعد مجلس الوزراء كنائب للرئيس. وإغلاق صحيفة «جامعة» أياً يكن الموقف العام منها، وهي الظاهرة الجديدة من نوعها، لن يمر سهلاً على الرأي العام الإيراني.

لقد استخدم المحافظون حقهم القانوني الذي يروّج له الرئيس محمد خاتمي منذ وصوله إلى سدّة الرئاسة في إخراج أحد أبرز مساعديه من الحكومة، رغم الإعلان المتكرر للرئيس بأنه يدعم سياساته بقوة، بل إنه يراه الأجدر من غيره في تحمل مهمة التنمية السياسية

والاجتماعية وحفظ الأمن والاستقرار في البلاد.

بالمقابل، فقد استخدم الرئيس حقه القانوني في تعيين من يراه مناسباً في عداد معاونيه، من خلال إعادة الوزير المقال إلى هيئة مجلس الوزراء في خطوة إصرار واضحة على أنه لن يتخلى عن نهجه الداخلي في التنمية الشاملة، تحت كل الظروف. وبهذه الخطوة كشف الرئيس خاتمي حقيقة الخلاف بينه وبين المحافظين والموقف المتمايز بينهما حول مقولتي الأمن والحريات.

ثمة من يؤكد هنا أن الرئيس أبدى استمراره في خوض معركة الإصلاحات الداخلية، عبر إصراره على المجيء بوزير بديل لعبدالله نوري، لن يكون إلّا استمراراً طبيعياً له. وهذا يعني أن تداعيات خطوة إسقاط عبدالله نوري القانونية كان لها تبعاتها القانونية أيضاً، وهي تمسّك الرئيس الشديد بحقه القانوني في فرض الوزير الذي يريد، وإلّا كان بإمكانه الإبقاء على المشرف المؤقّت على الوزارة، السيد مصطفى تاج زاده، إلى ما شاء الله، عبر حقه في تمديد الأشهر الثلاثة، وهي المهلة القانونية له لتعيين الوزير البديل، إلى حين الاتفاق على الرجل الذي يناسب ويلائم منهج الرئيس الإصلاحي التنموي في السياسة الداخلية.

من جانب آخر، فإن حسم محاكمات البلدية لن يكون بدوره سهلاً. فالمسألة الأهم ستكون بعد ذلك المطالبات التي لن تتوقف عند حدّ من جانب الإصلاحيين، بدءاً بضرورة فتح ملف البلديات بشكل عام، طبقاً لتقرير الرئاسة الذي شكك في نصف حيثيات الملف، وصولاً إلى مطالباتهم بضرورة فتح ملفات اليمين في باب الفساد الإداري والمالي.

وهكذا قضية ملف الحريات الصحافية وحدودها، ومن ضمنها إغلاق صحيفة «جامعة» أو السماح لها بالاستمرار في الصدور، حيث حاول محامو الاستئناف كسب القضية دون كلل.

ثمة من يضيف هنا الأجواء الحبلى بفتح ملف أوسع حول الحريات الثقافية والإعلامية، المتمثلة باستجواب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي. وهو أمر زاد بالطبع السجال الدائر حول مقولتي الأمن والحريات بين المحافظين والإصلاحيين وجعله يعبئ الرأي العام بقوة خلف الرئيس وإدارته.

وهنا يسجل محللون سياسيون من دعاة المجتمع المدني أن هذه المعركة لم تكن بسهولة معركة وزير الداخلية، لا بل أنها قد تركت نتائج عكسية على المحافظين، لا سيما وأنها فتحت آفاقاً أوسع للإصلاحيين في عرض وجهات نظرهم التي تحظى باهتمامات الرأي العام الإيراني بقطاعاته العريضة.

ولما كان الرأي العام الإيراني قد بات مسيساً ومثقفاً إلى حد كبير، كما يقول أولئك المحللون، فإن المعارك القانونية التي يلجأ إليها المحافظون بشكل دؤوب ومستمر لن تمر بسهولة دون تداعيات واسعة ومؤثرة في مستقبل الحياة السياسية الإيرانية.

فإذا كان الاتجاه العام في حكومة الرئيس خاتمي هو الاحتكام إلى القانون وقبول اللجوء إليه، لحسم المنازعات بين التيارات والقوى السياسية، فإن الرئيس محمد خاتمي، ومعه الرأي العام الموالي له بأكثريته، لن يقبلوا بالمقابل أن يلجأ أي من الأطراف المتنازعة، سواء كان على يمين أو يسار «الظاهرة الخاتمية»، استخدام سلاح القانون أو أي سلاح دستوري آخر على حساب سائر المقولات والوسائل والأدوات اللازمة لإقامة المجتمع المدني بدولته ومؤسساته الدستورية.

فالرئيس محمد خاتمي كان صريحاً على الدوام وهو يقول بالحرف الواحد: «إننا لا نستطيع أن نتقدم بالمجتمع من خلال إشاعة الرعب فيه». و«إننا قد نستطيع أن نقمع المعارضة بالقوة إلا أننا لا نستطيع أن نقضي عليها». و«إنه لا معنى للدفاع عن الحريات القانونية المقترحة دستورياً من أجل الموالاة فقط، دون أن نحمي حق المعارضة في الاستفادة من هذه الحريات».

وبالتالي فإن سلاح القانون الذي يلجأ إليه المحافظون لتحديد حركة إصلاحات الرئيس محمد خاتمي وإدارته الجديدة لن يعمل دوماً باتجاه واحد، بل إنه قد يعمل بعكس الاتجاه الذي ينهجه المتوسلون به، خصوصاً إذا ما كثرت استخداماته، وشعر الرأي العام بأنه بات سيفاً مسلطاً على مبادىء أخرى ليست أقل أهمية وشأناً، إذا لم تكن أخطر بكثير، على مستقبل الإصلاحات برمّتها، وهي الأمن والحريات والتي يلخصها البعض بالديموقراطية السليمة.

يؤكد المحللون المستقلون باستمرار بأن الزمن سيلعب دوراً رئيسياً وحاسماً في هذا السياق، أي أنه لا بدّ لأطراف المعادلة السياسية الحاكمة من الاتفاق على آلية موحدة في استخدام سلاح القانون، وأن يكون الاحتكام إلى دولة المؤسسات والقانون عاماً وشاملاً وبشكل متوازن، حتى لا يفهم الرأي العام أن الأمر قد تجاوزه ولم يعد له، كجمهور عريض ساهم حتى الآن في صناعة الكثير من المتغيرات، سوى تلقي نتائج استخدامات القانون من جانب الأجنحة السياسية، لأن ذلك قد يحول ظاهرة استخدام القانون إلى سيف مسلط على الجمهور، ووسيلة جافة تفتقر إلى الروح، ممّا يجعلها تصبح معادية لحيوية المجتمع وحرياته ونشاطاته العامة.

ثمة من يُردد هنا بأن تدخّل الكبار في اللحظات الحرجة، ولا سيما من يطلق عليهم مجازاً لقب زعماء الترويكا، أي مرشد الثورة والرئيس محمد خاتمي والرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، جدير بضبط الأوضاع والعملية الديموقراطية.

لكن ذلك، وإن كان صحيحاً حسب المحللين السياسيين المطلعين على تركيبة النظام السياسي الإيراني الراهن، إلّا أنه ليس ضمانة دائمة يمكن الاستناد إليها في كلّ المراحل والظروف. وهنا ثمة من يحذر من إمكانية دخول عوامل خارجية على خط السجالات والاحتكاكات. وآخرون يحذرون من جهل البعض من أهل الداخل بروح القانون، أو وسائل استخدام البعض لأدوات الديموقراطية الأخرى، مثل الحريات السياسية أو الإعلامية، أو رفض أقلية من المحافظين والتقليديين لمجموع الصيرورة الديموقراطية الجارية في إطار عملية الإصلاح السياسي التي يقودها الرئيس محمد خاتمي. وبالتالي فإن من شأن كل واحد من هذه العوامل أن يخرج العملية من مسارها الطبيعي، ممّا يتطلب البحث عن آلية مناسبة ومتّفق عليها تسهم والرأي العام المسيّس والمثقف بمسيرة صياغة القرار وصناعته، وعدم الاستناد إلى الوسائل والأدوات التقليدية في ضبط إيقاع التحولات المتسارعة في المجتمع.

المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد يعتقدون بأن الضمانة الوحيدة في استمرار عملية التحول الجارية بشكل سلمي هو في عدم الانقلاب على الظاهرة الخاتمية، والاتفاق على أن الرئيس محمد خاتمي هو صمام الأمان في الدفاع عن مصالح الأكثرية والأقلية على حد سواء.

٢

المبادرة الأميركية بعيون إيرانية

في ذاكرة التاريخ الوطني الإيراني، وفي الوجدان الشعبي العام، تظل قضية إسقاط أول حكومة وطنية مستقلة بزعامة الدكتور محمد مصدق على أيدي رجال المخابرات المركزية الأميركية، الخيط الفاصل بين المتفائلين والمتشائمين بمستقبل العلاقات الإيرانية ـ الأميركية.

ففي صيف العام ١٩٥٣ بدّدت الإدارة الأميركية كل الآمال التي كان قد علقها بعض المتفائلين من الوطنيين الإيرانيين آنذاك على سياسات الإدارة الأميركية الإيجابية، بخصوص تفهّم حسّ الاستقلال لدى عامة الإيرانيين، والتي تبلورت في حدها الأدنى بسياسة حكومة محمد مصدق النفطية الوطنية المستقلة.

في ذلك الوقت من التاريخ الإيراني العصيب، أقدمت الولايات المتحدة الأميركية، بصورة علنية ورسمية، على إسقاط حكومة مصدق الوطنية لأنها اصطدمت في بعض توجهاتها المستقلة مع توجهات الأميركيين ومصالحهم النفطية في إيران والمنطقة.

وقد جاءت تلك الخطوة خلافاً للموقف الأولي الذي كانت إدارة الرئيس الأميركي ترومان قد اتخذته في دعم سياسة إيران النفطية المناهضة للشركات البريطانية المحتكرة لمنابع الطاقة الإيرانية، قبل نحو عام من تلك الواقعة السوداء.

ففي الوقت الذي كانت تشعر فيه الولايات المتحدة أن بإمكانها الحلول محل بريطانيا العظمى في احتكار النفط الإيراني، وقفت إلى جانب نزعة التحرر النفطي الإيراني من الاحتكار البريطاني، في معركة لاهاي الإيرانية ضد الشركات البريطانية، والتي أدت في حينه إلى تأميم مصدق للنفط الإيراني.

العلاقة بين النفط والاستقلال علاقة عضوية وطيدة في حياة الشعوب والدول التي يقوم استقلالها واقتصادها الوطني، بشكل أساسي، على النفط. وتاريخ العلاقات الإيرانية ـ الأميركية مشحون بالتوترات القائمة بشكل أساسي على حركة تطور صناعة النفط الداخلية والإقليمية، وتداعيات ذلك التطور على المستوى الدولي.

عندما عاتب الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني الإدارة الأميركية على سوء تدبيرها وسوء فهمها للرسالة القادمة إليها من طهران، عبر السماح لشركة «كونيكو» الأميركية بالدخول في استثمارات صناعة النفط الإيراني في حقل بارس الجنوبي، لم تكن الإدارة الأميركية قد جربت حظها بعد في مدى نجاح سياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران والعراق، كما أن الأوروبيين وهم المنافسون الأشداء لواشنطن في هذا السياق والمثيرون للجدل في علاقاتهم الإيرانية والآسيوية لم يكونوا بعد قد حسموا موقفهم النهائي تجاه العاصمة الإيرانية بعد آنذاك.

بعد وصول الرئيس محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة في إيران من جهة، وفشل سياسات الاحتواء المزدوج ضد إيران والعراق من جهة أخرى، وفي ظل الانسدادات المتوالية لعملية السلام الشرق أوسطية التي تتزعم قيادتها الولايات المتحدة الأميركية، وظهور بوادر توافق إيراني ـ أوروبي بشأن قضايا إقليمية هامة، ومن أبرزها التوافق على االدخول في مشاريع تطوير مشترك لصناعة النفط الإيرانية، وامتداداً، الدخول في منافسة مشتركة مقابل الطرف الأميركي في مشروعات صناعة النفط والغاز في القوقاز وآسيا الوسطى على ضفاف بحر قزوين، أو بحر الخزر، الذي بات يعرف بخليج القرن الواحد والعشرين ـ كل هذه العوامل مجتمعة جعلت من المستحيل بمكان أن تبقي الولايات المتحدة الأميركية على سياستها التقليدية تجاه إيران دون عواقب وخيمة على شركاتها النفطية العملاقة.

فانتخاب الرئيس محمد خاتمي، وتداعيات سياساته الإصلاحية الداخلية والخارجية الداعية لنزع التوتر في العلاقات الدولية، استطاعت إيران أن تدخل في صيرورة صناعة القرار الأميركي تجاهها. حيث أثرت وبشكل فاعل، كما تؤكد دوائر العديد من المحللين والباحثين الأميركيين، على النخبة الأميركية الفاعلة، لا سيما بعد دعوة الرئيس الشهيرة إلى حوار الحضارات والثقافات ودعوته الصريحة عبر شبكة (C.N.N) الأميركية، في خطاب هو الأول من نوعه من جانب طهران، إلى احترام الإرادة الأميركية، باعتبارها انعكاساً لرأي أمة عظيمة هي الأمة الأميركية وتشجيعه للحوار بين الشعبين، على مختلف المستويات، وإعلان استعداد بلاده لتسهيل ذلك الحوار عبر تبادل الزيارات بين المواطنين على أوسع صعيد ممكن.

من جهة ثانية، فإن الشركات الأميركية الكبرى العاملة والمهتمة في حقلي النفط والغاز، من خلال دراسات معمقة، سرعان ما اكتشفت أن الشركات الأوروبية في طريقها للهيمنة على سوق النفط الإيرانية، صناعة وتطويراً وتسويقاً، وأنها قد تسبق الولايات المتحدة في السيطرة على منابع القوقاز وآسيا الوسطى. ولما كانت كل الدراسات العملية تفيد بأن إيران هي أقصر الطرق وأقلها كلفة، وأكثرها أمناً في نقل خطوط النفط والغاز الآسيوي الواعدة إلى المياه الدولية، فإنه يصبح من الحماقة بمكان أن تبقي الإدارة الأميركية على الحظر الأميركي في التعامل مع صناعة النفط في إيران إلى ما لا نهاية.

لكن الأمر الأكثر إلحاحاً بالنسبة للإدارة الأميركية يبقى، حسب محللين مستقلين مطلعين على ملف تحول العلاقات بين واشنطن وطهران، عبر العقدين الماضيين، هو وصول الإدارة الأميركية، على ما يبدو، إلى قناعة أولية بدأت تلوح في الأفق بعض آثارها بشكل واضح إلى أن بإمكانها الدخول كعامل مؤثر وفاعل في مسار عملية الإصلاح السياسية الجارية في إيران.

بمعنى آخر، فإن الإدارة الأمريكية ربما بدأت تراهن على التطورات التي تشهدها الساحة الإيرانية في مجال السجالات الساخنة الجارية على قدم وساق، سواء بخصوص ضرورة قيام مجتمع مدني، أو تعديل الخطاب السياسي في العلاقات الخارجية الإيرانية. الأمر الذي قد يفتح أمام واشنطن آمالاً جديدة في إمكان التوصل إلى تسويات معينة مع طهران حول أمور خلافية عديدة: حول الأمن الخليجي وملف الشرق الأوسط والتسلح بشكل عام، بما يجعل أمر المساومة معها حول مستقبل نفط الخزر أمراً ممكناً ومحتملاً.

بمعنى آخر، فإن مجموع العوامل الداخلية الإيرانية والعوامل الإقليمية المحيطة بإيران شجعت الإدارة الأميركية على أن تقوم بما بات يُعرف بهجوم السلام الأميركي الجديد على طهران، ليرمي الكرة في ملعبها بعد أن ظلت تلعب بالكرة التي رماها في ملعبها الرئيس محمد خاتمي عبر شاشات الـ (C.N.N).

وهنا ثمة من يعتقد بأن واشنطن تراهن، عبر مبادراتها الغامضة والمثيرة للجدل في الدوائر الإيرانية، على المساهمة في مسارين محتملين، إما في تشديد الاحتكاك القائم بين المحافظين والإصلاحيين بما يفيد بإضعاف مجموع حركة الماكينة الإيرانية السياسية الممانعة للتصالح مع الولايات المتحدة الأميركية، أو بانتصار الجناح الإصلاحي الذي تظن أنه راغب في إجراء تسوية تاريخية معها، أو حتى التفاهم مع الجناح المحافظ حول شروط التسوية الممكنة، في حال كانت نتائج الاحتكاك الداخلي لمصلحة عودة المحافظين القوية للإمساك بكل تلابيب السلطة.

محللون سياسيون مطلعون على تركيبة الحياة السياسية وعملية صنع القرار في إيران يقولون إن جدار الشك والريبة بين واشنطن وطهران لا يزال قوياً، وغير قابل للكسر والتحطيم في الوقت الراهن، لا من جانب الإصلاحيين ولا من جانب المحافظين. كل ما هنالك أن الإصلاحيين امتلكوا الشجاعة أكثر من غيرهم للتعبير عن شرائط الحوار ومستلزمات المصالحة، بشكل أكثر شفافية، في حين فضّل المحافظون التقوقع على أنفسهم في شرنقة الخطاب السياسي التقليدي.

وما لم تقدم الولايات المتحدة الأميركية على خطوات عملية وميدانية باتجاه تحطيم هذا الجدار السميك، أو فتح ثغرات مهمة وكبيرة فيه، فإنه لن يملك أحد في طهران الشجاعة أو القوة للخروج على تلك القناعة الكلية القاضية بانتظار ساعة الفعل الأميركي الحاسم تجاه إيران، وتحديداً في مجال فك الحصار النفطي، والتعامل مع طهران وجهاً لوجه وباحترام متبادل والاعتراف الصريح بفشل سياسة واشنطن القديمة ضد إيران منذ العام ١٩٧٩.

بالمقابل فإن الإصلاحيين يعتقدون جازمين بأن المبادرة الأميركية الجديدة المتمثلة بخطاب مادلين أولبرايت الشهير أمام الجمعية الآسيوية ما هي إلّا خطوة إيجابية فاعلة، وفي الاتجاه الصحيح، يمكن اعتبارها فتح علامة جديدة، بل خطوة جديدة في تاريخ العلاقات مع إيران.

لكن ذلك يتطلب بنظرهم أن تتبعه خطوة عملية بناءة في مجال استعادة ثقة الجانب المقابل، ليس أقلها في قرار رفع الحظر النفطي الفوري عن إيران، وعدم وضعه في سلّة المساومات السياسية، كما تفعل الإدارة الأميركية الآن.

إن الواقعية السياسية الأميركية التي بدأت تتبلور بعض الشيء في الفترة الأخيرة تجاه إيران ينظر إليها عند بعض دوائر المحللين السياسيين الإيرانيين، وكأنها نوع من التجاوز الحذر لسياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من إيران والعراق. وإن من دواعيها الأساسية فشلها، ومن أهداف المرحلة المقبلة الحصول على شروط أفضل لضمان مستقبل المصالح الأميركية في كلا البلدين أمام تقدم المنافس الأوروبي والآسيوي والروسي المتسارع، باتجاه المنطقة.

إن فشل الولايات المتحدة الأميركية في تأليب الحليف الأوروبي ضد إيران، وتشكيل جبهة واحدة لعزلها، ساهما بشكل أساسي في صناعة المبادرة الأميركية الجديدة. ولما كانت المواقف الأوروبية الجديدة تجاه إيران تراهن كثيراً على سياسات الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية، فإنه من المرجح أن تمضي واشنطن بمبادرتها الجديدة عبر خطوات عملية

ملموسة في المستقبل، حتى لا تبقى معزولة مرة أخرى عن ركب التطورات الأوروبية.

إن من شأن أيّ تقارب إيراني ـ أميركي أن ينعكس إيجابياً على الخليج وعلاقات العرب بإيران، في الوقت الذي سيدفع بالدولة الإسرائيلية إلى مزيد من العزلة الإقليمية والدولية.

المحللون الاستراتيجيون المطّلعون على تسارع التحولات الجيوسياسية الجارية في المعادلات السياسية الحاكمة، في أكثر من بلد محيط بإيران، يعتقدون بأن التقارب الإيراني ـ الأميركي يبدو في أحد وجوهه نتيجة أولية لتلك التحولات من جهة، كما أنه رهن بمدى تسارع أو تباطؤ تلك التحولات من جهة أخرى.

إن تفاهم الرياض وطهران على الخطوط العريضة للسياسات الإقليمية لكل منهما، والتحسّن المتنامي لعلاقات طهران الثنائية مع البلدان العربية بشكل عام، عاملان من العوامل المهمة في هذا الإطار. وكذلك فإن وجود أرضية ممهدة لقيام تعاون رباعي محتمل بين طهران ودمشق والقاهرة والرياض، بوجه التعنت الإسرائيلي تجاه عملية السلام، يمكن أن يكون أحد العوامل الأخرى. كما أن محاولات التطبيع القائمة بين طهران وبغداد ليست بعيدة عن صناعة مثل هذا التحول الجديد في التعامل الأميركي مع إيران.

على أية حال، فإن المراقبين السياسيين في العاصمة الإيرانية يُجمعون على أن رحلة العودة للعلاقات الإيرانية ـ الأميركية الطبيعية قد تكون قد بدأت بالفعل، من خلال التحول النوعي الذي طرأ في القراءة الأميركية الجديدة للتحولات الإيرانية، إلّا أن أمامها فصولاً مثيرة كثيرة لا بد أن يستعد لها الطرفان قبل أن تفاجئهم عوامل الزمن غير المنظورة في الاستراتيجيات الحكومية.

٣

الحوار الإيراني ـ الأميركي
وتحديات عصر الأنابيب

عندما أرسل الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني إشاراته الأولى للولايات المتحدة الأميركية قبل نحو عام من انتهاء ولايته الثانية، بخصوص إمكانية قيام تعاون نفطي بين البلدين كمدخل استراتيجي هام من شأنه أن يحدث تحولاً كبيراً في العلاقات الثنائية، ويفتح ثغرة مهمة في جدار عدم الثقة السميك الحائل دون إقامة حوار بين واشنطن وطهران، لم تكن إدارة الرئيس بيل كلينتون قد أدركت بعد أهمية التطورات والتحولات التي كانت إيران مقبلة عليها.

فقد أجبر يومها اللوبي الصهيوني المتحكّم بالقرار الأميركي شركة «كونوكو» على التراجع عن عقد بقيمة ملياري دولار مع شركة النفط الوطنية الإيرانية، كان يصب في خدمة المصالح القومية للولايات المتحدة، لصالح شركة «توتال» الفرنسية فيما بعد.

واضطر الأميركيون بعد ذلك إلى الانتظار نحو سنتين أخريين وهم يعضون أصابعهم ندماً على ما فرّطوا به في حقل بارس الجنوبي المطلّ على الخليج، ليأخذوا مكاناً غير مضمون في الصف الطويل الذي تتقدمه كبريات الشركات الأوروبية المنافسة، لكسب رهانات المساهمة في تطوير صناعة النفط الإيراني، ونفط جيران إيران في بحر الشمال الخزري (بحر قزوين).

يقول رئيس شركة «كونوكو» الأميركية، وكبير المسؤولين التنفيذيين فيها، أرشي دانام، الذي أجبر آنذاك على فسخ عقده مع الإيرانيين، وهو يقرأ التطورات الجديدة في إيران:

«أود أن تكون للولايات المتحدة سياسة خارجية فعالة وتحوز على الاحترام. وفي عالم اليوم

هناك عدد كبير من الشركات غير الأميركية المستعدة لملء الفراغ الذي تخلفه الشركات الأميركية الممنوعة من دخول ميادين معيّنة».

ويضيف:

«إنه من المفضل أن تعقد علاقات اقتصادية مع إيران لأن هذه العلاقات تمكن من إجراء حوار معها وإدخالها إلى رحاب الأسرة الدولية».

وفي تصريح له، قال رئيس مجلس إدارة شركة أميركية شهيرة هي «موبيل»، لوسيو توتو، خلال اجتماع عام عقد في واشنطن:

«إن العقوبات الأميركية المفروضة على إيران تشكل عقبات في منطقة نرغب أن يتعزز الحضور الأميركي فيها».

ويضيف تحديداً:

«إن هذه المنطقة تشمل بحر قزوين، وإن إشارات التبدل في سياسة الحكومة الإيرانية تشكل فرصة فريدة للتعامل مع إيران الآن وليس غداً».

وإذ يقترح أن ترسل الولايات المتحدة إشارات إيجابية، تجاوباً مع إشارات إيران الإيجابية، يقترح توتو على الإدارة الأميركية:

«أن ترفع، ولو بشكل محدود، الحظر على التعامل النفطي مع إيران، من خلال السماح باستخدام أجهزة الحفر الإيرانية في منطقة بحر قزوين، ومنح الترخيص بمقايضة النفط الخام الآتي من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان بالبترول الإيراني، بانتظار إتمام تمديد خط أنابيب خارج تلك الدول، وأخيراً رسم خطوط عامة للتفاوض مع إيران تساعدها في البدء بالاستثمارات الفعلية فور إلغاء العقوبات».

وتأتي هذه الصحوة الأميركية المفاجئة في الواقع في ظل تدفق الشركات الأوروبية المتعددة على إيران، للمشاركة في عقود نفطية وغازية وصناعية، تزيد قيمتها على عشرة مليارات دولار، حسب تقديرات وزارتي النفط والصناعة الإيرانيتين.

الأهم من ذلك هو إعلان وزارة النفط الإيرانية في السنوات الأخيرة عن مشروعها لاستدراج عروض لمناقصة تنفيذ مدّ خطّ أنابيب لنقل نفط منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى أراضيها لمقايضته بنفط إيراني تبيعه طهران في المياه الدولية للخليج الفارسي لصالح كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان.

المعلوم أن طول خط الأنابيب المذكور يبلغ ٣٩٢ كلم بقطر ١٣٢ إنشاً، ويقدر ضخّه الأولي بـ ٣١٥ ألف برميل يومياً يمكن رفعها إلى ٨٥٠ ألفاً في المراحل اللاحقة، وهو الخط

الذي سينقل نفط دول بحر قزوين الآنفة الذكر إلى ميناء نكا الإيراني شمال البلاد، ومن ثم إلى مصفاتي طهران وتبريز، على أن تقوم شركة النفط الإيرانية بتسليم كميات مماثلة لتلك الدول في المياه الدولية الجنوبية.

لقد كان الصراع دائراً بشدة على الممرات المفضلة لنقل هذه المادة الحياتية من بحر قزوين المقفل أصلاً، إلى الأسواق الدولية، وكانت الخيارات المطروحة هي روسيا وتركيا وأفغانستان وإيران. ولما كانت دراسات الجدوى الاقتصادية كلها أسفرت عن أن الطريق الأقصر والأقل كلفة والأكثر أمناً هو الطريق الإيراني؛ ولما كانت الولايات المتحدة الأميركية من جهتها مهتمة بفك ارتباط تلك الدول بروسيا بأي ثمن، في إطار استراتيجيتها التي تقضي بعدم السماح لروسيا بأخذ دور محوري لها في المنطقة المذكورة، فإن الخيار الإيراني بات هو الخيار الإجباري أمام الأميركيين، مقابل الخيار التركي الذي يكلف ثلاثة أضعاف تكلفة الخيار الإيراني. وهكذا أعلنت شركة «يونيكال» النفطية الأميركية مثلاً عن إلغاء خطتها لإنشاء خط الأنابيب الذي كان يفترض أن ينقل نفط القوقاز عبر أفغانستان.

أضف إلى ذلك أن مشروعاً ضخماً لا يقل أهمية عن المشاريع السابقة يقضي بنقل الغاز التركماني من عشق أباد إلى أوروبا، عبر الأراضي الإيرانية، كان قد افتتحه الرئيس الإيراني محمد خاتمي أوائل السنة الميلادية ١٩٩٨م في مرحلته الأولى. إذ تم إيصال الخط المذكور البالغ طوله ٢٠٠ كلم إلى نقطة الحدود الإيرانية بجهود الخبراء الإيرانيين فيما يتطلب إيصاله إلى الأسواق الأوروبية، عبر مناطق الشمال الإيراني الوعرة، وتالياً عبر الأراضي التركية، مليارات الدولارات مما يستدعي مزيداً من استدراج الاستثمارات الأجنبية. والمعلوم في هذا المجال أيضاً أن شركة شل البريطانية ـ الهولندية ـ الأميركية قد وقّعت على مذكرة تفاهم مشتركة مع كل مع تركمانستان وإيران لتقديم دراسة جدوى لهذا المشروع خلال الفترة القليلة القادمة.

وإذا علمنا بأن الاحتياطي المؤكد لنفط الدول المطلة على بحر قزوين يساوي بحجمه حتى الآن نفط بحر الشمال أي حوالى ٤٠ مليون برميل، وأن قيمة الاستثمارات الغربية، وفي طليعتها الشركات الأميركية، في الوضع الراهن والمستقبل المنظور، تبلغ نحو ٥٥ مليار دولار، نعرف عندها أهمية الموقع الذي ستحتله إيران فيما لو اختيرت بشكل نهائي باعتبارها الطريق الأفضل لخط أنابيب القوقاز، إذ إن إيران لم تعد بذلك فقط دولة بترولية عادية، بل دولة مصدرة لنفط بحر قزوين الذي يوازي كما قلنا حجم احتياطي بحر الشمال.

وهذا يعني أن إيران يمكن أن تصبح عملياً القطب الذي ستتشابك من حوله مصالح شعوب ودول وشركات نفطية عظمى، الأمر الذي يجعلها، بشكل آلي، تدخل عملية التجاذب والتنافس الدولي المتلاطمة، مما يتطلب منها سياسات هي الأصعب والأكثر خطورة على امتداد عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ ولادتها حتى الآن.

بتعبير آخر، فإن انتخاب الخيار الإيراني من جانب الشركات الغربية ودول بحر قزوين والولايات المتحدة الأميركية، إذا ما تم فعلاً، فسيكون مشروطاً وبشكل آلي بأن تأخذ إيران بعين الاعتبار كل ما من شأنه الحفاظ على مصالح تلك القوى مجتمعة، وعدم تعكير صفو العلاقات مع أي من تلك الأطراف، سواء كانت قريبة أو بعيدة.

يقول محللون سياسيون واقتصاديون شرق ـ أوسطيون إن إيران المصدرة لنفطها، بموقعها الجيوبوليتيكي المعروف بلد مهمّ جداً على الخريطة الدولية، ولكن إيران إذا ما أرادت أن تكون المصدرة لنفط غيرها أيضاً لا سيما إذا كان من حجم نفط بحر قزوين الموازي لنفط بحر الشمال، فستكون مهمة بأضعاف مضاعفة. فهل لهذا علاقة بما يجري من غزل أميركي تجاه إيران؟

ويضيف هؤلاء المحللون أن الحقيقة الأكيدة التي لا جدال فيها هي أن النفط ما زال يرسم حاضر إيران ومستقبلها، حكومة وشعباً، وما على إيران إذاً سوى أن تجيد الإدارة لرسم الصورة الأفضل لمستقبلها ضمن الحقائق والوقائع الآنفة الذكر.

إن دخول إيران عصر الأنابيب المتشابك والمتداخل، في عصر العولمة الاقتصادية وصراع التكتلات العالمية من حولها، يتطلب منها بالتأكيد إدارة مختلفة تماماً عمّا ألفته حتى الآن، وخطاباً متحولاً يتناسب ومتطلبات المرحلة المقبلة.

يراهن المحللون من دعاة المجتمع المدني الإسلامي الذي يدعو إليه الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، منذ تسلّمه دفة الرئاسة، على أن «ثورة الخطاب» و«معركة القانون» اللتين يقودهما الرئيس خارجياً وداخلياً، كفيلتان بقيادة إيران الإسلامية إلى مستقبل أفضل. بانتظار أن تقرن الوقائع بالرهانات يبقى التحدي الأكبر في هذا المجال هو تحدي عصر الأنابيب النفطية الجديدة المعروضة على إيران.

٤

عمدة العاصمة السجين أو «الجسور» وسكوت الشيخ الصريح

بعد إخفاقهم في محاكمة فائزة رفسنجاني، النائبة البرلمانية الناشطة والداعية الفعالة من أجل حقوق المرأة، بتهمة معاداة الثورة والترويج للسلالة الملكية البائدة، وفشلهم في إسقاط عطاء اللّه مهاجراني، وزير الثقافة والإرشاد، والرجل السياسي الأكثر إثارة للجدل في حكومة الإصلاح الخاتمية، بتهمة الترويج للثقافة الغربية والترويج للابتذال والفساد الثقافي والفكري! لم يبق أمام الفئة المتطرفة من اليمين المحافظ طريقة للتنفيس عن احتقانها إلّا رؤية عمدة العاصمة السابق، غلام حسين كرباستشي، وهو يدخل سجن اوين بتهمة الفساد المالي والإداري!

هذا هو الانطباع الأولي الذي خرجت به دوائر الإصلاحيين فور الإعلان عن نتائج التصويت البرلماني لصالح الوزير المثقف والخطيب المفوّه، وهو ينتصر لبرنامج الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، في مجلس الشورى الإسلامي.

وبالفعل، فإن غلام حسين كرباستشي الرجل السياسي الأكثر جدلاً في الوسط الشعبي والحكومي، والذي شدّ إليه أنظار الملايين من الإيرانيين وغير الإيرانيين في مرافعته الشهيرة التي دامت عشرات الساعات، توجه بخطى ثابتة ومطمئنة قبل أيام إلى سجن إوين الشهير رغم وجود قناعة رائجة لدى أوساط الرأي العام، وفي أعماق وجدانهم، بل ووجدان الأغلبية الساحقة من رجال الدولة والسياسة، بأنه بريء من التهم الموجهة إليه.

في هذه الأثناء، كانت أوساط معينة قد سربت، عبر صحيفة محلّية صادرة باللغة الإنكليزية هي «إيران نيوز» أن الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني كان في صدر قائمة الزعماء المعرّضين

للاغتيال من جانب فئة أصولية دينية متطرفة تم القبض على أغلبية أفرادها.

من جهة ثانية كشفت صحيفة «همشهري» الصادرة عن بلدية طهران وجود همس برلماني في صفوف تكتل المحافظين، باحتمال لجوئهم إلى استجواب الرئيس محمد خاتمي إذا ما لزم الأمر، في محاولة يائسة لوقف عملية الإصلاح الجارية في البلاد.

على صعيد آخر نقلت صحيفة «صباح اليوم» المقربة من الرئيس محمد خاتمي ما جاء على لسان أسبوعية «صبح» اليمينية المتشدّدة، ما يفيد بأن انشقاقاً حاداً يسود أوساط اليمين المحافظ، وأن الجماعات الاقلّوية من المحافظين تصبّ جام غضبها على عقلاء اليمين، بسبب انجراره وراء ما تسميه الأسبوعية باللعبة الديموقراطية الزائفة، وتعد بملاحقة من تسميهم بالليبراليين الجدد، حتى تدفع الجميع لاتخاذ المواقف الحاسمة ضدهم. وهو ما اعتبرته الصحيفة الإصلاحية «الخاتمية» بأنه دعوة جديدة للعنف من جانب الأقلية المعزولة في اليمين المحافظ.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن محاكمة قائد استخبارات الشرطة بتهمة تعذيب عدد من كوادر بلدية طهران، من كبار مساعدي عمدة العاصمة السجين، وانتزاع التقارير والاعترافات منهم تحت الضغط والتهديد من جهة، واستمرار بقاء ملف سلسلة الاغتيالات الغامضة التي اشتهرت تسميتها باغتيالات الرأي الآخر من جهة أخرى، فإن تخوف البعض من استمرار التوتر السياسي الداخلي يصبح مشروعاً ما لم تقدم السلطات العليا على حسم هذه الملفات دفعة واحدة من أجل الانتقال بالبلاد إلى حالة من توازن القوى التي يعترف فيها كل طرف سياسي بحق غريمه في الكفاح المشروع، من أجل اكتساب القدرة السياسية اللازمة وتطبيق مشروعه الخاص به في إطار التداول السلمي للسلطة، بعيداً عن كل أشكال العنف، أياً كانت تبريراته.

ما قدمه الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، أثناء لقائه بممثلي مرشد الثورة في الجامعات، من قراءة متميزة للخطاب الديني كان لافتاً ومحل تأمل القوى السياسية بكافة تياراتها الفكرية.

فقد طالب خاتمي رجال التوجيه الديني المذكورين بأن لا يعتبروا قراءتهم الخاصة للدين بأنها الدين ذاته. فيما حذّر القوى السياسية والفكرية من مغبة مصادرة القيادة الدينية العليا لها دون غيرها، في حين شدّد على أن معيار المواطنية، أو بتعبير أدق، من يقف معنا أو ضدنا هو في من هو مع القانون أو ضده، بغضّ النظر عن انتمائه الديني أو الطائفي، وهو معيار جديد مثير للجدل في الأوساط الدينية بالتأكيد، يطرح لأول مرة من جانب رأس

السلطة التنفيذية، والذي يعتبر من أركان النظام السياسي الإسلامي الحاكم. ومن ثم فقد عاد الرئيس محمد خاتمي ليطرح مجدداً مقولة ضرورة القراءة المتصالحة للدين مع الحريات، أو الحرية مع الدين، إذ بغير ذلك فإن الدين والحرية سيخسران ويتضرران لا محالة، كما يشدد خاتمي دوماً.

يقول المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد إنه، وبعد سقوط نظرية العنف والانقلاب ضد المجتمع المدني في خريف العام ١٩٩٨، بفضل صمود الرئيس الإيراني وإصراره على برنامجه الإصلاحي، وحصوله على دعم ومساندة مرشد الثورة الذي يفضل الوقوف فوق الميول والاتجاهات الحزبية والدوائر السياسية الخاصة، لم يبق أمام الفئة الأقلوية في المجتمع الإيراني سوى الرضوخ والخضوع لقواعد اللعبة السياسية في كافة المجالات. وإن من أبسط تلك القواعد، كما يقول المحللون السياسيون الآنفو الذكر، إقرار الأقلية المعارضة لبرنامج الإصلاح بأنه ليس من المعقول أن يتعهد المنتصر في أية معركة سياسية بتطبيق برنامج المعارضة، ولا أن يتوقع الخاسر في تلك المعركة بأن يرى برنامجه يطبق على يد غريمه الانتخابي والسياسي.

من هنا فإن الذي يرصد التحولات الحاصلة في إيران في سنواتها الأخيرة، بعد متابعة ميدانية متأنية لسلسلة الوقائع المتجاذبة، يذهب إلى القول بأن برنامج الإصلاح السياسي والثقافي للرئيس محمد خاتمي سيمضي بقوة أكبر في المرحلة المقبلة، رغم العقبات الظاهرية التي تبرز على الساحة بين الفينة والأخرى، وأن الأقلية المتضائلة في اليمين المحافظ ليس أمامها سوى أن تستعيد رشدها وتطابق خطابها بخطاب الرأي العام الذي بات في أكثريته ينشد التغيير والتحول في الأداء والممارسة والمعالجات اليومية والدائمة للمشكلات والمعضلات، دون أن يعني ذلك أبداً تراجعاً في الالتزام أو التعهد تجاه القيم والأخلاق والمعتقدات، ناهيك عن الخروج على الدين أو محاربته، كما تتهمه بعض أوساط المتشددين من قواعد المحافظين أحياناً أو قياداتهم أحياناً أخرى.

وثمة من يعتقد في هذا السياق بأن السجن الذي فضّله عمدة العاصمة السابق على العفو عن جريمة لم يقترفها باعتقاده، سرعان ما سيعود به للعودة سريعاً إلى الساحة السياسية، بطلاً شعبياً وزعيماً سياسياً وحزبياً قوياً، بل وربما رجل دولة من الطراز الأول. وذلك عند أول فرصة متاحة له بعد انقضاء فترة الحرمان القانوني من العمل الرسمي بتقادم الزمان أو تقادم الظروف والحيثيات،

على أي حال، فإن المراقبين هنا يجمعون على أن الرجل الأكثر إثارة للجدل، منذ تبوأ

الرئيس محمد خاتمي سدة الرئاسة حتى الآن، قد دخل سجن إوين وهو عاتب إن لم نقل لائماً لصديقه الرئيس السابق وحليفه الرئيس الحالي على عدم حسم الموقف السياسي لصالح تبرئته، قبل حلول موعد الوداع مع بلدية طهران وأنصاره وحوارييه الذين شيّعوه بموكب حزين إلى زنزانته التي تنتظره في المعتقل. وما لم يقله في هذا المجال قالته زوجته في تصريح مقتضب للصحافيين.

على أيّ حال ليس هناك أقوى وأكثر جسارة للرجال من دخولهم السجن وهم، ومعهم وجدان الرأي العام، مقتنعون ببراءة السجين. كما أنه ليس أقوى من التصريح إلّا السكوت الفصيح. تلك هي حال غلام حسين كرباستشي الذي ظل يقبع أكثر من سنة في زنزانته المزدانة بالورود والأوسمة، وحال هاشمي رفسنجاني الذي يضجّ في سكوته اللمّاح، وهو يخطب في صلاة الجمعة، وما بينهما حشد هائل من أصوات ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ وهي تنتظر مزيداً من الملاحم الانتخابية وتحديات صناديق الاقتراع والتحولات الإصلاحية السلمية في كل مجال.

٥

المشروطة الخاتمية في الميزان أو منشور الحريات الدستورية

«إذا كان للغرب وجهه السيىء المعروف بالفساد الأخلاقي فإن له وجهه الجيد وهو المشروطة (الدستور)».

و«إذا كانت الليبرالية ليست مذهبنا، فإن الحريات التي تتضمنها أمر مطلوب، كما أنه لا يجوز الوقوع في شراك الفاشية هروباً من الليبرالية».

«وإن ديننا الحنيف وقراءتنا للإسلام تقول: إن الحرية والدين متصالحان. وأي تفسير للدين من خلال مذاهب غربية عنه أمر غير مقبول يتناقض مع مبادىء ثورتنا ودستورنا المدون».

هذا هو جوهر المنشور الذي أعلن عنه صراحة الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في لقائه الجماهيري مع طلبة الجامعة، غداة الاحتفال بملحمة مايو الرئاسية الشهيرة.

وهذا هو بالضبط ما أثار حفيظة الأقلية من بين رموز المجتمع السياسي القديم المسماة بالتيار التقليدي أو المحافظ، والتي وصفت ما جرى من حوار مفتوح بين الطلبة والرئيس في ذلك اليوم التاريخي بأنه: «مثار قلق علماء الدين والمؤمنين».

المتتبعون لتفاصيل السجال المتصاعد بين الإصلاحيين الملتفين حول الرئيس محمد خاتمي، والمحافظين الذي يحاولون مصادرة القيادة الدينية العليا في البلاد لصالحهم دون غيرهم يقولون: إن ما جرى في حوار الطلبة مع الرئيس خاتمي أعاد بالفعل المشهد الحالي إلى أوائل القرن العشرين، حين ثار السجال المعروف بين ما عرف وقتها بالمشروطة مقابل المشروعة.

المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الإسلامي يقولون: إن لب كلام الرئيس محمد خاتمي يتلخص بأن الثورة الإسلامية في إيران يمكنها أن تقدم قراءة متصالحة بين الدين والحريات، وأن الدستور الإيراني الذي أفرزته الثورة كفيل بتحقيق مجتمع مدني

حديث يلبي كل حاجات العصر، على قاعدة الفهم العصري للإسلام، وأنه لا خوف على هذه الثورة ومستقبلها من الاحتواء أو الاستيعاب أو المصادرة من جانب أتباع المذهب الليبرالي، الداخليين أو الأجانب، إذا ما اعتمدنا قراءة تقدمية وواقعية وسليمة، بعيدة عن أمزجتنا وإسقاطاتنا الذهنية على الإسلام.

بالمقابل، فإن لب كلام أقطاب المحافظين والتقليديين يتمثل في أن الضمانة الوحيدة أمام بقاء الثورة ونظام الحكم الإسلامي بيد أهله الصلحاء، وعدم مصادرته من قبل المتآمرين عليه من أهل الداخل أو الخارج، تكمن في عدم السماح لغير العلماء والفقهاء من أصحاب الفكر الموسوم بالمتنور، من المثقفين أو أشباه المثقفين الذين يتقمصون إسلاماً تقدمياً وبأثواب متلونة ومتعددة، ليتحكموا في مصائر البلاد والعباد. وتأسيساً على ذلك فإن الإصلاحيين يعتقدون بأن الثورة وإن كانت «تأخذ تعليماتها من السماء فإنها قائمة على الأرض»، وبالتالي فإنها قابلة للخطأ والصواب. وهكذا لا بد من المراجعة وإعادة القراءة المستمرة لتصحيح المسيرة حسب الحاجات والمتطلبات، مع حفظ الثوابت المدونة في الدستور من خلال المشاركة الجماهيرية العامة.

بينما يعتقد المحافظون بأن الثورة «قائمة في السماء» في كل الأحوال، وبالتالي فهي قدسية لا تقبل المراجعة والقراءة المستمرة إلّا في ظروف استثنائية لا دخل للعامة (الرأي العام) في تفاصيل تلك المراجعة والكلمة الفصل فيها للعلماء وكبار المتخصصين في شؤون الدين من الراسخين في العلم وأهل الفقه وأربابه.

ثمة من يعتقد من المحللين السياسيين المستقلين هنا بأن حقيقة التخوف الكامن في أعماق تكتل المحافظين تتمثل في خطر ما يسمونه باختطاف الثورة وشعاراتها، من جانب من يسمونهم بالمثقفين أو أشباه المثقفين الذين يحاولون الالتفاف خلف شعارات وبرامج الرئيس محمد خاتمي، للانقضاض على أصل الثورة، كما حصل برأيهم أيام المشروطة الأولى في بداية القرن، وتكرر أيضاً في الحركة الإصلاحية التي أفرزت الدكتور محمد مصدق في بداية الخمسينيات.

لذا تراهم يرفعون شعار الحكومة الإسلامية، أو حكومة العدل الإسلامي، منعاً من مصادرة أشباه «المثقفين» أو «المتقين» لشعار إسلامية الحكومة لصالح نظام جمهوري ليبرالي غير ديني.

بالمقابل، فإن «الخاتميين» من تكتل الإصلاح والتغيير يرون أن المشكلة الحقيقية تكمن في تكلّس أفكار جماعات المجتمع السياسي القديم، من أبناء الحركة الإسلامية الإيرانية، وعدم

استيعابهم للتحولات والتغييرات الوطنية والعالمية التي تتطلب مراجعات مستمرة، على يد أصحاب الخبرة من الشباب والنساء المتدينين المثقفين الذين هم وحدهم، برأي الخاتميين، القادرون على مساعدة علماء الدين في إيجاد نقلة حقيقية في نظام الإدارة، بما يؤمن ضمان استمرارية الثورة والنظام السياسي الإسلامي، وعدم تكرار تجارب بداية القرن أو تداعيات الحركة المصدقية.

من هنا فإن شعارات الهتاف لصالح مصدق، المترافقة مع الهتاف لصالح الرئيس محمد خاتمي، لم تثر تحفظات لديهم، بل كانت لدى العديد منهم كما قال أحد علماء الدين الإصلاحيين، (وهو العلامة عبائي خرساني)، تثير حفيظة المحافظين وتستفزّهم كثيراً بما شكّل قلقاً على أوساطهم، (كما قال حبيب الله عسكر أولادي زعيم حزب جمعية المؤتلفة الإسلامية).

وفي الوقت الذي وصف العالم الكبير والمرجع الديني الإصلاحي يوسف صانعي أسئلة الطلبة وهواجسهم بأنها «مطالبة منطقية بتطبيق صحيح للإسلام» فإن زعيم تكتل المحافظين حبيب الله عسكر أولادي وصفها بأنها «إهانة للنظام والدولة، وإحياء للفئات المهزومة في أول الثورة»، ويقصد بهم الليبراليين الدينيين من جماعة الجبهة الوطنية وحزب الحرية الإيراني المحظور بزعامة المرحوم مهدي بازركان.

بالمقابل فإن المصادر المقربة من الحكومة تقول: إن الوضع الشعبي، لا سيما الطلابي منه، حرج للغاية، ولا بد لنا من إحياء المصالحة التي أنجزها الإمام الخميني أول الثورة بين الجامعة والحوزة الدينية.

بينما تقول مصادر المحافظين والمقربين الذين يقرون أيضاً بالحرج العام الذي يعيشه المواطن الإيراني إن صيغة الحل تكمن في «لجم الصحافة غير الملتزمة والحركة الطلابية التحريفية» حسب رأيهم، والتي يعتقدون أن الجماعات الخاتمية المتعددة المتنفذة في إدارة الرئيس محمد خاتمي هي التي تغذي هذه الاتجاهات، لأغراض فئوية وحزبية، متجاهلة أو جاهلة حجم الأخطار الناجمة عما يسمونه بـ«الفلتان الإعلامي والسياسي والثقافي الذي قد يفرز غورباتشوفية على الطريقة الإيرانية».

وسط هذه الأجواء المتداخلة والمتشابكة، مضافاً إليها الوضع الاقتصادي الشائك والصعب، ودخول أكثر من عنصر من عناصر السياسة الخارجية، وفي الطليعة نمط التعامل مع مقولة حوار الحضارات، ونزع التوتر في العلاقات الخارجية، وشروط الحوار أو عدمه مع الولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص، يلحظ المراقب قراءتين مختلفتين لمستقبل الحركة

الإصلاحية الخاتمية. الأولى تقول بأنه مقبل على الصدام لا محالة مع المحافظين، بعد حتمية فشل أسلوبه الراهن للحوار، وعجزه عن تطويعهم، وهو ما من شأنه إسقاط مشروعه الفوقي والقانوني للإصلاح والتغيير، بينما تقول القراءة الثانية بأن مسار التحولات والتطورات التي يعج بها قاع المجتمع الإيراني من جهة، وسطحه الذي يتبلور في نهضة سياسية حزبية وتعددية عقلانية وسطية معتدلة من جهة أخرى، من شأنه أن يساعد الرئيس محمد خاتمي على النجاح، رغم طول الطريق وصعوبة المعاناة، ولكن على مراحل وبطريقة الخطوة خطوة.

ثمة من يتخوف من حجم الثمن الذي تدفعه البلاد أمنياً واقتصادياً وسياسياً على هذا الطريق، وبالتالي يطالب بضرورة الحسم من جانب القيادة العليا لصالح الرئيس، كما جاء على لسان وزير الداخلية السابق عبدالله نوري الذي يقدم بدوره قراءة مختلفة، من خلال استذكار مجموعة الحوادث والوقائع الأمنية والسياسية المتتالية، معتبراً أن الزمن لا يلعب لصالح الرئيس محمد خاتمي، لا سيما إذا ما فقد ثقة المجتمع الدولي، وتحولت الثقة مع مرور الزمان إلى يأس حسب تعبير عبدالله نوري.

بالمقابل، فإن حبيب الله عسكر أولادي زعيم جمعية المؤتلفة الإسلامية، وهي الساعد الأقوى لتكتل اليمين المحافظ، يشكك بإمكانية الإصلاح الفوقي عندما يأخذ على حزب جبهة المشاركة الخاتمي بأنه تم تأسيسه من جماعة الوزراء والمساعدين والمستشارين للرئيس، الأمر الذي يناقض مسار الحركة الإصلاحية الإيرانية التاريخي برأيه: فالإصلاح من فوق «يفتقر إلى تفعيل المشاركة الجماهيرية التي تنادي بها الخاتمية».

بين طموح التغيير الجامح للجمهور الواسع من جيل الثورة الجديد المطالب بمصالحة تاريخية بين التدين والحريات في التطبيق، وبين هواجس الحفاظ على القيم والثوابت الدينية والثورية التي يبرزها أقطاب جيل المجتمع السياسي القديم، خوفاً على الثورة ونظامها من طوفان رياح التغيير الخارجية، يحاول الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي أن يقدم قراءته الواقعية في الإصلاح، في مشروطة نهاية القرن الخاتمية الجديدة.

٦

سقوط نظرية الانقلاب

تصاعدت حدّة السجال بين من يسمّون مجازاً باليسار الراديكالي، وبين من بات نعت اليمين التقليدي صفة ملازمة لسلوكياتهم، إلى درجة اتهام كل طرف للآخر بالتخطيط لانقلاب أو شبه انقلاب «أبيض بالطبع، وإن تلطخ ببعض دماء من معارضة ليبرالية هامشية»، الغرض منه، حسب مصادر المتراشقين إعلامياً، السيطرة الكاملة على أجهزة النظام. وكاد الوضع أن يتأزم ويصل إلى حالة من الاختناق أشبه بتلك التي وصلت إليها البلاد بعد سجن عمدة العاصمة المجمد إدارياً، والمنكفيء سياسياً، لمدة أحد عشر يوماً، لولا دخول عقلاء القوم من أهل الحل والعقد على الخط من جديد، كما فعلوا في الحالة السابقة، ليفرضوا وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار، بانتظار نتائج التحقيق الكاملة والشاملة بخصوص ما بات يعرف بعمليات الاغتيال السياسي الغامضة في خريف العام ١٩٩٨م.

ويبقى السؤال الكبير الذي يختلج في صدر كل مواطن إيراني في هذه الأيام، ويلاحقه كالظل حتى إشعار آخر، من هو القاتل الحقيقي الذي حاول قتل الأمن القومي بجمله، من خلال ترويع المواطنين، وتشويه صورة الدين الذي ينتمي إليه المواطن والنظام السياسي الحاكم، وليس مجرد قتل بعض المعارضين الهامشيين من الليبراليين؟؟

وإذا علمنا أن هذه الجريمة، كما أعلن القاضي العسكري المكلف بمعالجة الملف، لم تستند إلى أي قوى شرعية أو حكم قضائي، فإنها بذلك تصبح جريمة مضاعفة يعاقب عليها الجاني، من العباد مرّة واحدة ومن رب العباد بعدد نفوس البشرية جمعاء، طبقاً لنص الآية الشريفة: ﴿من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً﴾.

القتلة المباشرون قد يتم الإعلان عنهم يوماً ما، وقد تتم محاكمتهم في محكمة سرية أو علنية. وقد ينالون العقاب الصارم الذي يستحقونه، وكذلك المساعدون والمتعاونون معهم في تنفيذ عمليات القتل. بل وقد تكشف بعض خطوط الآمرين بالقتل من وراء الستار. ومع ذلك سيظل السؤال من دون جواب بالنسبة لغالبية أبناء العامة من الناس، بل وغالبية النخب السياسية والفكرية أيضاً ما لم يتم تعريف الجريمة السياسية، ويتم إعلان المحاكم السياسية بحضور هيئات المحلفين فيها، حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود في زحمة خيوط المؤامرة أو الانقلاب وشبه الانقلاب الذي تحدّث، أو سيتحدث عنه مجدداً أصحاب اليمين وأصحاب اليسار.

قد يتساءل البعض هنا، ولماذا سيبقى السؤال من دون جواب؟! والرد على ذلك، بنظر المتتبعين للسجالات الدائرة بين الديوك السياسية المتصارعة، هو أن ما حدث ليس جريمة جنائية عادية، ولا حتى جريمة سياسية فقط، بل جريمة ألبست لباساً إيديولوجياً مقدساً حتى وإن افتقرت إلى أي فتوى شرعية، كما جاء على لسان المحقق العسكري، فهي قد أتت بالتحديد في ظل سجالات ساخنة أخرى سبقت حصول الجريمة، طاولت فيها وخلالها موجات التكفير والتفسيق واتهامات الردة والخروج على الملّة والدين، حتى كبار الشخصيات من داخل النظام بل ومن عظام الرقبة في النظام كما كان يتردد في بعض المحافل الخاصة.

لقد قلنا في تحليل سابق أن نظرية العنف في الحكم على الصالح من الطالح من القيادات والرموز والزعماء والشخصيات السياسية والدينية قد سقطت، من خلال إصرار الرئيس الإيراني محمد خاتمي على ضرورة كشف ملابسات مسلسل الاغتيالات مهما كان الثمن. وقلنا إن المحللين السياسيين من جماعة الإصلاح والتغيير اعتبروا أن مساندة الشعب والوقفة الشجاعة للإعلام الحرّ والمستقل، إلى جانب الرئيس، ودعم القيادة العليا له من خلال إطلاق يده في ملف المعالجات، هي التي أفرزت واحداً من أهم إنجازات المجتمع المدني الحديث في التاريخ السياسي الإيراني المعاصر.

أما بعد ذلك، فإن هؤلاء المحللين الذين ينتمون إلى جماعة المجتمع المدني الجديد يقولون إن انكشاف فضيحة البرنامج التلفزيوني الشهير المثير للجدل المعروف بالقنديل أو «أضواء»، والذي أريد من خلاله الإيحاء بأن جماعات موالية للرئيس هي التي تقف أو وقفت وراء مسلسل الاغتيالات، أفرز إنجازاً جديداً، وهو سقوط نظرية الانقلاب والمؤامرة بعد سقوط نظرية العنف.

ويضيفون: ومع ذلك سيظل السؤال عن القاتل الحقيقي هو الكابوس الذي يلاحق الجميع، الذي يلاحق الجميع ما لم تتم الإجابة عليه وبالسرعة الفائقة من جانب القوى السياسية المتنازعة من أصحاب اليمين وأصحاب اليسار، وليس من جانب القضاة العسكريين أو المدنيين.

ثمة من يقول هنا بأن نظرية التكفير والتفسيق وإخراج الناس من الملّة والدين، دون حساب أو عقاب، ودون العودة إلى الشارع المقدس، وتالياً فإن المنظّرين لهذه المقولات الداعية لإقصاء كل من هو ليس منا أو معنا في الحزب أو التنظيم أو العصابة، إنما هم القتلة الحقيقيون الذين يجب أن يوقفوا عند حدودهم ويحاسبوا ويسقطوا من مواقعهم التي يتخندقون بها، أو يتمترسون خلفها، أيّاً تكن مناصبهم، حتى لا يتكرر مسلسل الاغتيالات من جديد.

يقول الحديث الشريف: «إن حرمة عرض المؤمن كحرمة دمه»، وانطلاقاً من هذا فإن القتل الذي يمارسه المنظرون للعنف السياسي، وإلصاق صفات التكفير والتفسيق بكل من يخالفهم بالرأي، والطعن في كل من يحمل آراء لا تتطابق معهم، ويدفعون بذلك غالبية الأمة في الحجر الفكري أو السياسي أو الثقافي أو ما شابه، ويشوهون سمعة من يشاؤون، دون رقيب أو حسيب، إنما يمارسون القتل أيضاً كما يمارسه قتلة الأنفس بالخنق بالحبال أو إطلاق الرصاص، أو استعمال الخناجر والسكاكين.

محللون سياسيون مستقلون إذ يسجلون للرئيس محمد خاتمي تحقيق الإنجازين السابقين من خلال إصراره على الوفاء بعهوده التي قطعها للرأي العام يتوقعون نجاحه أيضاً في إسقاط نظرية العزل والإقصاء والتكفير والتفسيق، ومعها إسقاط الغلاة المروجين لهذه النظرية خطوة فخطوة، على طريق الإصلاح السياسي الطويل الذي بدأه منذ قرر النزول إلى معركة غير متكافئة يوم الثالث والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٧.

ويضيف هؤلاء المحللون، أن آخر تهمة يمكن أن تلصق بالرئيس الإصلاحي هي محاولة الانقلاب، أو الترويج للعنف والاغتيالات، أو الدفاع عن نظريات العزل والإقصاء للآخرين. ذلك لأنه، وببساطة، داعية إصلاحي قرر الاحتكام إلى صناديق الاقتراع منذ البداية. ويسجل المراقبون هنا ظاهرة وإن لم تتبلور بشكل واضح بعد، لكنها في طريقها إلى أن تصبح سلوكاً عاماً في المستقبل، وهي أن القوى السياسية المعروفة باليسار أو المنعوتة باليمين، باتت مجبرة على مراجعة أفكارها وسلوكياتها الماضية استعداداً للمحاسبة والمساءلة من جانب الرأي العام، خصوصاً بعد أن تجاوز حضوره في صناديق الاقتراع

لينطلق إلى الشارع السياسي العلني، فارضاً نفسه رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه بسهولة بعد الآن.

ومرةً أخرى، فإن المحللين من جماعة المجتمع المدني الجديد يقولون، وبصوت عالٍ، بأن احتلال مقاعد الحكم ومواقع الإدارة ومراكز صناعة القرار وصياغته من جانب أصحاب اللياقة والجدارة من أبناء المجتمع السياسي الجديد الذي ولد بعد ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، والذي يكبر مع كل يوم يمر على حكم الرئيس محمد خاتمي، ليس بالضرورة مؤامرة يسارية ولا هو بحاجة إلى فكرة الانقلاب ضد اليمين المحافظ، كما أن تجاوب اليمين المحافظ مع تطلعات الشباب والنساء - وهم أكثرية الشعب - التواقين للتغيير، سيمكن الأخير من الاحتفاظ بمواقعه القديمة دون الحاجة إلى الوقوع في مواطن شبهة الانقلاب أو محاولة الانقلاب.

٧

الخاتمية المتجددة
وسط تحديات التحريفية والأرثوذكسية

للمرة الثانية خلال أقل من شهرعلى قرب حلول ذكرى الاحتفال بعشرينية الثورة (شباط ١٩٩٩م)، يتعرض الرئيس محمد خاتمي في خطاباته إلى واحد من ملفات العصر التي شغلت، أكثر من غيرها، النخب الفكرية والثقافية والسياسية على طول العالم الثالث وعرضه، لا سيما في عالمنا العربي والإسلامي، وبالأخص في إيران.

فقد خاطب الرئيس الإصلاحي الإيراني الهيئة التأسيسية لحزب التضامن الإسلامي الإيراني، التي جاءت لتلتقيه عشية الذكرى السنوية العشرين للثورة قائلاً:

«إن مقولات مثل المشروطة (الدستورية) والجمهورية بمعناها العام تعتبر من المفاهيم الجديدة التي جاءت مع الحداثة، لكن مرادفتها لمقولات الحداثة لا تعني أبداً أنها ليست إسلامية».

وأضاف خاتمي:

«أستطيع القول بأن العالم المعاصر يثبت تماماً أنه من الناحية النظرية ليس بإمكان أي دولة (نظام) أن تقوم إلّا على أساس إرادة الشعب، واستعداد ذلك النظام للمساءلة. نعم قد لا يقبل البعض بهذا ولا يتقبله، لكن هذا المبدأ أضحى من مسلمات الحكم في العصر الحديث».

«ونحن من جهتنا»، أي في إيران، أوضح خاتمي، نعتقد «أن الإسلام يقبل بهذا المبدأ ويتقبله. كما أن دستورنا (قانوننا الأساسي) تم تدوينه على هذا الأساس. ومن الناحية العملية أيضاً ليس هناك بالإمكان أي أمر آخر. وأي حكومة تسعى لفرض نفسها على الناس بدون إرادة الشعب ستحمّل المجتمع خسائر فادحة».

وبيَّن خاتمي في موقع آخر من خطابه أن «أحد أهم أهداف ثورتنا هو استمرارية حضور وتواجد الرأي العام في الساحتين (السياسية والاجتماعية) وضمان حق تقرير مصيره

بنفسه، وأن قيام التنظيمات السياسية خطوة على هذا الطريق».

وبعد أن بين الرئيس الإصلاحي كيف أن الستين مليوناً من أفراد الشعب الإيراني لا يمكن إيصال رأيهم بسهولة إلى الحكام، وتنفيذ إرادتهم وتأمين حقوقهم في المساءلة والمشاركة في الحكم، إلّا عبر مؤسسات المجتمع المدني، والتي من بينها الأحزاب، يختم خطابه بالقول:

«إن قيام الرأي العام بممارسة حقه في المشاركة لا يحتاج إلى دليل أو برهان، بل حرمانه من حق الترشيح أو الانتخاب هو الذي يحتاج إلى الدليل والبرهان».

وهذا هو بيت القصيد في حديث الرئيس مع حزب التضامن الإسلامي الإيراني، والذي اختار الرئيس محمد خاتمي أن يلتقي ممثّليه عشية احتفالات عشرينية الثورة ليؤكد مبادئه الانتخابية والرئاسية الإصلاحية، وعشية الاستعدادات الجارية لتنظيم انتخابات المجالس البلدية، في ظل سجال ساخن وحاد بين الإصلاحيين والمحافظين، ليؤكد انحيازه المبدئي والدستوري لِصالح الأكثرية الشعبية المطلقة.

إن أكثرية الشعب الإيراني، باعتراف التقارير والإحصاءات الرسمية هي من بين الشبان والشابات التوّاقين للتغيير، والمتطلعين لقيام مجتمع إسلامي مدني متوازن متعدد الأصوات والألوان، وقادر على الجمع بين الأصالة والهوية الإيرانية الإسلامية ومتطلبات عالم الحداثة المعاصر.

فسكان إيران الذين يُعتبرون من بين المجتمعات الأكثر شباباً في العالم، والذين لا تتعدى أعمار أكثر من نصفهم العشرين عاماً، ينظر المراقبون بموضوعية إلى ممارساتهم وسلوكياتهم اليومية بأنهم شباب (فتياناً وفيتات) مندفعون بجرأة نادرة إلى ممارسة هواياتهم ومتعهم البريئة وباعتدال وصمت، دون ضجة، وهم مشغولون في أكثر أوقاتهم بالتنزه في الحدائق العامة أو تسلق الجبال أو ممارسة رياضتهم المفضلة، وفي طليعتها كرة القدم أو التحلق حول بعض الأفلام أو الكاسيتات غير المصرحة لمتابعة نتاجات عصر الحداثة بما فيها الأفلام المغرضة مثل فيلم التايتانيك، دون أن ينقصهم ذلك دينهم أو يفقدهم هويتهم الوطنية الأصيلة، كما يؤكدون في المنعطفات التي يتعرض فيها الرأي العام للامتحان أو الاختبار.

يقول المحللون السياسيون والاجتماعيون الإيرانيون المعاصرون إن شباب عشرينية الثورة الإسلامية لم يتعرفوا إلى حكومة الشاه البائدة ونظامه الاستبدادي المتغرب الفاسد، لكنهم أيضاً لم يلمسوا، بصورة واضحة، معالم ثورة الإمام الخميني، ولديهم صورة غامضة ومبهمة عنها.

من هنا، فإن شبان وشابات عشرينية الثورة الخمينية تحلقوا ببساطة حول من يدعوهم إلى العيش في مجتمع السلم الأهلي المدني الذي ينبذ العنف، ويسعى لنزع التوتر في الداخل وفي العالم المحيط، ولذلك فقد وضعوا صور ذلك السيد الأنيق، والذي يختار لباسه وهندامه بعناية، بل ويعتني حتى بلحيته وصورته الظاهرية بشكل خاص، نعم وضعوا صور هذا السيد الأنيق إلى جانب أبطالهم الكرويين، مثل علي دائي وخداداد عزيزي ومهدوي كيا وغيرهم، وراحوا يتحدثون عن ضرورة النظر إلى المستقبل الواعد والمستقبل المشرق الخالي من الحروب والأحقاد.

إنهم، بكل بساطة، يريدون أن يعيشوا، بعيداً عن أخطار المخدرات الزاحفة عليهم كما يريدون تجاوز مصاعب الحياة المضنية التي تمنع الكثيرين منهم من الزواج أو القيام بمسؤولياتهم الاجتماعية الأخرى تجاه أهلهم وذويهم.

من هنا لم يكن الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي يجذف بعيداً عندما كان يغمز من قناة المحافظين وهو يقول: «إن شبابنا بحاجة إلى متعة شرعية، ولا يمكننا أن نطلب منهم الذهاب إلى المسجد فقط».

يقول المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد من أنصار الخاتمية بأن المعركة الحقيقية بين الإصلاحيين والمحافظين، عشية الاستعدادات الجارية لإجراء انتخابات مجالس الشورى (البلدية)، كانت تدور بالضبط حول كيفية التعامل مع هؤلاء الشباب، فتياناً وفتيات، غداة إحياء عشرينية الثورة الإسلامية.

ويضيفون، أن الذين سعوا لشطب الإصلاحيين من قوائم الترشيحات لا يملكون في الواقع أي دليل قانوني يبرر لهم عملهم هذا، بقدر ما يسوقهم خوفهم وقلقهم من تعطش الشباب للظاهرة الخاتمية - إذا جاز التعبير - لاتخاذ مثل هذه الخطوة الرادعة، لأنهم يعرفون تماماً أن تكريس هذه الظاهرة في إطار مؤسسات مدنية دستورية من شأنه أن يطيح مقولاتهم التقليدية المحافظة ليس فقط في عقول الفتيان والفتيات، بل وعلى أرض المؤسسات، وبالتالي يلقي بجماعات المجتمع السياسي القديم خارج تشكيلات وهرم السلطة شيئاً فشيئاً، دون الحاجة إلى اقتلاعهم بالقوة، كما يدعو إلى ذلك بعض المتحمسين أو المتطرفين من المحسوبين على الظاهرة الخاتمية.

من هنا، فإن تصريحات أحد أقطاب اليمين المحافظ البرلمانيين، عشية عشرينية الثورة، كان لافتاً وهو يقول:

«إن الثورة تتهددها ثلاثة اتجاهات أو مجموعات من الداخل، الأولى هي الداعية إلى إعادة

النظر في نظريات الثورة وفي تاريخها وفي أساليب عملها وأدائها، والثانية هي تلك الباحثة عن مصالحها الفئوية والحزبية قبل كل شيء، والثالثة هي الداعية إلى العنف والتي يمكن أن تكون في أي جناح أو تكتل من التكتلات الداخلية»، كما جاء على لسان قطب اليمين المحافظ محمد رضا باهنر، والذي يضيف: «لذلك لا بد من العودة في تقسيم الأجنحة والتيارات الداخلية إلى ما يشبه أيام الثورة الأولى، أي جبهة المعتقدين بولاية الفقيه والحكومة الدينية وقيم الثورة، وجبهة المخالفين للحكومة الدينية والموافقين لأميركا والمعادين للقيم الثورية».

المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني المنضوون تحت تكتل الإصلاح والتغيير الخاتمي يصفون هذا التقسيم بالمقابل بأنه «خلط متعمد للأوراق، الهدف منه تشويه صورة الخاتميين من جهة، ومحاولة وضعهم في الجبهة المعادية لثورة الخميني من خلال تصنيفهم بالتحريفيين الساعين إلى نبذ الخمينية (على طريقة الأحزاب التحريفية السوفياتية السابقة المناهضة لمبادىء الثورة الشيوعية الروسية الأولى) من جهة ثانية، وتطهير جماعات اليمين من فضيحة التورط بمسلسل العنف الاجتماعي والسياسي الأخير من خلال الحديث عن جماعات العنف التي يمكن أن تكون في أي مجموعة أو تكتل داخلي، أي حتى بين الخاتميين!» من جهة ثالثة.

في هذه الأثناء، فإن المحللين السياسيين المستقلين الذي يراقبون التحولات الكبرى التي يعيشها المجتمع الإيراني، لاحظوا غداة الاحتفالات بعيد العشرينية الخمينية، اصطفافاً من نوع آخر بدأت تبلوراته وتمظهراته الأولية تظهر مع تسلم الخاتميين سدّة السلطة التنفيذية، يقف على جانب منه قيادات وزعامات ووجوه دينية وسياسية وفكرية وثقافية بارزة من داخل الثورة، تدعو إلى إعادة قراءة عميقة ونقدية لتاريخ الثورة وأداء كوادرها وخطاباتها وسياساتها الداخلية والخارجية، دون المساس بجوهر الثورة ومبادئها. فيما يقف على الجانب الآخر زعامات وقيادات ووجوه دينية وسياسية وفكرية وثقافية بارزة أيضاً، من داخل الثورة كذلك تدعو إلى عدم المساس بسياقات الثورة التاريخية أو نقد أدائها أو خطاباتها وسياساتها السابقة واعتبار كل من يتجرأ على إعادة قراءة التاريخ خطراً على الثورة!

ولما كان هذا الاصطفاف لم يتبلور بشكل نهائي بعد، بنظر المحللين المستقلين، والأمور لم ترسُ على معادلة مستقرة بعد في أي من الصعد السياسية أو الاجتماعية أو الفكرية الثقافية، فإن العديد من (الانتهازيين) من الزعامات الليبرالية اللادينية أو الدينية أو القيادات والوجاهات الاجتماعية الهامشية وجدت فرصتها التاريخية للتسلل إلى داخل معادلة الثورة

والحكم والسلطة المباشرة أحياناً، لأهداف خاصة بها. ولما كان العدوّ البعيد، سواء المتمثل «بالشيطان الأكبر» (أميركا) أو غيره من الأخصام، وهم ليسوا بالقليل، لا سيما من أعداء الثورة المهمّشين في خارج البلاد، وجد بالتأكيد في هذه الحالة الانتقالية فرصته التاريخية لتحقيق بعض مآربه، لذلك يتخوف البعض من احتمال سقوط كلا الجناحين الرئيسين المستقطبين في معادلة استنفار داخلية في أخطاء فادحة في التحليل أو الممارسة والأداء، ممّا قد يعرّض النظام إلى الخطر الجدي.

من هنا يرى المراقبون المستقلون دعوات الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي المتكررة إلى التسامح، وتحمّل الرأي والرأي الآخر، في إطار القانون والدستور واعتبار ذلك هو الخيار الوحيد الذي دونه الانفجار، بأنها دعوة جدية وعميقة لا يجوز لأي محلل اجتماعي أو سياسي الاستهانة بها.

وإذا جاز لنا تكثيف وجهة نظر الاختلاف في الرأي بين الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي وبين منافسيه السياسيين بجملة واحدة، غداة عشرينية الثورة، نستطيع القول بأنه إذ يدعو إلى إعادة قراءة دستورية ومشروطة للولاية الخمينية، فإن غرماءه يتخوفون ويقلقون من نتائج هذه القراءة اللماحة كاشفين عن أرثوذكسيتهم وجمودهم مع كل يوم يمر على استمرار السجال.

٨

عشرينية التغيير
وخيارات الجيل الثاني

كان عمرها البالغ آنذاك بضع سنوات، لا يؤهلها لإدراك ما حصل في تلك الأيام، لا سيما إذا ما عرفنا أن الذي شاهدته بأم عينها كان أشبه بالمعجزة منه بالثورة، ولذلك رأت أن من حقها أن تسأل مرشد الثورة وهو يستقبلها مع جمع من الشباب العشريني السن والذكرى، عن السبب، بل والأهم من ذلك عن «الطريقة التي استطعتم فيها أنتم الكبار (كبار القوم) تعبئة كل أولئك النساء والرجال والشيوخ والشباب ليضربوا في قلب التاريخ»؟ ويصنعوا ذلك الحدث الكبير الذي هو أشبه بالمعجزة منه بالثورة.

سؤال يتردد اليوم على لسان الملايين من شباب الجيل الثاني والثالث الذين لم يعاصروا تحركات الجيل الأول من الثورة، ولم يتعرفوا إلى ذلك الرجل الثمانيني العجوز الذي لم يكن يملك من حطام الدنيا إلّا الإرادة الفولاذية، ولم يتعرفوا إليه وهو يعبىء الملايين من الفتيان والفتيات، ويدفعهم للنزول إلى الشوارع، ومن ثم البقاء فيها لمدة ما تناهز العام ونصف العام، وكيف قد أوصاهم من مسافات بعيدة أن باستطاعتهم التحول إلى جيش من المستضعفين قادر بقبضاته الخالية أن يهزم جيش ذلك الأمبراطور الأعظم المغرور، الشاهنشاه محمد رضا بهلوي.

يقول أحد كبار علماء الدين الذين رافقوا روح الله الخميني في تلك الحقبة في سياق شرحه لصيرورة الثورة:

«لم يكن الإمام يطلب من الناس شيئاً محدداً في البداية، بل ظل يثابر على تفسير علوم الدين وارتباطها اليومي المباشر بشؤون الدنيا، حتى تكونت القناعة الأكيدة لدى عامة الناس بأن

الإسلام يعني الحياة. وعندما شعر روح الله بأن الأمور قد تجاوزت الخط الأحمر في تصرفات النظام قرع جرس الإنذار بقوله إن الإسلام بات في خطر، فاعتبرت الأمة أن حياتها باتت في خطر! وهكذا وجدت نفسها في دفاع مستميت من أجل الحياة والوجود كلّه، فكان أن وقعت المعجزة، الثورة».

من جهة ثانية فإن مرشد الثورة الحالي، آية الله علي خامنئي، يقول وهو يردّ على الفتاة العشرينية صاحبة السؤال:

«إن سر انتصار الإمام يكمن في تمكنه من ذلك الفن الكبير وصناعة تلك المعجزة الكبرى المتمثلة بنقله للكفاح من مستوى النخبة إلى مستوى العامة من الناس».

مضيفاً:

«نعم، فعندما تكون قناعات العامة من الناس هي التدين والتمسك بالإسلام، ثم يأتي رجل في سن الـ٦٣ عاماً في نهضته الأولى، ومن ثم في سن تناهز الثمانين في نهضته الثانية، والتي يفترض بها أن تكون سنّ التقاعد والخلود إلى الدعة والراحة والاستقرار، فيحرض الشباب على النزول إلى الساحة وينفث فيهم روح الحيوية والنشاط ويبين لهم كيف أن حاكمهم المسلط عليهم فاسد أخلاقياً ومالياً وإدارياً وتابع للأجنبي، ويفتقر إلى الكفاءة اللازمة. والأهم من كل هذا وذاك، أنه جاء في إطار انقلاب مدبر مخطّط له من الخارج، ولا يعير للناس والرأي العام أية أهمية تذكر، فعند ذلك تحصل المعجزة الكبرى وهو ما حصل بالفعل».

المحللون الاجتماعيون الذين يتابعون مجموع الحوارات الدائرة بين أفراد الشعب الإيراني، والتي يشكل نموذج تلك الفتاة بعض تلك الصورة، يقولون إن الشباب الإيراني بات في شوق دائم، منذ الحادي عشر من شباط/فبراير من العام ١٩٧٩ للتواجد بفاعلية في قلب الأحداث، وهو في بحث مستمر عمن يدلّه على طريق صنع المزيد من المعجزات.

ولما كان التغيير والتحول سنّة الشباب والحياة، فإن الساحة الإيرانية، بمشاهدها الاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية والفنية، في حالة تحوّل يومي يعيشها الشباب الإيراني، بل ويصنعها بلحمه ودمه ومشاعره وأحاسيسه وتساؤلاته التي لا تتوقف عند حد.

ومن هنا، يضيف أولئك المحللون، فإن القادة الإيرانيين الجدد وفي طليعتهم الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، يسعون ومنذ الثالث والعشرين من أيار/مايو العام ١٩٩٧، وهو يوم التحول الأكبر الثاني بعد الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩٧٩ أن يقدموا شرحاً وتفسيراً وتأويلاً لقناعات الأمة وديانتها المتمثلة بالإسلام يتناسب ويتماهى مع تطلعات الشباب وآمالهم وأمانيهم.

الذين قرأوا وسمعوا تصريحات كبار القادة الإيرانيين، وهم يحيون عشرينية الثورة،

يلحظون بسهولة كيف صار الهم الأكبر لأولئك القادة أن يقدموا تفسيرات وتحليلات عن ظاهرة التدين وسلوكيات المؤمن، بما يتناسب وحاجات الشباب العصرية.

المراقبون من جهتهم يسجلون بانبهار ذلك التحول الملموس والواضح في أساليب وآليات عرض منجزات الثورة في عشرينيتها، وذلك عبر سيادة عنصر الموسيقى والأفلام والمسرحيات، وأنواع الفن التشكيلي، والاستعراضات الشبابية المتميزة، رغم التمسك بثوابت الدين والقيم الثورية التي قامت عليها معجزة الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩٧٩م.

حتى موسيقى البوب، فقد أخذ ثلة من الفنانين الإيرانيين الشباب على عاتقهم أن يدخلوا عليها بعض التغييرات بما يتناسب وعرضها في عشرينية الثورة لتصبح مقبولة إسلامياً وشبابياً! كما جاء في الأخبار.

المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد الذي يدعو إليه الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي يقولون إن معجزة الـ٢٣ أيار/مايو من العام ١٩٩٧ هي الأخرى كان سرّ حصولها ووقوعها يتمثل بالأساس في انتقال الكفاح، من أجل التغيير وصناعة الحدث الثوري، من مستوى النخب إلى مستوى العامة من الناس.

ومن هنا، يضيف هؤلاء المحللون، فإن بعض رموز جيل الثورة الأول، ممن لا يزالون يعتقدون رغم حصول معجزتين شعبيتين خلال عقدين ونيف «بأن الشعب أشبه بالأيتام الذين يقوم برعايتهم العلماء!»، كما ورد على لسان البعض منهم، عشية الاحتفالات بعشرينية الثورة، باتوا معزولين تماماً عن صفوف العامة من الناس.

وعليه فإن دعاة المجتمع المدني الجديد يؤكدون أنه، ورغم حالة السيولة والانتقالية التي يعيشها المجتمع الإيراني هذه الأيام، والتي قد يبدو فيها وكأنه يعاني من اهتزازات كبرى، لكن المتعمق في دراسة التحولات الجارية تحت السطح يستنبط بسهولة مدى قوة وصلابة الوفاق الوطني والوحدة الشعبية المتنامية حول القيادة الشابة التي بدأت تتبلور دستورياً، متماهية مع تطلعات الجمهور العريض من الشباب، رغم انتمائها للجيل الأول من الثورة أو ما يُعرف بالمجتمع السياسي القديم.

يقول مقربون من مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي بأن محاولات مصادرة القيادة، من جانب بعض المحافظين، ومحاولة حصرها بتطلعاتهم الفئوية والحزبية، أو محاولة البعض الآخر ممن يحسبون على الإصلاحيين، لإظهار القيادة وكأنها تعارض كل أشكال التغيير والإصلاح، بذريعة المحافظة على القيم الدينية والثورية، يعتبرون تجاوب

وتماهي القيادة مع تطلعات الشباب عيباً، أو تفسير ذلك بأنه ينتقص من مقام القيادة وموقعها، فإن هؤلاء جميعاً يعبّرون إما عن مطامعهم الخاصة أو تأويلاتهم الضيقة أو قلقهم على مواقعهم ومقاماتهم غير المتوازنة.

القارئون المتميزون للتحولات الكبرى الجارية في إيران هذه الأيام لا يجدون حرجاً في القول بأن القيادة الدينية السياسية العليا، ومعها كل الرموز الصانعة أو المساهمة في صنع معجزة الإمام الخميني الشعبية، قبل أكثر من عقدين من الزمان، لا يضيرهم اليوم في شيء أن يظهروا على الناس والملأ العام ليقولوا له، وبصراحة وشفافية بالغة، أين أخطأوا في سياساتهم السابقة وأين أصابوا، وما هي الوسائل والآليات الكفيلة بتصحيح تلك الأخطاء إذا ما أرادوا حقاً أن يسيروا على خطى ذلك العجوز الثمانيني الذي صنع معجزتهم الأولى في الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩٧٩، وتحديداً عندما نقل معارك التغيير والإصلاح من مستويات النخب ومعاركها الضيقة (التي نراها اليوم تجتر بعض تجاربها الخائبة الماضية) إلى مستويات العامة من الناس.

لقد سألت تلك الفتاة العشرينية بشجاعة، وسمعت الجواب الشافي بتفصيل واف، لم نأت إلّا على مقطع بسيط منه هنا. لكن الملايين من الفتيات والفتيان مثلها يحملون في داخلهم المئات وربّما الآلاف من مثل تلك الأسئلة وربما أعمق وأخطر منها، إلا أن الفرصة لم تتح لهم بعد لطرح أسئلتهم.

وفي هذا السياق يقول دعاة المجتمع المدني الجديد بأنه لا بد من إعطاء الفرصة لهؤلاء الملايين ليعبروا عن أسئلتهم ومن ثم إراداتهم، وتالياً صناعة المزيد من المعجزات الكفيلة بالمحافظة على الدين والقيم النبيلة وجوهر الثورة الإسلامية الخمينية، ومن أراد مناطحة السنن الكونية في التغيير والتحول عليه إعادة قراءة الآية القرآنية الشريفة: ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾.

القسم الثالث:

طبول العنف

١

تهافت المحافظين في محكمة الإصلاحيين

يجمع المحللون السياسيون المطلعون على خفايا السجالات السياسية والفكرية، التي تدور داخل تكتل المحافظين، على أن خطوة حجب الثقة عن الوزير عطاء الله مهاجراني، وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيراني، لم تكن إلا حركة دفاعية ارتجاجية اضطر المحافظون لاستعجالها في منتصف ولاية الرئيس الاصلاحي، على الرغم من نسبة المخاطرة الكبيرة فيها، وذلك من أجل إعادة تجميع قواهم المتشتتة في المعارك الجانبية المتعددة التي يفتحها أنصارهم، بعيداً عن المركز والسيطرة.

من جهة أخرى، فإن المحللين السياسيين المحسوبين على تكتل الإصلاح والتغيير اعتبروا الخطوة بأنها الأعلى درجة، في المواجهة السياسية الدائرة بين المحافظين والإصلاحيين، على مستوى الإدارة ورأوا فيها الأكثر شفافية في مواجهة المحافظين لإصلاحات الرئيس محمد خاتمي وإدارته الحكومية.

وما يؤكد التحليلين الآنفي الذكر هو ترافق خطوة الاستجواب مع الحملة العلنية والمباشرة لاثنين من النواب المستجوبين للوزير مهاجراني، ضد الرئيس محمد خاتمي، وهو ما يحصل لأول مرة بهذه الشفافية منذ بداية عمل الحكومة

القارئون بعناية للتحولات المتسارعة التي شهدتها الساحة الإيرانية الداخلية من المجلس البرلماني الخامس، مروراً بواقعة انتخابات الرئاسة الإيرانية الملحمية التي أسفرت عن فوز الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، يؤكدون أن لجوء اليمين المحافظ إلى خطوة الاستجواب أريد منه إظهار التكتل المذكور بمظهر القوة التي يفتقر إليها منعاً لبروز ظاهرة انشقاق جديدة تعتمل في تكتل المحافظين، تشبه ظاهرة الانشقاق الأولى التي أفرزت حزب كوادر

البناء الذي ينتمي إليه وزير الثقافة عطاء اللّه مهاجراني.

وحتى يتم وأد هذه الظاهرة الانشقاقية، كما يقول أولئك المحللون، فإن الحل الأمثل هو في تجميع القوى المتناثرة في معركة مواجهة مع القوة الأكثر اقتداراً في التسلل إلى داخل البيت المحافظ، لكونه الرجل الأكثر اعتدالاً وتساهلاً وتسامحاً مع حرية حركة المعلومات وحرية تناول الأفكار وتعاطيها وصاحب فن الحوار والمكاشفة الشفافة بين الأجنحة والتيارات، من دون مواربة. ذلك أن إحراج هذا الرجل، وربما إخراجه من معادلة السلطة الفعلية الإصلاحية المنتشرة عمودياً وأفقياً داخل جسم الدولة والمجتمع، من شأنه بنظرهم أن يوقف عملية التسلل الثقافية والفكرية الجارية من جانب الإصلاحيين، إلى داخل أعماق البيت المحافظ.

لكن المحللين السياسيين، من جماعة المجتمع المدني الجديد، يقولون بأن الخطأ الفادح الذي ارتكبه المحافظون هذه المرة هو أنهم نسوا أو تناسوا بأن الطرف الذي استجوبوه، أو بمعنى آخر سعوا لحجب الثقة عنه، لا يمثل نفسه ولا حزبه كوادر البناء أيضاً، ولا حتى حكومة الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية فقط، بل إنه أقرب ما يكون إلى تعبير شفاف ومتوازن إلى حد كبير عن مراكز القوة والسلطة الأساسية التي يعبّر عنها البعض بترويكا القرار التي يقف على رأسها مرشد الثورة الإسلامية بذراعيها المخضرمين، محمد خاتمي وهاشمي رفسنجاني، ناهيك عن تمثيله، وهذا هو الأهم في هذا السياق، للعناصر الأساسية المعبرة عن الثقافة الوطنية والإسلامية بعنصريها القديم والحديث.

وهنا يشبّه بعض المحللين السياسيين المستقلين حركة حجب الثقة بحق مهاجراني، من جانب المحافظين، بمحاولة البعض في الحياة العامة بحجب الشمس بالغربال، أو بقطع الهواء بقرار. ومن ثم يتساءلون عما إذا كان أصلاً من العقل بمكان أن تقوم بحجب الشمس عن الأمة أو الهواء عنها، بحجة أن للشمس حرارة محرقة، وأن في الهواء غباراً قد يكون ضاراً في ظروف معينة؟!

لا يختلف اثنان من المطلعين على الحياة الدستورية الإيرانية في أن من حق مجلس الشورى الإسلامي أن يستجوب الوزير الذي يشاء، وأن يحجب الثقة عمن يشاء. فهذا حقه القانوني المدون دستورياً. لكن ممارسة هذا الحق، كما أعلن الرئيس محمد خاتمي صراحة، تعليقاً على العملية هي، لا شك «ليست الحل الأنجع دائماً لحلّ الخلافات، أو المعضلات»، أو كما أعلن أحد نواب الإصلاح معلقاً على مثل هذا الحق بالقول: إذا كان من حقهم أن يستجوبوا وزير الحكومة فمن حق الشعب أن يستجوبهم أيضاً». وهو ما أكد عليه خاتمي

بوضوح أيضاً في مجلس الوزراء، بالقول «بأن رأي الشعب وموقفه مهمان للغاية في هذا السياق»؛ في إشارة على ما يبدو إلى التأييد الشعبي الواسع الذي تحظى به برامج الإصلاح الحكومي، وفي طليعتها برامج الحريات الإعلامية، الثقافية والأدبية والفنية والسينمائية، والتي هي محل استجواب تكتل المحافظين البرلماني.

المراقبون السياسيون هنا أيضاً تلقوا خطوة استجواب الوزير عطاء اللّه مهاجراني بمثابة تقابل صريح مع برامج الإصلاح الخاتمية، مستذكرين في هذا المجال كلام الرئيس خاتمي الصريح غداة جلسة نيل الثقة لحكومته في خريف العام ١٩٩٧، عندما قال بالحرف الواحد: «من يعارض وزير الثقافة يعارض برامجي الانتخابية». والنواب المحافظون الذين وقّعوا عريضة حجب الثقة عن الوزير مهاجراني يدركون ذلك جيداً على ما يبدو، إذ إنهم وعوا بشفافية واضحة خطاب الهجوم على برامج التنمية السياسية والثقافية للرئيس مع خطوة حجب الثقة، بحيث جاء الحدث في سياق واحد، بل وفي لحظة محاكمة واحدة على حد تعبير أحد رواد الإصلاح، لكل ما يمتّ بصلة إلى ثقافة الحوار والقبول بالرأي والرأي الآخر، وإطلاق وتعميم الحريات السياسية والثقافية والفكرية التي يتضمنها الدستور صراحة.

من ناحية الاستجواب الذي استعد له الوزير مهاجراني، باعتباره اللحظة الذهبية والتاريخية التي ظل يبحث عنها منذ توليه هذا المنصب، فإن المحللين السياسيين أيضاً على أن الفائز والرابح الأكبر في هذه المواجهة كان هو الوزير مهاجراني ونهجه الاعتدالي الوسطي المتوازن الذي لم ولن يقبل، ليس فقط هو بل والشعب الإيراني بمختلف اتجاهاته وتياراته الفكرية والسياسية، بعد اليوم، أن يتم حجب نور الشمس الثقافية أو هواء الحريات العامة بحجة أن للشمس حرارة محرقة أحياناً أو أن للهواء غباراً مؤذياً للأجهزة التنفسية.

ثمة من يقول هنا بأن دفاعات وزير الثقافة في البرلمان كشفت ضعف جناح تكتل اليمين المحافظ، ليس فقط في التحليل والبحث العلمي، بل وحتى في ذاكرة المعلومات التاريخية والحاضرة، حيث أمطرهم الوزير بوابل من تلك التحليلات والمعلومات، وهو الخطيب المفوه الذي لهذا تجنبوا المواجهة المباشرة معه دوماً إلى أن اضطروا إليه اليوم مكرهين، وهو ما قد يساهم في تعجيل ظاهرة الانشقاق لديهم على عكس ما يرغبون.

ثمة من يقول أيضاً بأن النواب المحافظين ـ الذين خططوا لاستجوابه، استعجلوا الخطوة في محاولة لاستغلال أجواء شهر محرّم الحرام التي تعج بالثورية وروح الحماس الديني في محاولته لفضح أو تعرية ما يسمونه بالليبرالية وتساهله مع الابتذال والانحلال الخلقي والأدبي والثقافي والفكري، كما جاء في خطاب الاستجواب لهؤلاء النواب ـ ناسين أن

الوزير مهاجراني هو ابن تلك العائلة التي تنتمي إلى سلالة الحسين بن علي (ع) والتي نهل منها ثقافته الأساسية، وتربى عليها منذ صباه، وأنها هي التي أمدته في محاججاته ودفاعاته تماماً كما دعمت قبله الرئيس محمد خاتمي عندما تعرض للاتهامات نفسها أثناء حملته الانتخابية للرئاسة في أيار/مايو ١٩٩٧م، كما علق أحد نواب الإصلاح. وحدها الأقدار صانعة الرجال هي التي تفرز وتمحص الأفكار، لا سيما عند الشدائد، وساعة اتخاذ القرار، هذا ما يؤكده الإصلاحيون الذين يميلون لقول الرأي الحر والشجاع دفاعاً عن دينهم وعقيدتهم ووطنهم، ولا تعنيهم المناصب ولا تغرهم في شيء، فهي مطية لهم في سلّم الكمال، لا سيما في عالم الفكر والثقافة الذي لا يتحمل أي خنق للابتكار والآراء.

٢

قطار الإصلاحات
من المجلس البلدي إلى البرلمان

توقف المحللون السياسيون طويلاً عند محطة انطلاق قطار مجالس الشورى البلدية والقروية رسمياً بعد مضي نحو عقدين من عمر الثورة الشعبية، في ظل أجواء من الشفافية المرهفة، سادت الشارع السياسي العام كما أروقة الصالونات السياسية في البلاد.

فقبل ساعات من انطلاق قطار المجالس الشوروية، كانت أروقة إحدى جامعات طهران تشهد سجالاً ساخناً بين رمزين متفاوتين في الرؤى والمنهج، وطريقة التعامل مع حركة الرأي العام. الأول يرمز إلى المجتمع السياسي التقليدي المتمثل بالشيخ موحدي ساوجي الذي ترأس اللجنة البرلمانية الناظرة في الانتخابات، والثاني يرمز إلى المجتمع السياسي الحديث المتمثل بالسيد تاج زادة، والذي ترأس اللجنة الوزارية التنفيذية المكلفة بإجراء الانتخابات.

فبينما اعتبر ممثل الجناح التقليدي أن المشكلة الحاصلة في الانتخابات «البديلة سببها المطبوعات والصحافة الحديثة الولادة، وهي برأيه، المولدة الحقيقة للسجالات الساخنة والمثيرة للجدل وتشويش أذهان الرأي العام أحياناً، فقد اعتبر ممثل الجناح الحديث أن المشكلة تكمن في الجيل الجديد الحديث الولادة، والذي انطلقت إمكاناته وقواه الفاعلة، برأيه، بعد الثالث والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٧م، حين جرت ملحمة انتخابات الرئاسة التي أفرزت السيد محمد خاتمي رئيساً للجمهورية، وبالتالي فإن المشكلة في مطالبات هذا الجيل الجديد ولا ذنب للصحافة الجديدة سوى أنها أرادت أن تكون صادقة مع الرأي العام فتطرح مطالباته على صفحاتها.

من جهة ثانية، فإن الرئيس محمد خاتمي الذي يمثل تبلور هذا التحول والسجال المستمر منذ الثالث والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٧م، لم يتأخر كثيراً في وضع النقاط على الحروف في شبكة الكلمات المتقاطعة التي يتسابق على حلّها المحافظون الذين ينتمون إلى الجيل التقليدي والإصلاحيون الذين ينتمون إلى الجيل الحديث، عندما قال بصوت عالٍ، وهو يفتتح محطة قطار المجالس البلدية الأولى:

«إن هذه المجالس ما هي إلّا مظهر للوحدة والوفاق الوطني القادرة بالفعل أن تلعب دوراً أساسياً من أجل إقامة المجتمع المدني، وإفساح المجال للرأي العام بالمشاركة في القرارات وتقرير المصير».

ولم ينس بأن يذكّر المجتمعين المتساجلين بأن «الشعب في أكثريته قد صوت للتغيير وبرنامج الإصلاح»، وأنه مصمم، أكثر من أي وقت مضى، على «التمسك بحزم بالوعود التي قطعها للشعب»، منتقداً بشدة الذين «يحاولون استغلال قناعات الشعب العامة والإسلام ورجال الدين ومرشد الثورة، لفرض وجهات نظرهم الخاصة»، في إشارة واضحة إلى بعض رموز المجتمع السياسي التقليدي القديم.

من جانب آخر، وبينما كانت رموز اليمين التقليدي المحافظ تصعّد حملتها ضد ما بات يعرف بصحافة الإصلاح والتغيير، متهمةً إياها «باستغلال موقعها داخل تشكيلة النظام الإسلامي، للقيام بالهجوم المستمر على أحكام الشريعة مرة أو السخرية منها مرة أخرى، والانقلاب على قيم الثورة وأهدافها دوماً»، كما ورد في أكثر من خطاب رسمي ومن على منابر صلاة الجمعة والجماعة، فإن الشيخ عبدالله نوري الغريم اللدود لليمين المحافظ وصاحب الثأر التاريخي معه الذي انقسمت الساحة السياسية في إيران في عدة مراحل بسببه، قرّر أن يوقت مقالته التي فتح النار فيها مباشرة ضد هذا الغريم اللدود في صحيفته خرداد، فكتب مخاطباً إياهم، بعد أن شرح طويلاً ممارساتهم ضد جماعات الإصلاح، مفصلاً إياها بالمصاديق المختلفة ليخلص إلى القول:

«أيها الأعزاء، إننا لم نتعلم أهداف الثورة منكم حتى نفقدها بسبب مواقفكم تجاهنا. إننا تعلمنا الثورة من الإسلام والقرآن والحسين (ع) التحرري والإمام (رض)، وما دمنا أحياء سنمضي على هذا الطريق ونبذل حياتنا في هذا الطريق.

«أيها الأعزاء، إن قراءتنا للإسلام والثورة وطريق إدامتها واستمرارها مختلفة عن قراءتكم، وآمل أنكم قد وصلتم إلى ما وصلنا إليه أيضاً، وهو أن الطريق الوحيد للحفاظ على الثورة هو في الاعتماد على الناس، والذي يقول بأن جوهر الدين إنما يتمثل في الرحمة والعطف والمحبة والأخلاق المحمدية، وأن هذا الطريق هو غير طريق العنف والعزل وإقصاء الآخر».

ويقرأ المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد في ما ذهب إليه عبد اللّه نوري، في تحليله الوارد على شكل مقالة، أنه إعلان مقصود وصادق من جانبه، انطلاقاً من موقعه الذي تبوأه، ابتداء من يوم نشر المقالة، وهو موقع رئيس أهم مجلس بلدي في البلاد وهو المجلس البلدي للعاصمة طهران، هدفه رسم الخطوط الفاصلة بين ما بات يعرف بـ«البرلمان الجديد» و«البرلمان القديم» وإن كانت وظائف «البرلمان الجديد» تختلف عن وظائف البرلمان القديم، لا سيما في مجال تشريع القوانين.

فعلى الرغم من معرفة عبداللّه نوري بالفرق الجوهري بين المجلسين أو «البرلمانين» إلّا أنه أراد إيصال رسالة واضحة تفيد بوجود اصطفاف سياسي شفاف داخل تشكيلة النخب الحاكمة، معبراً عن مدرستين في الفكر السياسي، إحداهما تمثل المجتمع السياسي القديم الذي ظل يلقي بظلاله على أكثرية برلمانية نسبية في مجلس الشورى الإسلامي في دورته الخامسة، فيما يمثّل الأخرى المجتمع السياسي الجديد الذي أخذ يرمي بظلاله على أكثرية «برلمانية» طاغية في المجالس البلدية والقروية والمجلس البرلماني في دورته السادسة.

السؤال الذي يطرح نفسه، بنظر المراقبين السياسيين هنا، والذي يتناول الاصطفاف السياسي الجديد الذي حاول عبدالله نوري أن يعرض له بشفافية أكثر من خلال مقالته السياسية المباشرة، وهو كيف سيكون عليه الحال بعد دخول عمدة طهران السابق إلى السجن بتهمة الفساد المالي والإداري، استجواب المحافظين لوزير الحكومة الخاتمية الإصلاحية الأبرز بتهمة الترويج للفساد الثقافي والتساهل مع الغزو الثقافي الأجنبي، باعتبار ان النتيجة واحدة، وهي أن المشكلة ليست في الوزير أو العمدة أو الشيخ الإصلاحي بل في المنهج الإصلاحي الذي يمثله هؤلاء الثلاثة الممتدون بطول وعرض تكتل الإصلاح والتغيير ومدرسة المجتمع السياسي الجديد بمجمله؟

لا يختلف اثنان على أن حادث دخول غلام حسين كرباستشي إلى السجن لن يمر من دون تداعيات كبيرة. وفشل المحافظين في حجب الثقة عن وزير الثقافة عطاء اللّه مهاجراني لن يمر هو الآخر من دون تداعيات أكبر ستظهر عاجلاً أو آجلاً على المسرح السياسي العام في البلاد.

ثمّة من يعتقد بأن محطة القطار الجديدة التي افتتحها الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، باسم المجالس البلدية والقروية، ستتأثر بالتأكيد بنتائج الحدثين الآنفي الذكر وتداعياتها المتعددة والمختلفة تأثراً بالغاً، وأن هذه المحطة الجديدة ستلعب دوراً بارزاً ومركزياً في استثمار تداعيات الحدثين الآنفي الذكر باتجاه تعيين وتقرير مصير المحطة المقبلة.

يجمع المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد على أن دخول كرباستشي السجن وخطوة حجب الثقة عن مهاجراني لعباً دوراً بارزاً في تسارع الخطى، باتجاه المزيد من الشفافية السياسية في معركة الانتخابات البرلمانية السادسة، كما يجمعون على أن الحدثين قطعا الشك باليقين على أن المجلس النيابي السادس أصبح ماكينة الإصلاح الجديدة التي سيكون التعويل عليها أكثر من غيرها في دفع عجلة الإصلاح بإتجاه أهدافها الجديدة.

٣

عودة رفسنجاني إلى الواجهة

توقف المراقبون طويلاً عند خطوة العودة المفاجئة للرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني إلى الواجهة السياسية من بوابة البرلمان.

فقد قطع رفسنجاني حبل صمته عشية الانتخابات البرلمانية السادسة، أثناء استقباله قيادات إحدى الفصائل السياسية العاملة في البلاد، وقال كلاماً حول الانتخابات، يُشبه التحذير للقوى السياسية الفاعلة في البلاد أثار انتباه المراقبين، ويمكن تلخيصه بما يلي:

١ ـ إن الظروف الدولية والداخلية الحساسة تفرض منافسة منطقية ومعقولة، تمنع استغلال العدو الخارجي للمعركة الانتخابية.

٢ ـ إن المنافسة الانتخابية ينبغي، بل يجب أن تبقى بعيداً عن أساليب العنف والاتهامات المتبادلة، وأن تقوم على قواعد الانتخابات الحرة الشريفة البعيدة عن التلاعب، من أجل تشجيع أوسع القطاعات الجماهيرية.

٣ ـ إن دور مجلس الشورى الإسلامي في إدارة البلاد، وحفظ الاستقرار وضبط المعادلة السياسية العامة، بما يمنع انحراف الشباب، بات مسجلاً ومؤكداً بما يجعل الانتخابات البرلمانية السادسة انتخابات مصيرية.

٤ ـ إن إهمال الجوانب الاقتصادية في التنمية والحاجات المادية في حياة الناس خطر جدي على المدى البعيد. ولذلك لا يجوز للنزاعات السياسية أن تغطي أو تطغى على الاهتمام بملف التنمية الاقتصادية.

وإذ اعتبر المراقبون حديث الرئيس السابق إلى إحدى الفصائل السياسية بمثابة

الخطوط العريضة لمشروع احتمال خوضه للانتخابات البرلمانية، إلّا أنهم يقولون إنه أعاد إلى الأذهان الأجواء التي سبقت انتخابات الرئاسة الأخيرة التي أفرزت الرئيس الحالي محمد خاتمي.

فالمعروف عن رفسنجاني أنه لا يدلي بدلوه في النزاعات السياسية إلّا في المنعطفات الصعبة، وعند شعوره بوجود خطر حقيقي. والجميع يتذكر موقفه التاريخي قبل أسبوع من إجراء انتخابات الرئاسة، حين حذّر وقتها علانية، من على منبر الجمعة، من خطورة التلاعب بأصوات الناخبين، واعتبار ذلك من المحرمات، الأمر الذي قطع الطريق وقتها على الذين كانوا يخططون لعمليات تزوير محتملة، وهو ما مضى به الرئيس وقتها حتى النهاية إلى الساعات الأخيرة التي سبقت إعلان النتائج.

وتأتي أهمية دخول رفسنجاني على خط الانتخابات البرلمانية، ليس فقط من أهمية التحذيرات التي قدمها مبكراً هذه المرة، بالمقارنة مع انتخابات الرئاسة، بل أيضاً من احتمالات دخوله شخصياً، كمرشح إجماع، قوائم متباينة لهذه الانتخابات.

لقد برزت مجموعة مؤشرات تجعل من حديث رفسنجاني حول الانتخابات يأخذ أهمية بالغة وهي:

أولاً: إن رفسنجاني أدلى بحديثه هذا في ظل توقعات حصول معركة «كسر عظم»، من أجل السيطرة على أكثرية المجلس النيابي المقبل، أو كما تسميها الفصائل المنضوية تحت تكتل الإصلاح والتغيير: بمعركة الحياة والموت بالنسبة لمستقبل المحافظين السياسي.

ثانياً: جاء حديث رفسنجاني هذا في أجواء إعادة تشكيل بلورة واحد من أهم وأقوى الأحزاب السياسية المخضرمة في العمل الحكومي والبرلماني والجماهيري، وهو حزب كوادر البناء الموالي أصلاً للرئيس السابق، والذي يشكل الذراع الأقوى في حكومة الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي الائتلافية. وهو الحزب الذي يعتقد على نطاق واسع بأنه يحضّر نفسه ليلعب دور «العامل المساعد» أو (المختزل) للنزاعات السياسية بين اليمين المحافظ واليسار الراديكالي، بما يضبط الحركة الإصلاحية ويمنعها من الوقوع في الإفراط أو التفريط.

ثالثاً: وأخيراً، فإن حديث رفسنجاني جاء في وقت بات يشعر فيه تكتل اليمين المحافظ بأنه أحوج ما يكون للرئيس السابق، لضبط التحولات على مستوى البرلمان، بعدما ارتكبت بعض فصائله المتطرفة أخطاء استراتيجية اعتبرها البعض أقرب ما تكون إلى

الانتحار السياسي، ولم يبق من صداقاتها القديمة حتى أولئك التقليديون الذين ظلوا إلى حين على الحياد، مفضلين انتظار النتائج، لكنهم استشاطوا غضباً باستفزاز المحافظين للثوابت الوطنية، كما حصل مع قرار إلغاء عطلة اليوم الوطني لتأميم النفط.

من هنا لم يكن مستغرباً أن نقرأ محاولة اختبارية من جانب المحافظين للرئيس السابق، عندما دفعوا بتكتل سياسي جديد يعرف بتكتل حزب الله (والذي يقال إنه منشق عن جماعات أنصار حزب الله المتطرفة) للإعلان عن نيته لترشيح الرئيس السابق رفسنجاني إلى عضوية البرلمان مجدداً، باعتباره «لعب ويستطيع أن يلعب دوماً دوراً تاريخياً وخطيراً في المنعطفات» كما جاء على لسان أحد أعضاء اللجنة المركزية للتكتل الجديد الدكتور محمد كاظم توحيدي، وهو ما أكده الأمين العام للتكتل حميد رضا نجار زاده في مؤتمر صحافي علني.

على أي حال فإن المحللين السياسيين المستقلين المتتبعين للتحولات السياسية المتسارعة الجارية في البلاد توقعوا أيضاً معركة جدية وحاسمة حول البرلمان، لا تقل أهمية بكثير عن معركة الرئاسة الماضية، بعد أن باتت المعادلة القائمة في تشكيلات صناعة القرار في البلاد تكاد تتساوى في الحصص وموازين القوى، بين الإصلاحيين والمحافظين.

فإذا كان صحيحاً أن المحافظين لا يزالون يمسكون ببعض مفاتيح صناعة القرار القوية، إلّا أن الصحيح أيضاً أنهم خسروا، أو يكادون، الأجواء المحيطة بالسلطة القضائية، فضلاً عن خسارتهم لمفتاح اقتصادي هام، وهو مؤسسة المستضعفين ومواقع أخرى متوقعة على الطريق.

وإذا كان صحيحاً من جهة أخرى أن الإصلاحيين كسبوا معارك كبرى كثيرة، سواء ما كان منها يتعلق بانتخابات المجالس البلدية والقروية، أو تفعيل الرأي العام، لا سيما في الجامعات وفي الشارع السياسي بشكل عام، بما يجعل ممارسة المواطن لحقه في تقرير المصير أكثر بلورة وفاعلية من ذي قبل، إلّا أن هذا التكتل الجماهيري العريض لا يزال بحاجة، على ما يبدو، إلى بعض مفاتيح ورموز المجتمع السياسي القديم ليخوض معاركه المقبلة، والتي لا يختلف اثنان في إيران على أن أهمها هي المعركة الاقتصادية. وهذه المعركة أثبتت الأيام أن خير من أدارها حتى الآن وإن يكن من نوع إدارة للأزمة وليس حلها من الجذور، هو الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني ورجاله المزروعون في جسم الدولة. ولحسن حظ جبهة الإصلاح والتغيير فإن هذا الرجل وقف إلى جانب الرئيس محمد خاتمي وتكتل

الإصلاح والتغيير في معركة الرئاسة، وهو، بعودته المفاجئة، أعطي مؤشرات قوية على وقوفه مجدداً إلى جانب الإصلاح. فهل تنجح مساعيه كما نجحت في أيار/مايو ١٩٩٧م لقلب المعادلة السياسية إلى غير ما تشتهيه القوى السياسية التقليدية من اليسار واليمين الديني؟

الذين يعرفون كيف أن اليسار الديني الراديكالي سيكون أول المصدومين من عودة السياسي المحنك، وصاحب المناورات السياسية الأكثر تعقيداً، وكيف أن اليمين المحافظ سيكون الأكثر خسراناً من عودة «ضابط الاعتدال» الذي من شأنه أن يقطع الطريق على السياسات الإقصائية والقمعية التي اعتاد اليمين المحافظ اللجوء إليها كلما عجز عن المواجهات المنطقية مع أمواج الحوار والاعتدال، يؤكدون أن عودة «الشيخ الرئيس» إلى الواجهة بإمكانها أن تخلط أوراق اللعبة السياسية بشأن مستقبل البرلمان الإيراني.

ثمة من يعتقد بأن رفسنجاني يعمل على قاعدة تقاطع مصالح السواد الأعظم من تكنوقراط اليمين واليسار الذين يعانون الأمرّين من جانب المتطرفين من التكتلين. وأن رفسنجاني نفسه قرأ بعينيه الغائرتين في التاريخ والسياسة «حالات اليمين المهزوم» وبالمقابل «حالات اليسار المغرور»، فقرر النزول ومعه الحزب الأكثر قرباً منه، الموزع بين اليمين واليسار، ليلعب من جديد دور بيضة القبان في المعادلة السياسية الحاكمة.

الذين تصوروا من اليسار الطفولي أن رفسنجاني «الصولجان المرصع» قد علّق منذ مدة على جدار متحف التاريخ بعد ورود الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي إلى ميدان السياسة العريض، سرعان ما اكتشفوا بطلان فرضيتهم. والذين تصوروا من اليمين المتطرف أن رفسنجاني الشيخ الرئيس بات مضموناً في إحدى خانات بيت الطاعة اليميني سرعان، ما اكتشفوا، بعودته «المتسللة» إلى جبهة الإصلاح، بطلان فرضيتهم أيضاً.

رفسنجاني الذي قال عنه أحد حوارييه والمقربين منه، ليلة انتخابات الرئاسة التي باتت تعرف بملحمة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧م بأنه «التحق بالشعب في الساعات الأخيرة» لو أتيح له أن يصرح من جديد لقال: «إنه يستعد لاحتلال المقصورة الأخيرة من قطار الإصلاح الديموقراطي».

إن حيثيات إدارة المعركة الانتخابية ونتائجها المفاجئة بإيجابياتها وسلبياتها وتداعياتها الخطيرة التي تعيشها البلاد، أثبتت صحة تحذيراته من جهة، وسوء تقديراته وحساباته من جهة أخرى.

٤

القوات المسلحة في خدمة الإصلاح السياسي

توقف المراقبون طويلاً عند حديث الرئيس محمد خاتمي وهو يخاطب قادة حرس الثورة الإسلامية، في اجتماع عام لهم في طهران، وهو يقول لهم:

«نحن لا نريد جيشاً يعمل كأداة لأغراض معينة، كما أننا لا نريد قواتٍ مسلحة تعمل مغمضة العينين. بل نريد لقواتنا المسلحة أن تكون من أهل الفكر والاختيار».

ومن ثم يستذكر معهم كيف قامت هذه الثورة والجمهورية، بما يُشبه التحذير من الوقوع في مخاطر عسكرة العمل السياسي فيقول:

«إن هذه الثورة لم تنتصر بمساعدة قوة عسكرية أو ذراع مسلحة، وإن القوات المسلحة (حرس الثورة) حصيلة هذه الثورة، وليست صانعة لها، فقد خرجت هي من رحم هذه الثورة لتتشكل في إطار قوة مسلحة عقائدية».

وفي إشارة إلى أن هذا الدور الهام الذي يلعبه الحرس لا يحميه ولا يرعاه إلّا قادة الحرس أنفسهم، ومن خلال سلوكياتهم، يضيف خاتمي:

«إن المحافظة على حرمة هذا الدور للحرس، باعتباره مؤسسة ثورية، لا يحصل بالدرجة الأُولى إلّا على يد قادته الأعزاء أنفسهم».

ومن ثم يخلص إلى القول بما يشبه بيت القصيد:

«إن المجتمع القوي والصلب ليس المجتمع الذي لا توجد فيه خلافات أو اختلافات، بل هو ذلك المجتمع القائم على أهداف قيمية محددة، يخضع لها الجميع، وهم مطمئنون أيضاً بأن قواته المسلحة تمثل ذلك الرمز والمظهر البارز للمصالح الوطنية».

وحسب اعتقاد المحللين السياسيين فإن خاتمي أراد من خلال حديثه هذا أن يقول للقوات المسلحة والحرس الثوري بالتحديد في تلك الظروف ما يلي:

أولاً: إن القوات المسلحة لا ينبغي لها أن تنخرط بأي شكل من الأشكال في الصراعات أو النزاعات السياسية الجارية في البلاد، لأن من شأن ذلك أن يصنع منها أداة في خدمة فئة أو طرف من أطراف المجتمع لغير صالح الفئات الأخرى.

ثانياً: إن القوات المسلحة لا ينبغي لها أيضاً أن تتحول إلى أداة صماء لا تعي ما يدور حولها، وهي تتمسك بالبندقية الصماء التي لا تعرف القيم واختيار اللحظات والمنعطفات التي تصنع الأحداث والوقائع الهامة في تاريخ الأمم والشعوب، ودورها في كل مرحلة من مراحل التحول التي يعيشها الرأي العام في بلادها.

ثالثاً: إن القوات المسلحة يجب أن تنسى، وإلى الأبد، دور أداة التغيير والانقلاب لصالح فئة دون أخرى في المجتمع، فتستخدم بندقيتها لغير صالح المجموع العام الذي يقتضي منها أن تعمل بمثابة العين الحارسة للقيم الثورية التي أفرزتها، من خلال الخطاب والكلام وحركة الجمهور السلمية، وليس من خلال الانقلاب العسكري أو الاستخدام «الوظيفي» للسلاح.

وحتى تعي القوات المسلحة، وحرس الثورة الإسلامية بشكل أكثر تحديداً، المرحلة التي تعيشها، أراد خاتمي أيضاً أن يرفع الشبهات التي يحتمل أن تدور في خلد بعض قادتها حوله، وحول برنامجه السياسي. كما أراد أن يضعها أمام مسؤولية «الاختيار» أو «الانتخاب» التي دعاها لتحمّلها عندما شرح لها بشفافية ما يدعو إليه من خطوط وعناوين رئيسية في برنامجه السياسي العام بالقول:

أولاً: «إن رفض أو حذف الأفكار والرؤى والتوجهات الخاصة (للأفراد والجماعات) ليس مؤثراً ولا مطلوباً، إن الفن المطلوب هو في جمع كل تلك التوجهات، في إطار القانون والنظام العام».

ثانياً: «إن التنمية السياسية التي ننادي بها ليست بمعنى اقتناص أخطاء الآخر أو الإيقاع به، أو خلق أوهام معينة لغرض تمرير توجه معين، وإضفاء طابع المشروعية عليه، على حساب التوجهات الأخرى، بل إن المقصود من وراء التنمية السياسية الإقرار بمشروعية الاختلاف في وجهات النظر داخل المجتمع الواحد، وضمان الأمن اللازم بشكل دائم للجميع دون تمييز».

ثالثاً: «إن سياسة نزع التوتر التي ندعو إليها في السياسة الخارجية لا تعني أبداً التخلي عن المبادىء والأصول، بل إنها تعني الاتكاء على القواسم المشتركة، والاحترام المتبادل، من أجل

ضمان الأمن الإقليمي والتقدم لكافة دول المنطقة. وتالياً قدرتنا المشتركة على صناعة السلام والأمن بدون الاعتماد على القوى الأجنبية».

ومن ثم يخلص خاتمي إلى القول:

«عليكم أن تعوا جيداً بأننا نعيش مرحلة التثبيت، أي السعي المشترك (لكافة الأفراد والجماعات الداخلية)، لجعل كل أركان النظام تعمل في إطار مؤسسات ثابتة ومستقرة، في إطار ميثاق وحدة الشعب والقيادة، وهنا لا بد من أن نعمل جميعاً على أن يشارك الجميع، كلٌّ بما يتناسب مع موقعه، في صناعة هذه المهمة وإنجازها».

ويعتقد المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الإسلامي بأن ما قاله محمد خاتمي لقادة الحرس الثوري هو الخلاصة المكثفة لمجموع أفكاره ونظرياته وبرامجه الرئاسية التي سبق أن عرضها في برنامجه الانتخابي، فأراد، من خلاله، تذكير قادة الحرس بالذات بها مجدداً بعد أن دارت حولهم بعض الشبهات مؤخراً بأنهم قد يكونون مستائين من أدائه أو أداء جزء من حكومته، أو تصرفات بعض من حوارييه أو أنصاره.

وبذلك يكون الرئيس الإصلاحي قد وضع النقاط على الحروف مجدداً أمام قادة القوات المسلحة، وفي مقدمهم حرس الثورة، وأمام الرأي العام أيضاً فيما يُشبه التحذير من مخاطر المستقبل وذلك من خلال الاستعبار بالماضي.

ثمة من رأى فيه أيضاً برنامجاً انتخابياً جديداً للرئيس الذي لا يزال يقف على رأس تكتل الإصلاح والتغيير، والبلاد تستعد لخوض واحدة من أكثر الانتخابات البرلمانية حساسية منذ أكثر من عشرين عاماً على عمرها الثوري الجديد.

فهو خطاب لرفع الشبهات عن توجهات الإصلاح، أولاً. وهو خطاب للتحذير من ارتكاب الممنوعات في العمل العسكري في بلد باتت قوة الرأي العام فوق القوى والتيارات، ثانياً. وهو خطاب لتأهيل جسم القوات المسلحة الرئيسي ودعوة جمهورها والسواد الأعظم منها للاختيار والانتخاب بما يتناسب والمرحلة التي تعيشها حركة الثورة الإسلامية الإيرانية في عهد «التثبيت» الخاتمي، تماماً كما فعل ذلك السواد الأعظم عندما ساهم، بوعي وشفافية بالغة الدقة، في ثورة صناديق الاقتراع الشهيرة التي باتت تعرف بملحمة ٢ خرداد أي ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧م، والتي أفرزت يومها صعود الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي لسدة الرئاسة على حساب منافسه اليميني المحافظ علي أكبر ناطق نوري.

إنه خطاب المرحلة كما يقرأه المتتبعون لمجريات الأحداث في بلد التحولات الحيوية

المتسارعة، بل هو خطاب النبض السياسي العام في البلاد عشية الفرز السياسي الانتخابي الذي يجري على قدم وساق، في صفوف النخبة كما في صفوف الرأي العام، وفي صفوف المجتمع السياسي القديم كما في صفوف المجتمع السياسي الجديد.

٥

الرأي والرأي الآخر
وصناعة القرار في إيران

مع كل يوم يمر على حكومة الرئيس محمد خاتمي، تزداد سياسته الداخلية والخارجية شفافية وتمايزاً، سواء بالمقارنة مع العهود السابقة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسها، أو مع سائر الحكومات الأخرى في العالم.

ليس مهماً، بالنسبة للرئيس محمد خاتمي بالدرجة الأولى على ما يبدو، كيف يصنفه الآخرون وفي أية خانة يضعونه، بقدر ما يهمه أن ينجح في مدّ الجسور بينه وبين الآخر المتعدد، وإبقاء كافة أبواب الحوار مفتوحة، وعدم القطع مع أحد، اللهم إلّا من قرر القطيعة معه من الآخرين.

الذين تتبعوا مسلكية الرئيس خاتمي منذ تسلم سدّة الرئاسة، وحتى مبادرة الحوار مع الشعب الأميركي، عبر شبكة الـ (C.N.N)، يُسجّلون له هذه الصفة المتميزة والمميزة له عن غيره من رؤساء العالم وقادة الرأي والفكر، باعتباره رجلاً مثقفاً دخل نادي الرؤساء والسياسيين من الباب الخلفي، إذا جاز التعبير.

الانتقادات التي تواجه الرئيس الإيراني على صفحات المطبوعات الإيرانية كثيرة وكثيرة جداً، وبعضها تجاوز كل الخطوط الحمر التي عادة ما يضعها أي رئيس، بل وأي رجل فكر وثقافة لنفسه في التعامل مع الآخر. ورغم ذلك فالرجل لم يخرج عن طوره ولو مرة واحدة، ولم يبد انزعاجه ممّا يحصل، بل إنه يكاد يُعلن، من خلال سكوته، بأن ما يحصل هو ما يريده بعينه، وما جاء في الأساس من أجله منذ تصدى لمهمة الترشيح للرئاسة.

الذين يعرفون خاتمي عن قرب يقولون إنه إنما خاض انتخابات معركة رئاسة الجمهورية من أجل تعميم ثقافة الحوار والاعتراف بالآخر. وأنه لم يتمكن من اختطاف، أو بالأحرى

اجتذاب، كل تلك الأصوات «المتنافرة» سياسياً وثقافياً واجتماعياً من بحر الرأي العام الإيراني، في غفلة من الزمن «النظامي»، إلّا لأنه طرح مقولة الاعتراف بالآخر حقيقةً، وتعددية المسالك والمشارب، وبالتالي إشاعة القناعة الإنسانية التي تقول بأن طرق الوصول إلى اللّه بعدد أنفاس الخلائق.

إن سياسة الرئيس خاتمي تقوم في الأساس على محورين أساسيين، هما تعميم ثقافة المجتمع المدني في الداخل، وإشاعة سياسة نزع التوتر في العلاقات بين الدول والشعوب والأمم والبلدان. وما يجمع هذين المحورين هو ذلك الرابط الإنساني العام والشامل القائم على قاعدة الاعتراف بالآخر المتعدد، واحترام خصوصيته ومعاملته بأسلوب الحوار.

إنها أدبيات المثقف والمفكر الذي سعى إلى ترويض السياسة والسياسيين في بوتقة المدنيات الإنسانية، في محاولة منه للحد من قساوة الحكم بالمطلق، كما عوّد السياسيون الرأي العام الإنساني على الصعد المحلية والعالمية، في مختلف أنظمة الحكم العالمية المتعارف عليها منذ قرون.

لا أحد يستطيع أن يجزم منذ الآن بنجاح هذه السياسية الخاتمية أو فشلها، ولا حتى أن يقدّر حجم الانتصارات أو الانتكاسات الممكن أن يسجلها الرئيس الإيراني المثير للجدل في نادي الرؤساء والقادة السياسيين، لكن الجميع يجزم بأنه رجل دولة من نوع جديد، يختلف تماماً عن غيره، ويملك من الصراحة والوجدانية والشفافية والتأدب بأخلاق «المدينة الفاضلة» إلى درجة مفرطة في الحساسية، تكاد تجعل أكثر الناس قرباً منه يُصدمون ببعض مسلكياته السياسية كل يوم.

أكثر من ثمانمائة مطبوعة، بينها عشرات اليوميات، تتبارى في عهده في ممارسة حرية التعبير والنقد الذاتي، ومكاشفة الرأي العام بالحقائق المذهلة أحياناً، والقاسية دائماً على المواطنين والحكام، والمعركة لا تزال في أول الطريق.

وتتسع مساحة النقد والنقد الذاتي في «ثقافة الحوار والاعتراف بالآخر الخاتمية» على صفحات المطبوعات الإيرانية، من إقرار أحد كبار آيات اللّه من تلامذة الإمام الخميني الراحل «بأن علينا أن نلجأ إلى أسلوب عصري، يختلف تماماً عما اعتدناه في كتب عرض الدين التقليدية، وأن نعترف بعدم قدرتنا على فهم الشباب وحاجاتهم اليومية والمستقبلية»، كما جاء على لسان آية اللّه العظمى الموسوي الأردبيلي، إلى قبول أحد كبار أعمدة الثورة الإيرانية بـ«مشروعية المساجلات حول ولاية الفقيه»، دون تردد، كما ورد في تصريحات الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني.

هذه القراءة المختلفة للدين وللإسلام بشكل خاص، وللثقافة والفكر والأنشطة الاجتماعية عموماً، تشغل بال واهتمامات الرئيس الإيراني القادم من أروقة المشهد الثقافي المتنورة، والملتحق بنادي السياسيين الضاربين عميقاً بسوط وسطوة رجال الدولة.

في الداخل، كما في الخارج، هناك من لا يزال يراهن على تطويع الرئيس المثقف مع الأيام، وإلحاقه بقطار الرؤساء التقليديين. هذا فيما يراهن خاتمي بالمقابل على تفعيل دور الرأي العام وإدخاله مطبخ صناعة القرار كمّاً وكيفاً، في محاولة منه لتطويع المقامات الرئاسية والوزارية والإدارية بشكل عام، وإلحاقها بقطار المجتمع المدني العتيد.

صون الحريات الفردية والجماعية، الحفاظ على حرمات الناس واحترامها، تطبيق القانون على الجميع، سريان مفعول الدستور بكافة بنوده، وإحياء المواد المهملة منه أو المنسية، قيام دولة المؤسسات والكفاءات على حساب ملوك الطوائف والولاءات، التواصل بين الأجيال وعدم حرمان الأمة من تجارب أسلافها، أو القطع مع تاريخها القديم والحديث، إشراك الرأي العام بكل صغيرة وكبيرة وفي صياغة القرارات وصناعتها، وإشاعة حكم الشورى، وغيرها من المفردات والمقولات، باتت حديث الشارع الإيراني بكافة طبقاته وفئاته وتياراته ومستويات وعيه المتعددة.

إن هذه المقولات التي يراهن عليها «الخاتميون» في تذليل العقبات أمام قيام المجتمع المدني العتيد، والتي راهن عليها خاتمي قبلهم في تطويع السياسيين التقليديين، تقترب يوماً بعد يوم من ساعات التحدي المرتقبة والمتمثلة في ثلاثة انتخابات مصيرية تقترب منها إيران رويداً رويداً، في ظل هذه السجالات المتعددة.

وهذه الانتخابات هي، على التوالي، انتخابات مجالس الشورى المحلية (البلديات) تحت إشراف وزارة الداخلية، وانتخابات مجلس خبراء القيادة (المعني بانتخاب ولي الفقيه أو عزله)؛ ومجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) (والتي انتهت لصالح الإصلاحيين بنسب متفاوتة أبرزها اكتساح الإصلاحيين لأكثرية البرلمان السادس).

٦

التسامح أو الانفجار: خاتمي صمام الأمان

أثار الحديث المنسوب إلى أحد كبار القادة العسكريين في البلاد، حول الثقافة والإعلام والحريات، قلق العديد من الأوساط الشعبية الحكومية، السياسية منها والثقافية والإعلامية والفكرية.

وبدأ العديد من دوائر الرأي العام يتساءل عمّا إذا كان بعض العسكر بصدد وقف العملية الإصلاحية التي يقودها الرئيس المنتخب محمد خاتمي، من خلال التلويح بالقوة.

في السياسة والعمل الاجتماعي اليومي، ليست الأعمال بالنيات، كما هي الحال في القضايا العقيدية والإيمانية، بل بالنتائج والتداعيات التي تحملها الخطابات والممارسات الميدانية للسياسة ورجالها.

وبعيداً عن السجال الحاد الذي فجّره الخطاب المنسوب لقائد حرس الثورة الجنرال يحيى رحيم صفوي، فيما إذا كان يحق للعسكر التدخل في السياسة والدخول في معترك النزاعات السياسية، وما رافقه من احتمال بروز انقسام حادّ بين التكتلات والأجنحة التي تتشكل منها معادلة الحكم في البلاد، على قاعدة تفسير موقع الحرس الثوري في تشكيلة النظام السياسي العقائدي، وفيما إذا كان مجرد أداة عسكرية منفذة للقرار السياسي للقيادة العليا، أم القوة السياسية ـ العقيدية الحاضنة للنظام السياسي والحامية له في المنعطفات؛ فإن التداعيات التي خلّفها خطابه الشهير، وهو يحذر الصحافة والإعلاميين وأربابهم السياسيين، ورافعي لواء الحريات من المواطنين وأنصارهم الحكوميين، تكفي «لأن تلقي بظلال من الرعب في قلوب دعاة المجتمع المدني المنبثق من ملحمة ٢٣ أيار/مايو بخصوص خطر وقوع البلاد تحت إدارة العسكر، لا خوفاً من قطع الرؤوس أو قطع الألسنة كما ورد

في أجزاء من خطابه، بل تخوفاً من إشاعة ثقافة اللون الواحد وثقافة مجتمع المعسكرات الحربية، رغم تقديرنا للحرب وثقافتها في زمن الحرب»، كما يقول أحد كبار العسكريين السابقين من رفاق قائد الحرس الثوري نفسه.

وإذا كان المسؤول العسكري لم يكتف بانتقاد الإعلاميين وبعض الوزراء الإصلاحيين في الحكومة، بل وصل به الأمر ليوجه نقده المبطن إلى شريحة واسعة من علماء الدين، ليصفهم بالتيار المنافق، ويشمل في تحذيره الرئيس المنتخب محمد خاتمي، آخذاً عليه تساهله في المبادىء العليا للأمن القومي، من خلال التجريح بمقولاته المدنية المعروفة بسياسة «نزع التوتر والحوار بين الثقافات والحضارات، وإزالة أسلحة الدمار الشامل» فإن الأمر يصبح أكثر خطورة، ويتجاوز مجرد النوايا، مهما أخلص أصحابها فيها، لتصبح تداعيات مثل هذا الكلام هي التي تهدد الأمن القومي بالفعل وليست مقولات التساهل والتسامح والحوار التي يتخوف الجنرال المذكور من خطر تداعياتها العقيدية والأمنية على مجتمع الولاية والقيم والثورة.

ثمة من يعتقد هنا أنه، بالإضافة إلى وجود عوامل سياسية وبواعث عقيدية قوية وراء إطلاق بعض قادة العسكر في بلدان العالم الثالث، ومن بينها إيران، بين الحين والآخر، لدعواتهم التحذيرية لأصحاب الفكر والقلم ودعاة إشاعة الحريات العامة، وتنبيههم من خطر العدو الخارجي المحدق بالأمة على الدوام، فإن هؤلاء العسكر، كما يبدو، يجمعهم رباط واحد يتعلق بنظرتهم الحربية للثقافة والفكر والإعلام.

يقول محللون من دعاة المجتمع المدني إنه من السهل على الحكومات والأنظمة أن تقوم بتثقيف رجال الدولة والسياسة التابعين لها، بهدف التخفيف من وطأة سطوة الدولة على أطياف المجتمع المختلفة، لكنه من الصعب جداً إن لم يكن من المستحيل عسكرة الثقافة والفكر والقلم، لتصبح أدوات بكماء صماء في سياق تشكيلة معسكر واحد هو معسكر الدولة، لأن ذلك ينافي مبدأ الإبداع الذي يشكل جوهر الإنسان وحقيقة هويته.

وهنا بالذات، يقول دعاة المجتمع المدني الإسلامي من أنصار الرئيس محمد خاتمي إنه ليس أمامنا ونحن نعمل على إقامة مجتمع المدنية المعاصرة، في ظل حكومة إسلامية تستمد قوانينها وتشريعاتها وروحها من الدين، إلّا أن نقبل بالحقيقة الكونية الأزلية التي لم تغب عن سيرة المصلحين، على امتداد التاريخ البشري. تلك الحقيقة التي لخصها الرئيس محمد خاتمي منذ وصوله إلى السلطة، عبر مقولته المكثفة في «حق تقرير المصير» الذي يقول: «إن

الله قد منحه للإنسان ولا يحق لأحد أن يسلبه منه تحت كل الظروف». وهو بالمناسبة حق مدون بالدستور الإيراني حرفياً

هذا الحق الإلهي الممنوح للإنسان، باعتباره خليفة الله في أرضه، هو الذي يمنح له الحق في الحياة والتفكير والإعلان عن رأيه، والتعبير عنه بأشكال وتعابير مختلفة، أياً كان موقعه في سياق التطور البشري للعلوم والقوانين والتشريعات الوضعية، موالاة كان أم معارضة.

إنها ثقافة الرأي والرأي الآخر القرآنية المستمدة من مدرسة الدين المحمدي الأصيل، دين التسامح والاعتراف بالآخر، رغم كونه دين الحق المطلق الذي لا يأتيه الباطل من يمينه أو شماله، فكيف بنا نحن البشر الذين مهما أبدعنا لن نصل إلى الكمال المطلق.

ومن هنا، فإن من حق الرئيس محمد خاتمي، وفي ظل اشتداد حدة النزاعات السياسية من جهة، وتنامي حمأة السجالات الفكرية والثقافية من حول مقولات الثورة الأساسية من جهة أخرى، أن يطلق بين الحين والآخر تحذيره الشهير للقوى السياسية والرأي العام بقوله: «لا سبيل أمامنا إلّا القبول بالتسامح أو الانفجار». مضيفاً: «نستطيع أن نكمم بعض الأفواه لبعض الوقت، كما نستطيع أن نقمع المعارض لبعض الوقت، إلّا أننا لا نستطيع أن نسكت الجميع ونصفّي المعارضة إلى الأبد». وهو بذلك يحذر بوضوح من خطر ثقافة اللون الواحد وتحديداً من سياسة عسكرة الثقافة والفكر والقلم والبيان، أي سياسة تحويل الفن والسينما والإعلام والصحافة والرسم والنحت إلى أدوات صماء في خدمة ثقافة المعسكر الحربية.

وليس مهماً هنا، كما يقول أنصار الرئيس محمد خاتمي، أن يكون لون المعسكر أو صبغته دينية أو غير دينية، فالنتيجة واحدة في الحالين: لأنها مخالفة صريحة للسنن الكونية التي ترفض اللون الواحد، وتأبى إلا أن تظهر تعددية في الألوان، وإن كانت توحيدية في المضمون.

محللون سياسيون آخرون قدموا قراءة أخرى لخطاب قائد الحرس الثوري، عندما رأوا فيه تفانياً من أجل ولاية الفقيه وحاكمية النظام الإسلامي، وردعاً مبكراً لاحتمالات تعريض الأمن القومي للخطر، عبر اختراق ثقافي محتمل قد يجد طريقه من خلال سياسة الانفتاح الخاتمية.

لكن هؤلاء بدورهم تساءلوا باستغراب: ومتى كانت الولاية والنظام الإسلامي تُحرس بقطع الرقاب والألسن، إذا صح ما نسب للمسؤول العسكري الكبير؟!! واعتبروا ما ذهب إليه في خطابه «نوعاً من التمرد على الفكر الخميني واستبداله بفكر المتوكل العباسي»؛ وحذره

آخرون من تكرار تجربة حكم الشاه البائد كما قال أحد كبار آيات الله فيما بعد، أو عدم الاستعبار من تجربة الاتحاد السوفياتي السابق كما ذهبت في تحليلها بعض الأقلام الصحافية المقصودة بخطاب التحذير الصادر من المسؤول العسكري الكبير.

أياً تكن التحليلات بشأن بواعث وأسباب اللجوء لمثل هذا الخطاب العنيف، فإن المشهد السياسي الإيراني، كما يرى محللون سياسيون مستقلون، لا يتحمل مزيداً من التوتر والتهيج للصحافة والرأي العام اللذين باتا بجد قوة مؤثرة وفاعلة في المعادلة السياسية الإيرانية، لا يمكن إهمالها أو تجاوزها بسهولة.

ومن يقرأ المعادلة الجديدة بعد مرور نحو عام على انتخابات الرئاسة الإيرانية السابقة، ويستمع للرئيس محمد خاتمي وهو يخاطب العمال والطلاب والمعلمين، عشية هذا الخطاب العسكري، وهو يقول لهم نحن بصدد تكريس آليات المجتمع المدني، وإنه لا تراجع في شعاراتنا وسياساتنا الانتخابية تحت كل الظروف، يستطيع القول بكل تأكيد إن صمام الأمان بعدم الانفجار أو التكلس بات محصوراً ببرنامج الرئيس محمد خاتمي الإصلاحي المعتدل لا غير.

٧

تحديات الديموقراطية الإسلامية والقلق المشروع

تشهد إيران تصاعداً متزايداً للسجال الساخن بين الإصلاحيين والمحافظين، على أكثر من مستوى. وقد بدأ ذلك يقلق، على ما يبدو، حتى المراجع الدينية التي نأت بنفسها عن الدخول في المنافسات أو المماحكات والمناكفات السياسية والحزبية والفئوية التي اعتادت عليها الأوساط الإعلامية والثقافية والفكرية في البلاد.

وقد بدا هذا القلق واضحاً في الملاحظات التي قدمها عدد من هذه المراجع الدينية للرئيس محمد خاتمي، أثناء لقائهم به في زيارة له لمدينة قم المقدسة.

وإذا كان صحيحاً القول بأن اثنين من كبار مراجع قم الدينيين وهما آية الله موسوي أردبيلي وآية الله يوسف صانعي قد أشادا بنهج الرئيس الإصلاحي، وشجعاه على المضي في برنامجه المتحرر من القيود والقوالب «الإيديولوجية» الضيقة، وكذلك القول بأن جمهوراً واسعاً من طلبة العلوم الدينية والرأي العام يُبدي تعاطفاً متنامياً مع رؤى وقراءات الرئيس الإصلاحية حول الدين والسياسة والمجتمع المدني ونظام الحكم والعلاقة بين العناصر المختلفة المكونة للدولة الإسلامية المعاصرة، إلا أن الصحيح أيضاً أن التجربة التي يخوضها الرئيس محمد خاتمي في هذا السياق تتعرض للمناقشة والنقد الجديين، من جانب أوساط لا يمكن الاستهانة بها، سواء من حيث الموقع الاجتماعي أو الديني الذي تنتمي إليه.

وإذ طرحت تلك الأوساط أسئلة كثيرة على الرئيس أثناء زيارته لقم، إلا أن ما طرحه المرجع الديني آية الله ناصر مكارم شيرازي من تساؤلات جدية على الرئيس، اعتبرتها الأوساط المحافظة قلقاً مشروعاً هو ما لفت أكثر من غيره انتباه المحللين السياسيين، حيث

حذر مكارم شيرازي بالحرف الواحد من «احتمال تطور واستفحال المساجلات الجارية على صفحات الجرائد إلى مشاجرات داخلية شديدة»، مذكراً ومنوهاً «بأن الحرب اللبنانية الداخلية انطلقت من الصحافة»، مطالباً الرئيس «باستخدام نفوذه لمنع توسع المشاجرات والتوترات، والدعوة إلى الاستقرار والاتحاد والوحدة»، ومحذراً في الوقت نفسه من احتمال «انقلاب الأوضاع وخروجها عن السيطرة، في حال فشلت القوى المسؤولة في وضع حدّ لها، ومبادرة الناس إلى التدخل بنفسها لوضع حدّ لما يجري من تطاول على المعتقدات والمقدسات»، كما ورد في صحيفة «رسالت» الموسومة بكونها الناطقة باسم اليمين المحافظ.

وبالمناسبة فإن القوى الإصلاحية الموالية أو المتحالفة مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي لا تخفي بدورها قلقاً مشروعاً آخر، طالما عرضت له في صحافتها وخطابات رموزها، مما تعتبره «مخططاً مشكوكاً فيه وغامضاً يجري الإعداد له ولتنفيذه على مراحل، بين الفينة والأخرى، لإظهار الشارع السياسي الإيراني وكأنه شارع قلق وغير مستقر، وذلك عبر الاعتداءات المستمرة على المهرجانات العامة، وافتعال المصادمات الدورية مع جمهور الإصلاحيين»، كما تقول صحيفة «صباح اليوم» الناطقة غير الرسمية باسم اليسار الديني الراديكالي المؤيد للرئيس محمد خاتمي.

المطلعون على سياقات تشكل تكتلي المحافظين والإصلاحيين، الذين يستقطبون الشارع السياسي الإيراني بشكل رئيسي، يرون أن التيارين المذكورين انبثقا بشكل طبيعي من رحم الحركة الإسلامية الإيرانية العامة التي ساهمت، بشكل أساسي ورئيسي، في قلب توازنات المجتمع الإيراني التقليدي، منذ أن أفلحت قبل أكثر من عشرين عاماً في إطاحة نظام استبدادي جائر بات في خبر كان، في الواقع الاجتماعي الإيراني، ولم يعد له أي مقبولية حتى عند أكثر القوى الاجتماعية رجعية أو ارتباطاً بالعهد الشاهنشاهي البائد.

لكن المحللين السياسيين المتتبعين لمسار التحولات الفكرية والسياسية والاجتماعية الحاصلة في البلاد، منذ الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩٧٩ حتى اليوم، يقولون إن ممارسة الحكم من جانب هذه الحركة، وبروز التحديات الجدية أمام أرباب الحكم وصناع القرار، في تعاملهم مع مقولات الحكم المختلفة، ابتداء من مفردة المواطن وحقوق المواطنة، وصولاً إلى مفهوم الشرعية الدينية والسياسية، لم تكن موضع جدال وسجال واختلاف في الرأي وتفسير وتأويل الباحثين والمفكرين والمثقفين ورجال السياسة والدين، كما هي عليه اليوم.

من هنا فإن ما يجري في الشارع الإيراني من احتكاكات ومواجهات، أو ما يبديه من قلق

أو تساؤل مشروع من جهة النخب الدينية والسياسية، إنما يعزوه المحللون السياسيون إلى نضج التجربة الإيرانية المعاصرة، ووصولها إلى مفترق طرق في غاية الدقة والشفافية، ما يجعل المبارزة بين قوى المحافظين والإصلاحيين، وهم أبناء هذه التجربة وصانعوها الحقيقيون، أمراً طبيعياً لا مفر منه.

فالمحافظون الذين خسروا معركة الرئاسة السابقة، خسروا عملياً كافة مقولات التحرر المعاصرة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرأي العام، وحقوق المواطنة، والركن الرابع للديموقراطية المعروف بالصحافة الحرة، والكثير من المفاهيم المتناغمة مع متطلبات العصر الزمانية والمكانية؛ ذلك إنهم دخلوا يومها معركة «كسر عظم» مع الرئيس محمد خاتمي عندما كان مرشحاً لتكتل الإصلاح والتغيير. ومن هنا فإنه من الصعب أن يقتنع الرأي العام بمقولاتهم، أياً تكن صدقيتها الدينية والفكرية والسياسية. هذا في حين أن الإصلاحيين الذين كسبوا معركة الرئاسة في موازنة غير متكافئة في حينها يجدون أنفسهم اليوم مغبونين، خصوصاً عندما يطالبهم المحافظون بالكف عن التغني بمنجزاتهم ووقف مهرجاناتهم «المدنية» والانصياع مجدداً لمعادلة ما قبل الفوز الرئاسي.

ولما كان «المارد الجماهيري» المعروف بالرأي العام، والذي اعتبره الإمام المؤسس للجمهورية الإسلامية «المعيار» في تقييم المشروعية السياسية للنظام في أكثر من موقف، قد انطلق من قمقمه في تجربة الثالث والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٧م، فإنه بات من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، إعادة قولبته في أي معادلة غير معادلة المجتمع المدني.

المحافظون اليوم يعبرون عن قلق مشروع مفاده أن شعارات التغيير والإصلاح والحريات قد تفتح الأبواب أمام تسلل القوى العدوة والمناهضة لأصل الحركة الإسلامية، وهذا من شأنه أن يدفع الأمور باتجاه احتمال إسقاط السقف على الجميع. وبالمقابل فإن الإصلاحيين بدورهم يعبرون عن قلق مشروع آخر، وهو أن قولبة النظام الإسلامي في مقولات ما قبل المصالحة التاريخية التي قام بها الإمام المؤسس بين الدين والسياسة، بما يعني بين نظام الحكم والمجتمع المؤمن على حد قولهم، إنما يجعل بدوره أيضاً احتمال نعرض التجربة كلها للسقوط أمراً جدياً. وما حديث الرئيس محمد خاتمي في قم، وهو يطالب كبار رجال الشيعة في بلاده بـ«الانسجام مع الشباب والانسجام مع ظرف الزمان والمكان، وتلبية حاجات العصر وإلا السقوط»، إلّا دليل قاطع على ما يذهب إليه الإصلاحيون.

ثمة من يقول إن إجماع المحللين السياسيين، من اليمين المحافظ واليسار الإصلاحي، على خطورة الوضع وحساسيته المرهفة إنما هو دليل على العافية والنشاط.

غير أن ذلك لا يعني بالتأكيد أن المهمة سهلة، لا على المحافظين ولا على الإصلاحيين. فالمحافظون لا يزالون مصممين على الاحتفاظ بمواقع السلطة المتعددة التي ظلت في أيديهم، رغم فشلهم في الاحتفاظ بموقع الرئاسة، وبالمقابل فإن الإصلاحيين مصممون أيضاً، أكثر من أي وقت مضى، على المضي في فتح حصون السلطة الأخرى، بعد أن تذوقوا طعم الانتصار الرئاسي.

إن التصريحات الصادرة عن رموز الطرفين الأساسيين تؤكد هذا التوجه. والمطلوب من الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، حسب عقلاء القوم من الجانبين، أن يمنع استخدام الأسنان في فك العقد الصعبة. هذا فيما المطالبات الآتية من الشارع السياسي الإصلاحي تركز على ضرورة بقاء السلطات الدستورية الدينية العليا على الحياد، باعتبار ذلك هو الضمان الوحيد لنجاح اللعبة ديموقراطياً. الرئيس محمد خاتمي بدوره كان صريحاً مع الجميع عندما قال: «أستمدّ يد العون من الجميع، من أراد الفقه والإسلام والحريات، والمجتمع المدني لا خيار أمامه سوى التمسك بالدستور». امتحان جديد ليس أمام إيران إلّا النجاح فيه وهو امتحان الديموقراطية الإسلامية.

٨

الأمن والحريات تحت المجهر المدني وضرورة التحول نحو ديموقراطية إسلامية راشدة

توقف المراقبون طويلاً عند الخطاب الهام الذي أدلى به الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في مجلس الشورى (البرلمان)، وهو يقدم وزير حكومته الجديد للاستخبارات، لنيل الثقة من مجلس نواب الشعب.

وتأتي أهمية ذلك الخطاب واحتلاله الموقع المتميز في عقول صناع القرار ووجدان الرأي العام، ليس فقط من زاويته النظرية، بل لمجيئه متصلاً بملفين بارزين شغلا، ولا يزالان، وسيظلان يشغلان أذهان الرأي العام وعقول الكتاب والمثقفين وأصحاب الرأي والبيان لمدة طويلة. الأول، هو ما بات يشار إليه بمسلسل الاغتيالات السياسية الغامضة والمشبوهة والتي تورطت فيها عناصر من البوليس السري الخارجة على القانون، والثاني، هو ما صار يعرف بحق الرأي العام في تقرير مصيره، والتعبير عن ذلك الحق بالممارسة الانتخابية الحرة، ومساءلة السلطة السياسية ومحاسبتها في إطار القانون.

والملفان المشار إليهما، باختصار شديد، يرتبطان بأمن المواطن وحريته في ظل دولة القانون والمؤسسات.

من هنا فإن الرئيس خاتمي، وهو يقدم وزيره الجديد للاستخبارات إلى البرلمان، أراد على ما يبدو، أن يربط الخطوة الجديدة بمسيرة الإصلاح العامة التي يأخذها على عاتقه منذ توليه الرئاسة، سواء على المستوى النظري وإعادة صياغة بعض المفاهيم والمقولات التقليدية عن الأمن والحريات، أو على المستوى العملي، والمتمثل في المشاركة الفعلية للرأي العام في صياغة القرار وصياغته النهائية والمتبلورة في فصلها الخاص بانتخابات مجالس الشورى المحلية الإسلامية (المجالس البلدية أو القروية).

فماذا قال الرئيس محمد خاتمي يوم طلب الثقة لوزير استخباراته الجديد من مجلس نواب الشعب (البرلمان)؟

القارئون للخطاب بعناية يرون فيه ثلاثة مستجدات بالغة الأهمية، يمكن اعتبارها مفاصل جديدة في العلاقة المستقبلية بين الرأي العام والسلطة السياسية، في مجال الأمن والحريات.

أولاً: إن المطلوب إعادة صياغة مفهوم الأمن الوطني والقومي، من خلال إعادة قراءة مفهوم الأمن، بما يتناسب وحقوق المواطنة ومشاركة الرأي العام ومستجدات العصر الجديد. حيث قال في هذا السياق:

«إن أساس ورأس مال الأمن في الحياة العصرية المتشابكة والشديدة التعقيد يتمثل في حيازة المعلومات، وليس في استخدام القوة والتسلط أو التحكم».

وأضاف خاتمي:

«إن المعلومات الصحيحة والدقيقة والسريعة من شأنها أن تظهر إلى السطح أيَّ التهاب اجتماعي كامن في صفوف الطبقات الاجتماعية، وتشخص تالياً وسائل التعامل مع هذه الالتهابات ومعالجتها».

وأوضح خاتمي:

«بالمقابل إن النظرة الضيقة وعدم الدقة في جمع المعلومات والتعامل مع الملفات الأمنية بأحكام مسبقة من شأنه ليس فقط أن يجعلنا نغفل عن العدو الأساسي، بل أن تتحول القضايا إلى معضلات كبرى، ويتحول امتياز جمع المعلومات إلى تهديد للأمن الوطني».

وبهذا يكون الرئيس الإصلاحي، حسب المحللين السياسيين، قد أعاد رسم السياسة الأمنية للحكومة والنظام على أساس المعلومات والحقائق والوقائع التي تخص حياة المواطن اليومية، وربطها، كمصالح قومية عليا للشعب والنظام، بالأمن القومي. وهنا تصبح وزارة الأمن والاستخبارات وزارة «جمع المعلومات». وهو بالمناسبة الترجمة الفعلية لوزارة «إطلاعات» بالفارسية.

ثانياً: إن المطلوب إعادة صياغة آلية جديدة للعمل الأمني، وتحديداً لعمل وزارة الاستخبارات، من خلال القول: «ما تريده الحكومة هو اكتسابها للمعلومات المحكمة والمتينة، وليس لجهاز بوليس يثير الرعب، لا سيما في مجتمعنا الديني والوطني».

وأضاف خاتمي:

«وبالتالي فإن البلد الذي يمتلك نظاماً قوياً للمعلومات ليس بحاجة إلى أجهزة تثير الرعب

وتفرض نفسها على الناس، حيث تصبح المعلومات الواضحة هي عين النظام التي يرى بها، وعقله الذي يفكر به ويدبر الأمور».

وهنا أراد خاتمي التشديد على هذه الآلية بالقول:

«إن وزارة المعلومات هي عقل النظام وليست ساعده الذي يضرب به، ونحن بحاجة إلى النور الذي نبصر به والعقل الذي نفكر به، وليس إلى القبضة والساعد، ووزارة المعلومات يجب أن لا تتحول إلى قبضة حديدية أو ساعد ضارب يعمل خارج القانون».

ثالثاً: ويقول خاتمي:

«وعندها لن نخلط أبداً بين التحرك والحيوية المطلوبة لكل مجتمع، وبين الاضطرابات، أو أن نقرأ خطأً كل خطاب عن الحريات بأنه دعوة إلى الفوضى».

بل يصبح الأمر على العكس من ذلك تماماً كما يضيف خاتمي:

«فوجود الحرية والنقد، وتحمل الرأي والرأي الآخر، في إطار القانون، بالطبع عوامل مساعدة لنزع الالتهابات عن المجتمع، وتحقيق العدالة المثالية من خلال تحقيق الأمن المستقر».

ويشدد على القول:

«عندما يحس المواطن، بانتماءاته وعقائده المختلفة، بالأمن والطمأنينة، ويفتقر الجاسوس والمتآمر على النظام لتلك الطمأنينة، عندها فقط يكون الأمر سوياً وإلا يتوجب الإصلاح وإعادة النظر في سير الأمور».

وأخيراً يختم خاتمي خطابه بالقول:

«لقد آلينا على أنفسنا أن لا نقول إلّا الصدق للناس والرأي العام، وأن ننطق بكل الحقائق، ومَن غير الرأي العام أجدر بالاطلاع على الحقيقة، ومن أصلح بالمصارحة وهو الذي يمثل القاعدة الأساسية للمصالح الوطنية العليا التي من أجلها وعلى أساسها يقوم أمننا الوطني والقومي».

المحللون السياسيون من دعاة المجتمع المدني الإسلامي الجديد اعتبروا خطاب الرئيس خاتمي هذا بمثابة نقطة تحول هامة في مساعي الإصلاح لهيكلية الأجهزة الأمنية، في خطوة هي الأولى من نوعها، بعد تجربة أكثرمن عشرين عاماً رسمت خطاً بيانياً متعرجاً في هذا السياق.

وبالتالي، فقد لاحظ هؤلاء المحللون أن الرئيس الإصلاحي أراد، من خلال خطابه، ليس فقط إلى الرأي العام بل إلى ممثلي الأكثرية التقليدية في البرلمان، أن يقول لهم بالتحديد إن مفاصل التمايز والاختلاف معهم ليست على عدد مقاعد البرلمان الخامس أو تعداد مفاتيح السلطة السياسية، بقدر ما هي تتعلق بالقراءة المتميزة لمفهومي الأمن والحريات العامة.

وهنا، ثمة من يعتقد بأن الإصلاحيين الملتفين حول الرئيس محمد خاتمي الذين يخوضون معركة تصحيح مفاهيم الأمن والحرية، سيتمكنون، من خلال كسب معركة انتخابات المجالس البلدية، أن يشقوا صفوف اليمين المحافظ ليكسبوا المزيد من مقاعد البرلمان ومفاتيح السلطة السياسية تدريجياً وبالطرق السلمية، فيما بدا واضحاً أن اليمين المحافظ بدأ يخسر المعارك النظرية والفكرية شيئاً فشيئاً، وكذلك بعض شعبيته حتى بين صفوف أنصاره التقليديين، بعد أن استطاع الرئيس خاتمي وحلفاؤه المعتدلون من السياسيين المخضرمين اختراق صفوف المحافظين والوصول أحياناً إلى أعماق جبهتهم المتقدمة.

فالأنباء الواردة من مراكز الحوزة الدينية التقليدية من جهة، وكذلك تلك الواردة من بعض أوساط البازار التقليدية، وأخرى من بين صفوف الساسة المتعلمين من رموز المحافظين، تفيد بأن البيت الكبير للمحافظين يعيش إعادة ترتيب وإعادة قراءة شاملة لأوضاعه وخطابه التقليدي، وهو ما يعتبره الإصلاحيون الحقيقيون، والمعتدلون منهم على الخصوص، بأنه انتصار كبير لما باتوا يسمونه بالديموقراطية الإسلامية الراشدة. (وقد أثبتت نتائج انتخابات الدورة البرلمانية السادسة صحة هذه التقديرات).

ذلك بأن المطلوب من وجهة نظر المعتدلين الإصلاحيين ليس تخريب الدار على رؤوس أصحابها، ولا استبدال احتكار السلطة باحتكار بديل، ولا استبدال سياسة إقصاء بسياسة إقصاء معاكسة، بل كسب الجميع بكل انتماءاتهم وفي مقدمتهم بالطبع أرباب المجتمع السياسي القديم من قوى تكتل اليمين المحافظ إلى بيت الديموقراطية الجديد، المتمثل بالإصلاح السياسي الشامل للآليات والمفاهيم والمقولات والخطاب التقليدي.

ويشدد محللون سياسيون مستقلون على أن التمرين على الديموقراطية الإسلامية الراشدة وحده الكفيل بترسيخ حقوق الرأي العام، وفي طليعتها حقه في تقرير مصيره بنفسه، بالطرق السلمية، حتى تجف تماماً جذور نظريات العنف والانقلاب بالتمام والكمال.

٩

الديموقراطية الإسلامية
في غرفة العناية الفائقة

باستثناء الإيمان بالله، والتمسك بوحدة التراب والسيادة والدستور العام، والقيم المطلقة في الدين والعقيدة، يكاد المتتبع لحركة التحول الجارية في الخريطة السياسية الإيرانية يخرج بأن كل شيء ما عدا ذلك بات قابلاً للنقاش والتداول والأخذ والعطاء، أو كما يقول أحد الراديكاليين السابقين المحسوبين على جماعة احتلال السفارة الأميركية (رئيس تحرير صحيفة «سلام» السابق) عباس عبدي، وهو يشرح حالة الصحافة في بلاده:

«إن الوضع الحالي لصحافتنا الوطنية أشبه بحالة عقرب الساعة الرقاص، وهو وضع لا شك ناتج من عدم الاستقرار السائد في الوضع السياسي العام للبلاد!».

ويضيف عبدي الذي كان يتحدث في إطار طاولة مستديرة جمعته مع أحد خصومه السياسيين، من المحسوبين على اليمين التقليدي بالقول:

«إن السياسة تاريخياً في إيران غير ثابتة، وفي اللحظات التاريخية التي كانت تستقر فيها كانت أشبه بالحالة الزجاجية، وهي الحالة غير القابلة للانعطاف أو المرونة. وهو ما من شأنه أن يعرضها للكسر في حال تزايد الضغط عليها».

من جهة ثانية، فقد وصف أمير محبيان أحد مديري صحيفة «رسالت» الموسومة بكونها الناطقة باسم اليمين التقليدي، والمقابلة عملياً لصحيفة «سلام» اليسارية الراديكالية، الحالة السياسية في البلاد بالقول:

«إن مجتمعنا قبل ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ (انتخابات الرئاسة التي حملت الرئيس خاتمي إلى رأس السلطة التنفيذية) كان أشبه ما يكون برقعة الشطرنج، حيث يقف كل شيء في محله

المحدد له، لكن بعد ذلك التاريخ، نرى أن كل شيء أصبح سيّالاً ومتحركاً، أي إن الاتجاهات السياسية في بلادنا باتت متداخلة ولم نعد نعرف الحدود الفاصلة فيما بينها».

ويضيف محبيان الذي يطالب بالخروج من هذه الحالة الهلامية بالقول:

«المطلوب إعادة فتح رقعة الشطرنج، وأن تقرر الأجنحة السياسية الموجودة إدارة شؤون البلاد بالتعاون مع بعضها البعض، لا أن يضيق صدر كل طرف بالطرف الآخر».

ويتفق المتخاصمان في السياسة، المتعايشان في الصحافة، على «ضرورة قيام الأحزاب صاحبة البرامج السياسية المحددة بواجبها مع الرأي العام كما يجب، من أجل الخروج من الحالة الهلامية التي نعيشها والوصول إلى حالة نسبية من الاستقرار، تكفل الحقوق المدنية للجميع» كلٌ بتعبيره الخاص بالطبع.

وتعتبر هذه المناظرة الصحافية التي جرت على إحدى موائد السجال السياسي المحتد (عشية الاستعداد لانتخابات الدورة البرلمانية السادسة التي انعقدت في ربيع العام ٢٠٠٠م)، في كافة جامعات البلاد، صورة مصغرة عمّا يجري في كافة أروقة الحركة السياسية في البلاد.

فبعد نحو سنة وسبعة أشهر على ما بات يعرف بملحمة أيار/مايو التغييرية التي عبرت عن انتقال إيران من «عهدي الدفاع عن أصل النظام وتنمية مؤسسات الدولة إلى عهد ترسيخ مؤسسات المجتمع المدني وإرساء دولة القانون» كما يقول الرئيس محمد خاتمي، طالعنا بوضوح أكثر، خطاب متجدد لكافة التيارات السياسية في البلاد، أياً كانت انتماءاتها الفكرية.

وهذا الخطاب الجديد هو الذي يستوقف المراقب كثيراً هذه الأيام، حتى ليظن أن كل شيء في حالة تحول وانتقال، وأن شيئاً ما في حالة ظهور، وكأن رقعة الشطرنج القديمة تعاد صياغتها بما يتناسب والحالة الخاتمية التي أفرزتها ملحمة ٢٣ أيار/مايو من العام ١٩٩٧.

وفي هذا السياق لاحظ مراقب حيادي ما يحصل على رقعة الشطرنج التي يراد إعادة ترتيبها ما يلي:

- إن اليمين التقليدي أقر، وإن بعد لأي وتلكؤ كبيرين، أنه خسر المعركة السياسية ولا بدّ له من مواءمة تحولات الإصلاح والتغيير، فبدأ يتحدث عن ضرورات تقاسم السلطة بعدالة، والتفاهم على قواعد لعبة الربح والخسارة وتحمّل الرأي والرأي الآخر. كما جاء على لسان أقطابه أسد الله بادامجيان ومحمد رضا باهنر وغيرهما من رجال السياسة أو الصحافة.

- إن اليسار التقليدي أقر أخيراً، وإن بعد تجربة عسيرة ومخاض من المعاناة الشديدة، أنه

ليس وحده صانع ملحمة التغيير، ناهيك عن ملكه لساحة الجمهور العريض المتعدد الاتجاهات والانتماءات. وبالتالي بدأ يرضخ لضرورات تحمل أعباء مسؤولية المرحلة الجديدة، بالتقاسم مع الآخرين، كما تبين تصريحات أمين عام التجمع الأكبر لهذا التيار، آية الله كروبي، ووزير الداخلية المحسوب على التجمع موسوي لاري، وغيرهما من أقطاب اليسار التقليدي.

- توجه العديد من رجالات التغيير الخاتميين إلى ساحة الصحافة، أو العمل السياسي الحزبي الجديد، في محاولة لتأطير الرأي العام غير المنظم في إرادة التغيير، حيث نزلت أو تستعد للنزول إلى الأسواق صحيفتا «خرداد» لعبدالله نوري نائب الرئيس لشؤون التنمية، و«صبح أمروز» لسعيد حجاريان مستشار الرئيس السياسي، وأسبوعية «مشاركت» لمحمد رضا خاتمي شقيق الرئيس، وأحد زعماء حزب جبهة المشاركة، الذي يستعد للنزول إلى الساحة بدوره وهو يضم عدداً من الوزراء وأعداداً كبيراً من الناشطين الجدد في العمل الحزبي.
- النقطة الرابعة، وهي الأهم، هي ما بدأ يظهر من خطاب معقلن على لسان أكثر من مسؤول سابق أو حالي، من جماعة المجتمع السياسي القديم، حول ضرورة النظر إلى التحولات السياسية الداخلية والخارجية، وإمكانية التأثير فيها «بصورة عقلانية بعيداً عن العواطف والأحاسيس والشعارات المجردة»، كما ورد على لسان قائد الحرس الثوري السابق محسن رضائي وغيره من رموز ما قبل العهد الإصلاحي الجديد.

يقول المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد إن الرئيس محمد خاتمي نجح، حتى الآن، رغم الصعاب الهائلة الداخلية والخارجية التي تعترض سبيله، في إحداث توازن معقول ومقبول نسبياً بين ميل توازن القوى القديم في الحفاظ على معادلة السلطة التقليدية قوية ومقتدرة، وبين ميل توازن القوى الجديد إلى إيجاد التغيير في معادلة السلطة، بما يتناسب ومتطلبات المرحلة الجديدة. بمعنى آخر فإن خاتمي حاول ناجحاً حتى الآن أن يجري مصالحة بين رجال الحكم والسلطة وبين رجالات المجتمع المدني بمؤسساته القديمة والناشئة.

ويعتقد هؤلاء «المدنيون الجدد» بأن ذلك أمر ضروري في المرحلة الراهنة، لأن أي تطرف من جانب معادلة السلطة في التعامل مع المجتمع المدني الجديد يعني تقوية مظاهر الاستبداد، في حين أن أي تطرف من جانب معادلة المجتمع المدني الناشىء يعني تفجير الأوضاع غير المستقرة بشكل نهائي أصلاً.

وهنا، ثمة من يتخوف من المحللين السياسيين، من جماعة المجتمع السياسي القديم، من دخول العامل الخارجي في لحظة غفلة من الزمن بهدف ما يسمونه «تفجير الظاهرة الخاتمية من الداخل». ويشارك هؤلاء في الرأي سياسيون معتدلون من جماعة الإصلاح والتغيير، من المتحالفين مع الرئيس محمد خاتمي في الإدارة الجديدة، مطالبين بعدم حرق المراحل أثناء عملية التغيير الضرورية، ومشددين على ضرورة اختيار الاعتدال والوسطية والتأني في طرح الشعارات، وكذلك في انتخاب السياسات المتناسبة مع تركيبة المجتمع الإيراني المحافظ والتقليدي أصلاً، بغضّ النظر عن تقسيمات القوى السياسية والنخبوية الموالية أو المعارضة لسياسة الإصلاح والتغيير.

يقول مصدر سياسي مخضرم

«إن ضرورة التغيير باتت سياسة عامة متفقاً عليها، على أعلى المستويات، وما ترونه كمراقبين من توترات اجتماعية أو سياسية أو أمنية ما هي إلّا الأثمان التي تدفع على هذا الطريق. وإن هذه التوترات، رغم كونها مؤلمة أحياناً ومؤثرة في عملية التحول الجارية في البلاد، إلّا أنها طبيعية وقابلة للتحمل إذا ما قيست مع بلدان أخرى اجتاحتها التغييرات مثل إيران، فأطاحت كثيراً من ثوابتها. في حين أن إيران ظلت محافظة على ثوابتها الدينية والوطنية، رغم قوة رياح التغيير المضطربة من حولها وفي باطنها.

«إنها على أي حال، (يضيف السياسي المخضرم)، تجربة إضافية مليئة بالحيوية لبلورة الديموقراطية على الواقعة الإسلامية الإيرانية، ندفع ثمن ممارستها منذ العام ١٩٧٩ بأشكال مختلفة».

١٠

الخاتميون ودعوة المصالحة التاريخية بين المقدس والحرية

مرة أخرى تكون إيران الداخل، على موعد مع منعطف جديد من صراع الإرادات والرؤى ومناهج التفكير، في إطار السجال المستمر، القائم، بين من باتوا يعرفون بالإصلاحيين ومن تكرس وصفهم بالمحافظين.

ومرة أخرى، كان السجال بـ«الذخيرة الحية» أيضاً بعد سجال الشوارع والجامعات، ولكن هذه المرة بالأقلام، وعلى صفحات الجرائد اليومية والأسبوعية والشهرية والفصلية من المطبوعات.

وإذا كان بعض هذا السجال قد أدى إلى توقف بعض الأقلام عن الكتابة، وانكسار أقلام أخرى، فيما اعتقل بعضها بتهمة المس بالمقدسات وتحريض الرأي العام ضد الثوابت، فإن بعضاً آخر من السجال أدى إلى جرح مشاعر العديد من المؤمنين، ناهيك عن كبار المراجع الدينية والسياسية، فيما تشوشت آراء العامة من الناس، بسبب أقلام ساهمت في خلط أوراق الحق بالباطل، أياً تكن النوايا والدوافع.

حصل كل هذا ولا يزال يحصل، إلى جانب غيره من مفاصل الصراع بين الإرادات والرؤى والمناهج، والبلاد غداة الانتخابات الأولى من نوعها في العهد الخاتمي تلامس، فيما والتي بدأت تلامس، أحد الثوابت القانونية والدينية في النظام نظرياً وعملياً، ألا وهو مبدأ ولاية الفقيه والانتخابات المترتبة على هذا المبدأ، والمعنية باختيار مجلس خبراء أشبه ما يكون بمجلس أهل الحل والعقد، وظيفته الأساسية انتخاب مرشد الثورة الإسلامية، الرجل الأول في النظام والرقابة على أعماله وسياسته، وعزله فيما لو فقد إحدى شرائط القيادة في وقت من الأوقات.

صحيح أن الانتخابات هي الثالثة من نوعها لهذا المجلس الرفيع، والذي عادة ما يتم انتخابه بالاقتراع الشعبي المباشر، مرةً كل سبع سنوات. لكنها المرة الأولى التي تجري فيها مثل هذه الانتخابات، والبلاد تعيش حالة من النهضة التنويرية والحركية المتميزة لقطاع واسع من الطبقات والفئات الشعبية، وتوق شديد في أوساط الرأي العام للتغيير والتحول، ساهم في صنعها، إلى جانب عوامل عديدة أخرى، دعوة الرئيس محمد خاتمي إلى ما سماه بضرورة «ممارسة الرأي العام لحقه المشروع والمشرع دستورياً في تقرير مصيره بنفسه طبقاً للقراءة الخمينية للدين والإسلام».

وسط هذه الأجواء المتحولة والمتحركة والسيّالة حاول فريق من متطرفي المحافظين، أو المحسوبين عليهم، أن يوقف هذه الحركة التحولية والتغييرية بأي ثمن كان، ظناً منه أنه هو الموكل وحده بالتراث ومقدسات الأمة، مستخدماً العنف لفرض المقدس والثابت من تراث الأمة، غير مكترث بضرورة تفعيل تلك الثوابت والمقدسات من خلال تقوية الإبداع والخلاقية لدى النخبة والرأي العام.

بالمقابل نصّب البعض من متطرفي الإصلاحيين أو المحسوبين عليهم أنفسهم وكلاء وحيدين على التغيير والتحول، مستخدمين الحريات وسيلة جذابة، بعد تحويلها إلى غاية بحد ذاتها، مما دفعهم للوقوع في فخ من يميلون للتفريط بمقدسات الأمة وثوابتها.

الذين رفعوا المقدس بوجه الحرية كانوا في الواقع هم الوجه الآخر للعملة، مقابل أولئك الذين رفعوا الحرية بوجه المقدس، وكلاهما كان في الواقع ضحية جانب من جوانب منهج لاعقلانية الغرب الذي يتربص الدوائر بإيران، في كل مراحل تحولاتها وتطوراتها.

من جانبه، حسم الرئيس الإيراني الإصلاحي والمعتدل، دون استخدام «الذخيرة الحية» ـ مع التشديد على ضرورة التزام الجميع بالقانون والدستور وعدم فرض أحد لوجهة نظره على أحد بالمطلق، ـ حسم الجدل الذي كان دائراً في هذا السياق بين المقدس والحرية كما هو مشروح آنفاً، بإعلانه الصريح أن المفرّطين بأي من المقولتين إنما يساهمون عملياً في ضرب عملية الإصلاح، داعياً السلطات الأمنية والقضائية، في الوقت نفسه، إلى ضرورة التزام القانون في فض النزاعات، أياً كانت، حتى لو كانت من نوع المقابلة بين المقدس والحرية.

وقد شدّد الرئيس الإيراني وهو يفتتح العام الدراسي على أن «الدين والحرية أمران متلازمان»، وأنه لا يمكن للحكومة الإسلامية المعاصرة أن تستقيم وأن تحيا وأن تستمر في الحياة، من دون هذا التلازم. وإذ ذكّر بتجارب التاريخ المرة في هذا المجال القديم والحديث منه، وضع النقاط على الحروف في ما يخص معركة انتخابات مجلس الخبراء الثالث،

وتحديداً ما يخص النقاش والسجال الحاد حول المقدس والحرية. قال في ذلك:

١ - إن ولاية الفقيه مقولة دستورية ملزمة لكافة أفراد الشعب، ومهاجمتها هي مهاجمة للدستور في ركنه الركين.

٢ - إن مناقشة نظرية ولاية الفقيه كمقولة علمية فقهية أو كلامية أمر مختلف، يمكن القيام به في الأوساط العلمية، وبالأساليب العلمية، وأدوات المعرفة المعروفة، بعيداً عن التحريض السياسي.

٣ - ليس لأحد الحق في أن يفرض رأيه أو قراءته الخاصة لأي مقولة من مقولات الدين أو الإسلام، باعتبارها هي القراءة النهائية والوحيدة، على الآخرين، لأن في ذلك قمعاً لحرية التفكير والتعبير.

٤ - ليس لأحد الحق أن يستخدم منبر الحرية المقدس وسيلة لمهاجمة المقدسات أو ثوابت الأمة ومقومات هويتها الوطنية والدينية، لأن في ذلك أيضاً قمعاً لحريات الآخرين.

لذلك كله، دعا إلى مصالحة تاريخية بين المقدس والحرية، باعتبار ذلك هو الحل الوحيد لإعادة التوازن إلى الأمة والشعب الإيراني الذي يطلب، أكثر ما يطلب هذه الأيام، الأمن والاستقرار حتى يتمكن من الاستمرار في عملية الإصلاح الشاملة التي بدأها مع العهد الخاتمي الجديد، في إطار لا يفرط بالمقدسات أو أي من قيم الثورة الأساسية، في الوقت الذي يتجاوب فيه مع المستجدات ومتطلبات الحضور الفاعل في المحافل الدولية.

المحللون السياسيون من دعاة المجتمع المدني الجديد يقولون إن كلام الرئيس محمد خاتمي لا يعني هنا أبداً أنه أضفى مشروعيته على تلك التجاوزات التي أقدم عليها البعض في مجال معالجة ملفات الصحافة والإعلام، بل حذر بوضوح من أخطار مثل تلك التجاوزات. لكن خاتمي، حسب أولئك المحللين، حذر، كذلك وربما لأول مرة، من تجاوزات بعض ممّن يحسبون على الإصلاحيين، لمقولة الحرية المقدسة عندما وضعوها بوجه الدين المقدس والثوابت من قيم الأمة، داعياً بذلك إلى مصالحة تاريخية تنقذ البلاد من خطر تصادم الإسلام بالحريات بسبب تطرف بعض المؤتمنين عليهما من الفصائل السياسية أو الفكرية.

١١

الحركة الخاتمية التصحيحية وبوادر المجتمع السياسي الجديد

هناك مثل شائع يقول: «إن الضربة التي لا تميتني تقوّيني». ويبدو أن هذا القول ينطبق اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على الرئيس الإيراني الإصلاحي محمد خاتمي لا سيما بعد أن ترددت أنباء تداولتها الأوساط الشعبية، وكذلك العديد من المنظمات السياسية في تقاريرها وبياناتها الرسمية «بأن هناك محاولة فاشلة لإطاحة حكومة الرئيس محمد خاتمي عبر سيناريو متعدد الأوجه والأدوار، لعب مسلسل الاغتيالات السياسية الغامضة والمشبوهة في خريف العام ١٩٩٨م، الدور الرئيسي فيه، من خلال محاولة إظهار عجز الرئيس وإدارته عن السيطرة على الموقف، وإبرازه غير كفوء لمواجهة أزمة مستفحلة تهدد أمن البلاد»، كما ورد في عدة تحليلات بينها تحليل لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الحليفة في ائتلاف حكومي لتكتل الإصلاح والتغيير الذي يتزعمه الرئيس محمد خاتمي منذ ملحمة الثالث والعشرين من أيار/مايو العام ١٩٩٧.

لقد خرج الرئيس محمد خاتمي، بإجماع كافة المحللين السياسيين الداخليين والخارجيين، من محنة مسلسل الاغتيالات المذكورة مرفوع الرأس قوياً، وكفوءاً لإدارة بلاده التي تعج برياح التغيير والإصلاح والتجدد، منذ أكثر من عشرين عاماً بعدما فجرت الحدث الأهم في تاريخ ثورات القرن العشرين باعتراف المراقبين السياسيين.

وفي الحفل الذي جمع الرئيس محمد خاتمي مع كبار القادة الدينيين والسياسيين والعسكريين في البلاد، وفي ضيافة مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية، وضع آية الله علي خامنه إي، باعتباره الرجل الأول في النظام، النقاط على الحروف هذه المرة وبعبارات لا

تقبل التأويل أو التردد، عندما قال: «أن على رأس الحكومة والإدارة الخاتمية رجلاً فاضلاً ومتديناً ومثقفاً ومتعبداً وناسكاً وكفوءاً ذا صدر رحب يبشر بمستقبل مشرق للبلاد»؛ الأمر الذي سيقطع الطريق إلى الأبد على أية محاولة من أية جهة كانت، تسول لها نفسها مرة أخرى أن تفكر أو تخطط لإطاحة حكومة الرئيس محمد خاتمي.

بمعنى آخر فإن المحللين السياسيين من جماعة المجتمع المدني الإسلامي يقولون بأن مرشد الثورة قد أقام الحجة هذه المرة على الجميع، في ضرورة الالتفاف حول المدرسة الخاتمية الجديدة التي قال عنها بأنها شفافة وواضحة، وأنها أفضل طريقة لإدارة البلاد.

كما طالب، بالحرف الواحد، بضرورة إيجاد وفاق وطني شامل حولها، بالعمل وليس بالقول والشعار فقط!

وقد شدد السيد خامنه إي أيضاً، في قول واضح لا تأويل فيه ولا تفسير، على أنه لا أحد فوق القانون، بدءاً بالمرشد ووصولاً إلى المواطن العادي. وهو انتصار محقق وواضح ودعم لامحدود لمقولة الرئيس محمد خاتمي الانتخابية التي بدأ بها عمله الحكومي، والتي باتت تعرف بمقولة ثقافة القانون ودولة المؤسسات.

ويرى مراقبون سياسيون مطلعون أن دخول الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني على الخط، بما فهم منه دعم لامحدود للرئيس محمد خاتمي في موضوع «ضرورة معالجة الملف الأمني معالجة جذرية تقتلع جذور العنف من أساسها»، ووصفه للطريق الذي يسير عليه الرئيس، والمدعوم بحزم من قبل المرشد، كما قال بأنه «طريق لا رجعة عنه»، من شأنه أن يسد أي ثغرة يمكن أن ينفذ منها أي متسلّل من أصحاب الحلول الوسط، أو دعاة التسوية بين مذهب العنف ومذهب الحوار.

ثمة من يعتقد هنا بأن الرئيس محمد خاتمي، بإصراره على المبادىء الانتخابية التي أعلنها، ووفائه بالعهود التي قطعها للناس وللرأي العام الانتخابي الذي صوت له في الثالث والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٧، إنما ساهم عملياً في إجراء وخلق حركة تصحيحية إصلاحية كانت ضرورية للنظام السياسي الإسلامي الحاكم منذ العام ١٩٧٩م.

ومن هنا، فإن الذين رأوا في انتخابه رئيساً خامساً للبلاد صمام أمان لاستمرار الثورة الإسلامية والنظام السياسي الإسلامي، هم الذين يجنون اليوم، بعد مرور أكثر من عقدين على الثورة صحة انتخابهم وخيارهم. في حين أن الذين روجوا، عشية انتخابه، أن مجيئه من شأنه أن يساهم في نشر الانحراف والفساد والكفر، والعياذ بالله، يحصدون اليوم مرارة ما زرعوا من أفكار باطلة حول «هذا الرجل الكفوء والمدبر الناجح وصاحب الصدر

الواسع والمثقف والعابد والمتدين»، كما وصفه الرجل الأول في النظام ومرشد الثورة الإسلامية الذي يحاول البعض من المتطرفين، بين الحين والآخر، مصادرته أو التحدث باسمه أو احتكاره على حساب الرئيس محمد خاتمي، زوراً وبهتاناً، كما يقول جماعات المجتمع المدني الجديد من أنصار تكتل الإصلاح الخاتمي.

يقول محللون سياسيون مطلعون على التحولات المتسارعة، الجارية على قدم وساق في الشارع السياسي الإيراني، إن نبض هذا الشارع يتجه ليلعب مزيداً من الأدوار في عمليات صناعة القرار وصياغته على كافة المستويات الثقافية والإعلامية والاقتصادية والسياسية، وأن تجربة انتخابات المجالس البلدية، أو مجالس الشورى الإسلامية المحلية هي المؤشر للثقل المتزايد الذي سيلعبه هذا الشارع في معادلات القوى السياسية. ويضيف هؤلاء المحللون أن من شأن تدخل الشارع الشعبي أن يعيد صياغة الأحزاب والمنظمات السياسية في البلاد والتي ظلت أسيرة مقولات وأطروحات باتت أشبه بالمحنطة أمام المتغيرات والمتطلبات التي يعج بها الشارع الإيراني المتحول، خلال السنوات الأخيرة.

ويؤكد هؤلاء المحللون أن أكثرية المجتمع الإيراني الذي تطغى عليه صفة الاعتدال والوسطية تحمل في باطنها إرادات قوية في التغيير والإصلاح، وأن أكثرية، يمكن أن يطلق عليها حقيقةً اسم الأكثرية الصامتة، لم تنزل بعد إلى الشارع السياسي الفعلي لتعرب عن طموحاتها الحقيقية في التغيير والإصلاح المطلوبين. وأن هذه الأكثرية الصامتة يمكن أن تشكل مجتمعاً سياسياً جديداً بدأت بعض تبلوراته تتمظهر بين الحين والآخر، على لسان رموز شبابية من النساء والرجال الحديثي العهد بدوائر الممارسة السياسية، لكنها القادرة مع مرور الأيام على منافسة أعتى قلاع الحركة النهضوية الحديثة في إيران، من حيث الخطاب كما من حيث الأداء.

وحدها «الخاتمية» المطعّمة بوحدة وطنية للمجتمع السياسي القديم ووفاق قومي شامل يشمل الخريطة السياسية الجغرافية والثقافية في إيران قادرة على استيعاب ظاهرة جيل الشباب من المجتمع السياسي الجديد.

إنه تحدي «الخاتمية الحزبية» الملتفة حول الرئيس التنفيذي، كما هو تحدّي «الخاتمية الثقافية» المرافقة والمترافقة مع متطلبات التغيير التي أحدثتها ملحمة ٢٣ أيار/مايو الرئاسية، والمطلوب منها إنجاح الحوار الوطني الشامل بعد القضاء على نظرية العنف بشكل نهائي.

١٢

الإصلاحيون الإيرانيون تحت المجهر المدني والقراءة المتصالحة بين الدين والديموقراطية

بحلول الثالث والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٧ يكون عامان كاملان قد مضيا على انتخابات الرئاسة الإيرانية السابعة التي أفرزت، للمرة الأولى، رئيساً متميزاً ومتمايزاً، دفعته الأحداث وصنعت منه رمزاً للتغيير، كما ساقته السياقات المختلفة التي أحاطت بظروف انتخابه وتبوّئه مقعد الرجل الثاني في النظام لأن يكون رجل الإصلاح الأكثر شهرة بين رفاقه وزملائه من الجيل الثاني في رئاسة الحركة الإسلامية التي صنعت ثورة الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩٧٩م.

ومع انقضاء عامين على هذا الحدث التاريخي الذي بات يطلق عليه ملحمة ٢ خرداد (٢٣ أيار/مايو) تمكن الرئيس خاتمي أن يفصح، بما لم يدع مجالاً للغموض، عن أولويات حكومته الإصلاحية في السياستين الداخلية والخارجية، حيث تبلورت في أبرز محطاتها بما بات يعرف بتعميم ثقافة القانون في المجتمع، وسيادة دولة المؤسسات، والتأسيس لمقومات المجتمع المدني الإسلامي المعاصرة في الداخل، وبالمقابل الدعوة الصريحة إلى نزع التوتر في علاقات إيران الخارجية، لا سيما مع دول الجوار، وفي الطليعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص. هذا بالإضافة إلى إطلاق نداء الحوار مع الآخر تحت مظلة ما بات يعرف بحوار الثقافات والحضارات.

يجمع المحللون السياسيون الإيرانيون على أن الرئيس وحكومته الإصلاحية قد تمكن، على الصعيد الخارجي، من نزع فتيل الأزمات مع العالم الخارجي المحيط ببلاده، القريب والبعيد، فهو إذ نجح في ترميم جسور الثقة مع جيران بلاده الخليجيين، وتدشين مرحلة جديدة من الحوار المكشوف، فقد بدأ مرحلة جديدة من التمرين الميداني معهم على كيفية اكتشاف

الآليات المناسبة لإخراج المنطقة من أجواء سباق التسلح، وجذبها بالمقابل باتجاه إنعاش أفكار وبرامج التنمية الشاملة، وبالأخص التنمية الاقتصادية.

وقد استنهضت هذه السياسة بدورها كافة تطلعات المجتمع المدني الإيراني القاضية بضرورة التطبيع الشامل مع الأشقاء العرب، حتى باتت محل إجماع القيادة الدينية والسياسية العليا، وترسخت القناعة لدى صناع القرار وأرباب الحكم بضرورة الانتقال من مرحلة اختبار النوايا إلى التمرين الميداني على ثقافة الإدراك المتبادل، وصولاً إلى كشف أوراق الاختلاف والاتفاق على طاولة المباحثات المباشرة مع كافة الأشقاء من أجل إسدال الستار على مرحلة الشك المتبادل.

وإذ تتداول أوساط سياسية وثقافية وإعلامية عديدة هنا السبل الكفيلة بالانتقال إلى عصر التضامن الإسلامي العربي، والذي يتطلب التطبيع مع كافة الأقطار العربية الشقيقة دون استثناء، فإن العلاقة مع جمهورية مصر العربية، صاحبة الحضارة العريقة والدولة الأكثر تكافؤاً من غيرها، حسب تعبير المطلعين والمعنيين بهذا الملف الاستراتيجي في علاقات إيران الخارجية، بدأت تأخذ بدورها اهتماماً متزايداً وملحوظاً في أعلى مستويات صناعة القرار كما في كافة مستويات النقاش الشعبي، وفي ذهن الجميع وزن مصر وثقلها الذي لا يعوض في أي معادلة مستقبلية جديدة في المنطقة أو العالم.

من ناحية أخرى، فإن الداخل الإيراني الذي يشهد تصاعداً ملحوظاً للسجالات الساخنة بين من باتوا يعرفون بالإصلاحيين، وبين من تكرست صفة المحافظين في نعوتهم المختلفة، يبدو أنه بدأ يتمرّن، شيئاً فشيئاً، على سلسلة من قواعد اللعبة التي يفضل الإصلاحيون تسميتها بالديموقراطية الإسلامية الراشدة.

ولا يخفي الإصلاحيون صعوبة المهام الملقاة على أهل السياسة والاجتماع، كما على أهل الثقافة والإعلام، في العهد الجديد. كما أن المحافظين بدورهم لا يخفون قلقهم الدائم بشأن احتمال تعرض بعض مبادىء الثورة وتعليماتها الأساسية للخطر، في ظل الممارسات الجديدة التي يمضي الإصلاحيون بها، وأحياناً بسرعة مقلقة حتى للرئيس محمد خاتمي نفسه وبعض رجال الإصلاح من أعضاء حكومته..

ولكن في قم، الحاضنة الأساسية الإسلامية للثورة، كما في طهران، الحاضنة الأساسية لجمهوريتها، تتنامى الحاجة إلى إرساء قواعد لعبة الحوار ونظام تداول السلطة السلمي في ظل تزايد حس المشاركة الشعبية وتبلور طبقات جديدة ممن يسميهم دعاة المجتمع المدني بجيل المجتمع السياسي الجديد.

وإذ تنبع هذه المتطلبات من تطلعات الشباب، وبالأخص بعد تنامي دور المرأة ومساهماتها المتميزة، فإن الحاجة تبدو متزايدة إلى ما بات يسميه الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي بضرورة «إدراك ظروف الزمان والمكان من جانب علماء الدين». وبالمقابل أيضاً «ضرورة تأسيس نظام الحريات والتعدديات على قواعد الدين والعقيدة». فبغير ذلك، برأي الرئيس محمد خاتمي، «يتعرض الجميع للفشل والهزيمة».

وإذ يستمع الرئيس الإيراني بإصغاء عميق للقلق المشروع الصادر عن كبار علماء الدين، بخصوص ضرورة «تحصين أطروحات المجتمع المدني من ويلات الحروب الأهلية والنزاعات السياسية المدمرة» ومطالبة بعض كبار المراجع الدينية له أثناء زيارته لمدينة قم المقدسة «بتسمية حدود الحريات، لئلا تستغلها القوى المضادة» فقد طمأنهم بقوله:

«إن الحريات التي ننادي بها هي تلك المدوّنة في الدستور والتي يكفلها القانون»، مشدداً القول في الوقت نفسه بأنه «إذا كانت الحريات من دون قانون تعني الفوضى والهرج والمرج فإن القانون من دون حريات يعني الاستبداد والديكتاتورية والقمع».

ثمة من يقول من المحللين السياسيين المتتبعين لحركة التطورات الجارية في إيران بسرعة كبيرة، بأن ما يمكن وصفه بتوليفة «الجمهورية الإسلامية» التي ورّثها الإمام الخميني المؤسّس لجيل الثورة الأول، بيّنت بما فيه الكفاية لأصحاب الرأي من المثقفين، كما لأصحاب الدولة من السياسيين، أن البلاد لن تبقى محصنة من عاديات الدهر، ما لم يتمسك الجميع بهذين الركنين اللذين تشتمل عليهما هذه التوليفة بصورة متوازنة. ذلك لأن طغيان إحداهما على حساب الأخرى سيفرز بالتأكيد، في ظروف المجتمع الإيراني الراهنة، إما خطر بروز الفوضى والتفتت الاجتماعي، أو الديكتاتورية والاستبداد السياسي والديني.

من هنا كان الرئيس محمد خاتمي واضحاً عندما شخّص المرحلة التي تسلّم فيها مهمة الرئاسة منذ البداية بأنها «مرحلة التثبيت لمجتمع الديموقراطية الإسلامية»، بعد أن وصف المرحلتين اللتين سبقتا عهده بمرحلة تثبيت القيم الثورية في عهد الإمام المؤسس أولاً، ومن ثمّ مرحلة بناء الدولة وعمرانها ثانياً، قبل أن يتسلم هو من سَلَفه دفّة القيادة التنفيذية أو إدارة الحكومة الراهنة.

وإذ شخّص المتتبعون للحدث الإيراني الكبير في الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩٧٩م على يد الإمام الخميني الراحل بأنه محاولة متقدمة لإجراء مصالحة تاريخية بين الدين والدولة، وتالياً بين الرأي العام والسلطة السياسية، فإنهم يشخصون ما يجري حالياً في

إيران على يد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي بأنه محاولة جريئة أخرى لتقديم قراءة متصالحة بين الدين والديموقراطية، وتالياً بين النظام السياسي الإسلامي الحاكم ودعوات الإصلاح المدنية.

القارئون لتطورات الأحداث في إيران يؤكدون أن ما بدأ في الثالث والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٧ بات أمراً لا رجعة عنه، وإن بدا أحياناً مشوباً بالصعاب، وأن القيادات التي تبدو متعددة نحو الداخل، لأسباب تاريخية عميقة، قررت أن تكون موحدة نحو الخارج تحت كل الظروف.

١٣

الأمن والحريات ودولة القانون:
الثلاثية الخاتمية تحت الاختبار

أياً كانت الجهة التي تقف وراء اغتيال زعيم حزب الشعب الإيراني داريوش فروهر وزوجته في خريف العام ١٩٩٨م، فإنها أرادت اغتيال الأمن والحريات في البلاد. وأياً كانت الجهة التي تقف وراء الهجوم على حافلة السياح الأميركيين فإنها أرادت كذلك تعريض الأمن والحريات في البلاد للخطر. وأياً كانت الجهة التي تقف وراء الهجوم على الاجتماعات القانونية العامة فإنها أرادت من وراء ذلك إظهار البلاد وكأنها تفتقر إلى الأمن وحكم القانون. والأهم من ذلك أرادت أن تظهر أن الشعب الإيراني ليس ناضجاً بما فيه الكفاية لاختيار من يناسبه من الزعماء الوطنيين، وتنفّس الحرية بطلاقة، وانتخاب الفكرة الأحسن من بين الأفكار والأطروحات المختلفة.

باختصار شديد ومكثف «فإن محاولات التعرض لأمن الأفراد والجماعات والحريات العامة التي يتمتع بها المواطنون الإيرانيون، والتي أخذت تترسخ في إطار القانون الأساسي للبلاد، في ظل حكومة الرئيس محمد خاتمي بشكل مؤسسات مدنية وأهلية متنوعة، ليست في الواقع سوى محاولات اغتيال فاشلة لبرنامج حكومة الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية» كما يقول المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد.

إن إيران تقف، برأي إجماع المحللين السياسيين المتتبعين لحركة تطور الفكر السياسي الإصلاحي، أمام منعطف جديد يفرض على رموز التيارات الأساسية في البلاد، كما على الرأي العام الإيراني، انتخاباً بين أمرين لا ثالث لهما: إما اختيار طريق التنوع والتعددية ووجود الرأي والرأي الآخر وتحمل الاختلاف في الرأي، وإما العودة إلى عصر مجتمعات

اللون الواحد والرأي الواحد والحزب الواحد، وفقدان القدرة على تحمل الرأي الآخر. حيث يقضي الخيار الأول بسريان مفعول مقولة التسامح والتساهل والسجال الصحيح في إطار القانون، فيما يعني الخيار الثاني سريان مفعول مقولة التخاصم والصراع والعزل والعزل المضاد والإقصاء والنفي، في إطار من المعارك الفوضوية غير الخاضعة لأي قانون.

يقول الرئيس محمد خاتمي في هذا السياق، وفي لقائه بأرباب الصحافة والمطبوعات، بأن خيارنا كمجتمع إسلامي لا رجعة فيه بتاتاً وهو «أن نبني مجتمعاً متعدد الأصوات يتحمل فيه كلّ واحد منا الآخر، أياً كان رأيه، حتى إذا كان معارضاً للحكومة والنظام، بل وحتى إذا ما كان من المعارضين لمبدأ الحرية». ويتساءل خاتمي:

«ألم يكن أحد أهداف الثورة أن نطلق حرية التعبير، وأن يكون النقد مفتوحاً للجميع في إطار القانون، دون خوف من أحد، وفي ظل سيادة الأمن والحرية التامة لإعلان الرأي المعارض بعيداً عن أدوات القمع؟!».

وعليه فقد ندد الرئيس الإيراني بوضوح بأعمال التعرض لحرية الآخرين، لا سيما في حقل الإعلام والصحافة، كما ندد بالهجوم الذي تعرض له السياح الأميركيون وكذلك باغتيال داريوش فروهر، واصفاً العمل الأول بأنه «يعرض الأمن الوطني للخطر»، والثاني بأنه عمل «لا يليق بالنظام وغير مقبول بتاتاً» فيما وصف الثالث بأنه «يثير القلق».

يقول المحللون السياسيون المقربون من حكومة محمد خاتمي إن كل هذه الأعمال الخارجة على القانون إنما يقصد منها إظهار الحكومة والرئيس بأنهما عاجزان عن السيطرة على الوضع، وأنهما غير كفوءين لإدارة شؤون البلاد والعباد. وينحون باللائمة على بعض رموز الجناح المحافظ الذين قدموا تحليلات توحي بعجز الحكومة والإدارة الخاتمية ووصولها إلى الطريق المسدود على صدر صفحات منشوراتهم الحزبية، الأمر الذي أثار شبهات حول الجهات التي تشجع مثل هذه الأعمال اللاقانونية، في الوقت الذي يطالب فيه قادة البلاد الجميع بالتمسك بالقانون ورعاية مبادىء الحوار السلمي، وبذل أقصى الجهود والمساعي لمساعدة الرئيس خاتمي في تجاوز المصاعب المعيشية المنعكسة على إدارته، بسبب تدني أسعار النفط والأزمة الاقتصادية العامة.

ثمة من يعتقد في هذا السياق بأن الصراع الحزبي والتناحر الفئوي الذي تحاول بعض رموز المجتمع السياسي القديم إدخال البلاد فيه، بسبب تجاوز العصر لأطروحاتهم السياسية والفكرية، إنما يتسبب في فتح ثغرات في جسم الحركة السياسية الوطنية والإسلامية، ينفذ من خلالها بعض المتطرفين والانتهازيين فيقومون بهذه التحركات الخارجة على القانون،

متلبسين بالشعارات الثورية والدفاع عن القيم الدينية الأصيلة! وهنا يتساءل الجناح الإصلاحي المؤيد للرئيس محمد خاتمي عن الجهة الحقيقية المستفيدة من إظهار البلاد كأنها تفتقر إلى الأمن والاستقرار وحكم القانون والكفاءة الإدارية، في الوقت الذي تجمع فيه القيادة الإيرانية والقوى الرئيسية في البلاد على الحاجة الضرورية والماسّة للوحدة الوطنية، والإجماع على سياسات جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ونزع التوتر في علاقات إيران الخارجية.

ويحذر أنصار الرئيس بشكل متزايد من سياسة التراخي التي تتبعها الحكومة أحياناً تجاه الخارجين على القانون، وتزداد المطالبة بالحزم مع هؤلاء قبل فوات الأوان، ومع كل يوم يمرّ يبدون متشائمين أكثر فأكثر تجاه ما باتوا يسمونه سياسة المهادنة مع المعارضين لسياسات الحكومة.

من جهة ثانية، فإن الرئيس محمد خاتمي، الذي يبدو هذه الأيام أكثر جزماً في إعلان مواقفه الصريحة تجاه الخارجين على القانون، يُبدي خشيته من احتمالات قيام بعض أنصاره بحرق المراحل والتعجيل بإعلان القطيعة الكاملة مع جماعات المجتمع القديم، الأمر الذي من شأنه أيضاً ـ بنظر الرئيس ـ أن يُساهم في إشاعة أجواء عدم الأمن واللااستقرار في البلاد.

ويرى الرئيس محمد خاتمي، ومعه أقطاب من المجتمع القديم والجديد أيضاً، وإن كانوا أقلية في تكتل الإصلاح والتغيير، أن الأجدى للخروج من هذه الدوامة هو إدخال الجميع، ودون استثناء، في العملية الديموقراطية الإصلاحية التي انطلقت بثوب جديد بعد الثالث والعشرين من أيار/مايو من العام ١٩٩٧ ومن ثم تسلم الرئيس محمد خاتمي سدة الرئاسة.

وتقضي هذه النظرة التي لا تزال تلقى مقاومة بعض أقطاب اليمين واليسار الراديكاليين بأن الميدان الديموقراطي يسع الجميع، موالاةً ومعارضةً، وكما يقول الرئيس محمد خاتمي «حتى أولئك المعارضين للحكومة والناقدين لها بشدة وكذلك المعارضين للحرية نفسها أو الذين يعتبرونها خطراً على القيم الثورية أو الدينية».

لكن هنا أيضاً ثمة من يقول إن هذه الدعوة الإصلاحية نفسها قد تكون سبباً جديداً في إذكاء غيظ وسخط جناح من المحافظين الأصوليين وجناح من الراديكاليين المنضوين تحت تكتل الإصلاحيين، حيث يطالب كل منهما بإقصاء الآخر ليخلو الجوّ له ولسياساته الشمولية ذات اللون الواحد.

وفي هذا السياق تأتي انتخابات الرئاسة الثامنة، كما قلنا، منعطفاً جديداً أمام التيارات

المختلفة في البلاد، لتمتحن كل فئة نفسه دي مدى قدرتها على التجاوب مع إرادة التغيير والتحول الطموحة لدى أكثرية الرأي العام الإيراني المعني بصناديق الاقتراع.

وهنا يظهر الرئيس محمد خاتمي وكأنه يراهن مرة أخرى على الناخب العريض من رجل الشارع الإيراني، غير المنتمي في غالبيته إلى أي من الأحزاب أو المنظمات السياسية الرئيسية في البلاد، لإدخاله مجدداً كعامل توازن جديد في معادلة صناعة القرار وصياغته لعله يؤمّن الصيغة الديموقراطية المثالية التي يبحث عنها الرئيس الإصلاحي، في ظل نظام إسلامي عصري يعتمد الجمهور عنصراً أساسياً في رسم اللوحة النهائية للمجتمع المدني الحديث، مجتمع التعدديات السياسية والفكرية والثقافية، والذي تتساوى فيه الموالاة والمعارضة في صفوف المواطنة القانونية والدستورية.

١٤

الرأي العام الإيراني
والخطوط الحمر للصراع

يبدو أن مسلسل العنف الأعمى والاغتيالات السياسية الغامضة قد توقف، وأن الملف الأمني قد تمت السيطرة عليه، في سياق ما ظهر من إجماع شعبي وحكومي على رفض كل أشكال العنف وسيلةً لوقف التغيير الاجتماعي والسياسي أو إحداثه.

وبعيداً عن الجانب المخابراتي والمباحثي الذي شقّ النخب السياسية والفكرية الحاكمة والمتساجلة بين من يوجه أصابع الاتهام إلى جهات داخلية يزعم أنها مستفيدة من تداعيات هذا العنف، ومن يوجه أصابع الاتهام إلى جهات خارجية يعتقد أنها لا تزال تخطط بحذق وبراعة لزعزعة استقرار النظام والثورة، فإن السجال حول ضرورات التغيير وأشكاله وآفاقه ليس فقط لم يتوقف بل هو مرشح لأن يتصاعد ويتخذ أشكالاً جديدة في التعبير عن نفسه. وأياً تكن الجهة التي تقف وراء المنفذين لاغتيالات خريف العام ١٩٩٨ البغيضة التي هزت الساحة السياسية والفكرية الإيرانية، أو الجهة الداعمة أو المستفيدة، فإن شيئاً واحداً أكيداً يجمع عليه المتتبعون للتطورات الجارية في إيران، هو أن تلك الوقائع لم يكن بمقدورها أن تحصل بهذه السهولة، وأن تصيب أهدافها وتحدث كل تلك البلبلة في أوساط النخب الحاكمة والنخب السياسية المحيطة بها، وأن تزرع الخوف في قلوب نفوس عديدة من جماعات الرأي الآخر، لولا وجود أرضية نفسية مهيأة ساعدتها على هذا الاختراق الخطير للمعادلة الأمنية التقليدية التي كانت حاكمة حتى ما قبل انطلاق موجة العنف في المبدأ أو الأساس.

محللون سياسيون عليمون بالشأن الإيراني يقولون إن المخططين لعمليات القتل المشبوهة،

والمستفيدين منها، استغلوا، ببراعة، أجواء الاستقطاب السياسي الحاد الذي كان يطبع العلاقة بين تكتل الإصلاح والتغيير الخاتمي وتكتل المحافظين اليميني من جهة، وكذلك أجواء الانشقاقات التي عاشها التكتلان من جهة أخرى، في وقت كانت فيه البلاد تستعد للدخول في مرحلة أكثر شفافية من ذي قبل، وهي مرحلة نزول النخب الفكرية والسياسية الحاسمة إلى قاع الشعب الإيراني معارك الانتخابات المفتوحة في الهواء الطلق.

محللون اجتماعيون مطلعون على التحولات الداخلية التي تعيشها الطبقات الاجتماعية المختلفة يقولون أيضاً بأن الجهة أو الجهات التي تقف وراء مسلسل الاغتيالات الغامضة ربّما كانت تسعى لمنع تبلور مشاركة جماهيرية واسعة في الانتخابات المرتقبة، من خلال إشاعة جو عامّ من عدم الثقة بين الفئات والتيارات السياسية من جهة، وإرباك عمليات الائتلاف الواسعة التي كانت تعدّ لها أحزاب ومنظمات وجمعيات تكتل الإصلاح والتغيير الخاتمي.

لكن محللين مستقلين من بين النخب الفكرية اللصيقة بالطبقة السياسية الحاكمة، وفي قراءة مختلفة لهم لوقائع مسلسل تلك الاغتيالات المشبوهة يقولون إن البحث عن الجهة التنفيذية لحملة الاغتيالات المنظمة ليس مهماً بقدر ما هي مهمة معرفة السياقات التي تتجه إليها استقطابات الرأي العام الإيراني. بمعنى أن وراء هذه العمليات أهدافاً سياسية حاول المخططون لها الوصول إليها بهذه العمليات أو بغيرها، وهو ما بات واضحاً لمن يتمعن في الظروف التي أحاطت بتلك الوقائع وبالتداعيات المترتبة عليها.

وهنا يؤكد هؤلاء المحللون أن الهدف الأساسي الذي يظهر أن الجهات التي وقفت وراء تلك العمليات لا تزال تتبعه، رغم توقف موجة الاغتيالات، هو إظهار عجز الحكومة في السيطرة على الموقف الأمني من جهة، ومحاولة إعلان إيران دولة تعيش حالة طوارىء سياسية وأمنية حادة على الدوام، بما من شأنه أن يقود إما إلى الدعوة إلى استخدام القبضة الحديدية واستدعاء المنهج الاستبدادي للسيطرة على الموقف، أو الدعوة المبطنة إلى الجهات الخارجية لوضع يدها على القرار الإيراني من جديد، بعد خروجه لأكثر من عشرين عاماً عن هيمنة الأجانب.

وليس مهماً هنا برأي المحللين الآنفي الذكر أن تكون الجهة، أو الجهات المنفذة، لموجة الاغتيالات المذكورة كانت واعية تماماً لحصول مثل هذه التداعيات أم لا، المهم برأي هؤلاء المحللين هو أن المخطّطين لها يخرجون بما يريدون من جراء تفاعل العناصر المختلفة للأزمة. وهنا يصبح المنفذون «أدوات صماء قامت باستئجارهم جهة واعية، من خلال استغلال مشاعر مؤقتة لديهم تدفعهم لارتكاب تلك الجرائم بكل دم بارد».

في خضم التحليلات الآنفة الذكر، يبقى قاع المجتمع الإيراني بعيداً تماماً عن الخوض في هذه المعركة السياسية، وفي معزل شبه تام عما يرى فيه صراع النخب الفوقية.

ولأن القاع الاجتماعي يعرف، بحسّه الفطري السليم، أن أي معركة سياسية كبرى لا يمكن أن تنجح في البلاد من دون مشاركته، على قاعدة المثل الشعبي المعروف «لا يصحّ إلّا الصحيح» وإن يظهر غير عابىء بموجة الاغتيالات الحاصلة، كما أنه غير عابىء بردود الفعل السياسية العنيفة ضدّها، لكنه بالمقابل يرى نفسه معنياً بالملف الأمني ككل. وكأنه يريد إرسال رسالة واضحة للجميع مفادها أن معركته الحقيقية ستبقى في حق تقرير المصير للرأي العام وذلك عبر صناديق الاقتراع المباشرة التي وحدها تمنحه حقه المشروع وقوته الحقيقية في التأثير في مطبخ صناعة القرار.

الذين راهنوا على تحويل إيران إلى جزائر أخرى، أو تركيا ثانية، أو اتحاد سوفياتي مفكك، من جماعات الضغط اليمينية أو اليسارية، من خلال محاولاتهم تهييج الرأي العام وتعبئته للصدام في معركة النخب السياسية والفكرية الفوقية، لغرض تحقيق أهداف فئوية مؤقتة بأي ثمن كان، حتى في ظل خطر نشوب حرب داخلية مقيتة، اكتشفوا أن قاع المجتمع الإيراني لن يستجيب لهم بسهولة وهو غير مهيأ أبداً لمثل هذه المهمة، وبالتالي اضطروا، على ما يبدو، إلى وقف مسلسل الاغتيالات والعنف ومن ثم الاختفاء مؤقتاً عن ساحة العمليات الميدانية.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن محللين سياسيين مستقلين من جماعة المجتمع المدني الإسلامي، إذ يحذرون من احتمال عودة العنف من جديد إلى ساحة الاستقطاب السياسي تحت أي مبرر أو حجة، فإنهم يحذرون كذلك من مخطط ما يسمونه بتفجير «الحالة الخاتمية» من الداخل، من خلال وضعها في حالة تصادمية مع جماعة المجتمع السياسي القديم، سواء المحافظون التقليديون منهم أو تيار يمين الوسط والمعتدل والذي يشارك حالياً في حكومة ائتلاف الوسط الخاتمية، ويدقون جرس الإنذار من احتمال وجود مخطط أجنبي يحاول التسلل إلى الجبهة الداخلية تحت شعار الدفاع عن الخاتمية والإصلاح والتغيير، في الوقت الذي يسعى من خلاله إلى التشكيك في أصل الثورة الإسلامية والنظام الجمهوري الحاكم وقدرته على تجديد نفسه.

١٥

يقظة الحركة الطلابية
وتهافت نزعات الفاشية

لا يختلف اثنان في إيران على أن واقعة المدينة الجامعية في أمير آباد، في الحي الشمالي من جامعة طهران، بأيامها الستة التي هزت إيران في صيف العام ١٩٩٩م كانت بمثابة نقطة الانعطاف التاريخية في مسيرة الحركة الطلابية الإصلاحية الباحثة عن موقع متقدم لها في مشروع التنمية السياسي لتكتل الإصلاح والتغيير، الذي أفرزه ما بات يُسمّى بحدث ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ الملحمي. فبعد أن تمكن الشعب الإيراني، بمقاوماته وممانعاته السلمية، من إسقاط نظريتي العنف والانقلاب اللتين حاولت تجربتهما بعض القوى السياسية والفكرية المهزومة، في إطار مخطط الاغتيالات السياسية المشبوهة، نجحت الحركة الطلابية الراشدة في إسقاط محاولات تنمية المدّ الفاشي هذه المرة، رغم كل الرسائل الملغمة التي رافقت التحرك الطلابي المذكور واحتجاجات الطلبة. فقد كانت الحركة الطلابية بالمرصاد لكل محاولات إقحامها بأعمال العنف، أو أعمال الشغب، سواء تلك التي رافقت الهجوم الوحشي على الطلبة، أو التي تتابعت بعد واقعة الهجوم على الحرم الجامعي.

المتتبعون لمسيرة الإصلاح السياسي الجارية في إيران، على يد الرئيس المنتخب محمد خاتمي، يؤكدون أن الحركة الطلابية في احتجاجاتها المذكورة التي بدأت اعتراضاً سلمياً على إغلاق صحيفة «سلام» المستقلة، وضد مشروع تعديل قانون المطبوعات، إنما كانت تريد إيصال رسائل محددة لأركان النظام مجتمعين، وفي مقدمهم أولئك المحسوبون على من باتوا يعرفون باليمين المحافظ، بأن زمن تفتيش العقائد قد ولى إلى غير رجعة، وأن الدفاع عن النظام والثورة والقيم يتطلب إعادة النظر في الأداء والخطاب السياسي

والإعلامي، من أجل تجديد دماء الثورة ونظامها، وهو ما فهمته القوى الحية في المجتمع. في حين أثار الرعب والوحشة في قوى الظلام المختبئة وراء شعارات إيديولوجية زائفة!

يجمع المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد على أن واقعة الحي الجامعي الأليمة لم تكن، بنظر المخططين لها، هي الواقعة، بل كانت مقدمة الواقعة الكبرى التي أجهضتها يقظة الطلاب، وحكمة الرئيس، وتدبير حركة الإصلاح والتغيير الخاتمية في المهد، ودراية الرجل الأول في النظام، آية الله خامنه إي، الذي دخل على خط الأحداث في الوقت المناسب لإخماد فتنة كبرى كانت تنتظر البلاد.

لا يختلف اثنان على أن ما جرى في الحي الجامعي من استفزاز لطلاب آمنين أبرياء لا ذنب لهم سوى أنهم أعلنوا رأيهم الصريح في ضرورة الالتزام بالحريات المصرحة في الدستور، وفي طليعتها حرية التعبير، وحرية الكتابة في صحافة حرة مستقلة في إطار القانون، إنما كان المقصود منه، في أحسن الأحوال وفي أكثر التحليلات تفاؤلاً، التهديد بسيف الفاشية إن لم يكن المقصود ممارستها بحق كل من تسول له نفسه المضي بعيداً في سياسة التساهل والتسامح الخاتمية.

ولما كانت الحركة الطلابية هي العين البصيرة ونقطة الإنذار المبكر لحركة الإصلاح والتغيير، فقد كانت المواجهة السياسية التي أدارتها بوجه «المتآمرين الجدد على الثورة»، كما يقول قادة الحركة الطلابية الإسلامية، الوسيلة الأنجع لكشف الألغام المحيطة بمسيرة الإصلاح.

من جهة ثانية، فإن قوى الثورة المضادة، سواء المقيمة منها بالخارج، والمرتبطة بالعدو الأجنبي المكشوف، أو تلك التي حاولت وتحاول، منذ بداية الحركة النهضوية، الاختباء وراء عباءة الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية، سعت بغباء وحماقة منقطعة النظير لجر الأمور إلى نوع من الفلتان الأمني والتسيب للحالة السياسية العامة، ظناً منها أن في مقدورها التصيد في الماء العكر، والحصول على «مقعد شرعي» في قطار الإصلاح. وهي إذ خدعت بعض وسائل الإعلام الأجنبي، وفي مقدمتها العدوّان الرئيسيان لإيران، الولايات المتحدة وإسرائيل «بأن الثورة المضادة للمشايخ باتت على الأبواب!»، فإنها لم تستطع أن تخدع الرأي العام الإيراني في الداخل، أو تجرّ الحركة الطلابية الإسلامية الواعية وتالياً حركة الإصلاح والتغيير إلى معركتها الخاسرة واللاشرعية أصلاً.

فالحركة الطلابية الإصلاحية حددت أهدافها ومقاصدها من التحرك الاحتجاجي بوضوح منذ البداية، ونأت بنفسها عن كل مظاهر العنف والفلتان الأمني المشبوه، مما أوقع ليس فقط كل أعداء الثورة والنظام الإسلامي المكشوفين بل وقوى الضغط الخفية المتهمة

بالتمهيد للاستبداد والفاشية، هي الأخرى، في حيص بيص، فبدت في المشهد السياسي العام وكأنها الوجه الآخر لجماعات الفلتان الأمني وقوى الثورة المضادة المرتبطة بالأجانب، فكانت النتيجة أن ادينت أعمالها وممارساتها، وفي مقدمتها الهجوم الوحشي على الطلبة، بإجماع كافة القوى السياسية في البلاد، بما فيها تلك المنافسة لقوى الإصلاح، أي القوى اليمينية التقليدية المحافظة التي تحاول قوى الضغط الخفية التدثر بعباءتها واكتساب المشروعية منها.

القارئون بعناية لأحداث الحركة الطلابية المذكورة يجزمون بأن صورة اليمين المحافظ قد اهتزت بقوّة لأول مرة، ولم يعد أمامه سوى الابتعاد عن سياسة المجازفة بمصير البلاد، وأن يقبل بقواعد اللعبة الديموقراطية الإسلامية الراشدة التي يحاول إرساءها «مجتمع الخاتمية» الجديد إذا ما جاز التعبير، حتى وإن تحملً خسارة بعض مواقع نفوذه التقليدي.

بالمقابل، فإن الإصلاحي الباحث عن التغيير والطامح فيه لم يبق أمامه سوى أن يقبل بأن لعبة التغيير التي يسعى ويطمح إليها لا يمكن أن تصل إطلاقاً إلى بر الأمان، إلّا بقبول وتقبّل واحتضان اليمين المحافظ، باعتباره أحد أعمدة البيت الداخلي، والقيام بفرز حقيقي في داخل صفوفه الفكرية والسياسية والإعلامية، منعاً لتسلل قوى الثورة المضادة التي ثبت أنها تقف بالمرصاد عند كل منعطف، محاولة تطهير نفسها والتلبس بلباس الإصلاحيين والاختباء تحت عباءة الرئيس محمد خاتمي، في محاولة لاختراق صفوف أهل الدار لمآرب باتت معروفة للقاصي والداني، والتي هي، بالقطع والجزم، ليست من مصلحة أي من القوى السياسية الشرعية في إيران، ناهيك أنها تتعارض مع أمزجة الشعب الإيراني المتدين أصلاً، والذي يميل في غالبيته للاعتدال والإصلاح والبحث عن وسائل الازدهار والتقدم واللحاق بركب التطور البشري، وليس تكرار تجارب أفغانستان المدمرة أو الحروب الأهلية المقيتة في سائر الامصار.

لقد توقف المراقبون طويلاً عند موقف مرشد الثورة الصريح تجاه الواقعة المذكورة، بخصوص أمرين هامين، ربما كان الحديث عنهما يجري لأول مرة بهذه الصراحة والوضوح. أولهما أنه يقف على الحياد بين الأحزاب السياسية والتكتلات المتنافسة على برامج الحكم، وهو يحذرها، بمسافة واحدة، من خطر التكالب على مقاعد السلطة. وثانيهما إعلان براءته المطلقة، بل وسخطه الواضح، على قوى الضغط الخفية بسبب أعمال العنف المستخدمة من قبلها ضد قوى الإصلاح والتغيير، وضد الرأي العام، ساحباً البساط من تحتها، وتالياً كل أشكال الشرعية أو الديموقراطية التي كانت تدّعيها عندما قطع الشك

باليقين بقوله: «إن العنف الذي جرى ضد الطلبة، بل حتى ذلك الذي جرى ضد المعارضين، لا يمكن أن يكون مقبولاً في مجتمعنا الإسلامي، حتى لو حدث باسم الدين أو الولاية وتحت راية الدفاع عنها»، كما ورد في نص خطاب مرشد الثورة في أعقاب واقعة الحرم الجامعي.

أما، وقد هدأت اضطرابات الأيام الستة، وتم فرز أعمال العنف وأعمال الشغب وسيناريو الفلتان الأمني عن مسار احتجاجات الطلبة السلمي والقانوني، فإن المتفائلين من جماعات المجتمع المدني الجديد يقولون بأن البداية المبكرة والدموية لمعركة انتخابات المجلس التشريعي السادس، التي جرت في شتاء العام ٢٠٠٠، ربّما كانت جرس الإنذار المبكر الذي رنّ في الحرم الجامعي في ذلك الصيف الساخن ليفتح أعين الجميع، وفي مقدمتهم قوى اليمين التقليدي المحافظ التي دانت العنف ونظريات الانقلاب على الرئيس الإصلاحي مراراً وتكراراً، بأنه آن الأوان لوضع قواعد اللعبة الداخلية بما يتناسب مع تحولات ما بعد ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، وتالياً ضرورة وضع أولويات الأمن القومي والمصلحة الشعبية العليا فوق الحسابات الفئوية والحزبية. وهذا يعني بدوره ضرورة القبول ببرنامج الرئيس محمد خاتمي الإصلاحي بمثابة مشروع للوفاق الوطني، وصمّام الأمان الذي لا بدّ منه من أجل استمرار النظام والثورة والقيم الدينية، وإلّا فإن البديل لذلك هو تعريض الجميع، دون استثناء، وليس إصلاحات الرئيس فقط، لخطر التفجير الداخلي والخارجي معاً، وهو ما بينته أحداث الأيام الطلابية، الستة التي هزت العاصمة والبلاد وأصابتها في الصميم من أمنها القومي.

١٦

سقوط نظرية العنف وتحديات لعبة الحوار

قطع مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية آية اللّه علي خامنه إي الشك باليقين، في ما يخص ماهية مسلسل اغتيالات خريف العام ١٩٩٨م البغيضة التي ظلت غامضة لفترة طويلة، عندما وصف مرتكبي تلك الجرائم بـ«الجناة الخارجين على القانون والمعادين للشعب والملحقين الضرر بالنظام والمرتبطين لا محالة بسيناريو الأجنبي». في حين وصف المعتدى عليهم، وتحديداً الأبرز بينهم زعيم حزب الشعب الليبرالي المعارض داريوش فروهر وزوجته اللذين بدأ بهما مسلسل الاغتيالات المشبوهة بأنهما «خصمان شريفان غير مضرين بالنظام وغير مرتبطين بالأجنبي».

وإذ اعتبر مرشد الثورة عمليات القتل المذكورة «أعمالاً مدانة وقبيحة ومحرمة، ولا يمكن أن يقبل بها أي إنسان شريف ومخلص للثورة والنظام»، فإنه يكون بذلك قد حسم الموقف بشكل قاطع بإجماع المحللين السياسيين من جماعة المجتمع المدني الإسلامي لصالح الشعارات الرئيسية التي أعلن عنها الرئيس محمد خاتمي، منذ تصديه لمعركة الرئاسة، والتي يصر على الالتزام بها والوفاء بعهده الذي قطعه للرأي العام أياً كانت العراقيل والصعاب.

ويضيف هؤلاء المحللون السياسيون، أن ما تم الكشف عنه على لسان بيان وزارة الاستخبارات الإيرانية الشجاع، والفريد من نوعه، ليس في تاريخ إيران فحسب بل وفي تاريخ حكومات العالم الثالث، وربما العالم الديموقراطي الغربي أيضاً، إنما يأتي لينتزع الشرعية نهائياً عن كل عمليات التصفية التي يمكن أن يقوم بها البوليس السري ضد معارضين مسالمين شرفاء، لا ذنب لهم سوى أنهم يختلفون مع هذا النظام أو ذاك في إطار ممارستهم لحقهم الطبيعي والإنساني في التعبير عن آرائهم.

ويقطع محللون اجتماعيون مطلعون على التحولات البنيوية الجارية في المجتمع الإيراني بأن الآثار والتداعيات المترتبة على ما تم الإعلان عنه مؤخراً من ملابسات أحاطت بتلك الجرائم البشعة، ربما سجّل الانتصار الأهم الذي أحرزته قوى المجتمع المدني في إيران، منذ مئات السنين.

إذ يرى هؤلاء أنها المرة الأولى في مسار الصراعات المريرة في التاريخ الإيراني التي تتمكن فيها قوى المجتمع المدني، في إطار خوضها لمعركة سلمية، أن تفرض قواعد لعبتها الديموقراطية على الخصم، (سواء كان ذلك الخصم جاهلاً متعصباً فقط أو مغرراً به ومرتبطاً بسيناريو الأجنبي، دون أن يدري) وإن عليه أن يقرّ بشكل علني بحرمة اللجوء إلى العنف، بل وأن تصبح أعماله مدانة ومبغوضة ومنبوذة، حتى من قبل خصوم المجتمع المدني السياسيين.

ثمة من يذهب هنا إلى أبعد من ذلك، فيقول إن توافق القيادة العليا وحزمها في اتخاذ خطوات إجراء أخطر عملية جراحية في جهازها الأمني، ورضوخ الأطراف السياسية المختلفة لنتائج تلك العملية وتداعياتها، أياً كانت أضرارها على المتخاصمين، وقبولهم بالإجماع ضرورة تحريم العنف السياسي من الآن فصاعداً، إن توافق القيادة هذا من شأنه أن يقطع الطريق نهائياً على تلك القوى اليمينية أو اليسارية التي تحمل في بذورها أخطار الفاشية واحتمالات لجوء بعض عناصرها مستقبلاً إلى وسائل عنف جديدة، أو مسلسل اغتيالات أخرى.

وهذا يعني بدوره أيضاً، حسب أولئك المحللين، أن القوى الموسومة باليمين المحافظ لم يبق أمامها سوى أن تطهّر مسلكها وتحليلاتها السابقة والمستقبلية من شوائب التصاق بعض الفاشية بها، من خلال الإقرار نهائياً بضرورة تحمّل الآخر والاستماع إليه، في إطار تضارب الآراء وإدانة كل أشكال العنف التي مورست أو يمكن أن تمارس من جانب بعض قوى الضغط السياسي الخفية أو العلنية.

وحدهم الذين يقلقون من مستقبل الإصلاح والتغيير سيكونون المتضررين من الوفاق الوطني الذي يمكن أن ينشأ في أعقاب اجتياز هذه المحنة، أو الامتحان الجديد.

إن تجربة العملية الجراحية في أجهزة النظام الأمنية ترى فيها جماعة الإصلاح والتغيير انتصاراً جديداً لمنهج المكاشفة الذي كان يطالب به الرئيس محمد خاتمي منذ تسلمه الرئاسة، مكاشفة الرأي العام بالمشكلات التي تتحملها السلطة السياسية في إدارة شؤون العباد والبلاد.

وإن هذه المكاشفة، وكذلك الشفافية المطلوبة في العمل السياسي عموماً، سواء من قبل قوى المعارضة أو قوى السلطة الحاكمة، هي الكفيلة بتجنيب البلاد مخاطر الدخول في حروب أهلية محتملة، أو اللجوء إلى تشكيل الميليشيات المسلحة، كما جرت العادة في العديد من البلدان النامية.

إن الدرس البليغ الذي يقول جماعة المجتمع المدني الإسلامي إنهم تعلموه من محنة الاغتيالات السياسية المشبوهة هو أن مدرسة العنف، والعزل السياسي للآخر، ومحاولة تصفية المعارضين بأي ثمن، وإقصائهم من ساحة العمل السياسي، وسياسات اللجوء للغرف المغلقة في صناعة القرارات، وصياغتها، وعدم الاعتماد على جمهور الرأي العام، يحمل دائماً في جنباته خطر الارتباط بالأجنبي وخدمته، سواء كان ذلك عن قصد أو دون قصد حتى لو كان المرء مسلحاً في الظاهر بإيديولوجية دينية، وهو ما أثبتته الأحداث المذكورة وقطعت به القيادة الإيرانية العليا.

هذا بينما العزوف عن نظريات العنف، واستبدالها بنظرية الحوار، وانتظار حكم الناس والرأي العام، واعتبارهم كلمة الفصل في النزاعات السياسية، من شأنه أن يجنب المرء أي ارتباط بالأجنبي، ويُضفي على عمله صفات الشرف والنجابة حتى وإن ظهر في صورة الخصم السياسي العنيد لإيديولوجية ونظام سياسي إسلامي متقدم، كما يسجله مرشد الثورة الإسلامية لزعيم حزب الشعب الليبرالي المغدور داريوش فروهر وزوجته.

مرة أخرى، ينتصر الشعب الإيراني وتنهزم طيور الظلام وخفافيش الليل، ومرة أخرى ينزه الدين والإسلام من ممارسات الغدر والخيانة والطعن من الخلف، ويكرم الإنسان لعقله وتحرره واختياره سلاح الكلمة والحوار بديلاً أوحد لنصرة الحق والفضيلة.

المراقبون هنا سجلوا باعتزاز وجدارة هذا النصر الجديد للخاتمية، وللنظام السياسي الإسلامي العصري الذي يحاول أن يطور نفسه بنفسه، ويواكب ضرورات واحتياجات المجتمع المدني الإسلامي المتجدد وحاجاته.

١٧

طهران تتنفس الصعداء
والعملية الجراحية المطلوبة لليمين المحافظ

تنفست طهران «المدينة» الصعداء، بعد سماعها نبأ إعلان قائد الحرس الثوري الجنرال رحيم صفوي بأنه لن يسمح بإضعاف الرئيس محمد خاتمي، وقيامه بتأنيب الضباط الـ ٢٤ من قادة الحرس الفعليين والسابقين على رسالتهم التحذيرية للرئيس الإصلاحي، والذين اتهموه بالتراخي تجاه الحركة الطلابية، وهو ما اعتبروه تهديداً داهماً لقيم الثورة والأمن القومي، موجهاً من جانب الحركة الإصلاحية بشكل عام والطلابية بشكل خاص.

لم يكن أحد يتوقع بالطبع أن يتبع رسالة الضباط التحذيرية تحرك عسكري محدد مناوىء للرئيس. فزمن الانقلابات العسكرية قد ولى في إيران منذ المصالحة التاريخية الكبرى بين الرأي العام والسلطة السياسية المتبلورة في ثورة شباط/فبراير ١٩٧٩م.

لكن التهديد بعسكرة المجتمع المدني مرة، والتلويح بإشاعة ثقافة العسكر مرة أخرى، الذي اعتادت بعض القوى السياسية المتضررة من فوز الرئيس محمد خاتمي الكاسح عبر صناديق الاقتراع اللعب بأوراقه، بين الحين والآخر، في محاولة يائسة لوقف التحول السلمي الجاري في البلاد على يد مجتمع الشباب والمرأة، بقيادة تكتل الإصلاح والتغيير العريض، أثار قلقاً واسعاً لدى دوائر عديدة، شملت حتى القوى التقليدية المحافظة من احتمال تطور الأحداث باتجاه خطر الاستبداد أو التضحية برأسمال الثورة الأساسي، وهو السواد الأعظم من الناس لصالح النخبوية، والانقلاب على إنجازات ثورة ١٩٧٩ الأساسية.

من جهة أخرى، تلقت أوساط الإصلاحيين نبأ شكوى رئيس عدلية طهران حجة الإسلام علي رازيني ضد صحيفتي «جوان» و«كيهان» بسبب نشرهما الرسالة السرية للضباط الـ

٢٤ إلى الرئيس محمد خاتمي بالاستغراب المصحوب بالتهكم، ولسان حالهم يردد المثل المعروف «شر البلية ما يضحك»، ذلك أن رازيني نفسه متهم من جانب الإصلاحيين بالتشدد في التعامل مع أرباب صحافة الإصلاح، والميل لصالح صحافة اليمين المحافظ، والانحياز دوماً للمؤسسات التقليدية، والتي تتهمها صحافة الإصلاح بتسريب الرسالة المذكورة لخدمة مشروع التلويح بثقافة العسكر.

أياً تكن صحة التقديرات التي ظل يرددها الإصلاحيون في أوج الأيام الستة العصيبة التي هزت الشارع السياسي في طهران في صيف العام ١٩٩٩، والتي تحدثت بصراحة عن محاولة قادها بعض أقطاب اليمين المحافظ، لإطاحة إصلاحات الرئيس محمد خاتمي السياسية والثقافية والإعلامية بشكل خاص، فإن ما صرَّح به الرئيس محمد خاتمي أثناء زيارته لمحافظة همدان (غرب البلاد) بعد واقعة الحي الجامعي الأليمة حول العلاقة بين الهجوم الوحشي ضد الطلبة وملفّ الاغتيالات السياسية السابقة، وإشاراته الذكية بأنه يدفع ومعه الطلبة بالطبع ثمن الكشف عن هوية الذين يقفون وراء عمليات الاغتيال المذكورة، كل ذلك يؤكد ما كانت قد ذهبت إليه جماعات من المجتمع المدني الجديد، من ضرورة الحذر واليقظة ممّا يُدبّر ضد إصلاحات الرئيس الإيراني داخلياً وخارجياً.

الرئيس محمد خاتمي نفسه اعتبر في الخطاب الآنف الذكر أن أحداث الشغب ومحاولة إشاعة الفلتان الأمني، على هامش التحرك الطلابي، هما بمثابة «إعلان حرب على الإصلاحات وبرامج الرئيس والحكومة التنموية».

من ناحية أخرى فإنه مع تصريحات مرشد الثورة والرجل الأول في النظام آية اللّه علي خامنه إي، التي أطلقها في صلاة الجمعة، والقاضية بدعمه المطلق للرئيس في كافة مواقفه ومشروعاته، لم يبق أمام الذين خططوا أو يفكرون في التخطيط لإطاحة إصلاحات الرئيس سوى أن يعضّوا على جراحهم، ويتحملوا برامج الإصلاح والتغيير الخاتمية حتى نهاية الدورة الرئاسية الأولى.

وهنا يتساءل المراقبون بجد عما إذا كان الرئيس محمد خاتمي قد كسب الجولة الجديدة أيضاً من المعركة مع غرمائه في اليمين المحافظ، الذين كانوا يتوقعون تراجع إصلاحاته واضطراره للعودة عن كثير من الخطط التنموية التي تعد لها حكومته في مجال الانفتاح والحوار على الآخر داخلياً وخارجياً!!

المراقبون السياسيون المستقلون يقولون إن حالات التسيب والانفلاش التي كادت تطيح بآخر المحرمات وما تبقى من الخطوط الحمر، قد تدفع بعقلاء المحافظين للتدخل في اللحظة

المناسبة لمنع فتح معركة إطاحة وزير الداخلية. ذلك لأن معركة من هذا النوع قد تسبب بسهولة في إعادة تحريك الجراح النائمة، وإلهاب الشارع السياسي من جديد، الأمر الذي سيفيد الإصلاحيين في التعبئة للمعركة المستمرة أصلاً من أجل السيطرة على الأكثرية البرلمانية العتيدة.

وهنا يشبّه دعاة المجتمع المدني الجديد أرباب اليمين المحافظ بـ«بالع الموسى» إذ علقت في حنجرته، فلا هو قادر على ابتلاعها بسهولة، ولا هو قادر على نزعها والتخلص منها دون عوارض جانبية، فأي من الخيارين يتخذ يعني بالضرورة تقبل الجراحات النازفة في جسمه.

بمعنى آخر، فإن المضي في معركة السيطرة على المطبوعات والإعلام وتقييد الحريات الصحافية، خصوصاً إذا ما ترافقت مع مخطط إطاحة وزير الداخلية، أياً تكن المبررات الموضوعة لذلك، وأياً تكن التفسيرات الكامنة وراء القلق المشروع الذي تبديه دوائر اليمين التقليدي، سيعني بالضرورة تحريك دوائر واسعة من الرأي العام ضدهم، بما يجعلهم يخسرون أوساطاً جديدة من دوائر مجتمع الشباب والمرأة ظلت تقف على الحياد حتى الآن.

من جهة أخرى فإنهم إذا ما قبلوا بنصيحة عقلاء القوم لديهم، وقرروا التراجع الكلي عن مشروع تقييد الصحافة، وإضفاء طابع النظام الحديدي عليها، وطيّ ملف عزل وزير الداخلية، فإنهم بذلك يشجعون عملياً، كما يظنون، بعض دوائر تكتل الإصلاح على التجرؤ عليهم أكثر فأكثر، مما يضعهم كذلك في الدائرة الحرجة التي يتهربون منها منذ إخفاقهم في معركة الرئاسة.

محللون سياسيون مطلعون يقولون إن الخيار الوحيد المتبقي أمام المحافظين بعد إعلان مرشد الثورة دعمه الكامل للرئيس الإصلاحي، وإشادته بإدارته الحكيمة للأزمة الطلابية، والحنكة التي يُبديها في المنعطفات، هو القبول بإجراء عملية جراحية لإخراج عظمة الإصلاح من حنجرة اليمين، بأقل قدر ممكن من النزيف، مما يعني ضرورة تحمل التمرين على الديموقراطية الإسلامية الراشدة، وذلك من خلال الدخول في اتفاق تسوية معلن في انتخابات الدورة البرلمانية السادسة (وهو ما حصل بالفعل). إن من شأن هذه العملية، والتضحية المطلوبة ببعض المصالح الفئوية الكثير من المصلحة الوطنية العليا، وهو أمر أثبت أن إيران أحوج ما تكون إليهما في الظروف الانتقالية التي تمر بها.

١٨

دعوات العنف وطبول الحرب لن تصمد طويلاً أمام رياح الديموقراطية الجارفة

بعيداً عن «قواعد السياسة الماكيافيلية»، و«تعقيدات غرف الظلام المخملية الأمنية» التي تزخر صحافة المتساجلين في طهران بالمعلومات الوافرة عنها، فقد توقف المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الإسلامي، الموالون للرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، طويلاً، عند ذلك «التناغم» المثير للشبهات بين دعوات اللجوء إلى العنف الداخلي مجدداً، كما ترد إلى الأسماع على لسان البعض من المتحدثين على المنابر العامة في البلاد، وبين طبول الحرب الإقليمية التي تقرع منذ مدة في عواصم عديدة مجاورة لإيران، آخرها تلك القادمة من غرب البلاد وتحديداً من عاصمة السلام التاريخية بغداد التي حولتها القيادة العراقية، للأسف الشديد، إلى بؤرة لحربين ظالمتين مدمرتين لقدرات الأمة.

ويتساءل العديدون من أرباب القلم والفكر والرأي في إيران عن الأسباب الحقيقية التي تدفع بأرباب السيف والسلطان إلى عدم استيعاب تجارب التاريخ، وتكرار أخطاء أسلافهم بصورة كارثية؟!

الذين يعرفون تركيبة مطبخ صناعة القرار في إيران، ويعرفون الأثمان الباهظة التي دفعها الشعب الإيراني حتى انتصرت فيه الكلمة على السيف، في صورته الفكرية ـ الثقافية ـ الشعبية الشهيرة في شباط/فبراير ١٩٧٩م، يؤكدون بحزم أن مشروع الحرب الأهلية الذي يخطط له العدو الخارجي منذ مدة، وتروج له بعض الدوائر المتعصبة في الداخل، عن وعي أو من دون وعي، ليس لديه الأرضية المناسبة على طول الجغرافيا البشرية الإيرانية وعرضها. بمعنى آخر، لا بين الإصلاحيين ولا بين المحافظين ولا بين سائر التيارات السياسية المعترف

بها أو العاملة في البلاد بصورة علنية وواضحة ومعروفة، سواء كانت في الموالاة أو المعارضة للنظام أو الحكومة، ولا بين الأقوام والأعراق والطوائف والمذاهب والفرق التي يتشكل منها الشعب الإيراني العريق في تعايشه السلمي الداخلي.

من ناحية أخرى، فإن العارفين بأجواء وفضاءات المعادلات الإقليمية أو الدولية المحيطة بإيران يؤكدون كذلك، وبجزم أشد، بأن طبول الحرب التي تقرع في بعض العواصم الإقليمية ضد إيران، هي الأخرى، لن تجد مناصراً واحداً لها على الإطلاق، ناهيك عن الاستنكار الواسع الذي تواجهه مثل هذه الدعوات الحربية لدى دوائر الحكم والرأي العام على السواء، فضلاً عن أن الداعين إليها باتوا أعجز من فكّ عقدة الحبل التي تضغط على أعناقهم على أن يقودوا حرباً ضد أحد.

المحللون السياسيون المستقلون المتتبعون لتطورات الداخل الإيراني، وما يحيط بإيران من تطورات إقليمية متسارعة، يؤكدون أن شبح الديموقراطية الذي بات يلاحق بظلاله اليوم كل صاحب سلطة أو سلطان، صغيراً كان أم كبيراً، محافظاً كان أم إصلاحياً، أصولياً كان أم ليبرالياً، سياسياً كان أم بعيداً عن الاهتمام بالشأن العام، من أرباب السيف كان أم من أرباب القلم، هو الذي دفع وسيدفع أكثر فأكثر إلى مزيد من الشفافية لدى الجميع، ويجبرهم للإعلان عن حقيقة مواقفهم تجاه الحق التاريخي والديني للشعب في تقرير مصيره بنفسه، لا سيما في ما يختص بشكل إدارة شؤون العباد والبلاد، بما يتناسب مع السنن الكونية ولا يتناقض مع قانون الخلق العام الذي بات موضع احترام كل دساتير العالم، ولا يعترض عليه إلّا القلة القليلة من أرباب السيف الذين باتوا ينتمون إلى الماضي السحيق، ممّن لا يحتملون سماع أصوات العزف العالمي على وتر الحرية والديموقراطية ورؤية اللوحة الإنسانية بكل ألوان الطيف.

المتتبعون لمجريات الأحداث في إيران الداخل يقولون إن اتفاقاً عميقاً بات يحكم العلاقة بين المرشد الأعلى للثورة والرجل الأول في النظام آية الله علي خامنه إي، وبين الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، وبين سائر أصحاب القرار ممن ينتظمون في إطار سلسلة المراتب المتداخلة والمتشابكة في مطبخ صناعة القرار الإيراني، بما يؤكد الإرادة الصريحة والواضحة التي لا رجعة عنها، وهي العمل الجدي والحازم من أجل الإصلاح العام لأجل إرساء قواعد ديموقراطية إسلامية راشدة تتحمل تداول السلطة السياسية بين الفرقاء الذين يلتزمون بالدستور ونظام الجمهورية الإسلامية قاعدة لمنافساتهم وسجالاتهم، من أجل ذلك التداول المشروع.

وهؤلاء المطلعون على بعض ما تعيشه دوائر السياسيين والمثقفين المعنيين بشؤون الحكم في إيران من مخاضات، يرون أن الأصوات الداعية للعنف سرعان ما ستنكشف على حقيقتها، وتصبح عارية دون سند يذكر، عند أول منعطف، تماماً كما انكشف ظهر «غرف الظلام الإرهابية» التي خططت وأدارت ونفذت الاغتيالات السياسية المشبوهة، والهجوم الوحشي على الطلبة وأعمال الشغب والاضطرابات.

ويورد هؤلاء المحللون العديد من الأدلة والبراهين على ما يقولونه والتي أهمها التغييرات الجدية الحاصلة على مستوى العديد من أجهزة النظام وسلطاته، وأبرزها السلطة القضائية وبعض السلطات المدنية الخاصة، مثل مؤسسة المستضعفين، وكذلك التغييرات المرتقبة على أكثر من صعيد أمني ومدني وعسكري في المستقبل، بما يفتح الباب واسعاً أمام التمرين على دعوات الرئيس محمد خاتمي الديموقراطية الخاصة بما يتناسب مع التجربة الإيرانية وخصوصيات المجتمع الإيراني وجغرافيته الدينية والبشرية والتاريخية.

وأما المطلعون على مجريات الأحداث المحيطة بإيران من الخارج فيقولون إن توافقاً عميقاً قد تم بين العاصمتين الأهمّ في المنطقة، وهما طهران والرياض، والذي يتم ترسيخه يومياً بشفافية بالغة، يجعل من أية دعوة للحرب أو للتوتر والتشنج في المنطقة أشبه بـ«من يغني في الطاحونة» كما يقول المثل، وبالتالي لن يجد من يستمع إلى قرع طبوله، ناهيك عن كونها علامة ومؤشراً على قرب التغيير القادم في بلاده، في ظل انعدام القدرة «التناغمية» لديه مع دعوات السلم والأمن العام والاستقرار التي تنشدها شعوب المنطقة بكل لغاتها ولهجاتها.

المراقبون السياسيون المستقلون من جهتهم يقولون بأن إيران الداخل التي تتجه، على ما يبدو، إلى مزيد من خوض السجالات الساخنة حول شكل الديموقراطية المطلوب، ستكون محط تحولات جدية أخرى تتزايد احتمالاتها مع كل يوم تقترب فيه إيران من انتخاباتها البرلمانية المقبلة، أي إنها تقترب من ثورة جديدة في صناديق الاقتراع، أشبه بثورة ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧م. وكل محاولات وقف هذا المد التغييري، سواء بالدعوات المتجددة إلى العنف أو محاولات التضييق على بعض الحريات، ولو بالطرق القانونية، لن تكون قادرة على وقف النزعة الإنسانية والدينية الجامحة لدى هذا الشعب الذي تذوق طعم الحرية والديموقراطية منذ أكثر من عشرين عاماً.

الذين تابعوا الندوة الموسعة التي دعت إليها وزارة الداخلية بمشاركة الأحزاب المختلفة في البلاد والدوائر الأكاديمية والثقافية والإعلامية، لتبحث معهم «سبل تفعيل النشاط الحزبي

والتنمية السياسية والمشاركة العامة» وما تبعها من انعقاد للمؤتمر الأول (التأسيسي) لحزب العمل الإسلامي، وهو أحد الأحزاب الحديثة النشأة، الموالي للرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، وما جرى في المهرجانين السياسيين من مباحثات ومناقشات موسعة، حول أهمية العمل الديموقراطي، في إطار «تعددية سياسية ديموقراطية إسلامية راشدة» كما كان يؤكد الخاتميون في تلك المناقشات، يجدون أن التيار الإصلاحي يستعد لانطلاقة جديدة في مواجهة تحديات المعركة الانتخابية البرلمانية.

المعلومات المتوافرة عن مداولات حزب العمل الإسلامي، وهو الحزب الذي ينشط فيه برلمانيون إصلاحيون موالون للرئيس بشكل رئيسي، تفيد بأن المناقشات كانت بمثابة إعلان انتخابي مبكر من جانب تكتل الإصلاح والتغيير للدخول في تشكيلة انتخابية موحدة أمام جبهة المحافظين، لا سيما إذا ما علمنا بأن قادة الأحزاب المعتدلة والإصلاحية، ومن بينها حزب كوادر البناء وجبهة المشاركة قد حضروا ذلك المهرجان السياسي الموسع.

من جانب آخر، فإن رسالة الرئيس محمد خاتمي إلى أول اجتماع تقييمي للطلبة في أصفهان، وهم يعقدون اجتماعاً سنوياً للاتحاد العام للطلبة المسلمين، المعروف بمكتب تعزيز الوحدة، وهو يقول لهم: «لا بد من مقاومة العنف والتوتر بكل أشكالهما، والدفاع عن الحريات والأمن ومنجزات الثورة بكل قوة، والتوحد حول مبادىء الثورة والمصالح الوطنية والدستور» هي الأخرى مؤشر على إصرار الرئيس الإيراني على المضي في برنامجه حتى النهاية.

من جانب آخر، فإن وزير الداخلية الإصلاحي عبد الواحد موسوي لاري بدا أكثر جرأة وهو يخاطب المجتمعين في مهرجان حزب العمل بالقول: «من جانبنا فإن أي مواطن يحق له الترشيح، إلّا من تثبت عدم أهليته بنحو لا يقبل الجدل. وإن كلمة الفصل، وفصل الخطاب تعود للشعب في النهاية في هذا السياق»، في إشارة واضحة إلى رأيه المتحفظ ومعه جماعة الإصلاح بشأن تفسير التعديل الأخير لقانون الانتخابات والذي يعطي صلاحيات متزايدة لمجلس صيانة الدستور الموسوم بطبيعة محافظة. هذا فيما بدا وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي عطاء الله مهاجراني أكثر صراحة وهو يصرح بالحرف الواحد:

> «إن المجلس القادم سيكون بأكثرية واضحة لصالح الإصلاحيين، وإن الاتجاه العام يجري لصالح الانفتاح؛ وإن عقارب الساعة لن تعود إلى الوراء إطلاقاً».

١٩

اعتدال الشارع الإيراني
وتهافت الخطاب اللينيني

مرة أخرى أثبت الناخب الإيراني وعيه المتميز لمقولة صناديق الاقتراع، كما أثبت قدرته على التأثير في صياغة وصناعة مجالس القرار، حتى في أسوأ الظروف وأصعبها وأكثرها تعقيداً وتشابكاً.

هذا في الوقت الذي أثبتت فيه بعض القوى السياسية التقليدية، التي وصفتها الشعارات والصياغات الإيديولوجية الجامدة والمعبأة في قوالب جاهزة أنها غير قادرة على مواكبة حركة الجمهور العريض، لا سيما جيل الشباب والفتيات والفتيان الذين باتوا يشكلون نحو ٧٠٪ من المجتمع الإيراني.

لقد أظهرت انتخابات مجلس الخبراء الثالثة (التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٩٩)، فيما أظهرت، مجموعةً من الحقائق والمستجدات التي تتحرك في مسار تحولات المجتمع الإيراني الحديث.

أولاً: كلّما كانت خيارات الانتخاب متعددة وواسعة، كلّما كانت المشاركة الشعبية واسعة، وتضم كل ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي والديني.

ثانياً: إن من شارك في هذه الانتخابات شارك فيها عن وعي، وانتخب من يرى فيه ممثلاً لبعض طموحاته، بعيداً عن القوائم الانتخابية الجاهزة الصادرة عن المكاتب الحزبية، أياً كانت انتماءاتها الفكرية، وقد ظهر ذلك من خلال عمليات التشطيب الواسعة التي جرت للقوائم الثلاث المعروفة.

ثالثاً: إن من قاطع هذه الانتخابات قاطعها بإرادة مستقلة، وليس بتحريض من الأحزاب والقوى السياسية التي تحفظت أو قاطعت الانتخابات. والدليل على ذلك عدم

تعاطفه مع دعوات المقاطعة السلبية التي كانت تدعو إلى تنظيم مهرجانات الاعتراض، مفضلاً التعامل السلبي، حتى ظهور زعامات أو أحزاب تمثل طموحاته الاعتراضية، واضعاً بذلك كل أجنحة المعترضين في خانة الأقلية النخبوية الفاقدة للتعاطف الجماهيري العريض.

رابعاً: إن بعض رموز وأقطاب المجتمع السياسي القديم، سواء أولئك الموسومون باليمين التقليدي أو اليسار التقليدي، لم يستوعبوا بعد مستجدات المجتمع السياسي الجديد الذي لا يطالب بالتغيير ويتوق إليه فقط، بل إنه يبحث عن صيغ عملية للحوار الدائم، والاعتراف بالآخر والإقرار بضرورة التعددية، وضرورة إسدال الستار على سياسات الكليانية والشمولية ووحدانية الرأي وعقلية الحزب الواحد والرأي الواحد، و«أن أكون أنا أولاً وأخيراً أو لا يكون أحد على الإطلاق».

الذين قرأوا انتخابات مجلس الخبراءالثالثة بأنها جاءت نصراً حاسماً للمحافظين كانوا في الواقع هم الوجه الآخر للعمل مع أولئك الذين قرأوها بأنها مبايعة للمجتمع السياسي القديم. كلاهما غفل أو تغافل عن سماع صوت التغيير ونداء التحول الذي دعت إليه جموع الناخبين المشاركة أو المقاطعة للانتخابات المذكورة.

ثم إن أي قراءة واقعية لتشكيلة المجلس الجديد تثبت، بما لا يدع مجالاً للشكّ، بأن احتكار المحافظين من اليمين التقليدي لقوى المجلس قد كسر بشكل ملحوظ، وأن أقلية إصلاحية تزيد على ١٥٪ بقليل قد تشكلت، وإن بصورة غير رسمية حتى الآن، ممن تختلف وتتمايز عن الأكثرية التقليدية المحافظة. هذا إضافة إلى أن مقارنة بسيطة بين تشكيلة المجلس الجديد والمجلس القديم تثبت أن نحو ٣٠٪ من أعضاء المجلس الجديد هم من العناصر الشبابية في التفكير والرؤية والمنهج، بمعنى أن تكتل المحافظين التقليدي نفسه اضطر إلى تجديد قواه، بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع الجديد، حتى يتمكن من استمرار العيش، أو لنقل التعايش، مع ظواهر الإصلاح الخاتمية الجديدة.

من جهة أخرى، فقد أكدت الانتخابات المذكورة أيضاً بأن تكتل المحافظين التقليدي اليميني يملك قاعدة اجتماعية معقولة، ينبغي الاعتراف بها حتى وإن كانت تمثل أقلية اجتماعية، لكن يجب الاعتراف بها رسمياً والتعامل معها كقوة شرعية مطلوب إشراكها في العملية التحولية الإصلاحية، وليس عزلها أو إلغاءها!

من ناحية ثانية، ثمة من يقارن بين الحاصل في المجلس الجديد للخبراء بما جرى من تحولات في المجلس البرلماني الرابع، حيث لعبت الأقلية المتمايزة والمعترضة على سياسات اليمين

التقليدي المتحجر آنذاك دوراً أساسياً في خلق أجواء الحيوية الانتخابية المعروفة في انتخابات الدورة البرلمانية الخامسة، والتي أفرزت، فيما أفرزت بعد ذلك أجواء انتخابات الرئاسة المعروفة والتي حملت معها الخاتمية والرئيس محمد خاتمي، بأفكاره وأطروحاته الإصلاحية تعبيراً عن أوج التحول السياسي الذي يتراكم على مدى سنوات وليس بداية لذلك التحول.

محللون سياسيون متتبعون لظاهرة الإصلاح والتغيير الخاتمية يقولون أن أهم تحول حصل في الانتخابات الثالثة لمجلس الخبراء هو أن الناخب الإيراني انتقل في الواقع من دور المتلقي السلبي إلى دور الفاعل الإيجابي في واحدة من أهم المقولات التي يقوم عليها النظام السياسي الحاكم في إيران، وأن مثل هذا التحول لم يكن ممكناً لولا سياسات الاعتدال والتعامل الإيجابي مع كل مقوّمات الإصلاح والتغيير.

المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد يقولون إن حالة الانقسام التي أظهرتها الانتخابات المذكورة، بين جناحي تكتل الإصلاح والتغيير الخاتمي، والمعروفين بجناح اليسار الديني الراديكالي وجناح تكتل كوادر البناء والإعمار، تمثل ظاهرة صحية في العمل السياسي وتظهر مدى الحيوية التي يعيشها الشارع السياسي الإيراني.

على صعيد آخر فإن الذين يعتقدون أو ينظرون لمقولة أن الرئيس محمد خاتمي قد انتهى مخطئون مرتين، مرة لأنهم يعتقدون بأن البطل الحقيقي للتحولات الجارية هم الأشخاص وأقطاب العمل السياسي؛ ومرة ثانية لأنهم يعتقدون أن التحولات الحيوية في المجتمعات إنما تأتي بين ليلة وضحاها، أو بفرمان رئاسي، أو بقرار في الغرف المغلقة للأحزاب والتنظيمات السياسية.

ثمة من يقرأ نهاية الرئيس محمد خاتمي بسبب ما يسميه بفقدان زمام المبادرة، وفي ذهنه أن ميادين السياسة، مثل ميادين العسكر، لا بد أن تحضر لها المتاريس وتحصن بالدفاعات والدشم حتى لا تسقط! ناسياً أو متناسياً أن الرئيس محمد خاتمي نفسه يطالب بإخضاع السياسة والسياسيين للثقافة وعالم المثقفين، وهي مدرسة من نوع جديد في إدارة شؤون البلاد قيد التجربة والتمرين.

من جهة أخرى، ثمة من يحمل موروث الأحزاب اليسارية اللينينية، بمصطلحاتها وأفكارها ومناهجها ومعاييرها، وهو يشرح تحولات المجتمع الإيراني المسلم، وظاهرة تكتل الإصلاح والتغيير، فيصف كل مبادرة لاستيعاب أو احتواء معوقات الإصلاح بأنها انتهازية سياسية، تحمل في طياتها بوادر الانشقاق وضمور الكتلة الخاتمية الإصلاحية، ناسياً أو متناسياً أن

المجتمع الإيراني أثبت، طوال العقدين الماضيين، أنه مجتمع ديني اعتدالي وسطي ينبذ التطرف والعنف بطبيعته، ويدعو إلى التحول الإصلاحي البطيء، ومن خلال ثورة الكلام كما يقول الرئيس محمد خاتمي، وليس عبر ثورة المتاريس والاقتتال الداخلي أو التآمر تحت جنح الظلام.

مرة أخرى فإن المحللين السياسيين من جماعة المجتمع المدني الجديد يعتقدون بأن إيران الخاتمية اجتازت امتحاناً واختباراً جديداً للإصلاح بنجاح نسبي ملحوظ، وأن المستقبل القريب سيحمل في طياته نتائج مثل هذا التحول الإصلاحي لما فيه مصلحة الشارع الإيراني سواء ذلك الذي فضل مقاطعة انتخابات مجلس الخبراء أو الذي ساهم في إنجاحها، وكلاهما أدلى بصوته للتغيير ولكن بلغة إسلامية مبسّطة، بعيداً عن سفسطات المحللين السياسيين «اللينينيين» من جماعة اليمين التقليدي المحافظ أو اليسار التقليدي الإصلاحي.

القسم الرابع:

معركة الحرية

١

العدوان على «الخاتمية»:
سلاح الثيوقراطيين ضد الجمهوريين

إثر حادثة الاعتداء على عضوي مجلس الوزراء الإيراني الإصلاحيين، عبدالله نوري وزير الداخلية السابق ونائب الرئيس لشؤون التنمية، وعطاء الله مهاجراني وزير الثقافة والناطق الرسمي باسم الحكومة، ظلت القضية، ولفترة، تتصدر أخبار وتحليلات الصحف المحلية، سلباً أو إيجاباً.

ورغم إدانة القوى السياسية، باختلاف توجهاتها، للاعتداء، وعدم تحمل أي طرف مسؤوليته عن المجموعات التي قامت بضرب المسؤولين الكبيرين أمام الملأ العام، وسط مراسم دينية وسياسية عامة تعتبر من المراسم القدسية التي لا يختلف عليها اثنان وهي صلاة الجمعة، إلّا أن الرأي العام الإيراني ظل يتساءل عن الجهة التي تقف وراء المعتدين. والأخطر من ذلك كيف يحصل مثل هذا الاعتداء أمام أعين رجال الأمن والشرطة دون أن يحركوا ساكناً، وهم المسؤولون المباشرون عن أمن المواطنين عامة، فكيف بأمن رجال الدولة من الطراز الأول؟!

وزير الداخلية الأسبق، ومستشار الرئيس محمد خاتمي وأحد أقطاب التجمع الديني الراديكالي المعروف باليسار الديني علي أكبر محتشمي «كسر الجرة»، أو «بق البحصة» وهو يعلق على الحادث كما يقول الناس في بلاد الشام، أثناء صعوده لمنبر العزاء الديني، ليقول كلمة اعتاد الإيرانيون أن يسمعوا عبرها بعض عبر التاريخ، عن وفاة السيدة فاطمة الزهراء بنت النبي(ص) وزوجة الإمام علي (ع) وعلاقة ذلك الحدث بالتاريخ المعاصر عندما قال:

«إذا كانت فاطمة الزهراء قد تألمت، ولإذا كان قد حصل لها ما حصل كما تعرفون، فإن ذلك

كله لم يحصل إلّا لأنها أرادت الدفاع عن القانون».

ثم طالب محتشمي الذي كان يتحدث بحضور الرئيس محمد خاتمي، مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية، أن يقيل قائد الشرطة لسببين، أولاً لأنه تخلف عن القيام بواجباته المكلف بها؛ وثانياً وهو الأهم «لسلوكه الذي يوحي للناس بأنه مخالف لتطبيق القانون بأمر من المرشد، وهو أمر يسيء للمرشد ولولاية الفقيه».

واعتبر محتشمي ما يحصل من سلوك البعض من قوى الضغط الخفية هذه الأيام ضاراً بالمرشد وبولاية الفقيه، إلى حد إمكانية تعريضهما لـ«القلع من الجذور»، نظراً لأن ما يحصل يبرر له باسم «الدفاع عن المرشد وعن ولاية الفقيه».

وبالفعل فإن بيانات مجهولة قد صدرت في طهران بأسماء حزب اللّه، وأنصار حزب اللّه، حمّلت فيها عبداللّه نوري ومهاجراني المسؤولية عما لقياه على أيدي المعتدين، لأنهما «إما من خلال الدفاع عن المنشق آية اللّه منتظري، كما فعل نوري، أو الدفاع عن علاقات الصداقة بين الشباب والشابات ما قبل الزواج، كما فعل مهاجراني، وكلاهما باتا، بالنسبة لأنصار حزب اللّه والمؤمنين، من دعاة الليبرالية وأنصار الهجوم على القيم الدينية والثورية الأمر الذي جعلهما يستحقان مثل هذا الاعتداء».

المتتبعون السياسيون لما جرى من سجالات علنية، وأخرى وراء الكواليس، في إطار معركة مجلس خبراء القيادة التي جرت في الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر للعام ١٩٩٩م، يقولون إن وراء الأكمة التي ظهرت يوم الاعتداء على نوري ومهاجراني ما وراءها. ويلخصون الأمر كله بين منهجين أو مقولتين فكريتين باتتا متبلورتين سياسياً بتجمع الإصلاح والتغيير الذي يوالي موقع الرئاسة، والمحافظة والتقليد الذي يوالي موقع الولاية. وبينما ينادي الأول ويدعو علناً إلى اعتبار كل شيء يحصل في البلاد منوطاً بصناديق الاقتراع والقانون والدستور، فإن الثاني يدعو وينظر علناً إلى نظرية الولاية الإلهية (المافوق دستورية) التي من حقها وحدها إضفاء المشروعية والمصداقية على صناديق الاقتراع والقانون والدستور.

من هنا فإن من باتوا يعرفون باليمينيين الراديكاليين، أو بتعبير أدق بالثيوقراطيين، كانوا يتخوفون كثيراً من أن تسفر معركة مجلس الخبراء الثالثة، إذا ما تركت لصناديق الاقتراع وحدها، أن تقول كلمة الفصل عن تغيير جديد في هيكلية النظام السياسي الحاكم، بما يتلاءم مع أطروحات الإصلاحيين، أو بتعبير آخر الجمهوريين، الداعية إلى تصحيح مفهوم الولاية التقليدي النظري وتعديله بما يتلاءم والدستور أو القانون الأساسي الذي يدعو، نصاً

وروحاً، إلى ضرورة إعمال الرقابة الدائمة واليومية على مرشد الثورة عبر مجلس الخبراء المنتخب من الشعب، وتالياً إلى إدخال عناصر جديدة على مجلس الخبراء من أهل الاختصاص والخبرة في شؤون السياسة والعسكر والأمن والاقتصاد والثقافة، وكذلك إدخال العنصر النسائي وعدم الاكتفاء برجال دين متفقهين، كما كانت الحالة عليه حتى الآن. هذا بالإضافة إلى إضفاء الحيوية الدائمة على هذا المجلس لتصبح جلساته ومناقشاته علنية، أو كحد أدنى تقديم تقارير دورية للجمهور عما يحصل في تلك الجلسات، وليس كما كانت عليه الحال حتى الآن في الدورتين السابقتين (كل دورة سبع سنوات) إذ لم تُسمع كلمة مفيدة واحدة عما دار من مناقشات داخل هذا المجلس طوال الأعوام الماضية.

وهنا يسجل الإصلاحيون ملاحظة فورية وعاجلة بقولهم إن مشكلتهم ليست مع المرشد الحالي، بقدر ما هي مع تكتل المحافظين المختبىء وراء المرشد لحماية مصالحه التكتل الفئوية والذاتية باسم ولاية الفقيه، وعبر تنظيره لمقولة الولاية بما يتلاءم وممارساته السياسية البالية.

وعندما يأتي محتشمي و«يبق البحصة»، إذا جاز لنا هذا التعبير، فإنه يطالب المرشد الحالي عملياً بكشف هذا التلاعب، أو بتصحيح الصورة وعرضها كما هي دون رتوش المحافظين، وتالياً تحديد موقفه النهائي من السجال الدائر بين التكتلين بما يرفع الشبهات المحيطة بالموقع الذي يمثله في قمة هرم السلطة.

بالمقابل يقول جماعة اليمين الراديكالي أو الثيوقراطيون بأن من بين الإصلاحيين الذين يختبئون وراء موقع الرئاسة اليوم، من لا يؤمنون أصلاً بنظرية ولاية الفقيه، أو لم يعودوا يؤمنون بها، أو في أحسن الأحوال ممّن ينادون بتحويل المرشد إلى صورة أشبه ما تكون بالملكة إليزابيت في بريطانيا، التي تملك ولا تحكم، مما يرون فيه خطورة تحول الدولة بمرور الأيام إلى دولة علمانية لا يبقى فيها للدين إلّا اسمه وللقرآن إلّا رسمه!

المحللون السياسيون من دعاة المجتمع المدني الإسلامي بدورهم يقولون بالمقابل إن أفضل ضمانة لعدم ضياع الدين وأفضل حماية لنظرية ولاية الفقيه تكمن في إبعاد هذه النظرية عن كل شبهات الاستبداد والديكتاتورية، وعرض الدين على حقيقته حسب مستجدات العصر، وفي إطار دستور البلاد المدون، بما يعني الدعوة إلى الديموقراطية والتعددية الحزبية والسياسية كسلاح عصري حديث، للدفاع عن منجزات الثورة الدينية، ويضربون مثلاً على نجاح مثل هذه التجربة في انتخابات الرئاسة الأخيرة التي أفرزت الظاهرة الخاتمية والرئيس محمد خاتمي، والذي بات بنظرهم يشكل صمام الأمان الأهم أمام أخطار تكلس الثورة أو انفجارها من الداخل.

ويعتبر الخاتميون أن المرجع الأساسي في كل هذه السجالات هو دائماً الإمام الخميني باعتباره المؤسس للجمهورية الإسلامية والنظام السياسي المنبثق عنها.

يقول الإمام الخميني في اجتماع له مع جمع من علماء طهران: «إن الفقيه لا يريد أن يحكم الناس بالقوة والعنف. والفقيه الذي يعمل خلاف ذلك، أي يمارس ولاية الفقيه بالقوة والعنف، فإن ولايته تسقط على الفور. ففي الإسلام، القانون هو الذي يحكم، حتى النبي الأكرم (ص) كان تابعاً للقانون، القانون الإلهي... إن ولاية الفقيه تعني النظارة على المجلس والرئيس وسائر الأجهزة حتى لا ترتكب المخالفات القانونية... أي الوقوف بوجه صعود الديكتاتورية...».

وعن الحالات الاستثنائية لتدخّل ولي الفقيه أو المرشد، يقول الإمام الخميني في اجتماع آخر: «في نظام الجمهورية الإسلامية لا يحق لأحد، أياً كان، أن يفرض رأيه على الآخرين ـ وأتمنى أن لا نشهد مثل هذا اليوم أبداً ـ نعم قد يحصل شيء من هذا القبيل عندما يتعرض الإسلام كله أو كرامة النظام وسمعته للخطر، ومع ذلك فإن الإقدام على خطوة فردية من هذا النوع لا يجوز أن تحصل إلّا بالعودة إلى الخبراء والمتخصصين في كل حالة...».

يمكن القول إذاً إن المعركة التي تصاعدت على هامش معركة انتخابات مجلس الخبراء بين الإصلاحيين والمحافظين لتصل إلى حد الاعتداء على وزيرين في الحكومة، وأمام أعين الملأ وعيون الشرطة والدرك، لا تزال في جوهرها هي المعركة الأساسية التي فتحت عشية انتخابات الرئاسة السابعة بين دعاة إشاعة الحريات وتقنينها، وممارسة الديموقراطية عبر المساءلة الشعبية المستمرة، والخضوع للدستور نصاً وروحاً باعتباره الوثيقة التاريخية الوحيدة التي تضمن الوفاق الوطني، وبين دعاة تكبيل الحريات أو تحديدها حسب المنافع الفئوية والمصالح الطبقية، وبما يتلاءم مع كل مرحلة من مراحل الحكم بحجة الحفاظ على الدين والنظام. وكما تبين فإن ولاية الفقيه الدستورية المدونة براء من مثل هذه الأطروحات، خصوصاً أن النص الدستوري يدعو صراحة إلى «ممارسة الناس حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم» الذي منحهم اللّه إياه، وليس قيامهم بواجبهم وتكليفهم تجاه من يختاره الاقتراع كما يزعم الثيوقراطيون.

٢

المحافظون في عين العاصفة والولاية الدستورية عنوان المرحلة القادمة

في بيان رسمي، هو الأخطر من نوعه له منذ تأسيسه، كشف حزب كوادر البناء الوسطي والمعتدل ـ المعروف بولائه للرئيس السابق، والطرف الأكثر ثقلاً في ائتلاف حكومة الإصلاح الخاتمية ـ كشف بعضاً مما سمّاه «مسرحية المؤامرة التي حيكت بعناية قبل عدة سنوات من جانب أقلية شمولية طامعة في احتكار السلطة، هدفها كان ولا يزال ضرب رجلي النظام البارزين اللذين اشتهرا بشعبيتهما ودورهما، المبدعين في إدارة دفة البلاد السياسية والتنفيذية، الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني والرئيس الحالي محمد خاتمي».

وإذ انتقد بيان الحزب المذكور ما سمّاه «حركة الشموليين والطامعين باحتكار السلطة الهادفة لتجاوز حريم وحرمة مؤسسة الصحافة» استنكر بشدة «الهجوم الذي تعرضت له النائبة البرلمانية الناشطة فائزة رفسنجاني، ابنة تلك العائلة العريقة في النضال منذ نحو نصف قرن». واعتبر هذا الهجوم «خطوة في إطار سلسلة من الخطوات تفترض إمكانية وقف انهيار الذين انهزموا في ملحمة انتخابات الرئاسة في امتحان انتخابات البرلمان القادمة»، وذلك من خلال «الحؤول دون ترسيخ العناصر الفاعلة والكفوءة في ساحة المنافسة الانتخابية»، مطالبين، في الختام، الشعب الإيراني بأن يكون هو «الحكم الفصل القادر على منع هؤلاء من تخريب الأجواء السياسية، وتالياً ذبح أنصار الثورة والنظام والبلاد بسيف الظلم والتزوير والخداع، وجعلهم ضحية الغبار المنبعث من الأجواء المشحونة بالتوتر».

في تلك الأثناء استمر وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي عطاء اللّه مهاجراني المعروف بكونه

منظّر الحزب الآنف الذكر في كتابة سلسلة مقالاته تحت عنوان «حجب الثقة» في صحيفة «إطلاعات» اليومية، متقدماً إلى عمق الجناح المنافس، محذراً إياه، بالإشارة مرة وبالإيماءة أخرى، أو المباشرة أحياناً، من تكرار تجربة «الاستبداد الفكري السوفياتي»، معلناً وقوفه صراحة إلى جانب المطالبين بـ«إعلان المبادىء العامة لحرية الفكر والتعبير، وضرورة تهديم الجدار المزيف بين الكتاب وأهل الفن والإبداع» بين كل ألوان الطيف، باعتبار أن ذلك هو «الطريق الأوحد لمنع احتراق الثقافة بنار السياسة». وبينما كانت إيران تشهد محاكمة المصلح الديني الشاب محسن كديور، قطع الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي الشك باليقين حول الموقف القانوني والدستوري تجاه مثل هذه المحاكمات التي أحيطت بالجدل الكثير واللغط الأكثر، والإثارة الواسعة عندما أعلن صراحة، وإن لم يفصح بالاسم، وقوفه إلى جانب القراءة الإصلاحية التي يتبناها كديور ومعه العديد من رجال الدين المستنيرين وأعمدة النخب الفكرية المعاصرة، حول نظرية الإمام الخميني الراحل المعروفة بولاية الفقيه، وذلك بالقول:

«إنني لا أرى طريقاً للدفاع عن الإسلام بغير الدستور الذي يكفل حقوق الناس، والتي من بينها حقهم في التعبير عن آرائهم وتقرير مصيرهم بأيديهم، بما فيه انتخاب قائدهم بواسطة خبراء مجلس القيادة». وهو ما اعتبره المراقبون إعلاناً صريحاً من جانب الرئيس محمد خاتمي، أن القيادة السياسية والدينية العليا في البلاد ممثلة بمرشد الثورة الذي هو الرجل الأول في النظام، يتم انتخابه من الشعب وليس منصّباً من قبل السماء كما تدعو بعض قيادات التيار المحافظ، وهي بالمناسبة التهمة الرئيسية التي يحاكم بسببها محسن كديور. وإذ دعا الرئيس محمد خاتمي إلى «الاعتراف بالمعارضة في إطار القانون وعدم التعامل معها بوسائل القمع، لأن الفكر لا يمكن إخراجه من الساحة بقوة الصولجان، وأنه إذا ما خرج فإنه لن ينتهي بل سينزل تحت الأرض» كما جاء في خطابه الجماهيري بحضور علماء الدين في محافظة لرستان، فإنه شدّد أيضاً على «أننا لا نستطيع أن نجعل الناس جميعاً تفكر بلون واحد، وإن من حق كل واحد من أبناء الشعب أن يعارضنا الرأي والتفكير، وإن جل ما نستطيع فعله هو أن نجعله يعارضنا في إطار القانون».

على صعيد آخر فقد تدافع بعض أقطاب من يوسمون باليمين المحافظ للإعلان عن موقف متميز لهم في «رفض أساليب العنف في كل أشكالها، لأن ذلك يخالف تعاليم الإسلام والشرع المقدس وهو حرام»، كما ورد في مضمون تصريحات آية اللّه مهدوي كني والقطب البرلماني محمد رضا باهنر، وهو ما اعتبر إنجازاً كبيراً على طريق قبول قواعد اللعبة الديموقراطية الجديدة التي يدعو إليها الرئيس محمد خاتمي منذ توليه الرئاسة، وإن ذلك بدأ يتحول إلى نوع من الثقافة المطلوبة على الأقل لدى شريحة لا بأس بها من عقلاء القوم في

تكتل المحافظين، حيث نقرأ في الصحيفة الرسمية الناطقة باسم التكتل المذكور نقداً لاذعاً وجارحاً لتصريحات أحد قادة المروّجين لنظرية العنف، ممّن يوسمون بأعضاء حزب اللّه، مصحوباً بنزع الشرعية الدينية والقانونية عن تلك النظرية، كما ورد في افتتاحية أمير محبيان في صحيفة «رسالت» المسائية الشهيرة. أو كما صرّح محمد رضا باهنر مرة أخرى، الذي يمثل أحد أقطاب اليمين البرلماني المحافظ، لصحيفة «انتخاب» الصباحية المستقلة داعياً بوضوح إلى «نبذ شعارات المطالبة بإعدام المعارضين وطردهم أو إخراجهم وعزلهم، في المرحلة القادمة» وهو ما اعتبر كذلك تقدماً ملحوظاً على طريق قبول قواعد اللعبة الديموقراطية الدستورية التي ما انفك الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي يدعو معارضيه إليها من اليمين المحافظ وغيرهم.

ماذا نستنتج من هذا التسلسل المتلاحق للتحولات والمستجدات التي تشهدها ساحة العمل الإصلاحي الملتفة حول الرئيس محمد خاتمي؟

ثمة من يعتقد بأن التهاب الشارع السياسي سيظل هو العلامة المميزة للتطورات القادمة حتى ما بعد معركة الانتخابات البرلمانية السادسة وصولاً إلى نهاية الولاية الأولى للرئيس محمد خاتمي. فيما يعتقد آخرون بأن الساحة السياسية حبلى بالأحداث والوقائع المفاجئة، والتي قد تقلب موازين القوى بصورة غير مسبوقة وربما غير قابلة للحسابات التقليدية المعروفة. وقد يكون هذا وذاك صحيحين، لكن الأهم هو ما يقول به بعض المتبعين العارفين بخفايا اللعبة السياسية، حيث يؤكدون أن الطريق الذي اختاره الرئيس محمد خاتمي للإصلاح السياسي بات طريقاً لا رجعة عنه في كل الأحوال، بل إنه صار الحل الوحيد للخروج من كافة المآزق أو المعضلات التي قد تعترض البلاد في المستقبل. ويضيف هؤلاء أن من كان يحلم، من المتطرفين اليساريين أو اليمينيين، أن بالإمكان تفكيك القيادات من الدرجة الأولى عن بعضها، أو مصادرة إحداها ووضعها في مواجهة الأخرى، بدأ يخسر الرهان شيئاً فشيئاً مع عودة ترويكا الهرم السياسي الحاكم، الذي يقف على رأسه مرشد الثورة بضلعيه المؤتلفين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي.

وإذا كان بيان كوادر البناء واضحاً في هذا السياق، فإنه يحمل في طياته أيضاً تحذيراً واضحاً لمن يهمه الأمر من المتطرفين اليساريين واليمينيين على السواء من مغبة الدخول في لعبة اختراق الخطوط الحمراء، لأن من شأن ذلك بنظرهم تهديد نظام اللعبة كلها. «ولما كان سكان (دفة) الإصلاح السياسي بيد رجل ينبذ سياسة العزل والإقصاء ويتخذ سياسة التسامح والتساهل بديلاً، وسكان القيادة العليا بيد رجل أعلن صراحة في أكثر من مناسبة

رفضه لكل أشكال الاستبداد بالرأي أو التفرد باتخاذ القرار، وكان سكان التوازنات العامة بين القوى السياسية بيد رجل يعرف برجل كل الفصول والأزمات»، كما يقول محللون سياسيون مطلعون على أحوال التقلبات السياسية، فإن ماكينة الإصلاح بنظر هؤلاء تتجه، عاجلاً أم آجلاً، لتكرس نظرية الولاية الدستورية بديلاً لنظرية الولاية التعيينية، باعتبار أن الأولى هي الأقرب للخمينية إذا جاز التعبير، أي الأكثر التصاقاً بروح نظرية المؤسس للجمهورية الإسلامية، أي الإمام الخميني الراحل، وهو المرجعية الأولى لقادة البلاد، فيما تعتبر الثانية النظرية المعبرة عن الأقلية التي يصفها الإصلاحيون بالشموليين الطامعين باحتكار السلطة فضلاً عن تنافرها مع القاعدة الشعبية التي باتت الشريك المتنامي القوة للإصلاحيين في صناعة القرار وصياغته النهائية.

وأياً تكن التحليلات بشأن مستقبل السجال الذي يسخن بشكل متسارع بين الإصلاحيين والمحافظين، فإن المحللين السياسيين المطلعين على أحوال الشارع السياسي الإيراني يجمعون على أن المحافظين باتوا في حرج شديد من أمرهم أمام تنامي متطلبات الإصلاح العام وتحالف بعض رموز المجتمع السياسي القديم مع رموز المجتمع السياسي الجديد، في إطار برنامج تعميق التنمية السياسية الذي يبدو أنه لا رجعة عنه.

٣

الوزير المقموع والتمرين الميداني على الديموقراطية

أن تشعر وزارة الداخلية في بلد كبير وقوي، لا سيما أنه من بلدان العالم الثالث، بأنها باتت في صفوف «المعارضة»، وأنها مضطرة للدفاع عن حقوق معارضيها للاستحصال على حقوقها «المسلوبة»، فذلك أمر غريب وطريف لا يتكرر كثيراً. وعندما يحصل يعني بالتأكيد بأن شيئاً ما يجري خلافاً للمألوف في تلك البلاد.

ما حصل في إيران في بداية عهد الرئيس خاتمي أثناء تولي وزير الداخلية السابق عبدالله نوري هذا المنصب (القابع حالياً بسجن اوين) من حوادث متفرقة في بعض المحافظات، بينها العاصمة طهران، كان تبلوراً لهذه الحالة الفريدة من نوعها وغير المألوفة كثيراً في الحياة السياسية، لا سيما في بلدان العالم الثالث.

فقد قدمت شخصيات حزبية موسومة بالليبرالية، تنتمي إلى حركة محظورة رسمياً، طلباً إلى وزارة الداخلية بخصوص إقامة مراسم تخليد الذكرى السنوية لزعيمها الراحل في كل من أصفهان وطهران.

وزارة الداخلية التي يفترض أنها تعبر عن وجهة نظر الحكومة والنظام أمام حركة المعارضة، والتي يفترض بها أن تقدم على رفض هذا الطلب، استناداً إلى القواعد والأعراف التقليدية المتبعة لدى وزارات الداخلية في أغلب بلدان العالم الثالث، باعتبار أن الموافقة على طلب من هذا النوع يعني، فيما يعني، القبول والاعتراف بنشاطات المعارضة ولو بشكل غير مباشر، هذه الوزارة العتيدة، خالفت الأعراف والتقاليد، وعلى غير العادة المتبعة، وافقت على طلب المعارضة بإقامة المراسم المشار إليها، ولكن استناداً إلى دعوى ضرورة احترام

تقاليد وأعراف المجتمع المدني، وهو الشعار المركزي الذي تنادي به حكومة خاتمي التي تمثلها تلك الوزارة.

ما يُسمى بقوى الضغط الشارعية، وهي قوى تنتمي في الغالب إلى تقاليد مجتمع محافظ يسبق قيام المجتمع المدني، أعلنت رفضها لهذا القرار الوزاري ونزلت إلى الشارع لتعوق تنفيذ هذا القرار بأي شكل من الأشكال.

وقد حصلت بالفعل بعض المشادات الكلامية، ومن ثم احتكاكات مباشرة وساد جو من التشنج والتوتر الاجتماعي المصحوب بالغضب المتبادل بين الموالين لإقامة تلك المراسم والمعارضين لها، مما منع عملياً إحياء المناسبة.

لكن وزارة الداخلية التي بدت هذه المرة مصممة على تحقيق شعارها بضرورة احترام كافة مظاهر المجتمع المدني، أصرّت من جهتها على ضرورة إقامة تلك المراسم بعد ٤٨ ساعة من الحادثة، وبحماية قوى أمن النظام وشرطته، مما أظهرها بمظهر المتعاطف مع معارضيها الحزبيين والسياسيين الذين تحظر عليهم بالأساس ممارسة النشاط السياسي الحزبي التقليدي.

وقد حرصت وزارة الداخلية على إصدار بيان رسمي يدين ممارسات من سمتهم بالقوى المخلّة بأمن المجتمع، والخارجة على القانون، وهو البيان الذي حرصت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التي تتهمها القوى السياسية التي تقف وراء وزير الداخلية بالانحياز لقوى المجتمع القديم، على إذاعته. كما حرصت قوى الأمن والشرطة التي تتهمها، هي الأخرى، القوى السياسية نفسها، بالانحياز إلى قوى المجتمع التقليدي القديم والمحافظ، على النزول بكثافة هذه المرة إلى الشارع، لحماية مراسم المعارضة ومنع المشاغبين والمعارضين لإقامة تلك المراسم من عرض عضلاتهم.

وهكذا نجح الشيخ عبدالله نوري وزير الداخلية الإصلاحي في تحقيق أول إنجاز له في إطار مشروع الحكومة والرئيس محمد خاتمي، القاضي بضرورة قيام المجتمع المدني الديني، واحترام تقاليده وأعرافه، أياً كانت الانعكاسات السياسية لذلك على مجمل الأحداث والنشاطات العامة للحكومة.

وهكذا بدا وزير الداخلية، وربما للمرة الأولى في تاريخ هذا البلد العالم ثالثي، وكأنه مقموع بدل أن يكون ممثلاً للسلطة القمعية بأدواتها، فاشتكى إلى القضاء وكذلك إلى السلطة الدينية ـ السياسية العليا التي تمسك عملياً بكل أجهزة الأمن الداخلي والشرطة دستورياً، ليسترد حقوقه «المدنية» «المضيّعة» و«المسلوبة» من جانب بعض قوى المجتمع القديم.

وبالفعل فقد حصل عليها، ومعه حصلت المعارضة السياسية المحظورة، بقرار منه أيضاً، على بعض حقوقها المدنية، وبدا وكأنه متعاطف مع هذه المعارضة، بل إنه صنف من جانب قوى المجتمع السياسي القديم في خانة واحدة مع المعارضة الليبرالية المحظورة.

إنه لأمر غريب وغير مألوف بالتأكيد في بلدان العالم الثالث، لكنه تمرين لا بد منه على الديموقراطية إن أرادت هذه البلدان الانتقال حقاً من «عصر المجتمعات التقليدية الراكدة إلى عصر المجتمعات المتحركة والحيوية والفعالة»، كما يقول الرئيس الإيراني محمد خاتمي.

إن تعاطف وزير الداخلية مع المعارضة السياسية له جاء في إطار دعوة الرئيس محمد خاتمي، التي يكاد يكررها يومياً، إلى ضرورة احترام القانون وضرورة احترام الحقوق المدنية للأفراد والجماعات المقيمة بين ظهراني النظام الإسلامي، حتى لو كانت معارضة للنظام ومختلفة معه تماماً.

وانتصار وزير الداخلية في هذه المعركة انتصار للقانون، ولشعارات المجتمع المدني التي ينادي بها الرئيس محمد خاتمي، وبالتالي فهو انتصار للديموقراطية في النظام السياسي الإسلامي. تلك الديموقراطية التي بدا وكأن الجميع، حتى تلك القوى التابعة للمجتمع القديم والمحافظ، أخذت تحرص على المشاركة في تمارينها المعلنة من جانب الرئاسة حتى لا يفوتها قطار التغيير المنطلق بسرعة نحو أهدافه المنشودة.

إنها تجربة فريدة من نوعها، جديرة بالتأمل والمطالعة، خصوصاً عندما يشعر فيها المواطن العادي بلذة الفخر والانتصار وهو يراقب وزير الداخلية «المقموع» من جانب قوى المجتمع السياسي القديم يتململ من ذلك القمع، وهو يبحث عن حقوقه «المضيّعة» أو «المسلوبة» مثله مثل سائر المواطنين، بعد أن ظلت وزارة الداخلية، على مدى الذاكرة التاريخية البشرية، ممثلة لسلطة القمع ومالكة لأدواتها.

ثمة من يعتقد هنا بأن إقامة مراسم الذكرى السنوية للفقيد المهندس مهدي بازركان أول رئيس وزراء للحكومة الثورية المؤقتة في إيران، وذلك على أيدي قوى المعارضة السياسية الموسومة بالليبرالية، وفي ظل حماية أدوات القانون والنظام والأمن، وفي ظل التعاطف الذي أبداه وزير الداخلية مع الحقوق المدنية لمواطنيه، رغم خلافه السياسي مع تلك المعارضة، يمكن اعتباره بمثابة الخطوة الأولى على طريق الألف ميل في ماراتون «الديموقراطية المعاصرة»، أو بالأحرى إرساء تقاليد المجتمع المدني الديني المعاصر التي خاض الرئيس محمد خاتمي معركته الرئاسية من أجل تحقيقها.

نعم، لقد أقيمت المراسم المذكورة بحضور قادة المجموعات المعارضة لإقامتها، وهي ظاهرة

صحية بالطبع: أن يمسك المعارضون والمعارضون للمعارضين أنفسهم عن الاشتباك ليستمعوا للرأي والرأي الآخر، ولو عن غير طيب خاطر.

وهذه لذة أخرى يشعر بها المواطنون، لكن اللذة الأكبر تكمن في ذلك الشعور العظيم بالفخر والاعتزاز الذي شعر به المواطنون وهم يرون أنفسهم، ولأول مرة، أنهم هم الذين دعموا وزير الداخلية «المقموع» ليأخذ حقوقه «المضيّعة» وأن هذا الوزير ما كان له لينتصر لولا وقوف الجمهور والرأي العام إلى جانبه.

٤

دفاعاً عن حرية الكلمة والقلم وما يسطرون

بعد لحظات من مصادقة مجلس الشورى (البرلمان الخامس الذي كان يسيطر عليه المحافظون) على مشروع تعديل قانون المطبوعات الذي تقدم به عدد من نواب تكتل المحافظين، اتصل بي أحد «المشاغبين» من أنصار الإصلاح «معزياً»، طالباً مني «تقبيل القلم ووضعه جانباً إلى حين» باعتبار أن الانطباع السائد لدى عامة المحللين والمراقبين بأن المشروع المذكور إنما يستهدف بالدرجة الأساس تقييد حرية أرباب القلم والكلمة، أياً كانت انتماءاتهم، منعاً لتشويش أذهان الرأي العام، لا سيما في «الظروف الحساسة» التي عادةً ما يستند إليها أصحاب مشاريع الحد من مساحة حرية الكلمة.

ولم تمر ساعات على تعزية «المشاغب» ونصيحته حتى طرق مسامعنا نبأ إغلاق صحيفة «سلام»، الجريدة الناقدة والأكثر إثارة للجدل والحيرة في السنوات الأخيرة، بتهمة نشرها مقاطع من رسالة تقول إنها عائدة لمساعد وزير الاستخبارات الأسبق، (ومستشار الوزير السابق) المنتحر في سجنه، في إطار الملابسات المتفاقمة لقضية الاغتيالات السياسية لمثقفين وسياسيين ليبراليين معارضين للنظام الإسلامي.

أياً تكن نوايا الذين صادقوا على المشروع، وأياً تكن الأهداف والغايات التي يسعى إليها الداعمون لتمرير هذا المشروع في البرلمان بأي ثمن كان، وهم بالتأكيد مخلصون لبلادهم، ولا بد أنهم حزموا أمرهم من أجل إعادة ترتيب البيت الثقافي من الداخل، بعد أن «تسلل إليه العديد من الأجانب بهدف تقويضه ونزع حصاناته»، كما صرّح المتحمسون لمشروع التعديل في محاججاتهم البرلمانية، فإن هناك من قرأ في نواياهم «الابتزاز السياسي»

لخصومهم الداخليين الذين لا يقلون عنهم إخلاصاً لبلادهم، وهم المقربون من رأس الهرم القيادي، بل ويعتبرون أنفسهم من «عظام الرقبة» كما يقول المثل، ومن المؤسسين. فالمدير المسؤول عن صحيفة «سلام» هو قاضي القضاة المقرب من الإمام الخميني الراحل، وعضو مجلس تشخيص مصلحة النظام والمستشار السياسي لمرشد الثورة الحالي. ومع ذلك فإن التهمة الموجهة له اليوم هي الإقدام على نشر أو إفشاء أسرار محرمة!

يقول العارفون بخفايا السياسة وعلومها بأن الحساب والكتاب فيها إنما يتمان في هذه الدنيا على عكس المحاسبة الإلهية للناس على أعمالهم، والتي عادة ما تتم يوم المعاد. ويضيفون أن الممارسة السياسية بنتائجها وليست بالنيات كما هي أعمال العباد في يوم الحساب الأكبر.

الذين طرقوا باب «الابتزاز السياسي»، ممن يقفون وراء صحيفة «سلام» كما يقول المحافظون، والذين يتهمون الصحيفة بالتحريض ضدهم وابتزازهم من خلال نشرها لمقاطع من رسالة داخلية في وزارة الاستخبارات حول الثقافة والمثقفين وأوضاع الإعلام في البلاد، عليهم أن يستقبلوا الرد مباشرة ويردوا الصاع صاعين وقبل فوات الأوان، ذلك أن ميدان السياسة كميدان الحرب، والحرب سجال والفرص تمر مرّ السحاب.

من جهة أخرى، إذا كان من حق المحافظين، وهم الذين ينتمون في غالبيتهم إلى طبقة المجتمع السياسي القديم، أن يقلقوا من انفلاش الوضع السياسي العام بما يعرّض أمن مواقعهم التقليدية للخطر، وكذلك العديد من المقولات والمعتقدات التي استأنسوا بها لعقود طويلة، فإن من حق الإصلاحيين الذين يطرقون أبواب السلطة بعنفوان الشباب، أن يقلقوا هم أيضاً مما يسمونه بمحاولات «عسكرة الثقافة والإعلام»، باعتبار أن قراءة المحافظين ونظرائهم لهاتين المقولتين قراءة «نظامية» تُشتمُّ منها رائحة «النظم العسكرية» للأفكار والمقولات، وتالياً الإعلام والصحافة أيضاً.

محللون سياسيون مستقلون من جماعة المجتمع المدني الجديد يرون في السجال الساخن والحاد الدائر هذه الأيام، والمرشح للتصاعد بين المحافظين والإصلاحيين، بأنه قد ينعكس وبالاً على الثقافة والمثقفين والإعلام والإعلاميين، باعتبار أن ظاهرة «عسكرة الثقافة»، بذريعة ترتيب أوضاع البيت الداخلي، قد تدفع بالأحداث والوقائع، وتالياً بالسياقات السياسية العامة، إلى ظهور نوع من أنواع الاستبداد أياً كانت الجهة المنتصرة فيه، وهو ما حذر منه رئيس مجلس الشورى الإسلامي (السابق) علي أكبر ناطق نوري بصراحة، عندما أشار في كلمته إلى احتمال تكرار ما سمّاه «تجربة المشروطة» أوائل القرن الميلادي

الحالي «في حال إضعاف دور البرلمان» والكل يعرف كيف أن الحركة الإصلاحية الدستورية التي قادها العلماء آنذاك قد تحولت إلى سياقات استبدادية، ومن ثم أفرزت ظاهرة رضا شاه، وتالياً السلالة البهلوية المعروفة.

ما تم الاتفاق عليه في البرلمان الخامس (صاحب الأكثرية المحافظة) ليس سوى كليات مشروع لتعديل قانون المطبوعات الفعلي، بما ينزع عنه بعض الغموض الذي يحيط بعدد من بنوده، كما يقول الداعون لهذا التعديل. فيما تركت احتمالات التغيير والإصلاح مفتوحة على مصاريعها فيما بعد حيث يفترض أن تساهم فيه كل الجهات المعنية بالإعلام والمطبوعات.

ما قامت به صحيفة «سلام»، وأياً تكن دوافعه السياسية أو سياقاته القانونية أو ملابساته الأمنية، يحمل في طياته، فيما يحمل، جرس إنذار مبكر حول احتمال لجوء بعض العقول الأمنية إلى الوسيلة الأقرب والأسهل للسيطرة على الموقف، في مثل الحالات التي تتعرض لها إيران حالياً، وهي ما وصفناه بـ«عسكرة الثقافة»، أي وضع «نظام أو نظم حديدية لها» بذريعة الحفاظ على مقومات البيت الكبير! وهي تجربة سبق تكرارها في أكثر من نظام عالم ثالثي، وغالباً ما أتت بنتائج سلبية لا سيما على الحريات العامة وعلى النظام الديموقراطي البرلماني بشكل خاص. ذلك لأن «عسكرة الثقافة» ستعني بالضرورة، مع مرور الأيام، تعميم وشيوع، وتالياً سيادة «ثقافة العسكر»، وذلك ما لا ينبغي أن يقبل به بالتأكيد لا المحافظون ولا الإصلاحيون في إيران، بعد أن قبلوا بقواعد اللعبة الديموقراطية الشفافة القائمة على الاحتكام لدولة المؤسسات والقانون.

وهنا لا بد من ذكر الإضافة التي قدمها وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، وهو يلقي بدفاعاته أمام البرلمانيين أثناء مناقشات مشروع تعديل قانون الصحافة، حيث نبههم إلى أهمية أن تكون القوانين التي يسعى النواب إلى المصادقة عليها، في مجال إعادة تنظيم قانون الصحافة «متطابقة مع روح الحريات العامة، لا سيما حرية الصحافة»، ذلك لأن حرية الكلمة لا يجوز، ولا يمكن أيضاً أن تقيد بقانون قسري يأخذ الطابع السلطوي كما جاء في مضمون خطاب الدكتور عطاء الله مهاجراني، والذي يرى ضرورة إبعاد «النهج السلطوي عن مقاصد التشريع الخاص بتنظيم الحريات، وإلّا فما معنى قيام الجماهير بين الحين والآخر ضد السلطات الحاكمة؟!» سوى المطالبة بالحريات التي عادة ما تستلبها السلطات باسم القانون.

المتفائلون بحيوية السجال الدائر حول الحريات، وفي طليعتها حرية الصحافة، يؤكدون أن

طريق العودة عن الحريات المتاحة فعلياً في إيران مسدود بقائمة طويلة من الممانعات والدفاعات القوية، وفي مقدمها تاريخ علماء الدين الشيعة المعمّد بالكفاح المستميت من أجل الحرية، وكذلك جمهور الرأي العام الإيراني من مجتمع الشباب والمرأة الذي بات يحمل توقاً لامحدوداً، وشوقاً منقطع النظير للحرية، وفي مقدمتها حرية الصحافة التي باتت، بحق، الركن الرابع للديموقراطية الإسلامية الراشدة التي ينادي بها الرئيس محمد خاتمي.

أما المتشائمون، ومن بينهم صاحبنا «المشاغب» الذي ذكرناه آنفاً، والذي نصحنا فور المصادقة على مشروع تعديل قانون المطبوعات بتقبيل القلم ووضعه جانباً، فهم يرون أن ما حصل لصحيفة «سلام» ليس سوى تعبير عن القول المأثور: «أول الغيث قطر... ثم ينهمر». لكننا نقول لهم، وطبقاً لتجارب الشعوب المختلفة، ومنها تجربة الشعب الإيراني العظيم، وبكل ثقة واعتزاز، بأن القلم الذي نمسك به من أجل الحرية والإصلاح والتغيير، والذي نقبله يومياً، سنتمسك به أكثر من ذي قبل لأنه القلم الذي يقسم به البارىء عز وجل ﴿ن والقلم وما يسطرون﴾ ومثل هذا القلم لن ينفد مداده أبداً ما دام يدافع عن الحقيقة وينطق بها، ويُسبح باسم الحرية دوماً، لا سيما حرية الكلمة الأبدية التي تنفد دونها البحار وهي لا تنفد: ﴿قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً﴾. صدق اللّه العلي العظيم.

٥

أرباب السيف وأرباب القلم وجهاً لوجه

في معركة برلمانية مبكرة حول مستقبل الركن الرابع للديموقراطية، وهي معركة مفتوحة يبدو فيها المحافظون وكأنهم يمثلون جبهة «أرباب السيف» والقوة المسلطة على أنشطة السلطة الرابعة، أو الركن الرابع من الديموقراطية، فيما يبدو فيها الإصلاحيون وكأنهم يمثلون «أرباب القلم» والكلمة التي تسعى لتطويع السياسيين ورجال الدولة وجعلهم ينضوون تحت أجنحة تكتل الإصلاح والتغيير الثقافي الذي تتطلع إليه تيارات ما بعد الخاتمية.

وفيما كانت جبهة المحافظين تسعى، في حركة وقائية ردعية مبكرة لوقف زحف الإصلاحيين على سائر مواقع السلطات القضائية والتشريعية، بعد أن مكنت نفسها في جبهة السلطة التنفيذية، فإن الإصلاحيين الذين يعتبرون أنفسهم قد ملكوا الشارع السياسي وجمهور الرأي العام إلى جانبهم في مقولة ضرورة تداول السلطات بين التيارات بالطرق القانونية، كانوا يستعدون فعلاً لخوض معركة التفوق على المحافظين في عقر دارهم، أي البرلمان، في عملية تمرين مبكرة على احتلال مقاعد الأكثرية في مجلس الشورى الإسلامي في الانتخابات البرلمانية السادسة.

في مثل هذا المشهد الخلفي الذي يشرح معنى السجالات الساخنة التي تجري على صفحات الجرائد اليومية، غداة طرح مشروع تعديل قانون الصحافة المعروض على مناقشات البرلمان الخامس من جانب بعض رموز المحافظين.

وفيما يصرح أقطاب المحافظين، وفي مقدمتهم رئيس مجلس الشورى (السابق) علي أكبر ناطق نوري، بأن البلاد تعيش حالة حرب ثقافية تقودها قوى أجنبية معروفة بالتعاون مع

تيارات داخلية ليبرالية متسللة إلى بعض بيوت الثورة، مما يتطلب منع تسللها إلى بيت الشعب، أي البرلمان، بأي ثمن كان، فإن أقطاب الإصلاح، وفي طليعتهم زعيم اليسار الديني الراديكالي الموالي للرئيس أمين عام تجمع رجال الدين المناضلين الشيخ مهدي كروبي، كانوا يصرحون يومياً بأن الخطر الحقيقي يأتي من جانب الذين لم يستوعبوا بعد دروس ملحمة ٢٣ أيار/مايو، أي انتخابات الرئاسة الإيرانية الأخيرة التي أفرزت مجتمعاً سياسياً جديداً، أو طبقة نخبوية وليدة تعبر عن طموحات مجتمع الشباب والمرأة، عبر صحافة وليدة باتت تشكل رأس الحربة في الدفاع عن طموحات التغيير والإصلاح في السياسات العامة للنظام.

في هذه الأثناء تسعى بعض القوى الوسيطة، وفي طليعتها الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني وبعض القوى الاجتماعية والنخب الإدارية الحاكمة الموالية له، إلى دعوة الجميع للّعب داخل ما يسمونه بملعب الثورة، بعيداً عن سياسات العزل والإقصاء والتطرف أو إلغاء الآخر، منبهين من خطر سقوط السقف على الجميع!

وإذ يقف الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، باعتباره صمام الأمان، حسب قراءة دعاة المجتمع المدني الجديد، الحائل دون سقوط السقف على الجميع وحدوث انفجارات اجتماعية أو سياسية، ـ يقف معترضاً على ممارسات بعض المنضوين تحت لوائه من الداعين لاستعجال التغيير وحرق المراحل، وكذلك لعدم حصول تكلّس جديد في حركة الإصلاح والتغيير بسبب تباطؤ البعض من الجماعات الموالية له في عمليات الإصلاح، فإن الإدارة الخاتمية للإصلاح تبدو أمام امتحان عسير، وهي لا تزال لم تخرج بعد من معالجة واحد من أكثر الملفات تعقيداً وخطورة على مستقبل حركة الإصلاح والتغيير، لا بل على مستقبل الثورة نفسها، ألا وهو ملف الاغتيالات السياسية التي شملت مثقفين ومعارضين سياسيين ليبراليين في خريف العام ١٩٩٩٨م.

وإذ يبدو الملف وكأنه دخل مرحلة السبات العميق والغامض، بعد انتحار الرجل المحوري في تلك العمليات التي هزت المجتمع السياسي الإيراني بأكمله آنذاك، بطريقة أثارت أسئلة جديدة بشأن تعقيدات هذا الملف المشوب باللغط الكثير إلى حين انكشاف حقيقته على يد القضاء أو آلية مشتركة بين السلطتين التنفيذية والقضائية، كما يطالب الإصلاحيون، فإن الرئيس وحوارييه يبدون أكثر تفاؤلاً من أي وقت مضى من حيث إمكانية التوصل إلى حلول عملية وتسويات مقبولة بشأن معالجة جذرية لهذا الملف، تمنع تكرار الماضي، وتسقط أي مشروعية لمذهب العنف مستقبلاً، دون أن تضطر الرئاسة إلى سياسة تعليق المشانق كما تلح عليها بعض أوساط المتحمسين من جماعات اليسار المتطرف.

وحدها قواعد اللعبة الديموقراطية القانونية قادرة على إنقاذ السجالات السياسية الساخنة والحادة جداً بشأن مستقبل الصحافة بشكل خاص، والحريات بشكل عام، من خطر ما يسميه المحافظون باللبننة أحياناً والبلقنة أحياناً أخرى، ويحذرون منه في خطاباتهم بين الحين والآخر.

ثمة من يقول هنا إن معجزة صناديق الاقتراع التي أفرزت حكومة إصلاحية معتدلة، وقبل ذلك وبعده رئيساً مثقفاً قبل أن يكون رجل دولة متمرساً على لعبة السيف والصولجان، قادرة هي الأخرى أن تخلق برلماناً مختلفاً تماماً في دورته السادسة أياً تكن اصطفافات القوى السياسية الراهنة في البلاد.

ويستند محللون سياسيون في هذا السياق إلى أن الجيل الجديد للشباب ومجتمع المرأة، اللذين أثبتا حيوية فائقة خلال العهد الخاتمي، قادران على إعادة صياغة بيت الشعب بما يتناسب وحاجات المرحلة السياسية الجديدة في البلاد.

ويذهب آخرون للقول بأن نجاح المحافظين في تمرير مشروع تعديل قانون المطبوعات من شأنه أيضاً التسريع في عملية انتقال السلطة التشريعية في الدورة البرلمانية السادسة من أيدي أكثرية محافظة إلى أيدي أكثرية إصلاحية تواقة للتغيير، والتعاون مع إدارة الرئيس محمد خاتمي. [وهو ما حصل بالفعل].

يبقى القول بأن معجزة الحوار والاعتراف بالآخر، وضرورة تمثيل كل ألوان الطيف في السلطة، ومطبخ صناعة القرار وتجاوز مرحلة اللون الواحد للمجتمع والسلطة، قادرة هي الأخرى على تطويع أكثر المحافظين تشدداً مع خصومهم، وهو ما ظهر في آخر تجربة برلمانية لحجب الثقة عن الوزير الإصلاحي للثقافة والإرشاد، وهو ما يتوقع الإصلاحيون تكراره مع مشروع تعديل قانون الصحافة ولكن في حياة البرلمان السادس.

٦

تصادم أرباب السيف بأرباب القلم ومخاطر عسكرة الثقافة

مرة أخرى، يكون أرباب القلم على موعد مع أرباب السيف، والاحتمالات مفتوحة على مصاريعها كما هي الحال في كل مرة يتواجه فيها أصحاب الفكرة مع أصحاب القوة.

ومرة أخرى يكرر التاريخ نفسه في هذا السجال المفتوح بين الطرفين. ولما كان القول المأثور يقول بأن المرة الثانية غالباً ما يأخذ طابع التكرار فيها حالة تراجيدية، فإن ما أعد له البرلمان الإيراني الخامس من مشروع لتعديل قانون الصحافة ينطبق عليه القول المأثور بالتمام والكمال.

فالمعروف، حسب غالبية التجارب التاريخية ومنها تجارب إيران المعاصرة أيضاً، هو أن الحكومات كانت هي التي تقترح مشروعات تعديل قانون المطبوعات، لتحديد حريات المعارضة فيما تتطوع البرلمانات للدفاع عن حرية الصحافة والكلمة.

غير أن ما جرى في البرلمان الخامس الذي يسيطر عليه المحافظون من مواجهة باتت مفتوحة بين قلة من رموز المحافظين المتطرفين في مخاصمتهم للصحافة وأرباب القلم، وبين الحكومة الإصلاحية المدافعة عن حرية الصحافة وتعدديتها، يجعل الآية مقلوبة كما أشرنا، وتراجيدية خالصة، باعتبار أن تاريخ البرلمانات العالمية وتاريخ البرلمان الإيراني بالذات، لم يشهد أن وقف ممثلوه بوجه الحريات، وهم الذين أقسموا علناً على الدفاع عنها فيما لم تقسم الحكومة على ذلك.

ويتساءل المحللون السياسيون هنا عما إذا كان «أرباب السيف» والسلطان قد تسللوا إلى بيت الشعب، أم أن «أرباب السيف» (ونعني الحكومة هنا) قد تخلوا عنه متطوعين لصالح

ثورة القلم والحوار والكلمة التي تعيش النخب الحاكمة سجالاتها في بلدان عديدة من العالم، ومنها إيران!

المتتبعون لمجريات التحرك الذي قامت به تلك الحفنة القليلة من المحافظين البرلمانيين طوال الدورة البرلمانية الخامسة في مواجهة ما تسميه بخطر سياسة التساهل والتسامح الثقافية والسياسية، التي تتبعها حكومة الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية، بشخص وزير الثقافة عطاء الله مهاجراني ومؤسسة الصحافة الإصلاحية الحديثة، يؤكدون أن وراء الأكمة ما وراءها، وأن الحرص الذي يُبديه رموز المواجهة مع المطبوعات، تحت غطاء الدفاع عن القيم الدينية مرة، والدفاع عن قيم الثورة ورموز النظام ومؤسساته مرة أخرى، ينبع في الواقع من حرصهم الشديد على مواقع القوة أو مصادر السلطة التي هي بين أيديهم اليوم، لكنها غير مضمونة لهم في المستقبل.

من ناحية أخرى، فإن المراقبين السياسيين يربطون بين فشل مشروع حجب الثقة عن وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي على يد المحافظين، وبين التسارع الذي تبديه هذه الأقلية المتهالكة على السلطة في إنجاح مشروع تعديل قانون المطبوعات، الأمر الذي فسر في أكثر من دائرة من دوائر المتابعة بأنه محاولة جدية لقصقصة أجنحة الوزير الإصلاحي، حتى لا يطير بعيداً في سياسة التساهل والتسامح الثقافية والسياسية.

ثمة من يُبدي قلقاً مشروعاً بخصوص احتمال أن يتحول هذا السجال المفتوح إلى صراع غير قابل للسيطرة، بين أرباب السيف الذين يملكون مصادر القوة التقليدية، وأرباب القلم الذين يملكون الشرعية الجماهيرية، الأمر الذي قد يذهب بريح الجميع دون تمييز عند أول منعطف كبير.

وإذا كان أقطاب المجتمع السياسي القديم، وبغالبيتهم المحافظة، يميلون إلى تكرار نصيحة وقف التراشق الإعلامي، وتبريد السجالات الساخنة، ورفع راية الوحدة والتضامن والوئام بين القوى المختلفة، فإن أقطاب المجتمع الجديد، بغالبيتهم الإصلاحية المتجددة، يميلون إلى الحديث عن الشفافية في القول والعمل والأطروحات، ظناً منهم أن ذلك من شأنه أن يكرس وحدة متراصة وصلبة بديلاً عما يسمونه بوحدة هشة قائمة على الولاءات التقليدية التي لم تعد تلبي حاجات مجتمع الشباب والمرأة التواق للتغيير والإصلاح.

غير أن سياسيين مخضرمين يرون في استمرار هذه السجالات واختلاف المشاريع والرؤى والقراءات بين الأجنحة السياسية، ومنها السجالات الدائرة بين أرباب السيف وأرباب القلم، دليلاً على حيوية المجتمع من جهة، وضمانة لاستمرار النظام وبقائه من جهة أخرى.

القلقون من المحافظين على فتح باب السجالات والنقد اللاذع للمقولات والمعتقدات التقليدية يقولون إن وزارة الثقافة لا تصلح، بسياستها الراهنة المتساهلة مع أصحاب الرأي الآخر، أن تكون الأمينة لوحدها على وصول سفينة الثورة إلى ساحل النجاة، ولا كذلك على بقاء الجيل الجديد من مجتمع الثورة نقياً وبعيداً عن خطر الانحراف والضلال. ومن هنا فهي تعتقد بضرورة دخول عامل القضاء والأمن بصورة مباشرة على خط القلم والمطبوعات بشكل خاص، لضمان استمرار مسيرة الثورة وتصليب عود النظام.

بالمقابل فإن الإصلاحيين القلقين أصلاً من تدخل أرباب السيف في ساحة القلم والرأي والحريات بشكل عام، والذين لا يؤمنون بصرامة الرقابة على حرية الصحافة، بل المطالبين دوماً بإطلاق سراح أرباب القلم للتعبير عما يختلج في صدور طبقات الشعب المختلفة، وفي طليعتهم الشباب والمرأة، يعتقدون بأن التدخل الفوقي، لا سيما من باب القيمومة أو الهيمنة على جماعات الجيل الجديد من النخب الثقافية والسياسية، سيجعل مسيرة الثورة في خطر، وبقاء النظام معرضاً للاهتزازات، معتبرين في ذلك من تجارب دول ومجتمعات سابقة وفي طليعتها التجربة السوفياتية.

باختصار شديد فإن بعض أقطاب المحافظين يرون أن أوضاع البلاد الحالية أشبه ما تكون بحالة حرب ثقافية، يقودها عدو قوي وذو مخالب حادّة تمكنت من اختراق العديد من جبهات الممانعة الداخلية، وبالتالي يطالبون عملياً، وإن لم يصرحوا بذلك أو يقروا به، «بعسكرة» الثقافة صيانة لها وللثورة والأمة من الضياع. هذا فيما يطالب أقطاب الإصلاح بـ«تثقيف العسكر» إذا جاز التعبير بقراءات مستنيرة ومنفتحة ومتصالحة مع متطلبات مجتمع الشباب والمرأة، وتالياً تحمل سجالات صحافة الإصلاح المعبرة عن متغيرات ما بعد الخاتمية، ولسان حالهم يقول إن «عسكرة» الثقافة ولو بشكل مؤقت ستؤدي إلى انكسار الأقلام وإماتة الإبداع والابتكار في العقول، في حين أن تثقيف العسكر من شأنه توسيع دائرة الإبداع ليشمل أوسع مشاركة شعبية ممكنة.

٧

صيف ساخن
ينتظر الركن الرابع للديموقراطية

شهدت الصحافة الإيرانية (ربيع العام ٢٠٠٠م) ربيعاً يمثل تجربة فريدة من نوعها في تاريخ الحركة الاجتماعية والسياسية والفكرية الإيرانية، ففي الوقت الذي انفتحت فيه الأقلام الصحافية بعمق وحماسة منقطعي النظير على كل ما هو مثير للجدل في ميادين الاجتماع والسياسة والثقافة والفكر، من دون مواربة، فإنها كانت تتعرض في الوقت نفسه لحملة قاسية وعنيفة من جانب بعض أركان النظام والمؤسسة الدينية التقليدية، ناهيك عن بروز بعض القلق المشروع بين جزء من دوائر الرأي العام بخصوص خطورة الموضوعات التي تتناولها الصحافة، لا سيما الصحافة الحديثة الولادة التي ترافقت مع عهد الخاتمية الجديد.

مع تبوّؤ الرئيس الإيراني محمد خاتمي سدّة الرئاسة في البلاد، وتشكّل إدارة حكومية جديدة بات يطلق عليها اسم الإدارة الإصلاحية، وهي التي تعكس بشكل واضح وملموس تنامي أطروحات المجتمع المدني الإسلامي الجديد، لا سيما في ميدان الثقافة والعمل السياسي الحزبي، لعبت الصحافة «المدنية» و «المستقلة» المنبثقة جذورها من تبلور الحركة الاجتماعية المدنية الإسلامية الحديثة، دوراً متزايداً في السجالات السياسية الدائرة منذ ذلك الوقت بين من بات يطلق عليهم مجازاً «اليمين المحافظ» وبين من تكرس نعتهم بـ«الإصلاحيين» أو تكتل الإصلاح والتغيير، الذي يضم التيارات الموالية للرئيس السابق هاشمي رفسنجاني والرئيس الحالي محمد خاتمي في جبهة واحدة.

وقد دفعت الصحافة الجديدة ثمناً باهظاً من أجل ما باتت تسميه بمشروع تكريس الركن الرابع للديموقراطية، فكان أن اعتقل العديد من أبرز طلائعييها عدة مرات، وأغلق عدد من

الصحف أو المطبوعات التي رفعت لواء طرح الموضوعات الأكثر جدلاً وإثارة في مشروع المجتمع المدني الإسلامي الجديد.

بالمقابل، فإن صحافة المجتمع القديم، إذا ما جاز التعبير، أي صحافة ما قبل التغيير والإصلاح والخاتمية، لعبت دوراً تسميه هي «جرس الإنذار المبكر» لتحذير الأمة وأركان النظام مما تسميه بمشروع «الغزو الإعلامي والصحافي» الذي يستهدف برأيها اجتياح الأمة، لسلخها عن هويتها وتسليمها لقمة سهلة وسائغة بيد العدو المعادي للدين والنظام الإسلامي وقيم الثورة.

وأياً تكن التحليلات بشأن فوائد هذا النوع من الصحافة الحديثة أو أخطارها، فإن الأمر الذي يظل ثابتاً بنظر المحللين السياسيين من دعاة المجتمع المدني الجديد هو أن هذه الصحافة «إنما تعكس ما يجري من تحولات وتغييرات في المجتمع نفسه»، ولا تخترع من عندياتها مظاهر أو وقائع يعتبرها الآخرون مثيرة للقلق أو للجدل والتوتر في أحيان كثيرة.

المشكلة إذن بنظر الإصلاحيين تكمن في أن المجتمع الإيراني نفسه الذي أفرز، خلال العشرين سنة الماضية، جيلاً حديث الولادة مليئاً بالحيوية والعنفوان، يبحث بحساسية بالغة عن التغيير والإصلاح في ظل ما تعلّمه أو لمسه أو تربّى عليه من وقائع وأحداث وسياقات ثورية أو إصلاحية، كانت تحثّه باستمرار على لعب دور أكثر حضوراً ومشاركة في صناعة القرار وصياغته النهائية، تماماً كما حصل في ما بات يعرف في القاموس السياسي الجديد في إيران بملحمة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ أي يوم انتخاب الملايين التي تزيد على العشرين للرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، عوضاً عن غريمه المحافظ علي أكبر ناطق نوري، رغم الدعم الكامل والإسناد اللامحدود الذي تلقاه الأخير من أركان وأجهزة المجتمع السياسي القديم، وبالمقابل الجفاء والتشويه والإجحاف الذي لقيه الرئيس الإصلاحي.

وحده الجيل الثاني للثورة إذن كان على موعد مع صناديق الاقتراع، أولاً ليقول كلمته في رمزه الإصلاحي، ومن ثم كان ركن الديموقراطية الرابع على موعد، ليعبر عن ذاته وما تتفاعل به دواخله من أفكار ومشاريع وأطروحات دائمة ومعاناة وآلام أحياناً؛ فكان من الطبيعي أن تكون مبعثاً لتشويش الأذهان مرة وتوتير الأجواء أخرى وتشديد القلق ثالثة. وهكذا فإن المشكلة التي يعاني منها المحافظون هذه الأيام تصبح برأي الإصلاحيين مشكلة «كيفية التعامل مع الجيل الحديث الولادة وليس مع الصحافة الحديثة الولادة» كما يقول أحد أقطاب الإصلاحيين. ومن ثم فإن لوم الصحافيين الجدد أو عملية إغلاق الصحف الجديدة، أو معاقبة وملاحقة كوادر الركن الرابع للديموقراطية، لن يحل المشكلة، بل إنه

يعمقها ويزيدها تعقيداً، وتالياً يزيد من توتير الأوضاع السياسية وغليانها في وقت تحتاج البلاد أكثر من أي وقت مضى «للهدوء والاستقرار والتعايش بين التيارات والأفكار المتنوعة، وتحمّل بعضنا البعض، والإقرار بالاختلافات والسماح للرأي والرأي الآخر في إطار ممارسة ديموقراطية سليمة تقوم على قواعد الدستور والأخلاق الإسلامية»، كما يقول الرئيس محمد خاتمي ويؤكد في خطاباته اليومية «حتى ننجح» في اجتياز ما يسميه الرئيس الإصلاحي «مرحلة التثبيت».

وكما يضيف الرئيس محمد خاتمي في خطاب له موجه إلى كوادر «حزب المشاركة» السياسي، الحديث الولادة، فإنه ليس أمامنا «إلّا الإقرار بالاختلافات وتنوع القراءات والسماح لها بالتعبير عن نفسها بحرية، والاعتراف بها وتحمّلها في إطار رسمي وعلني وقانوني، لأنه في غير ذلك ستنزل إلى الأرض محدثة في وقت لاحق انفجارات غير قابلة للسيطرة»، محذراً في الوقت نفسه من تكرار التجربة السوفياتية، مذكراً بالضغوط التي مورست على المجتمعات التابعة لنفوذها «حيث أرادت فرض لون واحد من التفكير وقمع العناصر المختلفة التي تشكل تفكير الفرد والجماعة دينياً وقومياً وثقافياً و... فما كان إلّا أن اجتاحت القومية والدين تلك المجتمعات فور ارتفاع الضغوط».

إيران التي يُجمع المحللون السياسيون على أنها استعدت مجدداً لتجربة في غاية الأهمية والشفافية مرة أخرى، وهي تجربة الانتخابات البرلمانية (ربيع العام ٢٠٠٠)، وأن المعركة حولها قد بدأت مبكراً من باب الصحافة والركن الرابع للديموقراطية، فإن العديد من الدوائر كان يتوقع صيفاً ساخناً على صفحات هذه الجرائد، وفي دوائر وأروقة السياسيين ورجال الثقافة والفكر والإعلام، لا سيما الحزبيين منهم والنخب الجديدة التي تسعى لبلورة أفكارها ونظرياتها وأطروحاتها على صفحات الصحافة الحديثة الولادة، في ظل غياب الأحزاب التقليدية والتجربة الحزبية الوثيقة وتراكماتها، الأمر الذي سيجعل من الصحافة الموضوع رقم واحد على طاولة السياسيين ورجال الدولة والدين والتي يبدو أنها ستدفع الثمن الباهظ أكثر من غيرها على طريق تكريس مدرسة الإصلاح.

ففي الوقت الذي كان يجتهد فيه عدد من أقطاب اليمين التقليدي المحافظ في البرلمان الإيراني (الخامس) لبلورة قانون جديد للصحافة، ويقولون إن من شأنه «أن يحمي البلاد من الوقوع في براثن الغزو الثقافي والفكري، ويوقف الأقلام المسمومة عند حدها، ويمنع المنافقين الجدد من التسلل إلى داخل أركان النظام والدولة»، فإن أصواتاً متزايدة من أقطاب الإصلاحيين ورموز الطبقة السياسية الجديدة الذين يمثلون باعتقادهم الجيل الجديد للثوار

كانوا يحذرون بقوة من خطر إقفال الصحافة الحرة وتعطليها، وتالياً ما يسمونه بالقضاء على الركن الرابع للديموقراطية.

٨

نوري ومهاجراني في عين العاصفة
محاكمة برامج الإصلاح

مرة أخرى، صيف العام ١٩٩٩. يتصدر القطبان الأكثر إثارة للجدل في إدارة الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية عبدالله نوري وعطاء الله مهاجراني، نشرات الأنباء وأخبار الصحافة المحلية والأجنبية، فالأول مطلوب للمحاكمة، والثاني مطلوب للاستقالة، (أخيراً بات مطلوباً للمحاكمة أيضاً) وتهمتهما المشتركة إذا ما أمكن تلخيصها بعبارة مكثفة واحدة: «الانقلاب على أفكار الثورة وتحدّي ثوابتها النظرية والفكرية والسياسية والثقافية».

في أوائل صيف العام ١٩٩٨م، عندما تعرض الرجلان للاعتداء على يد قوى الضغط الخفية (والتي أصبحت فيما بعد مكشوفة على ما يبدو بعد محاكمتها وتجريمها أمام القضاء)، وهما يشاركان في تشييع جنائزي لشهداء الحرب العراقية ـ الإيرانية المفروضة، لم يكن أحد يتصور أن الأمر يتعلق بكون الأول معرّضاً لتهمة «التحريض على النظام» وهو وزير الأمن الداخلي يومها، والثاني معرضاً لتهمة «فتح باب الاختراق لدخول جحافل الغزو الثقافي للبلاد»، وهو وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي يومها..

هل هي الصدفة التي تجمعهما مرة ثانية، وبعد مرور عام على محاكمة المعتدين عليهما وتجريمهما، ليصبحا مطلوبين للمحاكمة هذه المرة بدل أن يعاد لهما الاعتبار؟!

في مؤتمره الصحافي الشهير الذي عقده الوزير مهاجراني في صيف العام ١٩٩٩م في العاصمة الإيرانية قال: «قد تكون الصدفة هي التي جمعت بين إعلان محاكمة عبد الله نوري وبين أجواء الاستعدادات الجارية على قدم وساق للانتخابات البرلمانية المقبلة»، والتي نعرف جميعاً بأن نوري مرشح قوي وأساسي لها، بل الأكثر تداولاً في أروقة وصالونات

تكتل الإصلاح والتغيير لقيادة البرلمان المقبل.

لكن مهاجراني أضاف أيضاً: «حتى لو كانت الصدفة هي الجامعة بين الحدثين، فإن محصول ما سنخرج به من هذه المحاكمة، التي لست متفائلاً بنتائجها، سيكون سياسياً بالتأكيد، حتى وإن اعتمد القضاء الأدوات والأساليب والمعايير القضائية».

المحللون السياسيون من جماعة جبهة ٢ خرداد الإصلاحية، المحسوبون على الرئيس الإيراني، يقولون إن نوري هو الساعد القوي لإصلاحات الرئيس في حقل التنمية السياسية، فيما يمثل مهاجراني ساعده القوي الآخر في حقل التنمية الثقافية، وإن حركتهما المتوازية في المجالين المذكورين تمثلان «الوصلة» الرئيسية في سيمفونية الإصلاح الخاتمية، وإن الصحافة الحديثة الولادة التي يتقاسم الرجلان اليوم الأدوار في رعايتها، في إطار مشروع ترسيخ دعائم الركن الرابع للديموقراطية، تمثل «قلب الدفاع» عن مشروع الإصلاح والانفتاح السياسي والاجتماعي والثقافي، الذي تعهده الرئيس كمشروع انتخابي للرئاسة نال تأييد الشعب والرأي العام، وصادقت عليه القيادة العُليا في إطار عملية ديموقراطية لا ترديد فيها.

من هنا يتساءل هؤلاء المحللون عن الأسباب التي دفعت بالأمور مجدداً إلى إثارة بوادر التوتر السياسي بعدما طالب مرشد الثورة بتخفيفها إلى أدنى حد، بل ودعا بصراحة إلى تعاون الفصائل والجماعات وضرورة وقوفها جميعاً خلف الرئيس وبرامجه وعدم السماح بإضعافه، ويقولون: «هل يساهم عمل مثل محاكمة قطب التنمية السياسية والتشهير به، أو ممارسة أعلى درجات الضغط على قطب التنمية الثقافية لإجباره على الاستقالة، في لمّ شمل الوفاق الوطني وتخفيف حدة التوتر السياسي؟!»، كما يتحدث المحللون السياسيون من جماعة الإصلاح والتغيير المقربون من حكومة الرئيس. أياً تكن الإجابة وأياً تكن المبررات، فإن السياسة لا تقاس بالنوايا بل بالنتائج والمحصلات.

فعبد اللّه نوري ومهاجراني من دون شكّ وقفا في عين العاصفة التي تهب من جديد من جانب تكتل المحافظين، في الوقت الذي يشكلان فيه قطبي الرمح الذي يستخدمه الإصلاحيون في دفع مسيرة التحول الاجتماعي الذي يطالبون به منذ أكثر من ٢٥ شهراً. في هذه الأثناء ثمة من يتساءل من عقلاء القوم لدى التكتلين الرئيسيين فيقول: أين هي النهاية أو المحطة التي ستتوقف عندها مسيرة «التفسيق» و«التخوين» وغيرها من علامات ومؤشرات الطرد لأصحاب الدار من ديارهم، ويطالب بإلحاح: «أما آن لهذه المرحلة أن تتوقف قبل فوات الأوان».

طبعاً من أجل وقف هذه المرحلة التي تهدد الجميع، بسبب طغيان النزعة الفئوية والحزبية في المناظرات والمساجلات، بل وحتى الممارسات المتقابلة بين الجانبين، تحركت في الآونة الأخيرة أكثر من جهة للجمع بين الأطراف المتقابلة، كما بادر مرشد الثورة والرجل الأول في النظام للاجتماع بقيادات الفصائل والأحزاب، داعياً إياها لتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية والفئوية. كما أعرب أكثر من قطب سياسي واجتماعي في البلاد عن ضرورة رعاية الهواجس والأحاسيس الدينية ومشاعر وأعراف وتقاليد المجتمع بكافة طبقاته وفئاته، أثناء ممارسة العمل السياسي. فلماذا إذن يقوم البعض بفتح ملفات ساخنة مثل ملف «تخوين» عبد اللّه نوري، أو «تفسيق» مهاجراني!! محللون سياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد يقولون إن الأمر قد يعود إلى فشل سياسة الهجوم المباشر على الرئيس محمد خاتمي، وتقدم الرئيس بالمقابل في سياسة الانفتاح الداخلي والخارجي.

معلقون صحافيون من جماعة الإصلاح يقولون إن الأمر قد لا يكون صدفة بأن يأتي فتح مثل هذه الملفات، وبهذه القوة، عشية الاستعدادات الجارية لقيام الرئيس محمد خاتمي بجولة أوروبية جديدة يبدأها بفرنسا.

ويأتون بمفارقات شبيهة حصلت عندما كان في طريقه إلى نيويورك في العام (١٩٩٨م)، وإلى روما في بداية العام (١٩٩٩م).

وفي سياق آخر تكهنت مصادر مطلعة، على صلة وثيقة بأطراف وأحزاب وقوى تكتل الإصلاح والتغيير بأن تكون زيادة الضغط على هذين القطبين الإصلاحيين بالذات مرتبطة بالجهود التي تبذلها دوائر خفية للإيقاع بين الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني والرئيس الحالي محمد خاتمي. إذ إن المعروف عن الرجلين عبداللّه نوري وعطاء اللّه مهاجراني قربهما من الرئيسين، وكونهما الحلقة الواصلة بين المرحلتين، أو بتعبير بعض الدوائر بفارسي «الحصانين»، أي حصان التنمية الاقتصادية وحصان التنمية السياسية.

أياً تكن تعقيدات ملف هذين الرجلين الأكثر إثارة للجدل منذ ظهورهما بقوة على الساحة السياسية، حتى ما قبل مجيء الرئيس محمد خاتمي وعهده، فإن «محاكمتهما» ستظل محطة انعطاف أساسية في مسيرة الحركة السياسية الإيرانية المعاصرة، إذ سيظل السؤال الكبير من دون إجابة واضحة: هل المقصود بهذه المحاكمة محاكمة الرئيس محمد خاتمي بتهمة «التحريف» بعد أن باتت اتهامات عبد اللّه نوري وعطاء اللّه مهاجراني، وهما الساعدان القويان له في إدارته الإصلاحية تدور بين «التخوين» و «التفسيق» وفي كل الأحوال: «الانقلاب على مبادىء المؤسس»؟

٩

من يحاكم من؟
الإصلاحيون والمحافظون تحت المجهر المدني

ظلت قضية محاكمة الشيخ عبد الله نوري في بداية العام ٢٠٠٠م هي الحدث الأول في المشهد السياسي الإيراني، ولا يزال الشيخ نوري هو الرقم الصعب الذي يصعب على المحافظين إزاحته من المعادلة السياسية من دون أن يدفعوا ثمناً باهظاً.

من جهة أخرى، فإن المحافظين لا يزالون يكابرون ويرفضون الإقرار بأن الدنيا قد تغيرت، وأن أكثرية الشعب الإيراني التي عرفته في يوم من الأيام وهي تساهم بقوة في إسقاط حكومة الشاه البائدة، لم تعد نفسها الأكثرية التي بلورتها ملحمة انتخابات الرئاسة الأخيرة والتي أفرزت الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي.

«التقليديون» من الجناحين المحافظ والإصلاحي، والذين يطلق عليهم مجازاً اسم اليمين واليسار أو «روحانيت» و«روحانيون» من جهتهم أيضاً لا يزالون يفكرون بأن العالم لم يتزحزح عما كان عليه منذ أن تسلموا قيادة الحركة التغييرية في إيران، وهم يتداولون السلطة السياسية فيها منذ أكثر من عشرين عاماً.

ولأن التقليديين من الجناحين الرئيسيين يراوحون محلهم في الأطروحات الاجتماعية والسياسية والفكرية الرئيسية منذ رحيل الأقطاب من الرعيل الأول للثورة من المنظرين ،فقد برز من بطن اليمين المحافظ متشددون ممن يصفون الرئيسين السابق والحالي بـ«الانتهازيين اللذين يكرران تجربة الرأسمالية الفاشلة، مرة بوجهها الاقتصادي وأخرى بوجهها السياسي» كما جاء في تحليل إحدى الأسبوعيات اليمينية المتطرفة، وهي تهاجم الرئيسين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي.

ويجمع المحافظون على وصف الشباب المتحمس والمتطرف في الجناح الإصلاحي بـ«الثوار الخجولين» أو بـ«المنقلبين» على قيم الثورة والدين أو المطالبين بـ«تجديد النظر» في القيم والمبادىء في إشارة إلى المدرسة «التحريفية» لمبادىء الثورة حسب تحليل المحافظين لظاهرة الإصلاح والتغيير.

بالمقابل، فإن أقطاب «التحريفيين» المشمولين بلعنة المحافظين اليومية، لم ينفكوا يؤكدون مدى فخرهم واعتزازهم بالأوصاف التي يلصقها بهم المحافظون واصفين «انقلابهم» المذموم بين صفوف المحافظين بأنه «من مفاخر معارضتنا الجادة والعميقة لكل أشكال الفاشية وقولبة المعرفة الدينية في إطار الأيديولوجيا وتنميط الثقافة الدينية».

نعود إلى ملف الوزير السابق للداخلية عبد اللّه نوري الذي كادت أن تصبح قضيته الشغل الشاغل للسياسيين، لنطرح السؤال الذي يتردد على ألسنة كافة المتتبعين لهذا الملف، وهو: بأي تهمة محددة يحاكم عبد اللّه نوري؟

الإصلاحيون يقولون باختصار: إنهم يحاكمونه لأفكاره الخاصة بالحكومة الدينية المنفتحة على الآخر أياً كان هذا الآخر.

المحافظون، بالمقابل، يقولون باختصار أيضاً، إنه يحاكم بعد أن قرر الانقلاب على مبادىء الثورة وقيمها الأساسية، وإن كان في يوم من الأيام جندياً مخلصاً في سبيلها.

أما عبد اللّه نوري شخصياً، فإنه قلق من أمر آخر وليس من ناحية محاكمته، أو عدم محاكمته إذ يقول في آخر خطاب جماهيري له: «لا تذهبوا بعيداً في ممارساتكم المعادية للحريات، لأن ذلك قد يدفع بالشباب للقول إذا كان هذا هو الدين فنحن لا نريده!».

ويقصد عبد اللّه نوري بكلامه هذا الإشارة على ما يبدو إلى جناح ثالث لم يتبلور بعد، يتخوف نوري من احتمالات تشكله في المستقبل ليحاكم الجانبين أو الطرفين التقليديين المتصارعين داخل الهرم السلطوي بسبب ممارساتهما السياسية المسيئة للدين برأيه. من هنا قد يكون السؤال المشروع الذي يتزايد طرحه من جانب أوساط معتدلة تقف على مسافة متوازنة من التكتلين الرئيسيين ولسان حالها يقول: من يحاكم من في هذه السلسلة اللامتناهية من المحاكمات الجارية منذ مدة في البلاد؟!

وتضيف هذه الأوساط فتقول: أليس الحري بمن يُشرفون على هذه المحاكمات أن يستمعوا جيداً إلى صوت الشعب الذي يطالب بالتغيير والإصلاح، ويستخدموا معه لغة الحوار

ومنطق العقل بدل اللجوء إلى محاكمة الرموز التي لا ذنب لها سوى أنها سمعت هذا النداء وهي تحاول أن تتمثل مطالبيه؟! ويرددون في مجالسهم أيضاً: إن توجيه الاتهامات اعتباطاً إلى كل من يخالفنا الرأي، ووصفه بالمنحرف أو المنقلب على الثورة، سيفرز عملياً (كما هو حاصل الآن) تياراً لا يضيره في شيء أن يصف المشرفين على محاكمته بـ«رواد الفاشية وطلائعها» كما جاء في تحليلات لبعض رموز الإصلاح الشبابية.

وحده منطق اللجوء إلى الكلمة في مواجهة الكلمة والرأي مقابل الرأي الآخر، وتالياً الخروج من منطق الشطب والعزل، هو الحل الأنجع لتجاوز استقطابات الثقافة «التحريفية» مقابل الثقافة «الفاشية» التي بدأت تثقل كاهل الرأي العام الإيراني.

ثمة من يبدي تخوفاً متزايداً من احتمالات نشوء اضطرابات غير قابلة للسيطرة عليها، إذا ما استمر منطق الشطب والعزل والتخوين والتفسيق.

هذا فيما يعتقد آخرون بأن هذا المنطق قد يتحول إلى المحك الذي به تفرز جبهة «الحق» عن جبهة «الباطل»، الأمر الذي من شأنه وحده إزالة الحجاب الموهوم الموضوع بين أبناء الجبهة الواحدة، إصلاحيين كانوا أم محافظين، والذي تضخم جداره قوى الفتنة الخارجية والداخلية المتسللة داخل جبهة «الحق»!

أياً تكن صحة توقعات الجانبين يبقى القول بأن استمرار محاكمة الإصلاحيين بتهمة «الانقلاب» على القيم والمبادىء، لا بد أنه سيخلق مع الأيام «ثقافة تعامل» من نمط آخر يمكن تسميتها بسهولة بثقافة البعد الواحد أو الثقافة الأحادية. والثقافة الأحادية لا بد أنها ستحمل معها طابع الوصاية والاستبداد الفكريين، وهو ما لا يستطيع أحد ضمان استمراريته، ذلك أنك من الممكن «أن تكمم الأفواه وتمنعها عن الكلام، أو تكبل الأقلام وتمنعها من الكتابة، لكن من المستحيل أن تمنع المرء من التفكير الحر» كما يردد اليوم أقطاب الإصلاح من الكتاب والصحافيين الذين يتعرضون لمسلسل الاستجواب والمحاكمات.

الرئيس محمد خاتمي من جهته قال أيضاً، وهو يفتتح المكتبة الخاصة بوزارة الخارجية: «إن محاولة تقييد حرية النشر، أو إشاعة ثقافة محاكم التفتيش أو وضع حدود للتفكير ليست سوى علامة من علامات التخلف والرجعية».

من هنا فإن المحللين السياسيين من جماعة المجتمع المدني الإسلامي الجديد يؤكدون أن

الشعب الإيراني الذي صنع معجزتين نادرتين خلال عشرين عاماً من عمر ثورته، تمثلتا في إصراره على تقرير مصيره بنفسه في ١١ شباط/فبراير ١٩٧٩ وفي ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧م لن يقبل على نفسه بالتأكيد أن يوصف بالرجعية أو التخلف، وأنه سيضع بالتأكيد حداً لأي شكل من أشكال التشويه أو التحريف لثورته، أياً كانت الأثمان التي سيدفعها ومهما طال زمن المعاناة.

١٠

الصحافة المستقلة بين ثقافة «السلاطين» وسلطان المثقفين

مرة أخرى تقف الصحافة المستقلة على منعطف خطير للصراع، بين أرباب القلم وأرباب السيف. ومرة أخرى يحاول أحد أرباب السلطان، ممن يحملون القلم بيد والسيف بيد أخرى التوفيق بين أرباب القلم وأرباب السيف فيتعثر، وتقع الواقعة غير المطلوبة رغم كل الجهود المبذولة للحؤول دون وقوعها. ويقع الفصام بين أرباب السيف وأرباب القلم، وتختل المعادلة لغير صالح الرأي العام والوطن الذي يبحث عن مرآة عاكسة لجيله المفعم بالحيوية والنشاط.

منذ بداية ربيع العام ٢٠٠٠م والرأي العام المعني بالثقافة والإعلام والصحافة، وما ينتجه أرباب القلم، يعيش بكل جوارحه ذلك السجال الساخن المتجدد والمتكرر بين أرباب السيف وأرباب القلم، حول حدود حرية الصحافة وحصونها. وقد تجدد السجال في الواقع بعد تسلل مقال «مشبوه» لكاتب «مجهول» قالت الأوساط المحافظة عنه بأنه «مدسوس» قصد منه الإساءة للمقدسات، فيما رأى فيه الإصلاحيون تغريداً خارج السرب، لكنه لا يمنع أن يمر لعله يفتح الباب لمزيد من الشفافية حول حرية التعبير والتمرين على الجدال ومقابلة الحجة بالحجة.

غير أن السياسة لا ترحم، فقد أفرزت التجربة إغلاقاً لصحيفة جديدة من صحف الإصلاح الناقدة، كما أجّجت الصراع حول الوزير الإصلاحي الأكثر إثارة للجدل من غيره، بسبب مواقفه الشفافة حول الحريات من جهة، وإصراره على عدم تأطير الثقافة في القوالب السياسية أو الإيديولوجية الجاهزة.

أياً تكن المبررات التي دفعت صحيفة «نشاط» لنشر ذلك المقال «المشبوه» الذي يطالب

بإلغاء قانون الإعدام، وما بدا منه من شائبة لاعتراضه غير المباشر على القوانين الجزائية الإسلامية وإن لم يصرح بذلك، وأياً تكن المسوغات والقواعد التي استندت إليها دوائر السلطة القضائية في قرار إغلاق الصحيفة المذكورة، فإن توقيت نشر المقال وتوقيت إغلاق الصحيفة جاءا على حساب منجزات المجتمع المدني الإسلامي الإيراني الحديث، وكذلك على حساب أجواء الوفاق الوطني الذي سعت إليه الحكومة الإصلاحية بعد حوادث واضطرابات جامعة طهران لصيف العام ١٩٩٩م بالتأكيد.

الذين يعرفون وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي! عطاء اللّه مهاجراني عن قرب، سواء كانوا من أنصاره ومؤيديه أو من خصومه ومعارضيه، يقرون له ويعترفون بأنه الأقدر من غيره على رعاية وحماية ومساندة العمل الثقافي في إيران، في الظروف المختلفة، أقبلت الدنيا على أهل النظام أو أدبرت، فهو رجل الفصول والمناسبات المتغيرة، القادر على ضبط إيقاع الحركة الثقافية في البلاد، سواء كان الحاكم التنفيذي رائداً للتنمية الاقتصادية أو رائداً للتنمية السياسية. وفي الحالتين تحت خيمة الرجل الأول في النظام الذي يملك حق التوليف أو التقطيع بين الوصلتين. ولذلك عرف عنه بأنه ممثل ترويكا القرار في حكومة الإصلاح كما يتردد في الأوساط السياسية، أي أنه الرجل الذي وقف في مختلف المحطات على مسافة متساوية أو متقاربة من مرشد الثورة والرئيس السابق والرئيس الحالي، واضعاً نصب عينيه دوماً الثقافة والمثقفين، وغاية ما يجب أن يخدم ويُصان في كل الأحيان.

الوزير مهاجراني كان موقفه واضحاً وشفافاً في هذه المحطة الجديدة من محطات التوتر بين الإصلاحيين والمحافظين. فهو إذ فضل السكوت أولاً على المقال «المشبوه» حتى لا يتحول إلى «مادة سامة» ضد أجواء الثقافة، قرر أن يتحدث ثانياً بعد أن شعر أن دوائر معينة بصدد رفعه كـ «قميص عثمان» بوجه الحريات الصحافية والإعلامية.

وإذ عانى الوزير «المعتدل» هجوم اليسار المتطرف وانتقاده لفترة، تراه اليوم يتعرض لهجمة اليمين المتطرف. وبينما ظن اليساريون المتشددون يوماً أنه بصدد التفريط بالحريات حفاظاً على كرسي الوزارة! يظن المتشددون من اليمين اليوم أنه بصدد تضييع القيم والتفريط بالمقدسات، انجراراً وراء موجة المطالبة بالتغيير بأي ثمن!

وكما ردد العديد من أقطاب اليسار المتشدد بالأمس القريب، أن الوزير مهاجراني بصدد الاستقالة أو الإقالة من جانب دوائر عليا، لتفريطه بالحريات! فإن العديد من أقطاب اليمين المتشدد يرددون اليوم ويطالبون علناً بإقالته أو استقالته لتفريطه بالمقدسات!

هذا فيما ينقل عن الوزير في المجالس الخاصة أنه زاهد بكرسي الوزارة، بقدر ما هو مصمم

على الدفاع عن الثقافة والمثقفين والحريات الصحافية والإعلامية، أياً كانت الموانع السياسية. وأنه كما جاء عبر صناديق الاقتراع وثقة ممثلي الشعب لن يتخلى عن مسؤولياته إلّا في إطار الآليات نفسها.

في هذه الأثناء فإن المحللين السياسيين من جماعة المجتمع المدني الجديد يرون في ازدياد الضغط على الوزير محاولةً يائسةً من جانب قوى متحجرة، لوقف عجلة الإصلاح الثقافي المطلوب، والذي يبدو أنه القاطرة التي تتحمل عبء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل غياب دور مؤثر للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني المتعددة، وآليات متطورة وعريقة للإصلاح الاقتصادي.

ليس البرلمان السادس والانتخابات التي باتت محور الحياة السياسية الإيرانية في الوقت الحاضر هدفاً غائياً لأحد من الفصائل أو الأجنحة السياسية العاملة على الساحة الإيرانية، لكن البرلمان الإصلاحي العتيد يظل محطة هامة من محطات حسم المقبولية الشعبية، وإلى حد ما مشروعية استمرار العمل السياسي لهذا الجناح أو ذاك.

اليساريون واليمينيون المتشددون يريدون قلم الوزير وسلطانه، ويتناقشون تالياً على ضرورة إخضاعه لبرنامجهم السياسي الخاص بأي ثمن كان. هذا فيما يتقاطع العديد من دوائر العقلاء في اليمين واليسار مع أطروحات الوزير المعتدلة القاضية بضرورة إبقاء الثقافة في حصن أمين من «قطّاع الطرق السياسيين».

هذا ما يقوله العديد من المثقفين المستقلين، ويرون فيه الحل الوحيد لضمان استمرار العمل الثقافي والإعلامي المبدع، ومن ضمنه العمل الصحافي المستقل، بعيداً عن بطش السياسيين ومؤامراتهم أو معاملاتهم وتجارتهم.

ومع كل يوم يمر على محنة الصحافة المستقلة في إيران يزداد عدد القائلين بضرورة رفع يد تجار السياسة عنها، أياً كانت الدوافع التي تقف وراء هؤلاء، وأياً كانت انتماءاتهم الفكرية. فالذين يريدون ركوب موجة الصحافة الحرة لتمرير نظريات إنكار دور الدين والعلماء المجاهدين في هداية الأمة ورعايتها، يضرون بالصحافة والثقافة، بقدر ما يلحق أرباب التحجر ومروّجي العنف باسم الدين من ضرر بالصحافة والثقافة والمثقفين.

من هنا يعتقد البعض بأن شعار الوزير الإصلاحي عطاء الله مهاجراني في المرحلة المقبلة قد يكون الدعوة إلى إبعاد الاستقطاب السياسي الحاد عن العمل الصحافي المستقل والشفاف، إذا ما أريد فعلاً للركن الرابع للديموقراطية أن يدوم، وإلّا فإن صحافة الرأي العام وصحافة

الناس التي يفترض بها أن تعكس حقائق المجتمع ومتطلباته في طريقها، عاجلاً أم آجلاً، للتحول إلى ضحية صراع الأجنحة والتيارات السياسية (وهو ما حصل في صيف العام ٢٠٠٠م الساخن).

الذين يجهلون حقائق العصر الناطقة، ويفضلون التقوقع بدلاً من مواكبة تطورات الوضع في بلادهم، يعتقدون بأن المشكل يكمن في بضعة «متآمرين» أو «حاقدين» أو «معاندين» يريدون التسلل إلى الصحافة بقصد المساهمة في ثورة مضادة. هذا فيما يرى العقلاء من كافة الأجنحة بأن المشكلة، وإن كانت في بعض زواياها الصغيرة، تكمن في وجود مثل هذه المحاولات، خصوصاً في الظروف الانتقالية التي تمر بها التجربة الإيرانية، غير أن المشكلة الأكبر تكمن في ما تعكسه هذه الظاهرة من وجود هوة عميقة بين النظرة التقليدية إلى الرأي العام وحاجاته، والنظرة العصرية والمستنيرة والمتقدمة لهذا الرأي العام وحاجاته المتغيرة، والتي تتطلب تطويراً لأساليب العمل الثقافي والسياسي والاجتماعي ومن بينه العمل الصحافي.

إن وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإصلاحي، ومعه عدد هائل من المثقفين والإعلاميين والكتاب والصحافيين، وغالبية من الرأي العام، يميل إلى ثقافة وإعلام مستقلين عن الوصاية والهيمنة الحكومية التقليدية، وهؤلاء جميعاً مسلمون ووطنيون مخلصون لدينهم وبلادهم ولثورتهم ونظامهم، ومن البلاهة والحمق والغباء أن تدفع بهم جميعاً إلى ساحة الأعداء، فضلاً عن كون ذلك من رابع المستحيلات، فهم حصان الثورة والإصلاح الرابح في الظروف الراهنة والمستقبلية في كل الحسابات.

١١

المجالس البلدية
ومستقبل التيارات السياسية

شارك نحو أربعين مليون ناخب إيراني في خوض منافسة هي الأولى من نوعها منذ قيام الثورة في بلادهم، لاختيار ممثليهم في المجالس البلدية (مجالس الشورى) على امتداد البلاد (في شتاء العام ١٩٩٩م).

وطبقاً لما تشير إليه تقارير وزارة الداخلية المسؤولة عن تنظيم هذه الانتخابات، فإن نحو مليون شخص تقريباً سجلوا أسماءهم للترشيح لعضوية هذه المجالس في القرى والأرياف والمدن، حيث تم انتخاب نحو مئتي ألف منهم كأعضاء أصليين وآخرين كاحتياطيين، ينوبون عنهم في حال غيابهم. التحضير للانتخابات المذكورة كان هو الشغل الشاغل لوزارة الداخلية. والمناقشات حولها داخل المنظمات الحزبية والتيارات السياسية والأوساط الطلابية كانت جارية دون انقطاع. والاستعدادات لخوض النزالات بين المرشحين كانت جارية على قدم وساق. وكالعادة، فإن باب التسجيل مفتوح لكل من يرغب في خوض هذه المعركة من المواطنين والشرط الوحيد لقبوله مرشحاً رسمياً يكاد يكون عدم انخراطه في سلك الوظيفة الرسمية.

وتعتبر انتخابات المجالس البلدية، التي جرت في ٢٦ شباط/فبراير المقبل، الأولى بين الانتخابات العامة في البلاد التي تجري من دون تدخل مجلس صيانة الدستور المعروف بإثارته للجدل وسط الفرقاء السياسيين المختلفين حول توجهات هذا المجلس ووظائفه القانونية.

غير أن البعض يشعر بالقلق رغم ذلك، باعتبار أن المشرف على قوائم الترشيح هو لجنة الشؤون المحلية البرلمانية (التابعة للبرلمان الخامس المحافظ بأكثريته) التي تتكون من خمسة أشخاص، أربعة منهم يميلون إلى ما يعرف باليمين التقليدي.

ومع ذلك لم يكن تأثير هذه اللجنة البرلمانية كبيراً على سير عمليات الترشيح، أو عمليات الشطب المحتملة، كما هو الحال في انتخابات سابقة كما كان يحصل من قبل مجلس صيانة الدستور، باعتبار أن الشروط المطلوبة لعضوية المجالس البلدية بسيطة للغاية، وعادة ما تكون متوافرة لدى عامة المواطنين.

من هنا يجمع المحللون السياسيون على أن مثل هذه الانتخابات يمكن اعتبارها بمثابة التظاهرة الانتخابية الأكثر أهمية والأكبر حجماً، والأبلغ دلالة على حجم المشاركة الشعبية ونوعيتها في عمليات صناعة القرار وصياغته النهائية في العهد الخاتمي العتيد.

وإذا كان ظاهر الأمر يفيد بأن محصلة هذه الانتخابات هي فرز أعضاء المجالس البلدية في المدن والأرياف والقرى النائية، وفي طليعتها المدن الكبرى، وأهمها العاصمة طهران، وبالطبع انتخاب عمدتها من بين خمسة عشر عضواً من أعضاء المجلس البلدي، فإن المحللين السياسيين من جماعة المجتمع المدني الجديد يقرأون في هذه الانتخابات بأنها التجربة الاختبارية الأكثر دلالة على تطبيقات شعارات الرئيس محمد خاتمي الأساسية في مجال السياسة الداخلية والتي قد يكون أبرزها ما يأتي:

١) حق الرأي العام في تقرير مصيره بنفسه.

٢) ضرورة اللامركزية في القرار والإدارة.

٣) التوزيع العادل للثروات والسلطات.

٤) ضرورة ترسيخ مؤسسات المجتمع المدني.

بتعبير آخر فإن المجالس البلدية المنتخبة هي في الواقع الطلائع الشعبية الأكثر عمقاً، والأكثر تقدماً في خدمة شعارات الرئيس محمد خاتمي، الخاصة بالتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية، والأكثر تحرراً من قيود وقواعد معادلة سلطات صنع القرار العليا، لكنها القادرة في الوقت نفسه، أكثر من غيرها على التأثير في تلك المعادلة في اللحظة التاريخية المناسبة، لصالح حماية العملية الديموقراطية، ومنع قيام أي ديكتاتورية محتملة، كما يراها المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد.

من هنا يعتقد هؤلاء بأن العملية الانتخابية المذكورة يرتجى منها أن تصبح بمثابة عملية إصلاحية كبرى إن لم تكن ثورة عظيمة في النظام الإداري الحاكم منذ عشرات السنين. ذلك النظام الذي يحمّله السياسيون ورجال الدولة والمثقفون مسؤولية فشل العديد من أطروحات الإصلاح الاجتماعية والسياسية.

بمعنى آخر، فإن التقليد الذي ظل متبعاً في العديد من الإدارات المتوالية على الحكم في

البلاد، والقاضي بأن يتم اتخاذ القرارات في أعلى مراتب السلطة والنظام، ومن ثم يتم تعميمها على الأجهزة والكوادر لتدرس كيفية تنفيذها، وإيجاد الصيغ الملائمة لتطبيقها، مطلوب اليوم استبداله بتقليد يقضي بأن تتم دراسة صيغ القرارات المطلوبة في المستويات الدنيا بناءً على حاجة الناس المباشرة، ودراسة الخبراء من كوادر المجالس الشعبية ليتم حملها إلى سلطات القرار العليا، لتبحث بدورها عن صيغ تفعيل تلك القرارات وأشكال تطبيقها بما يلبي الحاجات الأولية والملحّة للجماهير العريضة.

استناداً إلى ما تقدم فإن الأشهر الثلاثة المقبلة التي سبقت الاحتكام الجديد إلى صناديق الاقتراع كانت من جديد، بنظر إجماع المراقبين، واحدة من أكثر الأشهر حرارة وأحدّها سجالاً بين القوى والتيارات السياسية التي باتت مستقطبة بين ما بات يعرف بتكتل اليمين المحافظ والتقليدي من جهة وبين من باتوا يعرفون بتكتل قوى الإصلاح والتغيير من جهة ثانية.

هذا ناهيك عن احتمالات توزع القوى التي يتشكل منها كل تكتل على جبهات منفردة أو متحالفة بناء على متغيرات الانتخابات الجديدة، مما يزيد حدّة السجال وحرارة المواقف السياسية. ثمة من يضيف بعداً جديداً على الانتخابات البلدية والقروية وذلك من خلال اعتبارها الميدان الاختباري الأكثر دقة في حسم شكل الاستقطاب الذي يليه في انتخابات الدورة البرلمانية السادسة المنعقدة في العام ٢٠٠٠، وتالياً انتخابات الرئاسة الثامنة المقررة في العام ٢٠٠١.

ويعتقد محللون سياسيون بأن من يكسب الرهان في معركة انتخابات المجالس البلدية القادمة سيكون بمقدوره أن يلعب دور اللاعب الرئيسي في معركة الانتخابات البرلمانية التي تليها وقد يكون القادر لوحده على تعيين الرئيس الذي ستفرزه صناديق الاقتراع عام ٢٠٠١.

من هنا فإنهم يعتقدون بأن انتخابات المجالس البلدية والقروية التي باتت موضع اهتمام المواطن الإيراني، منذ إقرار الجميع بضرورة إنجازها، ستكون هي الميزان الحراري الحقيقي الذي به سيقاس نبض الشارع الإيراني، وتالياً درجة حيويته وحجم ارتباطه بالنظام السياسي الحاكم في البلاد.

ومن الآن فصاعداً، فإن إيران مرشحة لسجالات حادة حول القراءات المتعددة والمتنوعة للديموقراطية والحريات العامة والتعدديات السياسية والثقافية مرة أخرى، وسيكون الرئيس محمد خاتمي والخاتمية موقع اختبار وتحدّ جديد، كما ستضطر جميع التيارات السياسية في

البلاد للكشف عن طبيعة رؤيتها للرأي العام وحجم شفافيتها في النظرة إلى الشباب والمرأة، عنصري التغيير الأساسيين في هذه المعركة.

١٢

الانتخابات البلدية تحت المجهر:
المصالحة التاريخية بين السلطة والرأي العام

أقدمت إيرن على إجراء انتخاباتها العشرينية والتي هي الأهم والأكثر دلالة من بين كافة الانتخابات السالفة طوال العقدين الماضيين من عمر الثورة الإسلامية الإيرانية. تلك الانتخابات التي يفترض بها أن تنهي المرحلة الأخيرة من المشاركة الشعبية في صناعة القرارات وصياغتها، وتعميم فلسفة الحكم والإدارة على الرأي العام، ومنحه حقه المشروع في تقرير مصيره بنفسه بعيداً عن سياسات الوصاية أو الهيمنة أو التسلط.

ويرى محللون سياسيون متتبعون للتطورات المتسارعة في إيران في السنتين الأخيرتين من ولاية الرئيس خاتمي بأن انتخابات مجالس الشورى المحلية الإسلامية (البلديات)، قد شكلت في الواقع الفصل الأخير في كتاب المصالحة التاريخية بين السلطة السياسية والرأي العام. تلك المصالحة التي يعتقد المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الإسلامي الجديد بأنها الفصل الأول لها، كان قد بدأ كتابته الإمام الخميني الراحل صاحب مشروع توليفة الجمهورية الإسلامية، والذي بدأ بكتابة الصفحات الأولى منه في الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩٧٩ في إطار العقد الاجتماعي الشامل الذي عقده مع الشعب الإيراني، فيما تستعد القيادة الإيرانية العليا الراهنة للتوقيع على الفصل الأخير الذي بدأ في كتابته الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، وهو يُنهي سطوره الأخيرة في السادس والعشرين من شباط/فبراير من العالم ١٩٩٩م في عقد اجتماعي جديد بين القيادة العليا والرأي العام، تقضي بتفويض الكثير من السلطات المتمركزة في خانة السلطة التنفيذية إلى أصحاب الحق الحقيقيين فيها، أو بمعنى أدق إعادة الحق لصاحبه.

المعركة لا شك كانت حامية عند كل صندوق، وحول كل مرشح، ومن أجل كسب كل صوت باعتقاد كافة المراقبين، ذلك لأنها المرة الأولى التي لن يكون فيها الفرز سهلاً بين العشرات وأحياناً المئات بل وفي بعض الأماكن الآلاف من المرشحين كما هي الحال في العاصمة طهران، حيث يزيد عدد المرشحين على الأربعة آلاف والمطلوب اختيار خمسة عشر مرشحاً فقط.

من جهة أخرى فإنه وأياً تكن الجهة التي ذهبت إليها أصوات الناخبين، فإن هذه الانتخابات تجري في ظل وضع اقتصادي شديد الصعوبة، ووضع سياسي شديد الحساسية، ووضع أمني في غاية الدقة، ووضع ثقافي فكري متحول، وسجال ساخن ومتعدد في داخل البيت الكبير الذي بات يضم عشرات بل مئات الزعماء والساسة والرموز من الرجال والنساء «الشباب» من الجيلين القديم والجديد، يعتقدون جميعاً بأن من حقهم الإمساك أكثر من غيرهم بزمام الأمور من أجل إدارة دفة الإدارة والحكم، وأحياناً البدء في إصلاحات جدية ومؤثرة في الأداء والنهج، بعد أن كانت شؤون البلاد والإدارة موكلة حتى الأمس القريب لقيادات لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليد الواحدة.

في هذه الأجواء من التحولات الكبرى والتطورات المتسارعة والمتلاحقة في مسيرة صعود الرأي العام الإيراني إلى مقرات وأركان صناعة القرار السياسي وصياغته النهائية، كما يقول الخاتميون، فإن مقاومات متعددة تصدت ولا تزال من بين أركان أو صفوف العامة من المجتمع السياسي القديم لهذه المسيرة الشعبية المتنامية، وحاولت منع تقدمها بوسائل متعددة.

المراقبون لتلك التحولات الكبرى لاحظوا بوضوح كيف أن ذلك التوق الكبير للتغيير والإصلاح، والشوق الجياش لإنجاز الفصل الأخير من المصالحة التاريخية بين السلطة السياسية والرأي العام من جهة، والمقاومات التي تميزت في كثير من الأحيان بالعنف، ووصلت في إحدى المراحل إلى ما بات يعرف بمسلسل الاغتيالات المشبوهة، أدت فيما أدت إليه إلى ظهور حالة من اختلال التوازن والإيحاء للرأي العام بأن الأمور قد تخرج من السيطرة وربما تدفع بالبلاد إلى الخطر الداهم.

لكن استقالة وزير الاستخبارات الإيرانية من جهة، وتشكيل لجنة التوفيق بين إرادة الحكومة في إجراء الانتخابات البلدية بعيداً عن فيتو الأكثرية البرلمانية وإرادة البرلمان في لعب دور المراقب الفعال والمشارك في عملية الإصلاح والتغيير الكبرى الجارية في البلاد، من جهة أخرى، كانتا بنظر المحللين السياسيين المستقلين خطوتين ضروريتين لإخراج النزاع السياسي بين الإصلاحيين والمحافظين من الطريق المسدود.

وطبقاً لمصادر وثيقة الصلة بمراكز صناعة القرار العليا في البلاد، فإن مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية آية اللّه علي خامنه إي أبدى انزعاجاً شديداً من تصرفات بعض اليمين المحافظ، ولا سيما تلك المحاولات الحثيثة التي يقوم بها لمصادرة القيادة لصالح منافعه الفئوية والحزبية، والإيحاء للرأي العام بأنه الجهة الوحيدة المؤتمنة على الدفاع عن القيادة وقيم الثورة.

هذا فيما أبدى بالمقابل الرئيس محمد خاتمي انزعاجاً مماثلاً من تلك الجهات المنضوية في إطار جبهة الإصلاح والتغيير، أو المحسوبة عليها أو المتسللة إليها، الراغبة بدورها في مصادرة الرئيس الإصلاحي لوحدها ولصالح منافعها الحزبية والفئوية والإيحاء للرأي العام بأنها الوحيدة المؤتمنة على برنامج الإصلاح الخاتمي.

من جهة ثانية فإن الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني والذي كان قد فضل البقاء في الظل لبعض الوقت، ممّا أوحى للبعض بأنه بات رقماً ثانوياً أو خارج اللعبة الحاسمة بين الإصلاحيين والمحافظين، وكما تقول المصادر الآنفة الذكر يستعد للعودة إلى حلبة اللعبة السياسية بقوة بعد انتهاء مرحلة انتخابات المجالس البلدية.

المقربون من أمين عام حزب كوادر البناء المتحالف مع اليسار الديني في حكومة الائتلاف الخاتمية، والموالي لنهج الرئيس السابق، يقولون إنه بدأ يردد في مجالسه الخاصة وفي الصالونات السياسية، «أن مرحلة تأثيرنا في صناعة الغد الأفضل لإيران قد بدأت لتوها ولم تنته كما يخيل للبعض من اليساريين الطفوليين». ويضيف حسب تلك المصادر، «أن أقصى ما ينجزه أولئك اليساريون الطفوليون». خلال السنتين المتبقيتين من الولاية الخاتمية الأولى هو أن يتحولوا إلى معتدلين وسطيين مثلنا، وقد سبق لنا أن تجاوزنا هذه المرحلة في نهاية الولاية الأولى للرئيس السابق هاشمي رفسنجاني».

في هذه الأثناء، فإن جماعة مؤثرة من الكوادر المتعلمة من بين صفوف تكتل اليمين المحافظ بدأت تظهر تململها من ممارسات الجيل القديم من المحافظين، مما دفعها إلى إرسال أكثر من علامة لجماعات تكتل الإصلاح والتغيير، مبدية رغبتها للدخول في حوارات صريحة وفتح صفحة جديدة من التعامل السياسي البناء، في محاولة لطيّ صفحة العداء والخصومة العمياء التي سادت أجواء انتخابات الرئاسة السابقة لإيران.

من جهة ثانية، فإن بعض حواريي الرئيس محمد خاتمي، والذين علمتهم تجارب الإدارة والحكم أن الرئيس الجديد لم يعد جديداً، بل بات جزءاً من مطبخ صناعة القرار الشامل وبالتالي فإن عليه أن يخطط ويطرح برامج للأمة الإيرانية كلّها بملايينها التي تتجاوز

الستين، وأنه لم يعد مشروعاً انتخابياً لجماعات الإصلاح والتغيير فقط، أخذوا يُرددون في الصالونات السياسية الخاصة أن على الرئيس أن يشكل من الآن وصاعداً بيضة القبان في معركة السجالات بين الفصائل والأحزاب والمجموعات والتنظيمات المدنية والشعبية والسياسية، بما يوفر له إمكانيات تطبيق رؤيته الإصلاحية الأساسية في السياسة القاضية «بتحويل المعارضة المعاندة إلى معارضة قانونية، والمعارضة القانونية إلى موالاة»، وذلك على طريق ضمان نجاح مشروع الإصلاح الأكبر القاضي بتفويض السلطات الإدارية والسياسية الخاصة بحق الشعب في تقرير مصيره بنفسه إلى الرأي العام صاحب الحق والكلمة الفصل في هذا المجال.

في مثل هذه الأجواء المتحولة يجمع المراقبون السياسيون على أن الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي قد نجح من خلال حنكته البالغة أن يمنع كل محاولات اليمين الاستفزازي، وكذلك ممارسات اليسار الطفولي، من دفعه إلى المواجهة مع مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية. كما أنه أدار معاركه المختلفة والمتعددة حتى الآن بأداء متميز أحبط من خلاله كل مساعي الذين خططوا أو فكروا أو ظنوا أنهم قادرون على صنع «بني صدر» جديد من الرئيس الجديد!

ويرى المراقبون أيضاً بأنه، أياً كانت نتائج انتخابات المجالس البلدية، فإن مجرد إجرائها في أجواء سليمة وحرة ونزيهة، كان بمثابة رصاصة الرحمة التي يكون المجتمع المدني الإسلامي الجديد قد أطلقها باتجاه كل محاولات المتربصين بتفجير الظاهرة الخاتمية من داخلها، خارجيين كانوا أم داخليين.

١٣

الجيل الثاني للثورة
وتجديد الفكر الديني

القارئون بعمق ودقة لنتائج فرز الأصوات في أول انتخابات للمجالس البلدية والقروية في إيران يقولون بإن الناخب الإيراني فاجأ من جديد كبار رجال الدولة والدين من أقطاب المجتمع السياسي القديم، أو الجيل الأول للثورة، عندما اختار مرشحيه من جديد، بناء على تشخيصه الغريزي والفطري لما يراه هو أنه الأصلح ليمثل الشعب في المجلس البلدي لهذه المنطقة أو تلك.

وإذا كان من نافلة القول التسجيل للإصلاحيين بأنهم نجحوا في كسب الرأي العام لانتخاب مرشحيهم في غالبية المجالس البلدية، إلّا أن الأهم من ذلك هو التسجيل أن الإصلاحيين قد اختاروا مرشحيهم بالأساس من جنس الشباب والمرأة وأصحاب الرأي المتجدد، وإلّا لما ضمنوا الأغلبية المرجوة.

بمعنى آخر، فإن أقطاب الإصلاحيين الذين ينتمون بالأساس إلى جيل الثورة الأول هم الذين أعادوا النظر في كثير من الأطروحات أو الشعارات التقليدية التي لم تعد بنظرهم تتواءم أو تتوافق مع حاجات أو متطلبات مجتمع الشباب الجديد، فقرروا إجراء إصلاحات في قراءاتهم السياسية والفكرية للعديد من الوقائع والأحداث، وتالياً تقديم لوائح مرشحين وبرامج انتخابية شبابية، حتى يتمكنوا من الاقتراب قليلاً من ملامسة الواقع المتحول الجديد الذي أخذ يشكل سمة التشكيلة الاجتماعية الرئيسية الصاعدة بقوة نحو هرم السلطة الاقتصادي والسياسي في إيران.

ماذا يعني هذا بلغة الأرقام والوقائع والتفاصيل اليومية لما «يجري حالياً في إيران من تحولات

كبرى وعظيمة» كما جاء في وصف الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي للوضع العام في البلاد، غداة الاحتفال بالذكرى العشرين للثورة؟

المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد سجلوا ملاحظة هامة في سياق الحملات الانتخابية التي جرت للانتخابات البلدية. إذ غاب عنها تماماً، بالصوت والصورة، أقطاب التيارين التقليديين الموسومين باليمين التقليدي المحافظ واليسار التقليدي المتشدد والمعروفين بـ(روحانيت) و (روحانيون)، حيث اكتفى الطرف الأول بوضع اسمه مدوناً على بعض قوائم الترشيح مسنداً مهمة الدعاية والإعلام لمن يسمون بالجماعات «المرادفة» وهي الجماعات التي لا تستخدم الخطاب «الإيديولوجي» المباشر لليمين التقليدي. فيما غاب اليسار التقليدي عن قوائم الترشيح تماماً، مفضلاً ترك ميدان المنازلة لمنظماته الحديثة الولادة، المتمردة أصلاً على الخطاب الإيديولوجي المباشر لتتآلف أو تتحالف بحرية تامة مع كل أطياف المجتمع السياسي القديم أو الجديد بطريقة براغماتية لم تشهدها ساحة العمل السياسي الإيراني من ذي قبل.

وهكذا غابت مثلاً عن قوائم اليمين المحافظ أيُّ شعارات قيمية أو عقيدية، فيما حضرت بدلاً عنها شعارات حيادية، وأحياناً جذابة ظاهرياً مثل الدعوة إلى ائتلاف الأخضر أو المدنية المزدهرة والحيوية والناشطة. هذا فيما ذهبت عناصر اليسار الجديد والشاب في حملتها الانتخابية بعيداً لتقبل النزول في قوائم مشتركة مع يمين الوسط أحياناً أو تتقبل النزول في قائمة خاصة بالتيار الوطني الليبرالي الديني منه والقومي على السواء، فتجد نفسها محشورة مع الإمام الطالقاني مرة ومع محمد مصدق مرة أخرى دون أن تجد في ذلك حرجاً، وهو ما حدث لأول مرة في بدايات ما بعد الثورة بأشهر قليلة لكنه سرعان ما اختفى سريعاً أيضاً من المشهد السياسي الإيراني بعد أشهر قليلة.

وهكذا رأينا كيف أن جبهة المشاركة لإيران الإسلامية، أو الحزب الإصلاحي اليساري الجديد، قد تداخلت حملاته الانتخابية وأحياناً قوائمه وأخرى خطاباته السياسية والإعلامية، مع حركة الحرية الليبرالية المحظورة، فيما لم تخلُ صحف اليمين الوسط المعتدل الإصلاحي بدورها من إعلانات الدعاية لجبهة المشاركة المنافسة لحزب كوادر البناء المنتمي أصلاً للمجتمع السياسي القديم، وكذلك من تعاطف واضح مع جماعات الرأي الآخر من التيار الليبرالي الديني المحظور، وذلك من أجل الاحتفاظ بدور رئيسي في ما بات يعرف بتكتل الإصلاح والتغيير الذي يضم كل القوى الاجتماعية والسياسية التي صنعت ملحمة ٢٣ أيار/مايو الرئاسية في العام ١٩٩٧م.

من هنا كانت النتيجة الطبيعية برأي هؤلاء المحللين هي أن يتصدر رجل الدين التقليدي في الأساس والمحسوب على اليسار أولاً، والمتحالف مع يمين الوسط ثانياً، والطامح في خلق جبهة سياسية عريضة تضم كل أطياف التمرد على اليمين التقليدي ثالثاً، الشيخ عبدالله نوري، جدول الفائزين بفارق كبير، بعد أن بات يشكل القاسم المشترك لكل الراغبين في إحداث التغيير والتحول الاجتماعي والسياسي الكبير في العهد الخاتمي الجديد.

في هذه اللحظة التاريخية بالذات، كما يقول دعاة المجتمع المدني الجديد، تأتي خطوة اعتقال المصلح الديني الشاب محسن كديور كرد فعل طبيعي متوقع، تقف وراءها طائفة معزولة وأقلية محدودة من جماعات اليمين المحافظ، لم يبق أمامها حسب تحليلات مختلف أقطاب الإصلاح سوى التمسك بالقشور والقراءة التقليدية للنظام السياسي الإسلامي، في محاولة يائسة لوقف مسيرة التغيير والتجديد الكبرى التي صارت تضم غالبية ركاب سفينة الجمهورية الإسلامية.

ويدلل هؤلاء على تحليلهم الآنف الذكر بالإشارة إلى الكم الهائل من البيانات والخطابات والتعليقات وردود الفعل الشديدة والعنيفة، التي دانت خطوة اعتقال كديور، والتي شملت في أحضانها مراجع دينية كبرى أمثال موسوي أردبيلي ويوسف صانعي وأحزاباً سياسية رئيسية تنتمي إلى العهدين القديم والجديد، مثل كوادر البناء وجبهة المشاركة، هذا بالإضافة إلى مئات رجال الدين والمثقفين والمحللين والصحافيين من الفئات الاجتماعية المختلفة.

ثمة من يقول هنا إن حادثة اعتقال الشيخ محسن كديور ربما كانت «القشة التي قصمت أو ستقصم ظهر البعير» كما يقول المثل، باعتبار أنها قد فتحت الباب على مصراعيه لمصارحة ومكاشفة قد تكون شاملة، بين جيلي الثورة الأول والثاني اللذين يتبادلان المواقع أحياناً ويتداولان السلطات هنا وهناك هذه الأيام في حالة انتقالية للوضع العام في البلاد، باتت أقرب ما تكون لنهضة فكرية يتم خلالها تجديد الفكر الديني في أوسع نطاق ممكن.

القارئون لذلك الكم الهائل من التحليلات والمواقف وردود الفعل على حادثة اعتقال المصلح الديني الشاب محسن كديور لاحظوا مثلاً وجود رغبة، بل وربما إرادة سياسية كامنة، لدى العديد من أقطاب الإصلاح بإعادة النظر في ما يسمى بمحكمة رجال الدين الخاصة، فيما طالب آخرون بشكل واضح، ولأول مرة، بإعادة الاعتبار للمرجع الديني المنشق آية الله منتظري، بينما لمحّ آخرون إلى إعادة الاعتبار لرئيس الوزراء الراحل محمد مصدق، هذا فيما أجمع كل من أدلى بدلوه في هذا المجال على ضرورة إطلاق العنان لرحلة الإبداع والابتكار والخلاقية لمسيرة تجديد الفكر الديني.

وفي هذا السياق نكتشف مثلاً أن شقيق الإمام الخميني الراحل، ووكيله وأمينه السيد مرتضى، كان يضع صورة مصدق إلى جانب صورة شقيقه الأصغر، ولا يذكره إلّا بالخير، كما ينقل أحد المقربين للإمام الشيخ مهدي كروبي، في وقت يتهم بعض المتطرفين من المحسوبين على اليمين مصدق بالخروج على الملّة والدين، أو أن الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني كان طالب في مداولات داخلية في إحدى أروقة مطابخ صنع القرار يوماً ما بتحديد دورة ولي الفقيه بعشر سنوات، ولم يعترض عليه العديدون من أقطاب المجتمع السياسي القديم وإن كان المشروع لم يمر في حينه لأسباب تخص ظروف تلك المرحلة. فيما تتم محاربة البعض من تيار الجيل الجديد بسبب أطروحات مشابهة أو مماثلة. أو أننا نكتشف مثلاً أن مرشد الثورة آية الله علي خامنه إي كان مناصراً ومؤيداً لاعتراضات وتخوفات الشيخ عبدالله نوري بخصوص خطر تحويل مبدأ ولاية الفقيه إلى نظرية سلطانية فوق القانون والدستور، في إحدى مداولات مطبخ صنع القرار أيضاً، وهو بالطبع عكس ما يحاول تصويره البعض ممن تدعوهم أهواؤهم ومصالحهم الفئوية إلى محاولة مصادرة القيادة العليا والإيحاء بوقوف قوى الإصلاح ومرشد الثورة على طرفي نقيض!

من هنا يعتقد محللون سياسيون مستقلون بأن إيران بعد انتخابات المجالس البلدية والقروية قد دخلت مجدداً في سباق ماراتوني جديد بين الإسلاميين التقليديين والإسلاميين الديناميكيين. وقد جاءت خطوة اعتقال محسن كديور لتزيد هذا السباق سخونة وحدّة، بل تضعه على مفترق طرق في غاية الخطورة والحساسية، نلمسه في ذلك التحدي الجريء والفريد من نوعه، كما جاء على لسان تلك المرأة الجريئة والمجازفة، والفائزة بالمرتبة الثالثة في مقاعد المجلس البلدي عن العاصمة طهران، السيدة جميلة كديور وهي تعني سجّاني شقيقها بالقول:

«أخي محسن، إذا كان الذين سجنوك بالأمس يتصورون أنهم بحبس جسمك قادرون على إطفاء نور فكرك فهم مخطئون. إنهم بسلوكهم المشين هذا أشعلوا كافة الأنوار المطفأة حتى لدى أولئك المنسيين.

«أخي محسن! إننا جميعاً نضم صوتنا إلى صوتك ونقول بصوت واحد: اقبضوا علينا جميعاً بتهمة الإبداع والتفكير واستعدوا لبناء سجن كبير بحجم جموع المفكرين كل المفكرين!»، كما ورد في صحيفة «خرداد»، إلى جانب تصريحات تضامنية لعشرات الإصلاحيين ومن بينهم ذلك الأديب الكبير والد محسن كديور الذي فضل أن يتمتم القول: «أشم فيه رائحة يوسف وإن كنت لست بمستوى يعقوب. لكنني أحمل خشبة إعدامي مثل حجر بن عدي، أتحدى الإسلام الأموي والتشيع الصفوي».

القسم الخامس:

البرلمان الجديد
بين الإصلاحيين والمحافظين

١

تحالف الإصلاح والتغيير وتحديات الوفاق الوطني

تحت شعار مركزي رفعه الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي منذ توليه الرئاسة مفاده «أن للحكومة حدوداً وللشعب حقوقاً»، قام الإيرانيون بكل فئاتهم وانتماءاتهم بخوض تجربة ديموقراطية جديدة، هي الأولى من نوعها في تاريخ إيران، وفي إطار تفعيل بندٍ ظل مجمداً من بنود الدستور الذي أقر بعد أقل من ستة أشهر من قيام الثورة بضرورة توزيع السلطات، ونقلها إلى الشعب بشكل انتخابي ودستوري، ليصبح هو الحاكم وصاحب حق تقرير مصيره بنفسه. إنها الانتخابات البلدية والقروية التي جرت في شتاء العام ١٩٩٩م.

وبينما كان ينتظر أن يتصاعد السجال ويسخن بين القوى والأحزاب والتنظيمات والتيارات السياسية حول شكل ومضمون النظارة أو الإشراف المكلف بهما كل من وزارة الداخلية ومجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، على سير الانتخابات ومدى حجم الاختزال الذي سيطال المرشحين، فإن جمهور الرأي العام ظلت عيونه شاخصة بالأساس نحو صناديق الاقتراع ومدى قدرتها على إفراز سلطة شعبية جديدة، توفر للناس مزيداً من العدالة الاجتماعية، وقدراً أكبر من التعدديات القادرة على الموازنة بين حدود الحكومة وحقوق الشعب.

وطبقاً لقانون انتخابات المجالس المحلية، فإن نحو ٢٠٠ ألف عضو مجلس بلدي قد تم انتخابهم، قاموا بانتخاب ٧٢٠ رئيس بلدية أو عمدة محلي للمدينة أو القرية، أي ما هو أشبه ببرلمان شعبي جديد من بين مهامه العديدة النظارة على عمل السلطات المحلية ومساءلتها، وقبل كل ذلك وبعده المشاركة والمساهمة في التخطيط والإدارة، في مجال

التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمدن والقرى، وتحسين الخدمات فيها بما يتناسب وحاجات الناس ومتطلباتهم اليومية.

المحللون السياسيون المتتبعون لحركة التحولات التي تشهدها البلاد، منذ تسلم الرئيس محمد خاتمي الرئاسة، ينظرون إلى خطوة انتخابات المجالس البلدية على أنها الحركة الأهم في إطار تطبيق شعاره المركزي المتمثل بضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني الإسلامي.

من هنا تأتي أهمية خطوة الإعلان عن قيام الائتلاف الكبير بين ١٦ تنظيماً من تنظيمات تكتل الإصلاح والتغيير التي تبلورت غداة ما بات يعرف بملحمة ٢ خرداد أو ٢٣ أيار/مايو الرئاسية. حيث تصدرت هذه التنظيمات أحزاب اليسار التقليدي المعروف بتجمع رجال الدين المناضلين (روحانيون) وكوادر البناء والإعمار (كاركزاران) ومنظمة الولادة (مراكو) في الحملات الانتخابية الخاتمية للرئاسة، بالإضافة إلى تنظيم الحركة الطلابية الشهير المعروف بـ«تعزيز الوحدة».

العارفون بخفايا اللعبة السياسية وموازين القوى الحاكمة في التحالفات الداخلية الإيرانية رأوا في هذا الإعلان المبكر للتحالف العريض رسالة مفتوحة إلى كل من يهمه الأمر، وتحديداً إلى الراديكاليين من قوى اليمين المحافظ من جهة، والخارجين على التحالفات التقليدية من قوى المعارضة الليبرالية المتناثرة، بأن جبهة ٢ خرداد التي أفرزت الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي كانت ولا تزال متماسكة وقادرة على خوض أول تجربة ديموقراطية في عهدها، تتم إناطة مهمتها إليها بشكل رئيسي من خلال قناة وزارة الداخلية على أحسن وجه ممكن.

ثمة من يذهب من المحللين السياسيين إلى أبعد من ذلك، حيث يقرأ الخطوة الإعلانية المبكرة بأنها رسالة مفتوحة إلى قيادات البلاد الأساسية، وفي طليعتها مرشد الثورة الإسلامية آية اللّه علي خامنئي، والرئيس محمد خاتمي، والرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، مفادها أن الوحدة الوطنية والوفاق القومي الذي ينادون به إنما يتمثل في هذه الجبهة العريضة من الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في البلاد، وأن ما عداها لا يملك سوى أن يلتحق ويواكب هذه الجبهة، ويقر لها بقيادة الحركة السياسية في العهد الإصلاحي الجديد، إذا أرادوا أن يضمنوا مقاعد لهم في مركب المجتمع الإيراني الجديد.

ويعزو هؤلاء المحللون تصورهم ذلك إلى حصول سجالات عديدة ونشر تحليلات كثيرة، صدرت من جانب تكتل اليمين المحافظ من جهة، ومن جانب القوى الليبرالية المتناثرة من جهة أخرى، مفادها أن تكتل الإصلاح والتغيير قد وصل إلى طريق مسدود في الإدارة،

وأن البلاد مرشحة للفوضى والاضطراب والانفلات الأمني في ظل استمرار النهج الإصلاحي الخاتمي!

المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد من جهتهم، إذ يتفاءلون بالتجربة الديموقراطية الجديدة، رغم العراقيل العديدة التي حاول المتطرفون من التقليديين وتكتل اليمين المحافظ، كما يسمونهم، وضعها أمام قيام انتخابات حرة ونزيهة وسليمة، يقولون إن هذا اليمين المحافظ الذي ضاق ذرعاً بكرباستشي واحد في العاصمة طهران، والذي أراد محاكمته «محاكمة سياسية موجهة»، عليه أن يتعامل منذ الآن فصاعداً مع ٧٢٠ كرباستشياً جديداً منتشرين في كل أنحاء البلاد، وموزعين على طبقات الشعب المختلفة.

لكن اليمين المحافظ الذي استعد من جهته أيضاً لهذه التجربة الجديدة، مسلّحاً بلجان النظارة البرلمانية التي يحظى بالأغلبية فيها، يعتقد، وإن ليس جازماً، بأن المخاض الجديد من شأنه أن يكشف الكثير من الحقائق الجديدة في أوساط الرأي العام، بما يدعم مقولة المحافظين الرئيسية التي تحذّر من احتمالات تخبط الوطن في فوضى الليبرالية التي يزعم المحافظون أن تكتل الإصلاح والتغيير يقود البلاد إليها، في ظل شعاراته المهلهلة والفضفاضة، والتي تفتقر قبل كل شيء برأيهم إلى قيود وحصانات مثل العدالة الاجتماعية والقيم الثورية والدينية.

وفي هذا السياق، كان من المتوقع أن يضطر المحافظون إلى استدعاء الوزراء المختلفين إلى البرلمان لمحاكمة سياساتهم الإصلاحية، كما أنهم قد يفتحون النار مجدداً على الصحافة، وبالذات صحافة الإصلاح، بهدف التأثير على جمهور المناصرين والمؤيدين، بعد وصول أساليب العرقلة والمحاكمات المتتالية إلى طريق مسدود، كما تقول المصادر المقربة من جبهة المشاركة الحديثة الولادة.

لا أحد يعرف بالطبع إلى ماذا ستؤول إليه تجربة نتائج انتخابات المجالس البلدية. لكن الأهم من كل ذلك، كما يعتقد المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الجديد، أن نسبة لا بأس بها من الفائزين في هذه الانتخابات هم إصلاحيون من لون جديد، أي إن الوجوه التي فازت هذه المرة، ولا سيما في المحافظات والقرى والأرياف، هي في الغالب وجوه شبابية ونسائية لديها تطلعات اجتماعية وتنموية جديدة، حتى وإن كانت منتمية إلى الأحزاب التقليدية، أو أن تلك الأحزاب هي التي رشحتها لخوض المعركة الانتخابية باعتبارها وجوهاً مستقلة.

وهذا هو ما راهن ويراهن عليه الوسطيون في تحالف الإصلاح والتغيير من التنظيمات

المختلفة، وكذلك الرئيس محمد خاتمي الذي يُبدي، مع كل يوم يمر، تململاً واضحاً من التصنيفات التقليدية للقوى والأحزاب، فيما تراه يتوق لقيام مؤسسات مجتمع مدني حقيقي هي القادرة وحدها برأيه، إلى جانب التعدديات الحزبية والسياسية بالطبع، من ترجمة شعاراته الأساسية المتمثلة بقيام دولة القانون والمؤسسات والمجتمع المدني المتسامح والمتساهل والمتعدد الأصوات والألوان، ليمكنه كل ذلك من خوض تجربة حوار الحضارات والثقافات الموعود، بصدقية داخلية معتبرة.

إنه خلاف جدي في وجهات النظر، واصطفاف يزداد شفافية بين الأحزاب والتنظيمات والتجمعات بين التواقين للإصلاح والتغيير، من داخل النظام، ومن أجل النظام السياسي الإسلامي المدني المعاصر، وبين المتهيبين والخائفين من رياح التغيير، حرصاً على نظام سياسي إسلامي محافظ يظنونه الكفيل، وحده، بتحصين الذات من الخروقات والتغلغلات لالتصاقه بالفقه التقليدي الأصيل. وميدان الاختبار الجديد هو المجالس البلدية والقروية أو مجالس الشورى المحلية الإسلامية.

٢

الكسوف البرلماني الأخير، مع الاعتذار لنواب الشعب

توقف المراقبون والمحللون السياسيون في طهران طويلاً عند خطوة الأكثرية الضئيلة من اليمين المحافظ في البرلمان الإيراني الخامس في أواخر أيامه، القاضية بإلغاء العطلة الرسمية ليوم ال ٢٩ من اسفند، وهو اليوم ما قبل الأخير من السنة الإيرانية الشمسية، التي تبدأ في الواحد والعشرين من آذار/مارس من السنة الميلادية في كل عام.

فيوم ال ٢٩ من اسفند أو ال ١٩ من آذار/مارس هو يوم تأميم النفط من جانب حكومة الدكتور محمد مصدق، الزعيم الوطني الإيراني في بداية الخمسينيات، ممثلاً آنذاك بالشارع الإيراني نفسه الذي كان يطالب بهذه الخطوة، والتي رضخ لها المجلس النيابي الإيراني في حينه، وصادق عليها رغم أجواء نظام الاستبداد الشاهنشاهي المعروف بارتباطاته البريطانية العريقة.

وجاء قرار البرلمان الخامس المحافظ بإلغاء العطلة الرسمية عن هذا اليوم الوطني ليزيد من حيرة المراقبين السياسيين لما يجري هذه الأيام خلف الكواليس في هذه الدورة البرلمانية المثيرة للجدل، والتي تقترب من نهاياتها.

الإصلاحيون من طرفهم غاضبون، بل حانقون، من مجموع ممارسات الأكثرية اليمينية المحافظة، ويتهمونها بشتى الاتهامات أقلها انعدام التدبير والعقلانية في مواجهة المستجدات والمستحدثات في الشارع الإيراني بعد تحول ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ الرئاسي الذي رفع إلى سدة الرئاسة رجل الإصلاح والتغيير محمد خاتمي، ودفع بجمع غفير من الشباب والنساء الموالين لنهجه إلى واجهة الأحداث الاجتماعية السياسية.

فقرار إلغاء العطلة الرسمية عن اليوم الوطني لكل الإيرانيين، على اختلاف توجهاتهم، يأتي بمثابة الخطأ الاستراتيجي الثالث الذي ترتكبه الأكثرية اليمينية المحافظة، كما يقول الإصلاحيون بعد قراري تقييد المطبوعات والصحافة، وفرض الشروط الصارمة على المرشحين للدورة البرلمانية المقبلة (السادسة).

وقد هاجمت صحافة الإصلاح بعنف قرار البرلمان الأخير واعتبرته «إهانة للأمة» و«بيعاً بالمجان لمفاخر الوطن» ونعتته بشتى النعوت التي تعبر عن انعدام أي تدبير عقلاني وراء هذا القرار.

ويتساءل المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني عن السبب الذي يقف وراء مثل هذا القرار، في الوقت الذي تسعى فيه حكومة الرئيس محمد خاتمي بكل جهدها لإظهار مدى انتشار شعبيتها التي باتت مترسخة في وجدان كل إيراني وشمولها حتى الإيرانيين غير الموالين بالضرورة للنظام السياسي الحاكم، لكنهم ملتزمون بدستور البلاد وقوانينها، ومطالبة هذه الحكومة المستمرة للإدارة الأميركية في ما تطالبها به بالاعتذار رسمياً عن مشاركة المخابرات الأميركية C I A في مؤامرة إسقاط حكومة محمد مصدق الوطنية في الخمسينيات، واعتبار ذلك كشرط من شروط تحطيم جدار انعدام الثقة بين الإيرانيين والحكومات الأميركية المتتالية؟!

هذا فيما ذهب بعض المحللين «المشاغبين» للربط بين الاندفاع الإنكليزي للاستثمار في البلاد وبين هذه الخطوة الغامضة والمبهمة، حتى اعتبرها البعض «خطوة تعرض مقولات الاستقلال الوطني للاهتزاز».

لكن الأهم من ذلك هو ذلك الترابط بين الخطوات الثلاث الآنفة الذكر، والتي عبرت بصورة أو بأخرى وسواء قبل بذلك المحافظون أم لم يقبلوا، عن «حصول هوة حقيقية بين الأكثرية النيابية لدورة البرلمان الخامس وبين عموم الشعب الإيراني». فنواب البرلمان الذين يفترض بهم تمثيلهم لنبض الشارع المطالب بمزيد من أجواء وفضاءات الحرية في قوانين الصحافة والانتخابات، والتعبير الأكثر ملامسة للحس والوجدان الوطني والديني، برزوا من خلال خطواتهم الأخيرة المتتالية أقرب ما يكونون إلى نهج السلطات الحاكمة في بعض بلدان العالم، الساعية إلى إحكام قبضتها على السلطة بأي ثمن. هذا فيما ظهرت حكومة الرئيس محمد خاتمي، من خلال دفاعها المستميت والحثيث والدؤوب عن الحريات، وكأنها الأقرب إلى ما يجول في أذهان ووجدان الرأي العام.

المتتبعون لما جرى من سجالات ساخنة حول مستقبل الدورة البرلمانية السادسة التي جرت

في ربيع العام ٢٠٠٠ (والتي أسفرت عن برلمان إصلاحي متقدم) يؤكدون بأن الخطوات التصعيدية والاستفزازية أحياناً للبرلمان الخامس ذي الصبغة المحافظة، إنما تأتي في إطار المعركة السياسية الخاسرة أصلاً للسيطرة على أكثرية مقاعد البرلمان السادس، ويشددون على أن أكثرية التوترات والأزمات الكبرى التي عصفت بالعاصمة طهران، وبالساحة السياسية الإيرانية بالإجمال، بما فيها الأيام الستة العصيبة من صيف العام ١٩٩٩م التي هزت الوضع السياسي العام في سياق التحرك الطلابي المعروف إنما ينبغي وضعها في هذا الإطار. لا بل إن البعض من الإصلاحيين قد شبه ما يجري بهذا الخصوص بـ«معركة الدفاع عن خندق أُحُد» كما ورد في رسالة الزعيم الراديكالي الموالي للرئيس المهندس بهزاد نبوي إلى اتحاد الطلبة المسلمين أثناء انعقاد مؤتمرهم السنوي، في العاصمة الاقتصادية أصفهان.

لذا فإن متطرفي اليمين المحافظ رأوا ضرورة اللجوء إلى الرعب والعنف دفاعاً عن هذا الخندق الاستراتيجي. هذا فيما رأى متطرفو الإصلاحيين بأن على الرئيس محمد خاتمي أن يتخذ إجراءات صارمة لوقف مسلسل العنف والإرهاب بأي ثمن بما في ذلك إجراءات «تعليق المشانق» ولو مجازاً، بحق قوى الضغط الخفية، حتى لا تذهب مساعي الإصلاح في مهب الرياح، إذا ما نجح المحافظون في فرض شروطهم على معركة انتخابات المجلس السادس.

في هذه الأثناء قام بعض الأقطاب العقلاء من التيارات السياسية المختلفة بمحاولة لتلطيف أجواء السجالات والمعركة السياسية البرلمانية، فراحوا يدعون إلى التعايش المؤقت مع هذه الأجواء، وعدم تفجير الصراعات بما يهدد أمن الجميع، واضعين نصب أعينهم بأن الساعات الأخيرة لهذه المعركة ربما قد تسفر عن تحالفات وتطورات تعيد إلى الواجهة أبطال البرلمانات السابقة والوجوه السياسية التاريخية التي لا تستطيع الأكثرية البرلمانية الخامسة شطبها من لوائح الترشيح، أو التلاعب بأصوات ناخبيها، ناهيك عن السيطرة أو التأثير على الأجواء العامة التي سترافق عودة هذه الوجوه، إن من حيث حجم المشاركة الشعبية أو نوعها والتي ستفرز تشكيلة جديدة عبر صناديق الاقتراع.

المحللون السياسيون المستقلون الذين تابعوا خطوات البرلمان المذكورة وقفوا بحيرة واستغراب أمام القرار الأخير بالذات، الذي يصطدم بالعقل الجمعي للأمة، بالإضافة إلى عواطفها وإحساساتها الوطنية والدينية. ورأوا في تصرفات الأكثرية شكلاً من أشكال «كسوف البرلمان» إذا جاز التعبير لبيت الشعب الذي ظل الأكثر التصاقاً في تعبيراته السياسية

والاجتماعية على امتداد العشرين سنة ونيف الماضية بهموم الوطن والأمة وعقائدها. ويتمنون لهذا الكسوف أن يكون الأخير في تاريخ برلمان الجمهورية الإسلامية. و «إلّا ما معنى أن يقوم هذا البرلمان باتخاذ قرار يغضب ليس فقط الشعب الإيراني بإجماعه بل ومحبي إيران من أحرار العالم قاطبة»، كما يقول أحد أقطاب الإصلاح.

وهل نسي البرلمانيون المحافظون أن خطوة تأميم النفط التي أقدم عليها مصدق في الخمسينيات كانت الخطوة التي أثلجت صدور أحرار العالم، لا سيما سكان العالم الثالث والعالمين الإسلامي والعربي بشكل خاص، وكانت محل تقدير أبطال حركات التحرر أمثال شو أن لاي وتيتو ونهرو وعبدالناصر ولومومبا ونكروما وغيرهم الكثير. لكن الرأي العام الإيراني ومعه وجدان الأكثرية النيابية لم ولن يسمح لهذا الكسوف أن يطول، فقد أشرق برلمان العام ٢٠٠٠م ليعيد الاعتبار لنواب الشعب الحقيقيين.

٣

كل الطرق تؤدي إلى الإصلاح، من الرئاسة إلى البرلمان

مع كل يوم يمضي على حكومة الرئيس محمد خاتمي، تزداد دقة المناقشات حول برنامجه الإصلاحي، وتزداد السجالات حولها شفافية، بما يجعل من الصعب على القوى التقليدية التي وقفت ضده في انتخابات الرئاسة الإيرانية، إخفاء ذلك الموقف المعارض لترشيحه أو التستر خلف شعارات ومقولات فضفاضة ومبهمة تقيهم محاسبة الرأي العام ومساءلته.

ومع اقتراب موعد انطلاق صفارة السباق على الترشيح لانتخابات الدورة البرلمانية السادسة، والتي باتت أشبه بالمنعطف الاستراتيجي الكفيل بحسم الكثير من السجالات لصالح فريق الإصلاح، لم يعد أمام الفصائل والتيارات السياسية والأفراد المنتمين لها إلّا الإعلان الصريح والواضح عن مكنونات قلوبهم، والتعبير بشفافية متنامية عن توجهاتهم الفكرية والسياسية من دون مجاملة أو مواربة.

وفي هذا السياق، توقف المراقبون طويلاً عند تصريحات أحد نواب المحافظين التي أدلى بها في جمع من مناصريه في أصفهان، خصوصاً أن هذا النائب اشتهر في أمرين: أولاً، في وقوفه الحازم والصريح ضد ترشيح الرئيس محمد خاتمي للرئاسة؛ وثانياً، في توقيعه المبكر والمتحمس على مشروع حجب الثقة عن وزير الثقافة الإيراني المحسوب على تيار الإصلاحيين.

وقد لفت انتباه المحللين السياسيين ما ذهب إليه هذا النائب من إعلان هجوم ضد أفكار حكومة الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية وإعادة تأكيد موقفه المعارض لمجيء رجل مثل خاتمي لسدة الحكم.

فقد قال السيد محمود أبطحي، وهو نائب مدينة خميني شهر، وهو يرد على أسئلة أنصاره في مدينة أصفهان:

«لقد أعلنّا في مئات الخطب والاجتماعات ضرورة عدم انتخاب خاتمي. والآن ليس أمامكم أن تتلقوا أجوبة على أسئلتكم إلّا من أولئك الذين انتخبوه».

وأضاف أبطحي:

«إن البلد الذي يشجع فيه وزير ثقافته وإرشاده الإسلامي الرقص والموسيقى، لا يبقى فيه مجال لمثل هذه التساؤلات».

ويمضي النائب المحافظ في الشفافية حتى النهاية إلى أن يقول:

«إن المسألة لم تعد مسألة تيار أو مماحكات حزبية. فخاتمي، أحدث أزمة أصبحت كالسيل الذي سيجرف معه الجميع».

ثم يخلص إلى الاستنباط بأن:

«كل المشكلات التي نعيشها تعود لسياسات خاتمي التي تعتمد التنمية السياسية على حساب التنمية الاقتصادية... ونحن من جهتنا مصممون على مواجهة برامج الحكومة الخاطئة كما هي مطروحة في الخطة الخمسية الثالثة، ولن نسمح بتمريرها في البرلمان، كما هو مخطط لها في الشهر الجاري».

بالمقابل، فإن تكتل الإصلاح والتغيير الذي يدعم بقوة برنامج الخطة الخمسية الإصلاحية الثالثة، التي يستعد الرئيس محمد خاتمي للدفاع عنها، يعلن بصراحة، كما جاء على لسان القطب الأكثر شفافية في عرض برامج الرئيس والدفاع عنها من بين الإصلاحيين، عطاء اللّه مهاجراني (وزير الثقافة) إذ يقول:

«إن القيم الدينية والإنسانية والثورية في عهد الرئيس محمد خاتمي قد تدعمت. ومن بين القيم التي حظيت باهتمام خاص في العهد الجديد، العقلانية في التفكير، واعتبار الناس هم أصحاب الحكم الحقيقيين والنظر إلى الحريات باعتبارها قيمة جاء الدين أساساً لإطلاقها وتنشيطها، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الاهتمام بها ورعايتها بما يؤكد حرمات الناس واحترامها المتزايد».

ويضيف مهاجراني الذي كان يخطب في كوادر الدولة في محافظة بوشهر الجنوبية فيقول:

«إن الذين يعتقدون بأن العقلانية في السلوك والخطاب ليست من الدين في شيء مخطئون. فالعقلانية من تراث ديننا المدون، وإن الذين يريدون إظهار تعارض بين الدين والحريات مخطئون أيضاً. فاللّه سبحانه وتعالى خلق الإنسان في بطن الحريات حتى تتم عملية التكامل

الإنساني من خلال حق الاختيار والإبداع، وإنما تضع حكومة الرئيس خاتمي العلاقة بين الدين والحريات في صدر أولوياتها، لأن ذلك من باب الاهتمام بالقيم الدينية من الدرجة الأولى».

ويخلص مهاجراني إلى القول: «إن الحكم حق من حقوق الشعب ووجودنا نحن المسؤولين على رأس الحكم أمر اعتباري، وبالتالي فإننا مؤقتون، وكل ما نملكه من حق ممارسة الحكم لا بد أن يتبلور في شيء واحد هو خدمة الناس وحمايتهم».

المراقبون السياسيون المتتبعون لحركة تبلور النقاشات والسجالات باتجاه محور مستقبل البرلمان، في دورته السادسة، يقولون إنه بات أشبه ما يكون بمعركة جديدة تتبلور فيها بصورة أكثر شفافية مقولات كلّ طرف من أطراف معادلة الاصطفاف، عشية انتخابات الرئاسة الماضية. غير أن هناك فرقاً جوهرياً وأساسياً آخر لا بد من أخذه بعين الاعتبار بعد مرور عامين على تلك المعركة المصيرية ألا وهو: إذا كان الرأي العام عشية ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ قد دخل المعترك الانتخابي وهو يطالب بحقه الدستوري المدون في ممارسة تقرير مصيره بنفسه، ولا يعرف مستقبل السباق، فإنه يدخل المعركة هذه المرة وهو يمارس هذا الحق بقوة وثقة كبيرتين وروح مبتكرة، وهو مطمئن إلى نتائج الرهان سلفاً، بعد أن حققت له الفترة الماضية من ولايته نتائج باهرة على صعيد الثقة بالنفس رغم التحديات الكبرى.

بعد إنقضاء أكثر من نصف الولاية الأولى على حكومة الإصلاح الخاتمية، حصلت أمور أخرى لا تقل أهمية عمّا ذكرناه أعلاه، فالركن الرابع للديموقراطية، المتمثل بالصحافة المستقلة، قد استقر إلى حد كبير، [يعتبر المراقبون أن إغلاق الصحف الإصلاحية ومحكمات أربابها واعتقال أقطابها أشبه بسحابة صيف عابرة]. رغم المخاطر العديدة والجدية، وأن المراكز المقاومة لتيار الإصلاح الحكومي والشعبي قد انهارت أو تكاد، واصطفاف المعادلة الحزبية والأهلية على جانبي طريق الديموقراطية البرلمانية الإسلامية الراشدة التي يدعو إليها الرئيس محمد خاتمي آخذة بالتبلور والتنظيم والترتيب المطلوب إلى حد بعيد. فأحزاب اليمين المحافظ بدأت تتشكل بالطرق القانونية العصرية، آخذة بعين الاعتبار شفافية العهد الخاتمي ومتطلبات مجتمع الشباب والمرأة وعصر التغيير. فجمعية «المؤتلفة الإسلامية» باتت أكثر توازناً في أطروحاتها وأكثر استجابة لقضايا العمل السياسي المعاصر، والجمعيات النقابية الموالية لها باتت تبحث عن أقنية وآليات حزبية للتعبير عن برامجها، والذين كانوا يعرفون بقوى الضغط الخفية أو العلنية أخذوا يتجهون لتشكيل أحزابهم تحت عناوين تكتل حزب الله وغيره، وصارت لهم منابرهم المعروفة وصحفهم الناطقة باسمهم.

من جهة ثانية، فإن جماعات تكتل الإصلاح والتغيير باتت هي الأخرى أكثر شفافية في أطروحاتها، وبدأت تتمايز بشكل أحزاب علنية الأسماء والمسميات والأقطاب والتوجهات المتفاوتة، فهناك حزب المشاركة «اليساري»، وهناك حزب كوادر البناء «يمين الوسط»، وهناك حزب العمل الإسلامي «يسار الوسط»، بالإضافة إلى تجمع رجال الدين التقليديين الراديكالي ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وأيضاً مكتب تعزيز الوحدة الطلابي. كل ذلك والرئيس محمد خاتمي يُظهر، يوماً بعد يوم، وكأنه صمام الأمان الذي لا بد منه لمنع التقوقع والتكلس أو الفلتان والانفجار. ثمة من يقول بأن إيران بعد ثلاث سنوات على عهد خاتمي، وهي تستعد لممارسات البرلمان الجديد، باتت أشبه ما يكون فيها الإصلاح بالسيل الجارف، تماماً كما شخصه النائب المحافظ محمود أبطحي.

الذين يقرأون الاستعدادات الجارية على قدم وساق لدى «رابطة رجال الدين المناضلين» اليمينية المحافظة (حسب التصنيفات السياسية للتيارات الأساسية في الحركة الإسلامية الحاكمة) لخوض انتخابات البرلمان السادس، على قاعدة الأولوية للاقتصاد والتنمية الاقتصادية، وهو ما تؤكد عليه المنظمات والقوى الحليفة لهذه الرابطة، وفي طليعتها جمعية المؤتلفة الإسلامية التي تعتبر الساعد الضارب لتكتل المحافظين، يستنبطون من ذلك بأن «البازار»، بمفهومه التقليدي، لا يزال الحصن الحصين لتكتل اليمين المحافظ، بما يعني الطبقة الوسطى من الناس من الكسبة والتجار وأصحاب الحرف الحرة، كما أن الذين يقرأون تحفظات هذه القوى على الأفكار والأطروحات المستجدة في الشارع السياسي الجديد، سواء فيما يخص مقولات المجتمع المدني أو الحريات الصحافية أو الانفتاح الجريء على الكثير من العلاقات الخارجية، سرعان ما يستنبطون أيضاً أن القوى الاجتماعية التي تقف وراء هذه التجمعات هي قوى تقليدية محافظة مستنفرة على التغيير، ظناً منها أن ذلك قد يؤدي إلى تفكك آليات المجتمع القديم.

بالمقابل فإن تكتل الإصلاح والتغيير الذي بات يسمي نفسه جبهة ٢ خرداد أي جبهة ٢٣ أيار/مايو، وهو يوم الملحمة الانتخابية التي أفرزت الرئيس محمد خاتمي في خريف العام ١٩٩٧، وبسبب اندفاعها الشديد نحو التغيير سرعان ما انقسمت على نفسها إلى أحزاب وجمعيات ومنظمات متمايزة في الأطروحات بما يجعلها، ورغم وقوفها على أرض سياسة انتخابية واحدة، تطرح أولويات خاصة بها، فلاتجمع رجال الدين المناضلين» الراديكاليين مثلاً يركزون بشكل أساسي على ضرورة خوض صراع الأفكار والتجديد في القراءات المستنيرة للدين. هذا فيما يفضل «حزب المشاركة الإسلامي»، الحديث الولادة، ضرورة إطلاق المبادرات المدنية والجماهيرية في العمل السياسي في إطار التنمية السياسية. فيما لا

تزال «منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية» الراديكالية أيضاً تعتكف عند ضرورات الإنهاض الاقتصادي للبلاد عبر القوانين المتطورة للتنمية الاقتصادية، حسب مستجدات العولمة.

هذا في الوقت الذي يمسك فيه حزب كوادر البناء المتجدد في التنظيم والكادر البشري الجديد بتلابيب أجهزة جسم الدولة التقليدي، محاولاً الإمساك بالعصا من الوسط، عبر دعواته إلى التحرر الاجتماعي المترافق مع تنمية اقتصادية وسياسية متوازنة ومعتدلة، لا تسبق إحداهما الأخرى، مع اعتبار القاعدة الأساسية للتنمية الشاملة هي الاقتصادية، وهي نظرية تجمع بين الولاء التقليدي للرئيس السابق وضرورات التحالف مع الرئيس الجديد.

في ظل هذه اللوحة الانتخابية المتحركة لليمين واليسار التقليديين من جهة، والتحديات التي بدأت تفرض نفسها على الأقطاب التقليديين في المجتمع السياسي القديم يمينهم ويسارهم، من جهة أخرى، تتجه كل الأنظار للبرلمان السادس الذي بات من المؤكد أن يؤول إليه أمر جر قاطرة للإصلاح بعد الـ ١٨ من شباط/فبراير العام ٢٠٠٠م إلى غاياتها النهائية.

٤

المحافظون في سباق خاسر مع الزمن لوقف اجتياح البرلمان

يجمع المحللون السياسيون، من جماعة المجتمع المدني الجديد، على أن المحافظين، لا سيما التيار المتشدد منهم، باتوا في سباق خاسر مع الزمن، إذ وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام ثورة جديدة عبر صناديق الاقتراع، كانوا أكبر من ثورة انتخابات ربيع العام ١٩٩٧م، التي أفرزت الرئيس محمد خاتمي رئيساً للبلاد.

المحافظون الذين كانوا لا يزالون يمسكون بأكثرية نسبية في البرلمان الخامس، وببعض مفاتيح السلطة هنا وهناك، أدركوا تماماً أن التراجع الضعيف، ولو خطوة واحدة إلى الوراء، في ظل الوضع الشعبي الملتهب الذي كان يسببه أنصارهم من اليمين المتشدد أحياناً، أو تدفعهم إليه دفعاً سياسات اليسار المتشدد أحياناً أخرى، يعني اجتياح مواقعهم بالكامل من جانب تكتل الإصلاح والتغيير.

الإصلاحيون الذين باتوا يشعرون بأنهم باتوا قاب قوسين أو أدنى من إخراج المحافظين من قلاع البرلمان، بعد نجاح تجربتي انتخابات الرئاسة والبلديات، مصممون على عدم السماح للمحافظين أن يتنفسوا الصعداء في الوقت المتبقي من سباق الماراتون على مقاعد المجلس النيابي، لأن أي استراحة في الوقت الراهن ستكون بالنسبة للمحافظين بمثابة استراحة المحارب الذي سرعان ما يستقوي بها على غريمه في الجولة المقبلة.

جمهور الرأي العام، الذي هو صاحب القضية الأساسي وحامل السر الكبير في لعبة التغيير من خلال صوته الذهبي، لم يكن قد قرر بعد النزول إلى المعركة، بانتظار أن تحين ساعة القرار أو حصول تحولات مفاجئة أو سيناريوات غير متوقعة، ليقول كلمته التي لن تكون، بإجماع المراقبين، إلّا لصالح التغيير والإصلاح السياسي في كافة الظروف والحيثيات.

المتبعون للتطورات المتلاحقة في إيران يجمعون على وجود مخططٍ ما يقف وراء بعض الوقائع والخطوات التي تبدو متفرقة ومبعثرة، ويعتقدون أن مخالب هذا المخطط باتت تقترب شيئاً فشيئاً من بيت الإصلاح المركزي، وشخص الرئيس محمد خاتمي، بعد أن تم فتح النار عليه في الأيام الأخيرة من عمر البرلمان الخامس بصورة عشوائية من مختلف قطاعات اليمين المحافظ، المتشدد منه وغير المتشدد.

فقد انكشف الغطاء عن أصحاب اليمين من أحزاب ومجموعات وأقطاب مدنية ودينية، سرية وعلنية، وبدأت جميعها تشير بأصابع الاتهام إلى الرئيس محمد خاتمي، باعتباره المسؤول عن كل ما حصل ويحصل من «فلتان أمني وهجمة ثقافية وتسيّب سياسي وتخبط إعلامي، وقبل كل ذلك وبعده تنامي خطر تعرض الدين والمقدسات لهبوب الرياح العاتية بفعل عوامل الخارج والداخل من أعداء الدين والملة»، طبقاً لما راح يروج له إعلام اليمين المحافظ منذ مدة، والذي اضطر أقطابه السياسيون والدينيون للإفصاح عنه علناً، ودون مواربة، حتى وصل بهم الأمر إلى حدّ تهديد الرئيس بضرورة أن يلجأ إلى «إيقاف هذا المد بنفسه أو الرحيل عن البلاد»، كما جاء في حديث آية اللّه أبو القاسم خزعلي.

الصحافة الجديدة التي ظهرت مع إصلاحات الرئيس كانت ولا تزال مطلوباً رأسها بأي ثمن كان، من جانب المتسابقين مع الزمن.

ووزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الذي يصفه المراقبون بأنه الشوكة التي ستظل عالقة في حلق المحافظين، ما دامت الحياة السياسية قائمة في البلاد، يقف اليوم في عين العاصفة الهوجاء التي تعم البلاد طولاً وعرضاً، ولا يقبل المحافظون بأقل من إقالته إن لم تكن رغبتهم الحقيقية اقتياده إلى سجن أوين بعد محاكمة صورية مرتبة.

ويبقى الرئيس محمد خاتمي هو الهدف النهائي وراء كل هذا، وقد وصلت المعركة إلى أبواب قصره، كما يقول المحللون السياسيون من جماعة اليسار الديني المتشدد، المتحالفين معه بهدف حصاره ودفعه للوقوع في شبك حلبة المصارعة السياسية الدائرة، ولو من خلال خطأ بسيط، حتى يرفع المحافظون شعارهم الأخير ويضربوا ضربتهم القاصمة، من خلال ما بات يعرف بعدم الكفاءة السياسية، وبالتالي المطالبة برحيله بصورة قانونية إن لم يتقدم هو باستقالته، كما كانوا يتوقعون في الأشهر الستة الأولى من حكمه.

العارفون بقضايا الساعة في إيران يقولون إن مشروعية نظرية العنف قد سقطت مع سقوط مخطط الاغتيالات السياسية للمثقفين والكتاب الليبراليين المعارضين، ومشروعية نظرية الانقلاب قد سقطت هي الأخرى مع سقوط مخطط الهجوم الوحشي على الطلبة، ولم

يبق سوى سلاح واحد هو «التحصن بالدين والمقدسات ومصادرتها، لإظهار الرئيس الإصلاحي وجماعته بأنهم المفرطون بها لسحب بساط المشروعية الدينية والشعبية منهم مرة واحدة وإلى الأبد!»، كما يقول المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الذي يرفع لواءه الرئيس محمد خاتمي.

لكن ما فات المحافظين في هذه الأثناء هو ذلك التحول الهائل الحاصل في خريطة المجتمع الإيراني الاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية، وحتى الدينية، وأن القراءات التي يتحدث عنها الرئيس محمد خاتمي لم تأت من عندياته بل هي جزء من اكتشافاته التي جعلته يحظى بجدارة الفوز الساحق في ثورة صناديق الاقتراع الشهيرة بملحمة ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧م.

الذين يعرفون تعقيدات صناعة القرار في إيران يضيفون، إلى جانب ذلك، أن مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية الراهن مصمم على دعم الرئيس محمد خاتمي، بإصلاحاته المعلنة، وأنه مصمم على البقاء على مسافة من التيارات المتشددة داخل التكتلين التقليديين الأساسيين المعروفين «روحانيت» و «روحانيون»، يساعده في كل ذلك جمع من رموز وأقطاب المجتمع السياسي القديم، وفي مقدمتهم كبير مستشاريه الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني الذي سيظل يمسك العصا من الوسط، ليلعب دور عامل الاختزال الذي يعيد التوازن إلى المعادلة كلما اختلت، لصالح هذا الطرف أو ذاك. ولما كان مرشد الثورة وصاحبه من طلائع الإصلاحيين والمستنيرين في المدرسة السياسية الحديثة التي ظهرت في نهاية السبعينيات، وساهمت في انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، فإنهم لن يقفوا إلّا مع القراءات المتعددة للإسلام، كما يروج لها الرئيس محمد خاتمي، وبالتالي لن تستطيع قوى اليمين المتشدد، كما تراهن، أن تسحب البساط الديني من جماعة الإصلاح المدنية الحديثة، ناهيك عن عجزها التام عن سحب البساط الشعبي من تحت الرئيس وحكومته.

المراقبون السياسيون يعتقدون أن تبرؤ الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني من البيان العنيف الصادر عن «روحانيت» ضد خاتمي يمكن اعتباره بداية النهاية للعصر الذهبي الذي ظلت تعيش على أمجاده هذه الرابطة، وهي بخطئها الثاني الذي ترتكبه اليوم مع رفسنجاني، بعد خطأ انتخابات البرلمان في العام ١٩٩٦م، تكون قد مهدت الطريق لابتلاع الرئيس رفسنجاني وجماعاته لبقايا اليمين المتناثر، والذي سيسعى بالتأكيد بدوره لإعادة ترتيب أوراقه وصياغتها من جديد بما يتناسب مع النظام البرلماني للديموقراطية الإسلامية الراشدة التي يدعو لإقامتها الرئيس محمد خاتمي. وبهذا يمكن القول إن اليمين التقليدي قد خسر

منذ الآن واحدة من قلاعه الحصينة أمام طوفان الإصلاح والتغيير الذي يشق صدر الشرق كله وليس البرلمان الإيراني وحده.

٥

معركة القانون والنزال المحتدم بين الجمهوريين والمحافظين

عاد السجال الحاد بين من يمكن وصفهم بـ«بالجمهوريين» ومن سبق أن تكرّس نعتهم بـ«المحافظين» خلال حملة انتخابات الرئاسة الإيرانية السابعة ليتسع نطاقه ويشتد في المستقبل.

وإذ يتصرف الجمهوريون وكأنهم الأكثر حرصاً من غيرهم على ضرورة تطبيق القانون الأساسي (الدستور) بحذافيره وبكل بنوده، وخصوصاً في ما يتعلق بالحريات المدونة دستورياً، فإن المحافظين يشعرون لا إرادياً وكأنهم مطالبون يومياً بتقديم التنازلات تلو التنازلات، بما يجعل أصل النظام السياسي الإسلامي المتفق عليه دستورياً معرضاً للخطر.

وبينما يتمترس الجمهوريون بشكل رئيسي في الجامعات، وشارع الصحافة والتشكيلات الحزبية السياسية النخبوية، وصفوف المثقفين، فإن المحافظين يتخندقون بقوة في قلاعهم التاريخية الممتدة من البازار القديم، وصولاً إلى حصن الحوزة الدينية الحصين، مروراً بالطبع بالتشكيلات والجمعيات الدينية التقليدية المعروفة. الجمهوريون يقولون إنهم جادون في ترجمة شعارات الرئيس محمد خاتمي الانتخابية لا سيما على الصعيد الداخلي، وبالتالي يطالبون بحق التظاهر والتجمع والاعتراض، وإبداء الرأي الصريح، وحرية الصحافة والتعددية الحزبية والسياسية والفكرية والثقافية، حتى لو كانت كل هذه على حساب تشكيلة الدولة التقليدية وتركيبة الهرم السلطوي السابقة.

بينما المحافظون يقولون إنهم مصممون على الدفاع عن تركيبة الهرم السلطوي، وتشكيلة النظام السياسي الإسلامي المتفق عليه دستورياً، تحت كل الظروف، وإنهم لن يسمحوا بالاعتراضات أو المطالبات أياً كانت أحقيتها أو مشروعيتها حتى لا يمس أمن الدولة العام

من قريب أو بعيد بوجود ثغرات فيه، لأن ذلك قد يفتح الباب برأيهم أمام الأعداء للنفوذ إلى داخل القلعة الحصينة.

ولما كانت توليفة النظام السياسي الحاكم في إيران ترتكز على ركني «الجمهورية» و«الإسلامية» فإن من الطبيعي أن يجد الجانبان الكثير من الأدلة مما يدعم المحاججة الجارية بينهما على قدم وساق، في شارع الصحافة، ومن على منبر الخطابة.

لكن الانتخابات البرلمانية التكميلية التي جرت في خريف العام ١٩٩٨م في العاصمة طهران وثلاث مدن إيرانية، بينها العاصمة التاريخية أصفهان، جعلت من منبري الصحافة والخطابة يضيقان بالجانبين للتعبير عن إصرارهما على النزال والمساجلة الجادة والحازمة.

ولما كان المجلس الدستوري الأعلى (مجلس صيانة الدستور) قد أقصى من بين مرشحي الجمهوريين، أو من يسمونهم باليسار الديني الراديكالي، اثنين من أبرز رموزهم السياسية والطلابية، هما المهندسان بهزاد نبوي وأصغر زاده، فقد كان موعد السجال هذه المرة في أروقة جامعة طهران والشوارع المحيطة بها.

وهكذا تجمع آلاف الطلبة من أتباع الجمهوريين، ليعربوا عن احتجاجهم على ما سمّوه «مخالفة قانونية تعرض ركن الجمهورية في الدستور للخطر»، مستفيدين من شعارات حكومة الرئيس محمد خاتمي الداعية لتفعيل حريات المجتمع المدني، ومنها حق الاعتراض والتجمع والمسيرات السلمية. بالمقابل حاول أتباع المحافظين أن يحصلوا على ترخيص مماثل في اليوم نفسه والساعة نفسها ليعلنوا احتجاجهم على احتجاج الجمهوريين، معتبرين الاحتجاج المذكور «عملاً غير قانونيّ يستهدف إضعاف ركن أساسي من أركان إسلامية النظام».

ولما كانت وزارة الداخلية غير قادرة على منعهم من التظاهر معاً، وهي في الوقت نفسه غير راغبة في منعهم من التظاهر بالقوة، ناهيك عن قدرتها أصلاً على ممارسة ذلك عملياً لفقدانها صلاحية استخدام أجهزة الشرطة والأمن التي لا تخضع لقيادتها، فكان النزال هذه المرة «شارعياً باللغة المباشرة».

وهكذا كانت الشعارات «الموت لأعداء ولاية الفقيه» يرميها عشرات من اليمين الراديكالي بوجه الجمهوريين، يقابلهم آلاف الجمهوريين بشعارات «الموت للاستبداد، الموت للطالبان» في إشارة توحي بمحاكاة اليمين المتشدد الموسوم بالفاشية الدينية لمذهب الطالبان الأفغاني! فوقع جرحى واعتقل العشرات بعد فصل حاد من النزال الشارعي الشديد. في هذه الأثناء كانت قضية الصحافية عذراء فراهاني عن صحيفة «سلام» تتصاعد أيضاً في معركتها

المفتوحة مع رئيس السلطة القضائية (السابق)، حول حقها بالاستفسار عن معاملة السجناء المعروفين بسجناء البلديات، واستنكار رئيس السلطة القضائية لتصرف تلك الصحافية، مما فهم بأنه نوع من التحديد للحريات الصحافية. فما كان من أقطاب الإصلاحيين في حكومة الرئيس محمد خاتمي، وتحديداً وزيرا الداخلية والثقافة إلّا أن أعربا عن تضامنهما الضمني مع الصحافية المذكورة في موقف اعتبر خلافاً لموقف رئيس السلطة القضائية المحسوب على تكتل اليمين المحافظ، الأكثر تشدداً في قاموس الجمهوريين الذين تنتمي إليهم الصحافية عذراء فراهاني. محللون سياسيون مستقلون يعتبرون ما جرى مؤشراً هاماً على الاتجاه الذي بدأت تتخذه السجالات بين الجمهوريين والمحافظين، باعتبار أن الانتخابات البرلمانية التكميلية آنذاك لم تكن إلّا تجربة مصغرة لمدى قدرة الإصلاحيين في حكومة الرئيس محمد خاتمي على إجراء انتخابات البرلمان السادس وهي الأكثر أهمية بكثير من الانتخابات الراهنة؛ ويقولون إنه إذا ما نجحت الحكومة في السيطرة على الموقف وبسط الاستقرار الأمني، رغم حدة السجالات، وإيصال صوتها إلى الرأي العام بما ينصفها ويمنحها حقها في معالجة القضايا الحساسة في البلاد، بالصورة القانونية والدستورية، فإنها ستكون قادرة على تحقيق نجاحات ملموسة في الانتخابات المقبلة بما يزيد من شعبيتها.

كان من المعلوم أن الانتخابات التي يعوّل عليها كل الأطراف لتحقيق نجاحات فئوية ملموسة هي انتخابات مجالس الشورى المحلية (البلديات) وانتخابات مجلس خبراء القيادة، وكلاهما كانت تجري الاستعدادات على قدم وساق في وزارة الداخلية لإجرائهما في بداية العام ١٩٩٩. وكانت واقعة جامعة طهران بمثابة تمرين بـ«الذخيرة الحية» إذا جاز التعبير، استعداداً للمعركة الأخرى في أكثر من ٥٠٠٠٠ قرية ونحو ١٢٠٠ مدينة، لاختيار آلاف الممثلين لمجالس الشورى المحلية المخولة عملياً بإدارة شؤون المحافظات والأقاليم والمدن والقرى، وانتخابات مماثلة لاختيار نحو ٨٠ نائباً من علماء الدين المجتهدين المخولين دستورياً لانتخاب وليّ الفقيه أو عزله. المتتبعون لردود الأفعال الكثيرة والمتضاربة والمتنوعة على السجالات الدائرة بين الجمهوريين والمحافظين من جهة، وتصريحات وممارسات الإصلاحيين في حكومة الرئيس محمد خاتمي من جهة أخرى، رأوا فيها عنواناً واحداً هو «معركة القانون».

ثمة من يستعيد هنا ذاكرة التاريخ الإيراني الطويل في هذا المجال، فيقول إنه العنوان نفسه الذي ظل موضع الخصام في أحيان كثيرة والكفاح الدائم منذ نحو ١٥٠ عاماً، سواء في شارع الصحافة والسياسة الإيرانيين، أو في أروقة التشريع والقضاء والنظام بشكل عام، منذ

أن قرر الرمز الوطني التاريخي الشهير أمير كبير في نهاية العهد القاجاري رفع لافتة القانون بوجه الحكم الفئوي والأقلّوي آنذاك.

إنه اللواء نفسه الذي ترفعه كافة الأجنحة اليوم، دفاعاً عن وجهة نظرها الخاصة. فالجمهوريون يحتجون على ممارسات مجلس صيانة الدستور بدعوى أنها تخالف روح القانون الأساسي. والمحافظون يحتجون على المحتجين زاعمين أن مجلس صيانة الدستور هو المخول وحده بتفسير القانون. الإصلاحيون في حكومة الرئيس خاتمي من جهتهم يقولون إن الأمر قابل للتأمل ومعروض للحوار بين أهل الخبرة والحل والعقد والاختصاص، قبل إصدار الحكم النهائي، على أن يكون الحسم ديموقراطياً على الدوام، أي عبر صناديق الاقتراع في كل الأحوال كحكم نهائي ينطق بفصل الخطاب.

٦

الإصلاحيون يستوعبون معركة القانون ويحققون الإجماع الوطني في الحوار مع الغرب

في مثل هذه الأيام قبل نحو أكثر من ١٥٠ عاماً، وتحديداً في الخامس من شهر ربيع الأول سنة ١٢٦٨هـ، افتتح الملك القاجاري ناصر الدين شاه «دار الفنون» وهي أحد المعاهد العالية التي دعا إلى تأسيسها الميرزا تقي خان أمير نظام فراهاني الشهير بأمير كبير إيران، الزعيم الإصلاحي التاريخي الذي بات منذ ذلك الحين رمزاً وطنياً جامعاً، وعلامة فارقة في مسيرة التحول التاريخي الإيرانية المعاصرة.

منذ ذلك الحين والإيرانيون يبذلون قصارى جهدهم للإعلان عن توليفتهم الخاصة بهم في الجمع بين ضرورات الحداثة، والتحرر من أسر موانع التنمية ومستلزمات الأصالة الدينية التي تنظم العلاقة بين آحاد بني البشر، في إطار تشريع ديني معاصر يطلق حرية الإبداع والفكر والتعبير للجميع، دون رقابة أو هيمنة فوقية مصطنعة، غالباً ما تفضي إلى الاستبداد.

ما يقوم به الرئيس محمد خاتمي منذ تسلمه السلطة حتى الآن هو استمرار لهذه المعركة التاريخية بعنوانها العريض: «الحرية في إطار القانون، في عصر الحداثة، من منظور ديني».

واستناداً إلى هذه المعطيات وصيرورات المجتمع المدني الذي يؤسس له الرئيس محمد خاتمي في البعد الداخلي لحركته، بدأت إيران عملياً حوارها الحضاري الذي ما انفك يدعو إليه الرئيس الإصلاحي منذ تسلمه سدة الرئاسة، مع زيارة أول زعيم أوروبي رفيع المستوى لطهران، وهو رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي.

يجمع المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني على أن عقارب الساعة لن تعود إلى الوراء بعد الآن، وأن كافة التحديات الداخلية والخارجية لن تتمكن من وقف حركة الإصلاح والتغيير التي يقودها الرئيس محمد خاتمي داخلياً وخارجياً بعدما تحقق الإجماع

على ضرورة الاحتكام إلى القانون في لعبة الديموقراطية الداخلية، والاحتكام إلى ضرورات المصلحة الوطنية والدينية العليا في قيادة السياسة الخارجية.

ففي إطار معركة الإصلاح الداخلية نجح تكتل الإصلاح والتغيير في استيعاب خطوة البرلمان، القاضية بحجب الثقة عن وزير الداخلية، من خلال فتح معركة التنمية السياسية على نطاق أوسع، بتعيين الرئيس للوزير المقال في منصب أعلى في هيئة مجلس الوزراء، ودفع المحافظين إلى موقع الدفاع من خلال الترشيح المرتقب لوزير بديل لن يكون أقل صلابة من الوزير السابق، إذا لم يكن أكثر تحدياً.

وفي معركة القانون الموازية، فقد كان مجيء وزير الداخلية الأسبق علي محمد بشارتي، المحسوب على تكتل اليمين المحافظ، إلى محكمة استجواب عمدة العاصمة ليدافع عن سياسة الإصلاح المدنية التي يحاسب عليها اليوم غلام حسين كرباستشي، بتهمة الفساد الإداري والمالي كان بمثابة تحول نوعي في سير المحاكمة، يجعل من معركة القانون تتجه شيئاً فشيئاً لصالح الإصلاحيين.

وأما في مجال الحريات العامة، وفي طليعتها الحريات الصحافية، فإن المتتبع لسير السجالات النقدية الجارية في عموم المطبوعات الداخلية، بما فيها مطبوعات اليمين المحافظ، يستنتج أن المارد الصحافي خرج من قمقمه ولم يعد بإمكان أي إجراء، أياً كان، أن يعيد الصورة إلى الوراء بعدما بدأت ألوان الطيف كله تظهر في عالم الصحافة، على حساب صحافة اللون الواحد.

الأهم من كل ما تقدم هو ذلك الإجماع الذي بدأت تحظى به سياسة الرئيس الإصلاحي في البعد الخارجي.

وقد تبين ذلك جلياً حسب المتتبعين لزيارة رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي إلى العاصمة الإيرانية.

إن استقبال مرشد الثورة الإيرانية، وهو الرجل الأول في النظام، للزعيم الإيطالي الذي جاء مبعوثاً للغرب، في بادرة هي الأولى من نوعها، وطمأنته بأن الحوار الحضاري والتعامل السياسي سياسة إجماع في إيران، تجعل من سياسة نزع فتائل التوتر في العلاقات الخارجية التي يعتبرها الرئيس محمد خاتمي عنواناً رئيسياً قد دخلت عملياً حيز التنفيذ الجديد في الدائرة الأكثر جدلاً حتى الآن.

وبالتالي، فإن من شأن ذلك، حسب تقديرات المحللين السياسيين، أن يفتح الباب على مصراعيه لحوارات متعددة ومفتوحة، وعلى أكثر من صعيد، ليس فقط بين إيران وأوروبا،

بل بين إيران والغرب على العموم، بمن فيه دائرة «الشيطان الأكبر» إذا ما التزم الطرف الآخر بشروط وأخلاق الحوار وأدبياته.

لقد قال الزعيم الإيطالي صراحة إنه تحدث في كل شيء مع الايرانيين، وهذا يعني أنه تحدث عن العلاقات الإيرانية ـ الأميركية أيضاً، وعن الموقف الإيراني الخاص بأزمة الشرق الأوسط، والسلام في فلسطين، وعن حقوق الإنسان والحريات، وصولاً إلى موضوع التسلح بكل أنواعه.

وقد كان الرئيس الإيراني واضحاً مع ضيفه عندما قال بالحرف الواحد إنه: «يجد تحولاً إيجابياً في اللهجة الأميركية»، وإنه يأمل «بأن يكون ذلك معلماً على أن القادة الأميركيين بدأوا يدركون بشكل أفضل الواقع الإيراني والتحولات العالمية»، لكنه ينتظر «البادرة الملموسة منهم، فالصداقة تقاس بالأفعال أيضاً وليس بالأقوال وحدها»، حسب تعبير الرئيس محمد خاتمي.

وعن السلام الشرق أوسطي، فإن إيران تريده سلاماً عادلاً شاملاً، لا يقوم على إملاء الشروط وسحق الهوية الوطنية لأصحاب الأرض والحقوق المشروعة. وأما عن حقوق الإنسان فإن على العالم الغربي أن يكفّ عن معاملة بني البشر من خلال تقسيمهم إلى مواطنين من الدرجة الأولى وآخرين من الدرجة الثانية، مطمئناً الزعيم الغربي في الوقت نفسه بأن إيران تسعى لقيام مجتمع مدني حقيقي، يكون فيه للجميع دون تمييز حقوق سياسية واجتماعية وثقافية ومدنية متساوية، مؤكداً القول في الوقت نفسه بأن الحكام ليسوا أوصياء على المواطنين. وأما عن الأمن والتسلح فإن إيران أحوج ما تكون إلى الأمن والهدوء والاستقرار لصالح برنامج التنمية والازدهار الاقتصادي، وهي تدعو بكل جدية إلى نزع شامل لكل أسلحة الدمار الشامل، وفي طليعتها الأسلحة النووية من كل المنطقة. لكن على الغرب أن لا ينظر بعين واحدة في هذا السياق فيغض النظر عن الخطر الأكبر المتمثل بإسرائيل، كما أكدت ذلك القيادة الإيرانية مجتمعة للزعيم الغربي.

من جهة أخرى، وكما تشير المعلومات المتداولة في الأوساط السياسية الداخلية، فإن الخارجية الإيرانية أعدت إعلاناً صريحاً للرد على مبادرة الإدارة الأميركية التي جاءت على لسان وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، يدعو واشنطن إلى رفع الحظر عن التعامل مع إيران، وتحرير أرصدتها، والتعامل مع طهران على أساس الاحترام المتبادل فعلاً، وليس من باب الاستعلاء. وبذلك تكون الكرة تماماً في الملعب الأميركي.

بعض المعلومات المتداولة في إيران تفيد بأن إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون تفكر جدياً

في إحداث تحول حقيقي في سياستها الخارجية نحو إيران، خلال ولايتها الثانية والأخيرة إن تركها اللوبي الصهيوني مرة في اتخاذ مثل هذا القرار، وإن قضايا النفط، وتحديداً حاجة الشركات الأميركية الكبرى للدخول في منافسات قوية مع رقبائها الأوروبية، دافع أساسي وراء الدعوة لمثل هذا التحول.

ومن المعروف أن نفط القوقاز وآسيا الوسطى ومصادر الطاقة الأخرى على امتداد سواحل بحر قزوين التي ستكون المخزون الاستراتيجي الجديد في معادلة القوة والأمن الدوليين في القرن الواحد والعشرين، ستلعب هي الأخرى دوراً هاماً في تحولات السياسة الخارجية الأميركية باتجاه طهران.

من هنا يعتقد الكثير من المحللين بأن إيران باتت شأناً داخلياً أميركياً من الآن فصاعداً، بقدر ما هي شأن خارجي تتم مناقشته في الدوائر المعنية بانتخابات الرئاسة الأميركية أيضاً، وليس في دوائر الخارجية والأمن القومي فحسب.

ثمة من يربط من المحللين «الخبثاء» الغربيين بين تقدم مسيرة الإصلاح في الداخل، وبين مسيرة التطبيع الغربي مع إيران. ويزعم بأن الغرب إنما يتردد حتى الآن تجاه إيران بسبب تعدد مراكز القوى، أو بتعبير آخر عدم معرفته بصاحب القرار الحقيقي في إيران، وأخيراً بما ستؤول إليه السجالات الدائرة بين المحافظين والإصلاحيين في البلاد.

بالمقابل، فإن محللين «خبثاء» شرقيين يزعمون أن الصراع الدائر بين الإصلاحيين والمحافظين ربما كان جزء أساسي منه حول من سيكسب المنافع المرتقبة من الانفتاح على الغرب، وأن حدة التنافس التي تشهدها الساحة الإيرانية ربما يكون أحد أسبابها أن الجانبين يتسابقان في إظهار صلاحيتهما في إدارة الحوار على طريقة «كل يدعي الوصل بليلى»!

لكن دعاة المجتمع المدني الجديد ما انفكوا يؤكدون يومياً بأن سياق معركة القانون والحريات الداخلية لا علاقة له بمعركة الانفتاح على العالم الخارجي، وضرورة نزع التوتر في العلاقات الدولية. بمعنى آخر فإن السجالات التي تظهر خلف العنوان الكبير الخاص بمعركة القانون، وعلاقته بمسيرة التنمية والحريات العامة في الداخل، سيتم خوضها بتعددية مطلوبة من أجل إنضاج المجتمع المدني المطلوب أساساً كظاهرة صحية لا بد منها لتحقق العنوان التاريخي العريض الذي تكافح من أجله مجتمعات الشرق التقليدية، منذ أكثر من قرن ونصف، فيما ستخاض معركة إقناع الغرب بضرورة الحوار، بدلاً من الصدام، بوحدة وطنية ووفاق قومي شامل. وإذا كان الغرب يفكر في ركوب أحد أحصنة الداخل للرهان عليه في كسب معركة خاصة به فإنه سيخسر الرهان الإيراني كله، كما تؤكد تجارب التاريخ الإيراني المعاصر.

٧

إيران على أبواب منعطف جديد: سباق على صناديق الاقتراع بين «الجمهوريين» و«الملكيين»

مرة أخرى تبدو إيران وكأنها على مفترق طرق جديد، هو أشبه ما يكون بميدان اختبار لنظامها السياسي، ومدى حيويته وقدرات القائمين عليه، سواء من جماعة المجتمع السياسي القديم أو من جماعة المجتمع السياسي الجديد الذي أفرزته انتخابات الرئاسة السابعة، على خوض هذه التجربة القاسية بأقل الخسائر الممكنة.

ومرة أخرى يقرر الإيرانيون الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، لفك رموز اللعبة الشائكة التي تدور منذ أكثر من عقدين من الزمان، بين نهجي التسيير والتخيير اللذين حملهما النظام السياسي الإسلامي في إيران في أحشائه منذ الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩٧٩ بسبب التوليفة الحديثة التي اقترحها ومارسها مؤسس هذا النظام، الإمام الخميني الراحل، والتي باتت تعرف بتوليفة «الجمهورية الإسلامية».

فعلى أبواب الاستعدادات الجارية لخوض انتخابات مجلس خبراء القيادة المكلف بموضوعة ولي الفقيه، أو مرشد الثورة الإسلامية، اختياراً أو عزلاً، عاد السجال من جديد بين من باتوا يعرفون بالإصلاحيين ومن تكرس انتماؤهم لتيار المحافظين، يشتد هذه الأيام حول الصيغة الأكثر تطابقاً أو تمثيلاً لتوليفة الجمهورية الإسلامية، بما يحفظ للناس دورهم الحقيقي في صناديق الاقتراع وتالياً في صناعة القرار السياسي وصياغته النهائية.

يقول الإصلاحيون ـ الذين يبدو أنهم أوكلوا المهمة لوزير الداخلية السابق (بعد إسقاطه من الحكومة في معركة برلمانية حادة مع المحافظين) والمساعد الفعلي للرئيس لشؤون التنمية السياسية والاجتماعية ـ، إن موضوعة القيادة، أو بالأحرى موضوعة الرجل الأول في النظام

أو ولي الفقيه الذي يقوم عملياً بالإشراف الشامل على كافة مناحي الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية للبلاد والعباد، طبقاً لنصوص قانونية مدونة في الدستور، لا بد أن تكون من هموم الناس الحياتية وجزءاً لا يتجزأ من اهتماماتها الدائمة، وتالياً أن يكون لها رأي مباشر وواع، وهي تختار أو تنتخب أعضاء المجلس (مجلس خبراء القيادة) المكلف بالشأن القيادي انتخاباً ورقابة وعزلاً.

وفي تصريحات لافتة من جانب القطب الإصلاحي الأبرز في هذا السياق، الشيخ عبدالله نوري، طالب الإصلاحيون عملياً بإعادة صياغة لملف ولاية الفقيه طبقاً لقراءتهم الخاصة بهذه الموضوعة، والتي يقولون إنها هي القراءة الخمينية الأصلية؛ فدعوا إلى ما يأتي:

أولاً: نزع حق الفيتو المطلق الذي يتمتع به مجلس صيانة الدستور، وهو أعلى مجلس دستوري في البلاد، مكلف بالإشراف على الانتخابات المتعددة ومن جملتها انتخابات مجلس الخبراء. وهو الحق الذي يخوله أن يشطب من يشاء من قائمة المرشحين، حتى لو كانوا من كبار علماء الدين، بحجة عدم التزامهم العملي بولاية الفقيه، الأمر الذي يعتبره الإصلاحيون تعسفاً غير مبرر ولا يحمل أية مضامين شرعية أو قانونية.

ثانياً: إيجاد تنوع حقيقي في تركيبة مجلس الخبراء، بحيث تدخل إليه عناصر من رجال الدولة والسياسيين والعسكريين والأمنيين والثقافيين، بما يتلاءم ويتواءم مع الشؤون والأمور التي يتعاطى بها مرشد الثورة أو ولي الفقيه.

ثالثاً: اعتبار أن الجميع، بمن فيهم ولي الفقيه، أشخاص ومواقع خاضعة لسلطات الدستور وقوانين البلاد المدونة، وعدم استثناء أي موقع أو شخصية ووضعه لأي سبب كان فوق القانون، باعتبار أن ذلك ينافي أسس النظام السياسي الإسلامي الذي قامت عليه الثورة الإسلامية.

وفي هذه السياقات طالب الإصلاحيون ويطالبون بوقف التدخلات الجارية والمحتملة من جانب مجلس صيانة الدستور، أو من جانب ما يسمونه بقوى الضغط الخفية التابعة للمحافظين، والساعية لمنع دخول عناصر جديدة إلى مجلس خبراء القيادة، عبر قوائم ائتلافية حاول تجميعها الإصلاح والتغيير تضم عناصر من تجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون) وحزب كوادر البناء ومنظمات خط الإمام الطلابية والمثقفة، المعروفة بقوى اليسار التقليدي.

بالمقابل، فإن المحافظين يرون أن موضوعة ولي الفقيه، وتالياً انتخاب أعضاء مجلس الخبراء

المعنيين بهذه الموضوعة، ليست من هموم واهتمامات المقترع الانتخابية، كما هي الحال بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى (نواب الشعب) أو رئيس الجمهورية «فهي لا علاقة لها بمأكل الناس ومشربهم...» كما يقول آية اللّه العظمى فاضل لنكراني، وهو من كبار المراجع الدينية في البلاد. أو أن «ولي الفقيه منصّب من قبل اللّه تعالى ومختار عبر سلسلة الأئمة الصالحين، وما على الجمهور إلّا اكتشافه»، كما صرّح الشيخ إسماعيل فردوسي يور أحد كبار مساعدي رئيس السلطة القضائية (السابق) من على منبر صلاة الجمعة.

وفي هذا السياق يرى المحافظون أن أعضاء مجلس خبراء القيادة سيكونون محظوظين في دينهم ودنياهم إذا ما اختاروا الولي الفقيه المختار أصلاً من قبل اللّه. وسيكون من دواعي خيبتهم في الدنيا والآخرة، إن أخطأوا في اكتشاف المختار من قبل اللّه. فما بالك بالرأي العام والناخب العادي الذي ليس مؤهلاً أصلاً للدخول في مثل هذه السياقات، باعتباره غير مخول بممارسة السياسة الإسلامية العليا، طبقاً لإحدى مضامين خطبة صلاة الجمعة لرئيس السلطة القضائية (السابق). من هنا فإن محللين سياسيين من جماعة المجتمع المدني الجديد باتوا يميلون إلى إطلاق نعت «الجمهوريين» على الإصلاحيين، وإطلاق صفة «الملكيين» على المحافظين خصوصاً أن أحد رموز المحافظين من الكادر الوسطي قال مرة: «إن نظام ولاية الفقيه يصلح للتطبيق حتى في حالة النظام الملكي» كما ورد في دراسة له نشرتها صحيفة «سلام» المحلية.

يقول الرئيس محمد خاتمي في أحد لقاءاته بأعضاء مجلس الخبراء ما يلي:

«الدفاع عن ولاية الفقيه اليوم لا يحصل إلّا في إطار الدستور. وفي حال حذف الدستور من دفاعاتنا، فإن موضوعة ولاية الفقيه تصبح نظرية فقهية أو في الحد الأقصى نظرية كلامية، مقابل النظريات الأخرى التي لا تلزم أحداً بها...».

ويقول خاتمي في مكان آخر:

«عندما نقول الجمهورية فإننا نعني رأي الناس، رأي كل النساء، وكل الرجال، رأي كل فئات المجتمع في إدارة شؤون البلاد... وأما الإسلامية فتعني أن الناس قررت أن تكون إدارة شؤون البلاد على أساس من معايير وموازين وقيم وأحكام الإسلام...».

ويضيف الرئيس خاتمي في مكان آخر:

«أما أهم إنجاز حققته الثورة الإسلامية فهو أن الناس حصلت على حقها في تقرير مصيرها بنفسها».

وعن الانتخابات الخاصة بمجلس الخبراء يقول خاتمي، نقلاً عن آخر رسالة للإمام الخميني

وجهها إلى رئيس مجلس الخبراء، ما مضمونه:

«إن الاعتبار الذي عليه أعضاء مجلس الخبراء هو من اعتبار انتخاب الناس لهم، وإن هؤلاء ينتخبون القائد نيابة عن الشعب».

وختاماً، يقول خاتمي في كلمة له أمام أنصاره من أعضاء الحملات الانتخابية في خوزستان ما يمكن اعتباره فصل الخطاب في التمييز بين المنهجين المشار إليهما أعلاه:

«في مجتمعنا قراءات مختلفة للإسلام، قد يرى البعض أن الناس ليسوا أهلاً لأن يختاروا بأنفسهم من يمثلهم، وأنهم بحاجة إلى قيّم عليهم أو وصي، وأن الناس بحاجة إلى وصاية من فوق، وأن هذا الوصي ينتخب من مكان آخر. بل قد يوجد من يقول إن هذا الوصي قد وضعه اللّه على رؤوس الناس ليتحكم بهم كيف يشاء.

«إن هذه القراءة للإسلام ليست قراءة ثورتنا الإسلامية. والسبب واضح لأننا نمتلك وثيقة تاريخية بينة صادق عليها الناس، ووقّع عليها الإمام الخميني، واليوم هي موضع تأييد القيادة. إنها وثيقة القانون الأساسي التي تصرح بوضوح بأن الناس يحكمون مصيرهم بأنفسهم».

لقد جرب المحافظون حظهم في انتخابات عديدة سابقة كان أبرزها انتخابات الرئاسة السابعة التي أفرزت الرئيس محمد خاتمي على غير مرامهم ومذهبهم. وكانت ملحمة ٢٣ أيار/مايو، بعد ذلك، المنعطف الخطير من السجال الساخن حول الجمهورية والإسلامية والتوليف بينهما.

أما، ونحن على أبواب منعطف جديد وامتحان آخر هو امتحان مجلس خبراء القيادة المعني بواحد من أخطر ملفات النظام السياسي الإسلامي الحاكم في إيران، يواجه المحافظون امتحاناً أكبر وصناديق الاقتراع تحمل وحدها الجواب، لكن المعركة مع الإصلاحيين بدأت واضحة المعالم هذه المرة، والاستعدادات جارية على قدم وساق في كافة الميادين ومناحي الحياة في إيران.

٨

السلطة القضائية أمام الامتحان
وكل الطرق تؤدي إلى البرلمان

في الوقت الذي كان فيه الجميع منهمكاً بالبحث عن البديل المناسب لرئيس السلطة القضائية السابق الشيخ محمد يزدي، وبينما كانت أسهم السيد محمود شاهرودي ترتفع مقتربة من الحسم لصالحه، سئل أحد كبار المراجع عن رأيه في هذا البديل الفريد من نوعه فقال: «إنه أفضل البدائل، وخير رجل لهذا المنصب، لكن الموقع بالمقابل هو أسوأ ما يكون لهذا الرجل بالذات».

في حينها لم يدرك السائلون ما كان يقصده المرجع المذكور بإجابته المشوبة بالحيرة، لكن ما سمع من تصريحات ناقدة لرئيس السلطة القضائية فيما بعد ربما أوضح بعض الصورة التي كان يقصدها المرجع الحصيف، وصاحب التجربة المليئة بالعبر والدروس.

فشاهرودي الذي انطلق بقوة منذ تسلمه رئاسة السلطة القضائية، منادياً بضرورة الإصلاح القضائي، جنباً إلى جنب مع الإصلاح الإداري والسياسي، معتبراً «أن التنمية السياسية التي يدعو إليها الرئيس لن تسير على أحسن ما يرام بدون التنمية القضائية»، سرعان ما اضطر للإعلان عن «تسلمه حطاماً»، والإفصاح عن كون «العدلية في إيران متخلفة عن سائر المجالات بسبعين عاماً». ويكفي لكل نبيه أن يقرأ بين السطور ما يقصده رئيس السلطة القضائية العتيد ومن ثم أن يفهم ما كان يقصده المرجع الكبير، وتالياً ليستنبط الحالة التي كان يمر بها آية الله شاهرودي، وهي حالة لا يحسده أحد عليها بالتأكيد.

فإذا صحت الأنباء التي نشرتها صحافة الإصلاح بأن رئيس السلطة القضائية قال لرئيس الجمهورية بشأن محاكمة عبد الله نوري إن «ليس في اليد حيلة»، وذلك في اجتماع تشاوري بينهما على ما يبدو، من أجل إخراج الملف من «حراجة الموقف العام وتداعياته

المشوبة بالأخطار»، وإذا ما صحت الأنباء المنقولة على لسان الإصلاحيين أيضاً في صحافتهم التي توحي بأنها وثيقة الصلة بمصادر عليمة، بأن «ملف الاغتيالات لا يملك فيه رئيس السلطة القضائية كلمة الفصل». وكذلك ما نقل عن الدوائر نفسها بأنه «ليس بالضرورة راضياً عن كل ما يجري بشأن المحاكمات الصحافية»، خصوصاً أنه لطالما انتقد أسلوب «المعالجة القضائية» لقضايا الصحافة والثقافة والكتابة بـ«الصورة المحاكماتية» واصفاً التركة في هذا السياق بـ«التركة الثقيلة وغير الموفقة»، في وقت تشهد فيه هذه القضية توتراً ملحوظاً وتزايداً في الجدل حولها في ظل استمرار المحاكمات وتزايد اللغط حول قانونيتها أو عدمها، وإبراز أكثر من جهة لقلقها من استمرار الوضع على ما هو عليه، لا سيما أرباب القلم والرأي.

ومن جانب آخر، فإذا ما تأكدت أيضاً صحة الأنباء التي تحدثت عنها صحيفة «خرداد» بشأن وصول بيان مجهول الهوية، يدعي ويزعم أنه ناطق باسم مجموعة أصولية تهدد بـ«إجراء أحكام اللّه» فيمن سمتهم بـ«المنافقين من عملاء أميركا من المفسدين في الأرض» وهو ما ذهبت «خرداد» والإصلاحيون عموماً إلى اعتباره تهديداً بسلسلة اغتيالات جديدة.

وأيضاً إذا ما تأكد النبأ الذي أوردته صحيفة «خرداد» على لسان الجنرال رحيم صفوي قائد حرس الثورة، حيث يقول فيه «إن بين الأفراد الذين ينادون بالديموقراطية ويتحدثون عن الإسلام والإمام (رض)... من أصبح مرتداً أو يسير خلافاً لحركة الإمام». وما يمكن أن يترتب على مثل هذه التصريحات في ظل الأجواء المشحونة في أروقة النخب السياسية الإصلاحية وهي تنتظر نتائج محاكمة عبد اللّه نوري، وتطالب بإصرار بوقف ما تسميه بماكينة التكفير والتفسيق واستخدام العنف غير المشروع، فإن الوضع الذي كان يعيشه رئيس السلطة القضائية بين كل تلك التطلعات المؤملة، وهذه الأنباء التي تدعو إلى التشاؤم، وضع لا يحسده عليه أحد بالتأكيد.

ثمة من يزيد على ذلك ويقول أن رئيس السلطة القضائية كان يحمل هماً آخر كبيراً وهو «ضآلة إمكاناته»، وهو ما صرح به شخصياً، ناهيك عن «محدودية خياراته» كما ألمح هو أيضاً إلى ذلك مطالباً الذين يلحون عليه بالإصلاحات «الذهاب إلى مجلس الشورى والمراجع المعنية الأخرى لإجراء التعديلات القانونية المطلوبة»، وهو ما يفتح باباً جديداً من أبواب السجال بين الإصلاحيين والمحافظين حول معركة البرلمان التي تقف على الأبواب. وكأن شاهرودي يقول لهم إن المفتاح السري لفتح باب الإصلاحات القضائية على مصراعيه يكمن أيضاً في نتائج الانتخابات البرلمانية السادسة.

وهذا هو بيت القصيد على ما يبدو في كل ما كانت تعانيه السلطة القضائية وليس رئيسها فقط، بل والسلطة التنفيذية أيضاً وكل فعاليات السلطة الرابعة (الصحافة)، وأيضاً فعاليات ونشاطات المجتمع المدني، من نقابات وجمعيات واتحادات، بانتظار الدخان الأبيض المتصاعد من بيت الشعب بعد ١٩ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٠م، يوم الامتحان الأكبر على ما يبدو لسجال ساخن طال أمده بدأ منذ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧م عندما قررت الأغلبية من قطاعات الشعب المختلفة الاقتراع للتغيير والإصلاحات، وتذوقت حلاوتها وذاقت مرارتها على السواء وساعة بساعة، وهي تنتظر إكمال المشوار بفارغ الصبر.

ومن هنا أيضاً يمكن أن نفهم لماذا رأينا كل هذه «الأقطاب» وكل هذه «الرموز» بل وكل هذه «الجنرالات» ـ بالطبع بعيداً عن المفهوم العسكري ـ رأيناهم يدقون أبواب البرلمان من مختلف الأجنحة والتيارات والاتجاهات.

إنها إذاً معركة واحدة بأربع، أي لن يتحدد فيها مستقبل السلطة التشريعية فقط، بل مستقبل السلطات الأربع للديموقراطية مجتمعة.

وفي هذه الحالة، وفي مثل هذه الظروف، يصبح رئيس السلطة القضائية «معذوراً» برأي البعض، بل وربما «يستحق الشفقة» على رأي البعض الآخر، وفي كل الأحوال لم يحن بعد وقت تقويم سجل أعماله بانتظار صعود الدخان الأبيض كما يقولون.

في ذلك الحين، يستطيع المحلل السياسي والمراقب السياسي بل والناخب السياسي، وهو المعني أكثر من غيره بكل ما يدور من أحداث ووقائع منظورة وغير منظورة، أن يقول بالفم الملآن: كل الطرق تؤدي إلى البرلمان.

أياً تكن مرحلة الموقف التي يعيشها رئيس السلطة القضائية، فإنه لا بد من التأمل طويلاً في الحكم الصادر بحق عبدالله نوري وزير الداخلية السابق وصاحب امتياز صحيفة «خرداد» الإصلاحية، والقطب الأكثر إثارة للجدل بين تكتل الإصلاح والتغيير، والرجل الثاني في هذا التكتل بعد محمد موسوي خوئيني ها، القاضي بسجنه خمس سنوات واقتياده إلى سجن إوين فوراً في ظروف اتهامية ثقيلة جداً ضده، أقلها الانشقاق السياسي والديني على النظام السياسي الحاكم في البلاد، إلى جانب الإعلان عن نتائج محكمة ما شاء الله شمس الواعظين رائد الصحافة المستقلة، والتي تقضي بسجنه ثلاث سنوات أيضاً، الأمر الذي يجعل وضع آية الله محمود شاهرودي في ظروف صعبة للغاية، وربما تدخل السلطة القضائية التي تحت إمرته في معترك جديد، تجعل من كفة الاعتدال في ميزانه تتعثر أكثر فأكثر، حسب المحللين السياسيين المنتمين لجماعة المجتمع المدني الجديد، حتى وإن أظهر

شاهرودي والمقربون منه أنه ربما لم يكن في يدهم حيلة في كل هذه التطورات المتسارعة.

على أية حال فقد شكل قرار اقتياد عبد اللّه نوري إلى سجن إوين صدمة قوية لتكتل الإصلاح والتغيير بكل أجنحته، ويعتقد المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني الإسلامي بأن هذه الخطوة التصعيدية من جانب المحافظين ربما أدت إلى «توتير مفتعل» للأجواء يراد منه استفزاز الحركة الإصلاحية ودفعها إلى الشارع لارتكاب أخطاء تجعلها أمام أقطاب المجتمع السياسي القديم الذي لا يزال يمسك بمفاتيح السلطات الكثيرة (عدا التنفيذية) وكأنها عنصر مشاغب على النظام من أجل سحب البساط من تحت أرجلها في اللعبة السياسية السليمة الجارية عشية التحضير لمعركة صناديق الاقتراع. من هنا فقد حذّرت الأحزاب السياسية أنصارها من أي نزول إلى الشارع أو استخدام أي وسيلة اعتراض غير قانونية أو تُشتم منها رائحة العنف. هذا فيما تنادت أقطاب عديدة لعقد اجتماعات مكثفة هدفها إعادة ترتيب أوراق اللعبة البرلمانية بما يتناسب مع الوضع الجديد.

هذا بالإضافة إلى أن الحملة التضامنية مع نوري ينتظر لها أن تأخذ أبعاداً أوسع بعد أن وصف أحد كبار رجال الدين من مدينة قم، آية اللّه محمد عبائي خراساني، سجن نوري بأنه جعله «يفكر ملياً فيما إذا كانت الثورة بدأت تأكل أبناءها فعلاً». فيما قال إمام جمعة أصفهان وأحد حواريي الإمام الخميني آية اللّه جلال طاهري أصفهاني إن نوري في مرافعته «سجل اسمه في سجل الخالدين»، وذلك أثناء زيارة لأبوي نوري في مسقط رأسه في أصفهان. بينما قال أبوه محمد علي نوري وهو يستقبل النبأ: «أشكر اللّه على أن وهبني ولداً صالحاً لم ينقطع عن الناس يوماً، ولا يخاف غير اللّه في كلمة الحق، حتى لو غضب منه بعض الخلق».

الرئيس محمد خاتمي بدوره أسف على «حرمان النظام والمجتمع من خدمات نوري»، مبدياً أمله «أن يعود سريعاً إلى ميدان العمل والإفادة». هذا فيما أعرب أقطاب برلمانيون وأعضاء مجلس الوزراء عن تضامنهم العميق مع نوري، وقد طالب البعض بإعادة النظر في الحكم ضده في أول فرصة.

على أي حال ثمة من يعتقد هنا بأن نوري فتح الصفحة الأولى في كتاب جديد للعقد الثالث من عمر النظام الإسلامي الإيراني، أقل ما يقال عنه أنه الثمن الأكبر والدفعة الأقوى في انطلاقة عقد التنمية السياسية المتجاوزة للخطوط الحمر التقليدية.

٩

عندما يحجز الإصلاحيون مقاعد شاغرة للمحافظين في مركبهم

ظلت المعركة الانتخابية البرلمانية في دورتها السادسة هي الطاغية على سائر الملفات في البلاد، حتى ولو كانت من النوع الذي يفسد التنفس الطبيعي على الإنسان، مثل ملف التلوث الخطير في العاصمة طهران، وفي بعض المدن الكبرى مثل أصفهان طوال فصلي الشتاء والربيع من العام ٢٠٠٠م.

وعلى عكس الأسباب التي جعلت إمكانية التنفس الطبيعي في العاصمة الإيرانية صعبة، ومصحوبة بخطر انتشار الأمراض، بسبب ركود الهواء وانعدام المجاري القادرة على فتح ثغرات في المحيط الجغرافي المغلق للعاصمة، المحاطة بالجبال الشاهقة من ثلاث جهات، فيما الجهة الرابعة يخنقها دخان السيارات القديمة المتصاعد نحو عنان السماء، فإن الأجواء الانتخابية المنفلشة والمفتوحة على كل الاتجاهات جعلت إمكانية التنفس السياسي في أفضل حالاته، لا سيما لمن يرغب خوض السباق في الهواء الطلق، ويجازف بركوب قطار الإصلاح أياً كانت انتماءاته.

لقد توقف المحللون السياسيون من جماعة المجتمع المدني طويلاً عند المكاشفة الفريدة من نوعها التي حصلت في إحدى الكليات، بين الطلبة والنائبة البرلمانية الناشطة فائزة رفسنجاني ابنة الرئيس السابق وحليفة الرئيس الحالي. لقد تحدثت فائزة رفسنجاني في كل شيء، وناقشت الطلبة بعقل مفتوح حول أيام الثورة الأولى والحرب العراقية ـ الإيرانية، والعلاقات الخاصة داخل مطبخ صناع القرار، وعن عهد أبيها في الحكم، والعهد الإصلاحي الحالي، والعلاقات بين الأجيال، وقضايا المرأة والرجل، والروابط العاطفية بين الفتيان والفتيات، والحجاب وأنواعه وألوانه، ونظرة الإنسان المسلم إلى الحداثة

والديموقراطية، ولم يسلم أحد من نقدها حتى أبوها والأجهزة الأمنية التي قالت إنها «كذبت على أبي في بعض المواقع وخدعته». كما اعترفت بأن أباها «يجب أن يخضع للنقد لضعف قراره في إدارته»، لكنها قالت أيضاً: «إنكم ستعرفون ماذا فعل أبي، وماذا لعب من أدوار بعد عشرين أو ثلاثين سنة» عندما حشرها الطلاب في أكثر من موقع، مما اضطرها لقول ذلك فكان أن انطبق عليها القول الشهير «وهنا سكتت شهرزاد عن الكلام المباح».

ما حصل من حوار مفتوح بين الطلبة المتعطشين للسؤال، والنائبة الطهرانية المملوءة بالأسرار، ليس سوى مشهد مصغر لما يجري حالياً في كل أنحاء إيران بين فئات الشعب المختلفة، خصوصاً بعد أن تكسرت الحواجز النفسية بين الأجيال، ولم يعد بالإمكان إسكات أحد ومنعه عن السؤال، كما أن لا أحد بإمكانه التملص من الجواب.

صحيح أن عبد اللّه نوري الإصلاحي المنشق على رأس الهرم السلطوي يقبع في سجن إوين، لكن كتابه الذي يحوي مرافعاته ينتشر في الأسواق كالنار في الهشيم، بعد أن نفدت الطبعة العاشرة منه، وهو الحاضر الأول في معركة الانتخابات، وربما أكثر من زعماء التيارات والأحزاب السياسية الطليقة. وصحيح أن هاشمي رفسنجاني دخل اللعبة الانتخابية من أعلى قمة الهرم السلطوي لينافس من لا يملكون من السلطة إلّا سرابها، لكنه جوبه بوابل من الأسئلة والانتقادات، ولا تزال المدفعية المضادة تعمل ليل نهار ضده من جانب منافسيه وغرمائه، بل ومن جانب حلفائه أيضاً الذين لم يتركوا شاردة ولا واردة إلّا وجادلوه فيها، وهم يستعجلون المحاسبة والمساءلة عن فترة حكمه السابقة كلها.

ثمة من يقول إن ما يجري هو التمرين الواقعي على الديموقراطية التي يسعى إليها الإصلاحيون. فيما يقول آخرون بأن ثمة لعبة كان يديرها كبار رموز المحافظين من وراء الستار، بهدف كشف أوراق اللعبة مسبقاً قبل حلول موعد الانتخابات البرلمانية الحاسمة، وأنهم بذلك يمارسون سياسة الاحتواء المزدوج تجاه جناحي الإصلاح الراديكالي والمعتدل معاً، فيضربون مساعي الإصلاح الهادفة للسيطرة الكاملة على البرلمان بطموح رفسنجاني العائد إلى واجهة الأحداث باعتباره رجل الأزمات والتوازنات.

لكن هذا لا يمنع أن يبدي الإصلاحيون قلقاً متزايداً تجاه ما يسمونه بخطر إيقاف قاطرة الإصلاح بسلاح القضاء، أو بقوة العسكر، إذا ما استدعت الحاجة بحسب تخوفاتهم.

بالمقابل فإن المحافظين لا ينفكون يحذرون مما يسمونه بمحاولة الانقلاب والتسلل المشبوهة

للقوى الليبرالية، والمتحالفة مع العدو الخارجي، من البوابة الثقافية والإعلامية، وصولاً إلى اجتياح البرلمان حسب دعاويهم.

غير أن محللين سياسيين مستقلين يؤكدون أن كلا القلقين مبالغ فيهما، ويستشهدون على ذلك بحركة الشارع الإيراني التي تبدو أكثر حيوية من أي وقت مضى، في الوقت الذي ينعدم فيه أي أثر من آثار التوتر السياسي الذي تعيشه الفصائل السياسية بتحالفاتها الإصلاحية والمحافظة. ويذهبون إلى القول بأن ذلك قد يعكس الحالة الانتقالية التي تعيشها إيران مع قرب انتهاء مرحلة «مجتمع الولاءات» وبدء مرحلة «مجتمع الكفاءات» وهو المجتمع الذي بات يطمح إليه الجميع، بمن فيهم أقطاب المحافظين الذين أخذوا يتحدثون مؤخراً بلغة الإصلاحيين، ويدعون الجميع إلى «الانتقال بالمجتمع من مرحلة الاستقطابات القائمة على الزعامات الفردية والعائلية والعشائرية والمناطقية والمحلية إلى الاستقطابات القائمة على تعددية الأحزاب والبرامج السياسية الشفافة، وأن يكون ولاء المواطن لهذه البرامج أكثر من ولائه للزعامات الفردية»، كما جاء على لسان الرئيس السابق وعدد من رموز المجتمع السياسي القديم في الآونة الأخيرة.

المراقبون السياسيون يتوقعون أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة سجال سياسي وتنافس حزبي حاد بين الجناحين الراديكالي والمعتدل في تكتل الإصلاح نفسه، وهو ما بدأت مؤشراته تظهر في المناقشات الدائرة حالياً بين جناح متشدد من الطلبة والجناح الاعتدالي الوسطي المحسوب على الرئيس السابق، والمعروف بحزب كوادر البناء. ويقرأون في الحوار المفتوح بين الطلبة وفائزة رفسنجاني البداية المبكرة لمثل هذا النقاش والجدال.

في هذه الأثناء تكهن أكثر من قطب برلماني محسوب على اليسار الراديكالي باحتمال تكرار تجربة التعامل الشعبي مع المرشحين الآتين، بدعم من رأس الهرم السلطوي (فيخذلون رفسنجاني كما خذلوا ناطق نوري من قبل) في إشارة إلى الخسارة الفادحة التي تعرض لها ناطق نوري في انتخابات الرئاسة، والمتوقعة - آنذاك - بنظرهم لرفسنجاني في الانتخابات البرلمانية.

في هذه الأثناء فإن صيحة محمد محمدي ري شهري، وهو الوزير الأسبق للاستخبارات، والمرشح الأسوأ حظاً من رفيقه في معسكر المحافظين ناطق نوري في انتخابات الرئاسة السابقة، والداعية إلى «وقف السياسات التعسفية والعنيفة تجاه من يختلفون معنا، ومحاولة كسبهم والإبقاء على صداقاتهم حتى ولو بشعرة معاوية» وتحذيره من «سقوط أبناء الثورة الواحد بعد الآخر بسبب السياسات الحادة واعتماد أساليب العزل والإقصاء ضدهم»

وإشارته المملوءة بالمعاني إلى «احتمال دفع الأمور باتجاه جعل المرشد وحيداً» ما عنى أنه استوعب درس انتخابات الرئاسة جيداً، وهو يسعى على ما يبدو لدفع السجال الجاري إلى مزيد من الاعتدال والعقلانية، ليحفظ مقعداً له في قاطرة الإصلاح التي باتت هي القاطرة الرئيسية لحركة التنمية السياسية في البلاد.

لا يختلف اثنان في البلاد على أن اللغة التي باتت سائدة في الشارع الإيراني هي لغة الإصلاح، وأن كل شيء في إيران، حتى الحجر، بات يعرف لغة الإصلاح ويدركها. غير أن المهم في المرحلة الانتقالية الدقيقة التي تمر بها البلاد هو كيفية التعامل مع القديم الموروث الذي ساهم، بطريقة أو بأخرى، في صنعة مركب الإصلاح، وتشذيبه وتهذيبه وإصلاحه ليصبح نافعاً ومفيداً في المرحلة المقبلة، أو كما يتساجل العديدون داخل تكتل الإصلاح والتغيير، ولسان حالهم يقول: علينا أن نحجز بأنفسنا مقاعد خاصة ونتركها شاغرة لمن يرغب من المحافظين للتقدم لاحتلال موقع مرضٍ له في مركب الإصلاح، لا أن نستفز المزيد من حلفائنا لندفع بهم دفعاً إلى المعسكر الآخر المقاوم لبرنامج الإصلاح.

لقد فاجأ الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي مناصريه الطلبة عشية الاستعدادات الحثيثة للانتخابات البرلمانية السادسة وهم يهتفون بشعار «الموت للطالبان» في إشارة لغرمائهم المحافظين ليقول لهم: «لا أريد أن أسمع كلمة الموت، أريد أن أسمع كلمة الحياة أكثر، قولوا يحيا خصمي، فلولاه لما تقدمت وتقدمت المسيرة». إنها جدلية التحول الجارية في البلاد هذه الأيام شاء المتطرفون على الجانبين أم أبوا.

عندما سألت غلام حسين كرباستشي الأمين العام لحزب كوادر البناء وعمدة العاصمة السابق، عشية عودته إلى سجن إوين منهياً إجازته الأسبوعية التي قضاها بين أهله وأصدقائه عن رأيه بما يجري من سجال حاد هذه الأيام بين أصدقاء مناصرين له من اليسار الراديكالي وصديق كبير له يتقدم ببطء من مقصورة اليمين المحافظ نحو قطار الإصلاح، قال لي: «إن الطرف الأول سيصبح بعد سنتين معتدلاً مثلي بعد أن تدعكه التجربة، والثاني سيساهم، بدخوله قاطرة الإصلاح، في تخفيف الالتهاب السياسي، وكل ما نرجوه هو أن لا يقدم متهور على عمل غير محسوب قد يسبب في إغراق مركب الإصلاح ومن عليه».

١٠

ألفية الإصلاح والتغيير الإيرانية

بعد مخاض الانتخابات الرئاسية العسير في ربيع العام ١٩٩٧ الذي أسفر عن تبوّؤ الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي رئاسة السلطة التنفيذية في البلاد، وما تبعه من تداعيات ظلت تطبع الحياة السياسية في إيران طوال الفترة الماضية، وصولاً إلى مطلع الألفية الثالثة، فإن كانت إيران شهدت لمدة أشهر معركة مفتوحة الاحتمالات، لتجربة مخاض الانتخابات البرلمانية التي انعقدت في ١٨ شباط/ فبراير، والتي يقول عنها المراقبون بأنها ليست أقل إثارة للجدل من معركة الرئاسة.

فبعد أكثر من عشرين عاماً من قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في العام ١٩٧٩، التي رفع مؤسسها وروّادها الأوائل شعارات الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية، فتح النقاش مجدداً بين أوساط الرعيل الأول حول المفهوم العميق لهذه المقولات الثلاث في النظرية والتطبيق، والقراءات المختلفة التي يمكن أن تتضمنها كل مقولة وما آلت إليه ممارسات السلطة السياسية من نتائج وما حصده الرأي العام من إنجازات وتعثرات.

وليس خافياً على أحد أن معركة الرئاسة السابعة كانت المحطة الكبرى التي أفرزت ما كان يعتمل من سجالات كامنة داخل شرائح المجتمع الإيراني المتعددة، وأروقة المجالس السياسية، ودوائر النخب المثقفة والمؤسسات الدينية منذ سنوات، وهو ما تبلور في السنة الأخيرة من القرن المنصرم على شكل اصطفاف بين تكتلين، أحدهما ينتمي إلى القراءة التقليدية العامة والكلية والتي باتت تُعرف بقراءة المحافظين، والآخر ينتمي إلى القراءة المجددة أو الحديثة الشفافة والتفصيلية والتي باتت تُعرف بقراءة الإصلاحيين.

وقد عاشت إيران، طوال فترة السنوات الثلاث تقريباً من عهد الرئيس محمد خاتمي

الإصلاحي، مخاضاً عسيراً بالفعل من أجل تثبيت مقولة التعددية في النظرة إلى الشعارات والمقولات والمبادىء الرئيسية التي قامت عليها الثورة الإسلامية الإيرانية.

وقد دفع الإصلاحيون في هذا السياق، ومعهم الشعب الإيراني بمجمله، أثماناً باهظة لتجاوز تلك المرحلة، ولا يزالون يعيشون آثار ذلك المخاض وآلام تلك الولادة العسيرة. وقد كان نصيب المثقفين والصحافيين والطلبة ودوائر النخب السياسية المشاركة في الحكم في هذا السياق الأكثر بروزاً من غيره، حيث تعرضت نخبة منهم إلى الاغتيال وأخرى إلى التضييق والمطاردات، في عملية كرّ وفرّ لا يزال بعضها مستمراً، وثالثة إلى المحاكمات والسجون. فكانت سلسلة الاغتيالات السياسية المشبوهة، في خريف العام ١٩٩٨ لكتّاب ومعارضين سياسيين ليبراليين القضية التي فتحت ملفات الأمن والحريات على مصاريعها، وهو ما ساعد قوى الإصلاح من خلاله أن تنجح في إجراء عملية جراحية هي الأولى من نوعها في تاريخ الأمن القومي الإيراني، عندما أجبرت وزارة الاستخبارات على الاعتراف أولاً بتورط جماعة من البوليس السري في تلك العمليات، ومن ثم اتخاذ القرارات الصعبة في اقتلاع السرطان الخبيث مبكراً من جسمها، وإعلان استعداد أجهزة الوزارة للقيام بمراجعة شاملة من أجل إعادة بناء مفهوم الأمن والاستخبارات لديها بما يتناسب وقراءة الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية.

ولم يكن وضع الصحافة المستقلة التي انطلقت مع بداية عهد الرئيس الإصلاحي أقل دفعاً لضريبة الديموقراطية الجديدة التي بدأت بفكرة التعددية الفكرية، فكانت لها هي الأخرى معارك مفتوحة لا يزال البعض منها مستمراً، فأغلقت صحف عديدة، وحوكم ناشروها وحُكموا لسنوات طويلة، لكن الركن الرابع للديموقراطية استطاع في هذا المخاض أن يتجاوز الأزمة ويثبت نفسه بفضل حيوية العلاقة بين الحاكم والمحكوم من جهة، وإصرار رواد المدرسة الإعلامية الإصلاحية، وفي مقدمهم الصحافي البارز ما شاء اللّه شمس الواعظين الذي ضرب الرقم القياسي في المحاكمات وإغلاق الصحف العاملة تحت إدارته من جهة أخرى. ولم تكن أطراف ورموز وأقطاب النخب الحاكمة نفسها، حتى وإن كانت من الرعيل الأول، مستثناة من دفع هذه الضريبة، فقد تعرض الوزيران الإصلاحيان عطاء اللّه مهاجراني وعبد اللّه نوري، وزير الثقافة ووزير الداخلية، للضرب والاعتداء المبرح أولاً، ومن ثم أسقط الأخير في معركة غير متكافئة في البرلمان، وبعد ذلك أدخل سجن إوين بعدما استفز حتى النخاع في معركة أخرى عنوانها صحافي وجوهرها سياسي ديني، إثر اصطدامه وجهاً لوجه مع مقولات النظام الأساسية التقليدية من خلال صحيفته «خرداد» التي أغلقت نهائياً، والتي انتهت بانشقاقه العلني عن رأس الهرم السلطوي، وهو

ما ظهر في مرافعاته المتعددة أثناء المحاكمة، ومن ثم من داخل سجن إوين والتي تنتشر له بصورة كتب هذه الأيام.

ولا يزال وزير الثقافة يتعرض لهجمات لا ترحم، وهو يعيش سجالاً حاداً دائماً مع منتقديه والمصرّين على ضرورة إقالته، رغم تجاوزه معركة حجب الثقة البرلمانية بامتياز. فالمعركة الثقافية مستمرة على ما يبدو ولا يُستبعد أن تحمل مفاجآت في أية لحظة ولا يخفي مخاصموه رغبتهم بمحاكمته واقتياده إلى سجن أوين في أول مناسبة ممكنة.

وأخيراً، وليس آخراً، فإن الطلبة ربما كانوا الأكثر تضرراً والأكثر تحملاً لمعاناة هذا المخاض. فقد كانوا على الدوام في الصفوف الأولى التي تتصدى لمقولات التعددية، والداعية إلى ضرورة الإصلاح، وهي القوة التي وضعت منذ اللحظات الأولى إلى جانب الصحافة المستقلة، وإلى جانب النخب الإصلاحية الحاكمة، وإلى جانب الدفاع عن حرية الرأي والرأي الآخر. فلم ينجوا من دفع الضريبة الأقسى عندما هاجمهم متطرفون من قوى الظلام والفاشية في داخل بيوتهم وسكناهم في واقعة الحرم الجامعي الشهيرة، والتي أدت إلى الاضطرابات المعروفة التي هزت طهران طوال ستة أيام من صيف العام ١٩٩٩م. لكن الطلبة كانوا أقوى من المؤامرة، ولم يسمحوا للواقعة أن تجرهم إلى تفجير حرب أهلية ولا الانشقاق على أصل النظام، بل عضّوا على الجراح من أجل ضمان استمرار عملية الإصلاح.

في مثل هذه الظروف، وعلى خلفية كهذه، تتقدم الحياة السياسية في إيران لتخوض تجربة جديدة من تجارب الإصلاح والتغيير، وهذه المرة في ساحة السلطة التشريعية والبرلمان. وإذا كانت النتائج النهائية قد أكدت الفوز الساحق للإصلاحيين، فإن المحللين السياسيين مجمعون على أن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة مخاض من نوع جديد، عنوانها التمرين على الديموقراطية الجديدة بين فصائل قوى الإصلاح نفسها، المنقسمة بين الراديكاليين والمعتدلين من تكتل الإصلاح والتغيير نفسه بعد التراجع الملحوظ لقوى اليمين المحافظ، وخيبات أمله المتعددة في المعارك السابقة.

في إطار التحولات الداخلية الإيرانية السائرة بشكل واضح نحو مزيد من العقلانية والخطاب المتجدد، والأداء المختلف المطبوع بنظرية التعددية وقبول الآخر، يتجه المشهد الإقليمي الإيراني إلى مزيد من التحسن في العلاقات بعدما ساهمت العملية الإصلاحية الداخلية الكبرى في إرساء نظرية أكثر واقعية في التعامل مع دول الجوار، لا سيما العربية منها والخليجية بشكل أخص.

فإيران الألفية الثالثة قررت أن تضع إرث الماضي الثقيل، والمرّ في غالب الأحيان، مع جيرانها جانباً وتفتح صفحة جديدة مع كافة جيرانها على قاعدة الاحترام لخصوصيات الآخر والتعامل معه على قدر متكافىء من الفرص.

وإذ تحتل العلاقة مع العرب حيزاً كبيراً من الجهد المتوقع، ابتداءً من الألفية الجديدة، فإن إيران تكون قد نجحت في إرساء علاقة متميزة مع غريمتها السابقة، العربية السعودية، قائمة على الإدراك المتبادل لظروف كل طرف، الداخلية منها والخارجية، وبناء جسور ثقة متواصلة قاعدتها الاقتصاد وأعمدتها المساعدة والأمن الإقليمي المشترك ومشتركات الثقافة والسياسة على الصعيدين الإسلامي والشرق أوسطي. وإذ تمر العلاقات الإيرانية الخليجية بتحسن مستمر عموماً يبقى الموضوع الخلافي الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث الملف الوحيد المتعثر أمام انطلاقة الألفية الإيرانية خليجياً، ولا يخفى أن جهوداً إيرانية وأخرى خليجية متنوعة تسعى جاهدة لتجاوز هذا الملف باتجاه حلٍّ ما يرضي الطرفين.

وعلى الصعيد العربي يبقى الملف الأكثر حرارة، وربما الملف الذي يحتل الأولوية الأولى في جدول أعمال السنة الأولى من الألفية، هو الموضوع المصري، أو ما بات يعرف بملف «التحليق» الإلزامي للطائرة الشراعية الإيرانية في العالم العربي، والتي لن تطير بسلام من دون الشراع المصري كما يقول العارفون بملفات المنطقة. فالتطبيع الشامل والكامل، وعودة العلاقات الديبلوماسية الكاملة بين القاهرة وطهران، باتا من ضروريات المرحلة الراهنة. ولا يخفى أيضاً أن تحسناً ملحوظاً ينتظر ملف العلاقات الإيرانية الجزائرية المقطوعة، بعد أن قام مبعوث جزائري رفيع بزيارة العاصمة طهران في تشرين الأول/نوفمبر الماضي وأجرى محادثات مع المسؤولين الإيرانيين على هامش مؤتمر وزراء الإعلام للدول الإسلامية.

هذا وقد شهدت الاتصالات المصرية ـ الإيرانية قفزة نوعية من خلال المؤتمر المذكور آنفاً، عبر مشاركة فعالة للوزير المصري الكبير الدكتور صفوت الشريف والذي كان يزور طهران لأول مرة، وقد اعتبرت زيارته لها بحد ذاتها رسالة إيجابية من القاهرة، فقد حمل انطباعات إيجابية، لا سيما بعد لقائه المطول مع الرئيس محمد خاتمي.

ويبقى العراق الذي له تجربة مرة وطويلة مع جارته إيران في عهدة المجتمع الدولي، بعد أن أصبحت العلاقة الثنائية معه بنداً من بنود مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجموع المعادلة الإقليمية أيضاً، لا سيما الأطراف الخليجية صاحبة العلاقة المباشرة بهذا الملف. ومع ذلك كله فإن إيران لا تزال تؤكد أنها على استعداد لطيّ صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة من العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل والعمل على

حلحلة الملفات العالقة بروح التسامح والعفو، وبروح الصراحة والشفافية التامة أيضاً، لأنه بغير ذلك ستبقى الأمور عالقة إلى ما لا نهاية والثقة معدومة إلى حين حصول تحولات جدية وحازمة في مطبخ صناعة القرار العراقي.

وإذ أكدت طهران وتؤكد وفي أكثر من مناسبة، على أن لب الصراع العربي ـ الإسرائيلي كان ولا يزال وسيبقى هو القضية الفلسطينية، وأنه لا استقرار ولا أمن ولا سلام للمنطقة إلّا بعودة الحقوق الكاملة للفلسطينيين، وأن أية تسوية ما هي إلّا مؤقتة وأشبه بالنار تحت الرماد، إلّا أنها بدأت تتفهم أكثر فأكثر خصوصيات كل بلد عربي في هذا السياق، مبدية انعطافاً ومرونة متزايدة تجاه بلدان الطوق وضرورات تعاملاتها الإقليمية والدولية، إلا أن الغموض يلف تعاملها مع السلطة الفلسطينية بسبب الحرج والمحظور اللذين يحيطان بالسياسة الخارجية الإيرانية إزاء مبدأ تحريم التفريط بأي جزء من فلسطين وأصل لا شرعية قيام دولة إسرائيل واستحالة الاعتراف بها.

أما على الصعيد الخارجي البعيد، فإن طهران استطاعت أن تخلق تحولاً ملحوظاً وملموساً في علاقاتها الأوروبية بشكل عام، ومع إيطاليا وفرنسا بشكل خاص، وهي تتجه لحلحلة ملفاتها المعلقة مع ألمانيا، وبذلك تكون قد انتقلت من مستوى «الحوار النقدي» الذي كان سائداً ما قبل مجيء الرئيس خاتمي إلى مرحلة «الحوار البناء». ولعله قريبٌ ذلك «التعاون الإيجابي»، كما يطمح الرئيس الإصلاحي مع بداية الألفية الجديدة.

وإذ يعتبر البعض أن استعادة الثقل الأوروبي إلى جانب إيران لا يكتمل إلّا ببريطانيا، وهي الدولة صاحبة النفوذ الأكبر في التاريخ الإيراني القديم، فإن التقارير المتعلقة بالتحسن المضطرد بين لندن وطهران تتزاحم على طاولات المسؤولين الإيرانيين من مختلف الاختصاصات. واللقاء المرتقب بين وزيري خارجية البلدين في كل من طهران ولندن مع بداية الألفية الجديدة يجعل من اكتمال ملف التطبيع الأوروبي مسألة وقت لا أكثر.

يبقى الملف الأكثر استعصاءً وتحدياً أمام الإدارة الخاتمية الإصلاحية، وهو ملف العلاقة مع واشنطن. لكن هذا الملف، ورغم كل المصاعب والتعقيدات التي تحيط به، سيظل ملفاً اقتصادياً عقلانياً، مفتاح الحل له موجود في دوائر الكونغرس الأميركي المغلقة والمحاطة بأحزمة من ضغوطات اللوبي الصهيوني الإسرائيلي. ومتى ما حصلت انفراجات معينة في منطقة الشرق الأوسط، ورافقها تطور اقتصادي ملموس للعلاقة بين المجموعة الأوروبية وإيران، على مستوى السوق الإيرانية بصورة استراتيجية شاملة، فإن الجانب الأميركي سيبدو مضطراً للانتقال إلى مرحلة جديدة نوعية، لا بد أنها ستبدأ في الإسراع لحلحلة

ملف الاختلاف الأكبر في محكمة لاهاي حول الأرصدة الإيرانية المجمدة منذ أيام الثورة الأولى. وعندها لن تصمد مقولات الصدام الحتمي مع الشيطان الأكبر طويلاً، وتذهب فلسفة الاحتواء المزدوج أدراج الرياح، لا سيما إذا ما تأكد للأميركيين أن كل الطرق البديلة لنقل الغاز والنفط القوقازي إلى المياه الدولية والأسواق العالمية لا تستطيع منافسة الطريق الأقل تكلفة والأكثر أمناً واستقراراً، والأجدى اقتصادياً، أي الطريق الإيرانية الموصلة إلى المياه الدافئة. وإلى ذلك الحين، ستظل عمليات الكر والفر الديبلوماسية والتراشق الإعلامي وحدّة الخطاب السياسي هي الحالة السائدة بين طهران وواشنطن، من دون أن يعني ذلك غياب حوارات ومبادرات ومفاوضات ما تحت الطاولة، وما أكثرها وما أكثر الأطراف المهتمة بها.

باختصار شديد، وتلخيص مكثف لكل ما تقدم، نستطيع القول إن القدر المتيقن هو أن الألفية الثالثة من وجهة نظر إيرانية ستكون بالتأكيد ألفية الإصلاح والتغيير للانتقال بإيران من عالم الشعار إلى عالم الواقع.

١١

موسم الهجرة إلى الدنيا والبرلمان

أياً يكن رأيك بالثورة، فليس أمامك سوى أن تختار واحدة من قوائم الأحزاب والفصائل البراغماتية الدنيوية التي هجرت مقولات الثورة التقليدية. وأياً يكن رأيك بالنظام، فليس أمامك سوى أن تختار واحداً من الناطقين باسمه أو المنتمين إليه أو المتعايشين معه الباحثين، في آن معاً، عن شعارات موازية أو بديلة لا تعني بالضرورة الولاء المتزمت له. وأياً يكن رأيك بالدين والإسلام فأنت إيراني قبل كل شيء، ومواطن وناخب تستطيع أن تختار بحرية من يمثلك في البرلمان، وتالياً النظام والحكومة ومطبخ صناعة القرار.

هذه هي إيران الثورة الإسلامية المتدثرة برداء الإصلاح والتغيير الذي يكاد يطغى على كل شيء فيها، بل يكاد ينسخ ما قبله كما يتخوف بعض أصحاب الدار وأصحاب القرار، من رموز المجتمع السياسي المتقدم في السن، والرعيل الأول من جيل الثورة والحرس القديم.

مع الاحتفالات بالذكرى الواحدة والعشرين لانتصارها، كل شيء في إيران كان يتحرك طبقاً لشروط وظروف الانتخابات البرلمانية السادسة، بل إن إيران، من أقصاها إلى أقصاها، تكاد تنسى لغة الثورة والثوار، ولا تتنفس سوى أجواء الانتخابات (حتى من كان على العهد باقياً أو من يلتزم الصمت إزاء التحولات، وينأى بنفسه عن سجال التيارات أو شجار الإصلاحات).

لا لغة مسموعة سوى لغة الانتخابات، ولا صوت يعلو فوق صوت الانتخابات، حتى ليظن المراقب أنها باتت هي الغاية والمرام والقبلة التي تتجه نحوها الأنظار، أنظار الطامعين

فيها والخائفين منها أو عليها. والشعارات كل الشعارات هي الانتخابات.

ومن قرأ الشعارات التي كانت ترفعها لافتات الأحزاب والفصائل السياسية والأحزاب والمجموعات على اختلافها يتوقف طويلاً عند خلوها جميعاً من أي مضمون إيديولوجي مباشر، وافتقارها جميعاً، وللمرة الأولى من عمر الثورة الواحد والعشرين، للمقولات الدينية المباشرة.

فالمحافظون من حاضني الثورة التقليديين لخّصوا كل دعواتهم للناس وكل سجالاتهم مع غرمائهم وكل مطالبهم من الحكومة بجملة واحدة هي: «حل مشكلات الناس» في وقت غابت عن لافتاتهم شعارات الثورة والإسلام والولاء للنظام، وهو المثلث الذي اعتادت الناس أن تقرأه بأضلاعه الثلاثة في بياناتهم، في كل موقف وعند منعطف.

وأما تشكيلات الإصلاحيين المتناثرة، من أقصى اليسار الراديكالي إلى يمين الوسط المعتدل، فقد توزعت شعاراتها بين أضلاع مثلث الإصلاح والتغيير الجديد، ألا وهي الرفاه والأمان والحرية، وكأنها تريد استحضارها خطاباً وأداءً ومطالبات بديلة للثورة والإسلام والولاء للنظام.

فجبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية اليسارية الراديكالية الموالية للرئيس الإصلاحي محمد خاتمي مثلاً، والتي تعتبر نفسها الأقرب إليه من غيرها قررت أن يكون شعارها الانتخابي المركزي «إيران لكل الإيرانيين» ومطلبهم الأعلى مثلث: «المعنويات والعدالة والحرية»، وقد شاركهم فيه تجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون)، وإلى حد ما تجمع النساء المسلمات، أو التجمع النسائي الإسلامي الذي زاد عليه «إحقاق حقوق المرأة».

من جهة ثانية فإن حزب كوادر البناء الإصلاحي المعتدل الموالي للرئيس السابق والمتحالف مع الرئيس الحالي في حكومته الإصلاحية، اعتمد هو الآخر مثلث «الرفاه والأمن والحرية» معتبراً إياه الكفيل بإيصال إيران إلى مستقبل أفضل.

في هذه الأثناء فإن ما لفت انتباه المراقبين هو ظهور حزب جديد لليمين الوسط، وهو حزب «الاعتدال والتنمية»، رافعاً شعارات هي الأولى من نوعها في تاريخ الثورة خلال العقدين الماضيين. ففي قلب لافتات كبيرة كتب عليها: «أريد أن أعيش» بخط عريض، طالب الحزب مناصريه وناخبيه أن يكون هذا العيش مفعماً بالمحبة والهدوء والسرور والرفعة والأمل.

إنه موسم التحول والتغيير بعينه، بل إنه «موسم الهجرة إلى الدنيا بعد انقطاع سبل التعلق بحبال الآخرة»، لدى هذه الفصائل مجتمعة، كما يفضل أحد المحللين السياسيين أن يصف

هذا التحول الكبير الحاصل في شعارات أصحاب الدار من الثوار القدامى والجدد على حد سواء.

قد يقول قائل هنا إن لغة الانتخابات إنما تتطلب مثل هذه المقولات، وإن ذلك لا يعني بالضرورة تخلي أي من القائمين على هذه الفصائل والأحزاب والأجنحة السياسية عن مقولات الثورة والإسلام والنظام. وقد يكون كذلك، لكنه يعني فيما يعني أيضاً أن دخول الثورة والثوار عالم التحولات العالمية المعاصرة، وقبولهم وإقرارهم بمعادلة تداول السلطة والانتخابات والتعدديات السياسية والفكرية والثقافية، وآليات العمل الديموقراطي، إنما تتطلب لغة وخطاباً وأداءً تؤدي كلها بالضرورة لقبول موسم الهجرة إلى الدنيا، أياً كانت درجة التزام تلك الفصائل والأحزاب والتجمعات بولاءاتها التقليدية للثورة وللدين والنظام الإسلاميين.

في مثل هذه الأجواء التي سادت الشارع الإيراني السياسي، عشية الاحتفال بالذكرى الواحدة والعشرين للثورة الإسلامية، والتي يتوقع أن تسود أيضاً غداة معركة انتخابات الرئاسة الثامنة أيضاً نستطيع أن نفهم حقيقة الخلاف الدائر بين من باتوا يُعرفون بالمحافظين ومن غدوا يسمون أنفسهم بالإصلاحيين، وهما يتجهان لحسم معركة السيطرة على البرلمان.

فالمحافظون الذين لا ينفكون هذه الأيام يكيلون التهم المختلفة للإصلاحيين، ووصفهم بكل نعوت «بائعي» الوطن والدين، وعشقهم الزائد للدنيا، ثبت أنهم ليسوا أقل عشقاً لها، وإن كانوا قد افترشوا مائدتها متأخرين. والإصلاحيون الذين ما انفكوا يحاصرون المحافظين بشعاراتهم الرنانة والطنانة القاضية بالتزامهم المبدئي بكل مقولات الثورة الأساسية، وفي مقدمتها المحافظة على قيم الثورة، ثبت أنهم يريدون أولاً، وقبل كل شيء، العيش بحرية وأمان ورفاه، وبعد ذلك لكل حادث حديث عن الثورة والدين والولاء.

وحدها الأكثرية الصامتة من الرأي العام الإيراني باتت في حيرة من أمرها، أيّ القوائم تختار وأيّ الوجوه تنتخب؟ رغم أن غالبية جمهورها تريد التصويت للإصلاح والتغيير، بما هو نقلة نوعية من عالم الشعار والمقولات إلى عالم الفعل والمشاريع، وقد يكون اختيارها للوجوه الأقرب إلى واقعها هو الحل.

في هذه الأثناء فإن قادة المحافظين، ما انفكوا ومع كل يوم كنا نقترب فيه من الانتخابات، وفي ظل شيوع موسم الهجرة إلى الدنيا، يعربون عن قلقهم من احتمال قيام البعض من الإصلاحيين بالتفريط بالثورة والوطن والنظام عند أول منعطف حاد على حد زعمهم. هذا

فيما كان يشكو الإصلاحيون من احتمال انسداد الآفاق أمام الثورة والوطن والنظام، بسبب ما يسمونه إصرار المحافظين على الإمساك بتلابيب كل شيء، حتى في موسم الهجرة إلى الدنيا على حد دعواهم.

ولما كان كل هذا وذاك قد جرى السجال من حوله في الهواء الطلق، لم يخف الحريصون على جوهر الخيار الإصلاحي قلقهم من وجود خطر قيام بعض قراصنة البحر، أو قطّاع الطرق، بخطف سفينة الإصلاح أو قاطرتها في لحظة تزاحم المصالح بين أقطاب الفصائل والأحزاب والقوى الإصلاحية أنفسهم، من جهة، وبين مجموع تكتل الإصلاح والتغيير وتكتل المحافظين من جهة أخرى.

لا أحد يستطيع تقديم الضمانات المطلوبة للطرف الآخر. حتى الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي الذي لا يزال يلعب دور صمام الأمان لحركة الإصلاح ومسيرتها بدأ يظهر في حينها وكأنه أشبه ما يكون بالعملة العائمة في بازار الإصلاحيين.

وحدهما العقل والتسلح بالعقلانية قادران على إيجاد الحلول المناسبة لمسيرة الهجرة إلى الدنيا، مسلّحين بسلاح الآخرة، وهو سلاح الإيمان باللّه وعدم الكذب على الشعب وتحقيره أو تجاهله.

فليس عيباً على اليسار الراديكالي أن يعترف بأنه تعلم من أخطائه في العقد الأول من الثورة، وأنه يريد التجديد وإصلاح أمور دينه ودنياه.

وليس عيباً كذلك على اليمين المحافظ أن يعترف ويقرّ بارتكابه لأخطاء فادحة أيضاً كما فعل اليسار، وأنه عازم على الاعتبار من تجربة تعاطيه مع الناس في العقد الثاني من عمر الثورة.

بل العيب كل العيب أن يقوم أحدهما، أو كلاهما باحتقار الجمهور، واستغفاله أو تجاهل حقه في المعرفة وحقه في المشاركة في صنع المستقبل وتقويم الماضي، وتقديم كل طرف نفسه وكأنه ربان الخلاص الموهوب أساساً أو المصلح دوماً، في الوقت الذي لا يختلف فيه اثنان في إيران على القول بأن طريق الاعتدال والوسط كانت هي المنقذة دوماً، فهي التي فجرت الثورة وأنجزت مهامها، وحافظت على النظام الوليد من بعدها حتى الآن، وهي القادرة وحدها على إيصال سفينة الإصلاح إلى ساحل الأمان.

١٢

سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان

كانت أنظار ملايين الإيرانيين في تلك الأيام (ربيع العام ٢٠٠٠م) تشخص إلى صناديق الاقتراع، بانتظار ما ستفرزه العملية الانتخابية الحادية والعشرون في البلاد من نتائج على أحوال المجتمع المدني الإيراني.

ولما كانت انتخابات الدورة البرلمانية السادسة تأتي متزامنة مع الذكرى الواحدة والعشرين لقيام الثورة الإسلامية الإيرانية، ونجاحها في إحداث تحولات جوهرية في عقلية المواطن الإيراني، فإن هذا المواطن الناخب والمقترع ظل موزعاً بين قلبه وعاطفته وأحاسيسه التي تدعوه إلى «الثورة»، وما تستدعيه هذه المناسبة من معان وذكريات وإرث تاريخي ووعي ثوري مطلوب من جهة، وبين «العقل» وما يتطلبه ذلك من معاني الانتخاب والاختيار من أجل تهذيب المسيرة وتشذيبها وإصلاحها مما قد طفا على سطحها أو تغلغل في جوفها من شوائب وتكلسات، من جهة أخرى.

من هنا كان يمكن فهم الاستقطاب الأولي الحاصل في ظل تلك الانتخابات بين المعروفين بالمحافظين والمعروفين بالإصلاحيين.

من يرصد الفعل الإيراني طوال العقدين الماضيين يَرَ بوضوح هذا التوزع في قواه العقلية والعاطفية معاً. فقد كان الإيراني بعد الحادي عشر من شباط/فبراير العام ١٩٧٩م، موزعاً جهده على الدوام بين فعل «الثورة» وفعل «الانتخاب» أو «الاختيار»، ويبدو أن قدره كان دوماً مع صناديق الاقتراع، إذ إنه ما كانت لتمر سنة عليه إلّا وهو في حالة التمرين على عملية الجمع بين الخيارين في عملية اقتراعية انتخابية معيّنة، تدعوه بقوة إلى إعادة ترتيب أوراقه من جديد.

لكن ما حصل في محطة انتخابات الرئاسة في الـ ٢٣ من أيار/مايو ١٩٩٧م والهزات التي تبعتها، جعلت المواطن الإيراني الذي اقترع يوم ١٨ شباط ٢٠٠٠م وهو يواجه محطة انتخابات الدورة البرلمانية السادسة وكأنه أمام «فعل» انتخابي أصعب بكثير من كل مرة. إذ شعر وهو يشخص بعينيه الموزعتين بين «الثورة» و «الانتخاب» بأن عليه حسم ما بات يعرف بالمرحلة الانتقالية بين «العاطفة» و«العقل» لصالح الأخير، دون أن يفضي ذلك إلى ضياع الثورة أو غرق مركبها؛ وهذا خيار في غاية الصعوبة عندما يترك بأيدي المواطن لوحده، لا سيما إذا ما كانت الصورة العلوية المكونة من نخب المجتمع السياسية والثقافية والفكرية لم ترتسم بعد بالكامل في عيون الناخب الإيراني المقترع المطالب بالحسم لصالح «الإصلاح» بعقله وعاطفته معاً.

مهما يكن الحال فإن نحو ستة آلاف مرشح كانوا قد توزعوا على امتداد إيران، بينهم نحو ألف مرشح عن العاصمة طهران، تنافسوا للحصول على ٢٩٠ مقعداً من مقاعد مجلس الشورى، ٣٠ منها مخصصة للعاصمة، كانت فيها حظوظ الإصلاحيين أفضل بكثير من حظوظ منافسيهم المحافظين. والعد العكسي لهذا الحسم الانتخابي الجديد انتهت بوضوح قاطع لصالح الإصلاح.

كل الشواهد والقرائن كانت تفيد بأن الشباب، والمرأة في الطليعة، سيختارون الإصلاح بامتياز لا سيما أن الوجوه الشبابية الجديدة ومنها المرأة بالطبع، بين المرشحين كانت في طليعة الفائزين. لكن ذلك لا يمنع من التأكيد، وطبقاً لقراءة المحللين السياسيين من جماعة المجتمع المدني أنفسهم، بأن أقلية محافظة قوية كانت بالمرصاد لـ«جيش» الإصلاحيين الزاحف على البرلمان.

فالمتتبع لخارطة الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية المتشكلة في خلال السنوات الأخير، والتي حضرت بقوة في العملية الانتخابية السادسة، يشهد بوضوح نوع التحول الجاري في حركة المجتمع الإيراني السيالة. فبقدر ما كان تأثير محطة انتخابات الرئاسة الأخيرة باتجاه جذب المزيد من فئات المجتمع الإيراني نحو ما بات يعرف بالإصلاح، بقدر ما تركت ممارسات الإصلاحيين، لا سيما المتطرفين منهم، دفعاً لدى بعض شرائح المجتمع الإيراني الموالية للإصلاح للانتقال إلى موقع «متحفظ» من تسارع عملية الإصلاح من دون حساب أو كتاب.

من هنا اعتقد هؤلاء المحللون من البداية بأن نتائج الانتخابات البرلمانية السادسة ستكون مفاجئة في بعض مواقعها للإصلاحيين، بقدر ما هي مفاجئة للمحافظين، وأن الوجوه

«المستقلة» و«الجديدة»، وربما غير المنتمية حزبياً، قد تكون واحدة من تلك المفاجآت. وهذا ما حصل بالفعل

فالإصلاحيون في خريطتهم الاجتماعية أعرض بكثير مما ترسمه الخريطة الحزبية لتكتل الإصلاح والتغيير، الأمر الذي أعتُبر أنه سيفاجىء المتخندقين في بيوت المحافظين التقليدية. والمحافظون في خريطتهم الاجتماعية الحقيقية غير ما اعتادت التقسيمات الحزبية التقليدية للمحافظين أن تحصرهم فيه، الأمر الذي أعتُبر أنه سيفاجىء معسكر الإصلاح أيضاً.

بمعنى آخر، فإن أصوات الناخب الإيراني وخياراته التي أفرزتها صناديق الاقتراع قد أعطت في الواقع الصورة الحقيقية لما يجري من تفاعلات داخل المجتمع الإيراني، وبالتالي تبين الحجم الواقعي للأحزاب والفصائل التي غالباً ما يرتفع صوتها أكثر بكثير من صوت المواطن صاحب الحق الأساسي بكل ما يجري، نتيجة التصاقها في غالبيتها بمصادر السلطة والثروة في رأس الهرم الاجتماعي ـ السياسي، مقابل حرمان المواطن العادي من مثل هذه الامتيازات على العموم.

إن اختيار الثامن عشر من شباط/فبراير العام ٢٠٠٠م اختيار جديد ليس أقل أهمية من اختيار ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٩، إذا لم يكن أكثر أهمية منه ربما، وذلك لأنه يحمل في طياته ليس فقط فعلاً «عاطفياً» و«ثورياً» نحو الإصلاح، بل وفعلاً «عقلانياً» نحو التوازن والاعتدال أيضاً.

يجمع المحللون السياسيون المطلعون على أحوال المجتمع الإيراني في عصر ألفية الإصلاح والتغيير العالمية، على أن الأكثرية الغالبة من هذا المجتمع الشاب تحمل طموحات وتطلعات أوسع بكثير مما تعكسه الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية، التي تتحدث باسمه في الواجهات، وأن هناك توقاً شديداً لدى غالبية مجتمع الشباب والمرأة الإيراني المعاصر لأن يرى بلاده وهي تأخذ موقعها المرموق والمأمول في خارطة المجتمع الدولي الجديدة، بما يليق بدور إيران وموقعها التاريخي والجغرافي والسياسي. ويخطىء من يظن هنا بأن هذا التوق وذاك الشوق للإصلاح هما توق وشوق للقطع مع جذور الهوية الدينية والوطنية، واللحاق بقطار التحولات الدولية بعيون عمياء وبأي ثمن كان، وتحت كافة الشروط المجحفة التي غالباً ما يضعها دعاة العولمة أمام البلدان المتحولة، والتي تعيش الحالة الانتقالية. ويخطىء أكثر من يتصور أن بإمكانه اختطاف سفينة الإصلاح أو قاطرة التغيير، لا سيما من العناصر والعوامل والقوى الأجنبية المتربصة بإيران، وهي تطلق التصريحات «المعسولة» والمشبوهة، متظاهرة بأنها تناصر نتائج الانتخابات البرلمانية السادسة وتقول عليها الكثير. فإيران لن

تكون لقمة سائغة بيد هؤلاء، بعد أكثر من عشرين عاماً من التمرين على الموازنة بين العقل والعاطفة، مهما زاغت العيون أو مالت في عديد من المحطات السابقة.

من جهة أخرى، يُخطىء من يظن من أهل الداخل أيضاً أن بإمكانه أن يضع قوالب فكرية جاهزة حول عقول المواطنين الإيرانيين، كما يضع الصينيون قوالب خشبية جاهزة حول قدمي الفتاة بحجة «المحافظة» على رشاقتها ونحافتها، وتالياً جمالها، طبقاً لذوق «الرجال» من عشاقها أو مريديها. فالأدمغة والعقول لا يمكن لأحد أن يحجر عليها أو يمنع عنها التحول والتغيير. كما أن التغيير والتحول لا يعنيان بالضرورة الانقلاب على الماضي أو الأصول كما يحاول البعض من «المحافظين» أن يشوهوا به صورة «الإصلاحيين». وحدها الثقة بإجماع الجمهور، ووحده الاعتماد على خيار الانتخاب الشعبي والتمرين على تكرار هذه التجربة بانتظام من شأنه أن يجنب المحافظين والإصلاحيين على حد سواء، أخطار الإفراط والتفريط بالثورة والإصلاح.

١٣

البرلمان الجديد وتحديات الديموقراطية الحزبية

بصرف النظر عن نتائج الانتخابات التشريعية (البرلمانية) السادسة في صورتها النهائية، فإن القدر المتيقن منها هو أن الشعب الإيراني قد أقبل بكثافة هذه المرة لاختيار برلمان جديد من نوعه، يحمل في طياته تطلعات الأجيال المتجددة من المجتمع الإيراني الطموح، والطامع في تحقيق إصلاحات واسعة على أكثر من صعيد.

وبصرف النظر عن الخريطة النهائية لتوزع حصص الأحزاب والمنظمات والجمعيات والأجنحة والتيارات المتنافسة، فإن القدر المتيقن أيضاً من هذه الصورة الجديدة هو تغير اللوحة التقليدية القديمة لبرلمانات الدورات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة التي اتسمت جميعها بالجمود والنمطية بشكل عام.

فكل المؤشرات والعلائم والنتائج تفيد بأن مجتمع الشباب والمرأة الحيوي، والطري العود في الديموقراطية وآلياتها، قد اختار معادلة جديدة ووجوهاً جديدة وأداءً جديداً وخطاباً مختلفاً وأولويات من نوع مختلف أيضاً للدورة السادسة من عمر مجلس الشورى الإسلامي.

وكل التحقيقات والدراسات والتحليلات، على اختلاف القائمين عليها من المدارس الفكرية والسياسية المتنوعة، تؤكد أن مناقشات وأولويات وتحديات البرلمان الجديد لن تكون على النمط التقليدي الذي اعتادت عليه الأجنحة والرموز التقليدية التي هيمنت على البرلمانات السابقة.

ولكن، من الآن وحتى يتم التفاعل الحي داخل أروقة البرلمان الجديد بثوبه وتضاريسه

وتجاعيد خريطته الأرضية المتداخلة، سيكون التحدي الأكبر أمام الطبقة السياسية الجديدة التي ولدت مع الثالث والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٧م، (أي مع ملحمة ٢ خرداد التي أفرزت الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي) هو بلورة مشروعها العملي والمنهجي للإصلاح وأولوياتها للتغيير، من أجل الانتقال من النمطية والجمود والتقليد إلى الحركية والتنوع والإبداع.

وحتى نسمع بشكل نهائي من أقطاب المجتمع السياسي الجديد، المخضرم منه والعتيد، أي الذين قرروا تجديد جلودهم والقادمين من رحم التيارات السابقة على ٢ خرداد وأيضاً الذين ولدوا مع ٢ خرداد، أي فسح المجال لهم بدخول مطبخ القرار مع تحولات الخاتمية والعهد الإصلاحي الجديد، فإن المتتبعين لسير التطورات الحاصلة في تركيبة النخب السياسية الحاكمة يقرأون البرلمان السادس على الشكل الآتي:

أولاً: تيار فاعل ومندفع يتشكل من تحالف اليسار الراديكالي والقوميين الدينيين الليبراليين المستقلين والمنتمين لأجنحة فكرية تقليدية في البلاد سيكون في صدر أولوياته الدعوة الملحة إلى الانفتاح السياسي، وفتح ملفات الفساد الإداري والمالي والأمني، والإصرار على ضرورة دفع التحولات الاجتماعية بشكل متسارع. وهو التيار الذي يمكن أن يتبلور مستقبلاً بصورة حزب كبير أقرب ما يكون إلى الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية التي اعتاد العالم عليها.

ثانياً: تيار فاعل وقوي يتشكل من تحالف يمين الوسط التكنوقراطي الليبرالي ويسار الوسط التقليدي متحالفاً مع العمالي الملتزم، سيكون شغله الشاغل البحث عن حلول عملانية للأزمات الاقتصادية أولاً، والإطلال على العالم الخارجي بصورة متأنية ومتحفظة، ولكن منفتحة وبراغماتية، وهو التيار الذي يمكن تشبيهه بأحزاب الاتحاد الديموقراطي المسيحي المعروفة في العالم، لكنها تتحرك هنا في إطار المفاهيم الإسلامية السيالة والمفتوحة على الاجتهاد والتنوع بالطبع.

ثالثاً: تيار الأقلية الذي يتشكل من تحالف اليمين التقليدي المحافظ والاعتداليين الإسلاميين الليبراليين من المنشقين على اليمين أصلاً وبعض المستقلين والذين بدورهم سيركزون كذلك في البحث عن الحلول المناسبة للأزمات الاقتصادية، لكنهم لن يتركوا فرصة إلّا ويقحمون البرلمان والمجتمع في نقاشات ومساجلات جدية حول خطر الغزو الثقافي الأجنبي، وضرورة إعادة النظر في كثير من مقولات المجتمع المدني الثقافية، والذي سيكون أشبه بحزب المحافظين الذائع الصيت في بريطانيا.

ويعتقد أن التيار الأول سيسيطر على قيادته رموز حزب جبهة المشاركة الإسلامي المعروف في أطروحاته الراديكالية على كافة الجبهات. هذا فيما سيسيطر على التيار الثاني حزب تجمع رجال الدين المناضلين اليساري الديني المعروف في أطروحاته التنموية المعتدلة. بينما سيهيمن على التيار الثالث رموز «جمعية المؤتلفة الإسلامية» التقليدية والمحافظة في أطروحاتها من حيث المبدأ.

وفيما يعتقد البعض بأن مثل هذا المجلس سيكون برلماناً متوازناً يتجه إلى لعب دور متقدم وحيوي في تقدم برامج الإصلاحات الخاتمية، من دون هزات وارتجاجات اجتماعية مقلقة، فإن ثمة من يعتقد من المحللين السياسيين القريبين من التيار الراديكالي بأن نسبة الإصلاحيين إلى التقليديين المحافظين في البرلمان الجديد ستكون سيّالة ومتحركة دوماً باتجاه أكثرية إصلاحية غالبة لا سيما في المنعطفات، الأمر الذي من شأنه أن يفتح الملفات العالقة من العهد السياسي القديم باستمرار، وبطريقة «راديكالية وعنيفة»، والذي قد يحمل معه خطر حصول ارتجاجات اجتماعية حادة.

لكن ثمة محللين سياسيين آخرين يؤكدون أنه، ورغم كل الأهمية التي يحظى بها البرلمان في معادلة الحكم في إيران، إلّا أن تركيبة هرم السلطة الحاكمة في إطار الحكومة الدينية والتوزيع الدستوري للسلطات بصورة أفقية متشابكة ومتداخلة ومعقدة، تجعل البرلمان ليس القوة الوحيدة ولا النهائية القادرة على إيجاد التحول الجذري والجوهري في صيرورة صناعة القرار الإيراني، بل إنه قد يتحول إلى الحلقة الأضعف في بعض المراحل إذا ما أصر على لعب دور تصادمي مع سائر مراكز صنع القرار، خصوصاً إذا ما شعرت بعض تلك المراكز العريقة في نفوذها الاجتماعي التاريخي التقليدي بالخطر الماحق.

في هذه الأثناء فإن إجماع المحللين السياسيين يفيد بأن البرلمان العتيد سيكون، من دون شك، برلماناً متعاوناً مع حكومة الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية. وهذا بحد ذاته إنجاز كبير لا يستهان به يجب الحفاظ عليه وحمايته من الإفراط والتفريط، وهو ما ستبذل الأكثرية البرلمانية الإصلاحية جهدها في الدفاع عنه بكل الوسائل، مدعومة بعقلانية واعتدال الرئيس محمد خاتمي الذي يبدو أنه يتجه، يوماً بعد يوم، لمزيد من التوليف في نظريات الإدارة والحكم، بدلاً من القطع لصالح هذه النظرية أو هذا المنهج دون غيره، وهو ما تبين حتى الآن في معالجاته الاقتصادية والثقافية والسياسية على حد سواء.

السؤال الأكبر الذي سيظل من دون إجابة، في المستقبل المنظور على الأقل، هو: إلى أين تتجه إيران في نظرية الحكم الديني؟ وهل تكون قادرة على التوليف بين خصوصيات

الصيرورة السياسية والدينية لنظريات الحكم في الفقه الشيعي التي ترمي بظلالها الواسعة على النخب الدينية والسياسية الإيرانية بشكل عام، وبين الحاجات والتحديات التي تفرضها صيرورة تطور نظريات الحكم في العالم، والتي ترمي بظلالها هي الأخرى بصورة متسارعة على الساحة الإيرانية من دون استئذان من أحد؟؟

البرلمان الجديد سيكون ساحة رحبة لتفجر مثل هذه الأسئلة وغيرها، وميداناً للسجالات الحادة بهذا الشأن، وهذا من شأنه فتح ملفات في غاية السخونة وربما استذكار التاريخ القديم والمعاصر منذ قيام المشروطة أوائل القرن العشرين، وحتى بدايات الألفية الراهنة بكل قوة.

وحدها الأيام المقبلة ستجيب عن هذه الأسئلة وغيرها. لكنها ستكون أياماً غير الأيام السابقة بالتأكيد، والتحديات ستكون كبيرة لا شك أمام المنتصرين أيضاً وليس فقط المنهزمين.

ثمة من يتخوف، على أي حال من أن تطرّف البعض من شرائح الإصلاح قد يجر إلى الصدام غير المحمود بين البرلمان وسائر مراكز صناعة القرار الدستورية الأخرى، وهو أمر غير مستبعد إذا ما جنح البعض للتطرف في الإصلاحات.

في الدورة البرلمانية الأولى رفع القوميون الليبراليون من جماعة حركة الحرية شعاراً يقول إن الحكومة (وفي حينها كانت حكومتهم المؤقتة بقيادة مهدي بازركان) أشبه بالبندقية، والبرلمان أشبه برصاص الذخيرة، ولما لم يكن البرلمان متعاوناً معهم طالبوا بحله لأن الحكومة منعت عنها الذخيرة عملياً! ويخشى أن يخرج البعض من متطرفي اليمين الأصولي الذين يشكلون الوجه الآخر لحركة الحرية الليبرالية القومية، فيطالبون أيضاً بحل البرلمان الإصلاحي الجديد، بحجة أنه بات ذخيرة بيد الأعداء! بدلاً من أن يكون ذخيرة بيد الحكم الديني. ولكن مثل هذه الدعوة، إذا ما تبلورت في ظل التطرف والاستقطاب، لن تكون سهلة ولن تمر بسلام كما مرت قبل عقدين ونيف.

١٤

معشوقة الإصلاح تبحث عن وكيلها

لا نُفشي سراً إذا قلنا إن الشعب الإيراني أدلى للمرة الثانية خلال السنوات الماضية بصوت «اللا» أكثر مما أدلى بصوت الـ«نعم».

ففي انتخابات الرئاسة للعام ١٩٩٧م، كما في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (السادسة) لا سيما في العاصمة طهران كان صوت الـ«لا» هو الأقوى والأكثر حضوراً طبقاً لتحليلات غالبية القارئين الجيدين لنتائج الاختبارين الرئاسي والبرلماني.

ومن يقرأ جيداً وبعيون مفتوحة ثاقبة الخريطة المنتخبة الجديدة للبرلمان السادس، يستنتج بوضوح أن الناخب الإيراني اختار من اختاره بنسب متفاوتة بقدر ما يحمل كل واحد من المرشحين من حجم الـ«لا» التي يختزنها الشعب الإيراني تجاه كل ما هو من إرث الاستبداد بالرأي من الماضي القديم.

بمعنى آخر فإنه أرسل إشارات واضحة في معارضته لمن اعتبرهم مسؤولين عن «كبت حرياته» أكثر مما اختار من يراهم الأنسب في «الدفاع عن حرياته».

وهكذا يمكن التسجيل للناخب الإيراني أنه قام بالدرجة الأولى بتكريس «حقه في المعارضة» بصورة ديموقراطية وحساسة وعاطفية قبل أن يسجل موقفه المدروس من نوعية المرشحين ناهيك عن برامجهم، هذا إن كان للبعض من هؤلاء برامج بالأساس!

لا يختلف اثنان من المطلعين على سياقات العمل الديموقراطي وآلياته في أن مثل هذا الحق عادة يأتي في المرحلة الثانية من العملية الديموقراطية الحزبية المتبعة في الدول الغربية، أي إن الناخب الغربي المنخرط في الديموقراطية يقول «نعم» أولاً لهذا الحزب أو ذاك على أساس برنامجه الانتخابي، ومن ثم يقول «لا» للحزب المنافس أو الغريم.

من هنا ينبغي التوقف طويلاً عند هذه المحطة الحرجة والحساسة والعاطفية من محطات التحول والتغيير الجارية بخطى متسارعة في صيرورة المجتمع الإيراني الحديث التكوين فيما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية.

والحديث طويل وذو شجون في هذا السياق، لكن المطلوب بشكل ملح في الوقت الحاضر هو دراسة هذه الظاهرة المتموّجة والسيّالة في حركة الشارع الإيراني.

ففي البرلمان الرابع قال الناخب الإيراني «لا» خفيفة لليسار التقليدي، وفي البرلمان الخامس قال «لا» خفيفة أيضاً ولكن لليمين التقليدي. في حين أنه قال «لا» قوية لليمين المحافظ في انتخابات الرئاسة السابعة. وها هو مؤخراً يقول «لا» قوية لليمين المحافظ كما لليسار النمطي المحنط.

نعم، إن أي متتبع وقارىء جيد لخريطة الفائزين والخاسرين للمعركة البرلمانية السادسة يستطيع أن يقرأ بسهولة كيف أن أصوات الناخبين في خطها البياني العام قد دفعت برموز التيارين التقليديين إلى الوراء، دافعة بوجوه جديدة بدلاً منها إلى الأمام بالنسبة نفسها التي أعلن فيها كل مرشح بعده أو قربه من مواقف وتحليلات التيارين التقليديين.

ماذا يعني هذا باختصار؟ إنه يعني قبل كل شيء تراجع همة الناخب التقليدي، ومن ثم استنهاض همم ناخبين جدد قرروا الإدلاء بأصواتهم اعتراضاً على المألوف أو آخرين يبحثون عن الجديد بأي ثمن كان، ومن دون شروط عدا الخروج على المألوف، فقديماً قيل «الممنوع مرغوب».

ولما كان الشعب الإيراني اعتاد «تقديس» المظلوم والهيام به، فقد اختار فيمن اختار من بين نوابه الجدد من يعتبرهم في قائمة «المظلومين» أو المرشحين لأن يُظلموا. غير أن التحدي الأكبر سيكون من الآن فصاعداً هو البحث عن ناخبي الـ«نعم» ومرشحيها. فالعشق لوحده لا يكفي لبناء بيت المعشوقة الإصلاحية الجديدة بعد معشوقة الثورة والثوار.

١٥

صوت الشعب، المتعدد الألوان

مرة أخرى أثبت الشعب الإيراني أنه جدير بالثقة والاحترام، وأنه قادر على أن يصنع المعجزات إذا ما أؤتمن على الوطن والثورة والنظام وأتيح له المجال للمشاركة في صناعة القرار.

ليس مهماً تبدل الوجوه والرموز والرجالات وواجهات الأحزاب والتكتلات والأجنحة والتيارات، بل المهم تبدل الخطاب والأداء؛ والأهم من ذلك كله البرامج والخطط والآليات بما يتناسب وحاجات المرحلة والزمان.

وليس عيباً تراجع القيادات التقليدية في إحراز حجم الفوز أو حتى مبدأ الفوز في صناديق الاقتراع، ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾، وكل مجتمع لا بد له من أن يجدد دورة حياته وينشطها بوجوه ورموز أكثر حيوية لأنه في غير ذلك سيصاب بتصلب الشرايين وتكلس العظام ومآله إلى الجمود والموت البطيء.

كما أن إحراز النصر أمر سهل أحياناً وفي ظل ظروف مؤاتية وتقاطع مصالح عديدة تأتي أشبه بالمجان لصالح البعض، لكن هذا السمك الطازج غالباً ما يكون الحفاظ عليه أصعب من اصطياده.

إن ما حصل يوم الجمعة من ١٨ شباط العام ٢٠٠٠م ملحمة شعبية جديدة تكرس ملحمة ٢ خرداد في الثالث والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٧م. والمنتصر الأكبر فيها كان الشعب بطبقاته وفئاته وشرائحه المختلفة، والديموقراطية هي التي انتصرت وليست الأحزاب أو الرموز الصاعدة، ومن أخلاق المنتصر المتخلق بأخلاق إسلامية التواضع وتعلم أدب الحوار

مع المنهزم ومساعدته للتعلم من أخطائه، وليس الانتقام منه، خصوصاً أن المهمة الديموقراطية الأولى تكمن في الإصلاح وليس في الهدم والإعدام.

إن ما أفرزته خريطة الفائزين من النواب يمثل حقيقة الواقع الشعبي المعيوش. وهي خريطة تحمل صورة التعدد والتنوع وسيمفونية الطبيعة الراقصة بالألحان والنوتات والألوان المختلفة، وأي إصرار على عدم رؤية هذا التنوع مصيره الكفران بنعمة الديموقراطية ومآله الفشل السريع.

الإصلاحات انتصرت نعم، لكن المنتصر الأول وقبل الإصلاحات هو التنوع والتسامح والانفتاح وتحمل الآخر والصوت النظيف غير المشبع بالسموم وتخريب الآخر من أجل الانتصار بأي ثمن كان.

١٦

تراجع الجنرالات وتقدم ضباط الصف

يجمع المحللون السياسيون على أن الصحافة الوطنية الحديثة الولادة لعبت دوراً كبيراً في رسم خريطة الفائزين في الانتخابات التشريعية السادسة، حتى باتت بالفعل سلطة رابعة بكل معنى الكلمة.

ولا يختلف اثنان في أن هذه الصحافة ليست سوى الوليد الطبيعي للجيل الجديد لإيران الجمهورية الإسلامية، أي الجيل الثاني للثورة المتمرد في جوهره على كل ما هو تقليدي أو نمطي في الخطاب والأداء والسلوك والوجوه والرموز.

في طهران، كما في المدن الكبرى، بل وفي معظم المناطق الانتخابية يتوقف المراقبون طويلاً عند ظاهرة تراجع «الجنرالات» وتقدم «ضباط الصف» إذا ما جاز التعبير. فعصر «الجنرالات» لم يعد يتحمله ضباط الصف من اليمين واليسار الديني ممن أمسكوا بالعديد من مفاتيح السلطة الرابعة.

ولما كانت لعبة صناديق الاقتراع، والديموقراطية وحروبها، لا تعرف الرحمة ولا الوفاء ويستساغ فيها كل ما هو «محرم» أو «مذموم» في نظام الأعراف والتقاليد السابقة على آليات الديموقراطية الحديثة، فإن من الطبيعي أن تظهر المفاجآت من صناديق الاقتراع مع كل تجربة جديدة واختبار جديد.

وعندما يقبل «الجنرالات» بالنزول إلى ميدان اللعبة الديموقراطية الحديثة عليهم أن يتقبلوا نتائجها أياً كانت، حتى لو جاءت لغير مصلحتهم.

بعد الحرب العالمية الثانية أخرجت صناديق الاقتراع رئيس الوزراء البريطاني الجنرال وينستون تشرشل رغم كونه بطل الانتصار على النازية في بلاده.

وبعد انتفاضة الطلبة في العام ١٩٦٨م هزمت صناديق الاقتراع الجنرال شارل ديغول عندما قرر اللجوء إلى الاستفتاء على شخصه، رغم كونه منقذ فرنسا وبطلها القومي.

اليوم، وبعد ثلاث سنوات على ملحمة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧م الانتخابية، جاءت نتائج الاقتراع مرة أخرى لتسفر في ملحمة جديدة للديموقراطية عن مفاجآت جديدة أخرى.

وبصرف النظر عن النتائج النهائية للعاصمة طهران، والتي تبلورت لغير صالح الكبار، فإن ما بات أكيداً وثابتاً هو أن أصوات الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني تبدو متراجعة كثيراً عن أصوات «ضباط الصف الجدد» المولودين من رحم جيل الثورة الأول أصلاً، وهو مؤشر ذو دلالات عديدة ليس هنا موضع مناقشتها.

لكن المهم في هذه الحالة وهذه الدلالات أن يعي المسؤولون عن إدارة هذه اللعبة الديموقراطية والمنخرطون فيها معاً مرشحين وناخبين، أن ما يفصل بين «الحلال» و«الحرام» في هذه اللعبة الظريفة والشفافة والمرهفة خيط رفيع أشبه بـ«الصراط» الفاصل بين الجنة والنار.

فليس كل من لجأ إلى لعبة صناديق الاقتراع ديموقراطياً، كما أنه ليس كل ما توجس منها معاد للديموقراطية.

وليس كل من أفرزته صناديق الاقتراع بطلاً ومؤهلاً! كما أن ليس كل من دفعته صناديق الاقتراع إلى الوراء فاشلاً أو غير مؤهل!

وأما في ما يخص الرئيس رفسنجاني، فسيظل، رغم كل الدلالات التي تعنيها صناديق الاقتراع، ذلك الرجل الوطني المخلص لشعبه ولوطنه ولدينه، والفدائي الشجاع والدرع المحصن للثورة والنظام، وإن كل تفريط به سيكون تفريطاً جدياً بالنظام. والأيام شاهدة علينا.

١٧

الانتخابات الإيرانية
مؤشرات حقبة سياسية جديدة

يجمع المحللون السياسيون على أن الانتخابات التشريعية السادسة في إيران بلورت استفتاء شعبياً واضحاً وأكيداً على سياسة الانفتاح و«الليبرالية» للرئيس محمد خاتمي، وتعزيزاً للنهج الذي بدأه في التعامل مع مختلف الملفات، منذ عودته إلى الساحة السياسية الإيرانية في ربيع العام ١٩٩٧م.

ولا يختلف اثنان على أن هذه الانتخابات شكلت منعطفاً هاماً في مسار تعزيز النهج الديموقراطي، وآليات العمل الحزبي، والتعدديات السياسية والثقافية والفكرية، وتالياً التأسيس لتقاليد جديدة في الحياة السياسية الإيرانية، بما سيؤدي إلى إنضاج أفكار المجتمع المدني الإسلامي الذي يمكن اعتباره من الشعارات المركزية في العهد الخاتمي.

وفيما يُسجل المراقبون تبلور أقلية قوية معارضة للنهج الليبرالي المنفتح على الداخل والخارج، رغم اكتساح الإصلاحيين مقاعد الأكثرية البرلمانية، غير أن القدر المتيقن من النتائج هو أن مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة، أي البرلمان الجديد، لن يكون بأي شكل من الأشكال على شاكلة البرلمانات السابقة. فدخول الوجوه الجديدة من مختلف التيارات، وسقوط الوجوه التقليدية من رموز المحافظين، والتحولات الكبيرة التي رافقت الانتخابات بمعاركها الأساسية والجانبية، واندفاع اليسار الديني الراديكالي إلى داخل البرلمان، بمثابة جناح قوي ومنسجم حتى وإن كان يفتقر إلى الأغلبية المطلقة بمفرده، كل ذلك من شأنه أن يجعل هذا البرلمان برلماناً مؤيداً للرئيس، وداعماً لخططه الإصلاحية على مختلف الصعد والمستويات.

إن إيران التي حققت المزيد من الحريات العامة في عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي،

وبفضل تأييد الشباب والنساء الذين يشكلون معاً الغالبية المطلقة للشعب الإيراني، لا يمكن أن تقبل بعد اليوم برلماناً نمطياً متجمداً كلاسيكياً غير متعاون مع الإصلاح أو معرقلاً له.

ويجمع المطلعون على طبيعة المناقشات والسجالات التي جرت، ولا تزال تجري، حول الانتخابات البرلمانية، على أن الذي سيحدث من الآن فصاعداً يمكن اعتباره انطلاقة جديدة في العمل البرلماني، تطمح لإعادة تشكيل المؤسسة التشريعية بما يتناسب ومتطلبات المرحلة ومقتضيات التركيبة الاجتماعية ـ السياسية في البلاد، والتي تغيرت كثيراً عن الأيام الأولى من الثورة التي رافقت الإعلان عن تشكيل مجلس الشورى الإسلامي.

من هنا، يمكن القول إن طموح الإيرانيين للتغيير وتشكيلهم لتلك الجبهة العريضة للإصلاح والتغيير من مختلف الأحزاب والمنظمات والتشكيلات السياسية، وما رافق المسار الانتخابي من حضور فاعل للنخب الجامعية والمثقفة، وتحقيقها لنجاحات محددة ورفعها لأول مرة لممثليها إلى سدّة البرلمان، كل ذلك من شأنه إدخال فئات جديدة إلى دوائر صناعة القرار في البلاد، وبالتالي إشراكها في توازنات أعلى الهرم السلطوي، الأمر الذي من شأنه إنضاج الإدراك العام لهذه الفئات الاجتماعية، وإشعارها بكبر المسؤولية التي تقع على عاتقها، وضرورة خلق التوازن المطلوب في التحرك السياسي العام للبلاد داخلياً وخارجياً.

إن النقطة الأكثر أهمية من غيرها في ما حصل من تحول في الانتخابات البرلمانية السادسة، ربما كانت في دخول ممثلين لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، وكذلك نواب لمختلف المدارس الفكرية والتيارات السياسية، سواء تلك الموالية للنهج السياسي الحاكم، أو المعارضة له، الأمر الذي من شأنه أن يخفف حدة التوترات الاجتماعية، بل السيطرة عليها وسوقها بصورة عقلانية باتجاه أقنية البرلمان والسلطة التشريعية. وهذا بدوره سيدفع إلى تنمية النهج الديموقراطي في التحول الاجتماعي والسياسي الحاصل، كما سيساعد على إنجاز التحول الذي تطالب به الطبقات الاجتماعية المختلفة بطريقة سلمية، بدلاً من ترافق تلك التحولات مع الانفجارات الاجتماعية الكبرى، وهو ما يحصل في البلدان الشديدة المركزية، أو تلك التي يغلب عليها طابع دوائر الحكم المغلقة والمحدودة المشاركة.

إن إيران البرلمان الجديد، وبعد نجاح «سباق الضاحية» المضني منذ انتخابات الرئاسة إلى الانتخابات التشريعية الأخيرة، ستكون من الآن فصاعداً إيران جديدة نوعاً ما. جديدة في نمط المناقشات، وجديدة في آليات التحول، وجديدة في أساليب التعامل مع الملفات الداخلية والخارجية على حد سواء. وقبل ذلك كله جديدة في طريقة تناولها لمختلف

المقولات التي قامت عليها الثورة أولاً، والتي يقوم عليها النظام السياسي الإسلامي ثانياً.

وهنا لا بد من التأكيد أن ما بات يعرف من تقابل أو سجال ساخن بين الإصلاحيين والمحافظين في البرلمان، والذي هو امتداد لما يجري في الساحة السياسية، وبين الطبقات الشعبية المختلفة عموماً، ما هو سوى تعبير عن ذلك التباين الموجود في القراءة المتمايزة والمختلفة لكل من الإصلاحيين والمحافظين لمقولتي الدين والحريات، واللتين تقوم عليهما أسس النظام السياسي الإسلامي منذ العقدين الماضيين.

إن الأجنحة السياسية البرلمانية تبلورت مع التشكل النهائي للبرلمان السادس جاءت على الشكل الآتي:

أولاً: جناح إصلاحي متطرف في نظراته إلى مختلف المقولات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية و... لكنه سيركز على فتح الملفات السياسية الساخنة، لا سيما تلك المتعلقة بالأمن والسياستين الداخلية والخارجية، والذي سيقوده حزب جبهة المشاركة الإسلامية الذي يتدثر بعبارة الرئيس محمد خاتمي، دون أن يعني بالضرورة أنه متفاهم معه في كل شيء، بل يمكن أن يصطدم معه أحياناً.

ثانياً: جناح محافظ في نظرته إلى كافة الملفات الآنفة الذكر، لكنه سيركز اهتمامه على ناحيتين هما «الغزو الثقافي» الذي يعتبره العدو الرئيسي للبلاد، وملفات العيش والحياة الاقتصادية بوجوهها المختلفة والتي يعتقد بضرورة إيلائها الأهمية القصوى. وهو الجناح الذي سيتدثر بعبارة مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية أكثر فأكثر. وهذا الجناح سيقاد في الغالب من خارج البرلمان، من جانب حزب جمعيات المؤتلفة الإسلامية اليميني المحافظ.

ثالثاً: جناح إصلاحي اعتدالي في نظرته لمختلف الملفات والموضوعات، لكنه سيكون براغماتياً إلى أقصى الحدود، مركزاً اهتمامه على ضرورة البحث عن حلول عملية للموضوع الاقتصادي، والدعوة المستمرة إلى ضرورة البحث عن سبل للرفاه والتقدم الاجتماعي الثقافي، وهو الجناح الذي تدثر حتى الآن بعباءة الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، لكنه يملك الاستعداد للتدثر بعباءات جديدة، بالتحالف مع الأجنحة الأخرى ومن بينها الجناح الديني اليساري التقليدي أو أن يخلع كل العباءات عند اللزوم أو أن يسلم زمامه إلى الجناح الآنف الذكر.

في ظل هذه التقسيمات البرلمانية وفي ظل أجواء الانفتاح والتحول الجارية على قدم وساق داخل المجتمع الإيراني، وفي إطار عملية إعادة ترتيب البيت الإيراني الشاملة التي تجري

أيضاً على قدم وساق في أروقة صناعة القرار، يعتقد المحللون السياسيون بأن الانفراج في علاقات إيران الخارجية بات السمة الرئيسية لإيران المستقبل، وواشنطن لن تكون العاصمة المستثناة من عواصم العالم في هذا السياق.

نعم قد تكون المحطات التي تسبق التطبيع مع واشنطن كثيرة ومتحولة ومحفوفة بـ«المخاطر» والشد والجذب القويين والعميقين، إلّا أن ما جرى من تحولات حتى الآن في الساحة الإيرانية لا سيما في المحطة الأخيرة جعل من الصعب بمكان التراجع إلى الوراء، لا بل حتى المراوحة في المكان الواحد.

وحدها الإدارة الأميركية قادرة على اختصار المسافات والانتقال السريع بالعلاقات إلى نوع من التحول النوعي من خلال مبادرات عملية محددة تشجع تطور السجال الإيراني الداخلي، في وقت تؤكد فيه كل التقديرات أن طهران باتت أكثر اتفاقاً وتوافقاً بين تياراتها من أي وقت مضى على ضرورة تجاوز نقطة السكون في هذا المضمار.

وأما في ما يخص دول الجوار العربي عموماً، والخليجي بشكل خاص، فإن الوضع سيكون شديد الحساسية والدقة والحذر. فبقدر ما تجمع الأجنحة والتيارات الإيرانية على ضرورة تعزيز التعاون وتدعيم التقارب مع دول الجوار، وإعادة تطبيع العلاقات مع جميع الدول العربية من دون استثناء، بقدر ما يرجح بعض المراقبين احتمال بروز تصدعات في بعض الملفات، نتيجة انتعاش التيار القومي الليبرالي (رغم محدوديته في عملية صناعة القرار) وهو ما من شأنه الضغط والإلحاح باتجاه الانسحاب من عديد الملفات والهموم التي ظلت حتى الآن مشتركة بين إيران والعرب.

صحيح أن ذلك سيساعد من جهة في التخفيف من حدة الخلافات القائمة بين إيران وعدد من الدول العربية التي تنتظر بفارغ الصبر قراراً إيرانياً بالانسحاب التدريجي من الموقف التصادمي مع عملية السلام الشرق أوسطية الجارية، لكن ذلك إذا ما حدث، خصوصاً إذا ما حصل في ظروف دراماتيكية (وإن كان مثل ذلك غير منظور حتى الآن) فإنه سيكون بالتأكيد على حساب قوة الصداقة الإيرانية ـ العربية، ولحساب العودة التدريجية لمذهب التغريب في صيرورة صناعة القرار الإيراني.

من هنا ثمة من يعتقد بأن من مصلحة إيران والعرب أن تسير عملية الإصلاح والتغيير في إيران بشكل بطيء ومدروس وحذر، بل إن البعض يطالب بمشي السلحفاة، حتى لا تنعكس سلباً على مستقبل العلاقات الإيرانية ـ العربية من جهة، وعلى مستقبل الدور الإيراني المطلوب في المنطقة من جهة أخرى، أي إيران الهوية والثقافة الإسلامية المعتدلة، لكن *الجسورة في قراءتها المتصالحة بين الدين والديموقراطية*.

١٨

لعبة شد الحبل والتوازن الحرج على مسرح السياسة الإيرانية

ماذا يجري في إيران؟ وهل هناك خوف حقيقي على مستقبل مشروع الإصلاحات الذي يرفعه الرئيس محمد خاتمي منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف؟! ثم هل يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك، والتعبير عن وجود تخوف يحيط بمشروع الجمهورية الإسلامية نفسه؟! وأخيراً هل هذان الخوف والتخوف يرافقهما قلق شديد من احتمال وقوع حرب أهلية أو صراعات دموية أو سلسلة من أعمال العنف المتوالية التي تهدد الأمن القومي، الوحدة الداخلية لإيران؟! أم أن كل ذلك مستبعد وما يجري ليس سوى حالة طبيعية من حالات التحول التي عاشتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولا تزال، منذ الحادي عشر من شباط/فبراير في العام ١٩٧٩م، أي منذ اللحظة التي قام فيها الشعب الإيراني، بقيادة علماء الدين، بالثورة على المشروع التغريبي للنظام الشاهنشاهي البهلوي الذي ظل قائماً في البلاد منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى نهاية السبعينيات، وبدء مسيرة الإصلاحات على قواعد الدين والاحتكام للرأي العام؟

هذه هي أهم الأسئلة التي تراود ذهن كل متتبع أو معنيّ بالشأن الإيراني في هذه الأيام، وهو يقرأ على صفحات الجرائد وشاشة الإنترنيت والفضائيات أنباء التراشق الإعلامي المستعر، وحرب البيانات الثورية والحماسية، بين تكتلي الإصلاح والمحافظين في الآونة الأخيرة.

وحتى نتمكن من الإجابة «الشفافة» والصادقة على هذه الأسئلة، لا بد لنا من التسجيل أولاً بأن الرئيس محمد خاتمي وكل حوارييه وقادة الإصلاح الرئيسيين في الإدارة الخاتمية، إذا ما جاز التعبير، أي الدائرة الأوسع من دائرة الحكومة التنفيذية، والذين تصدوا لمشروع الإصلاحات، ودفعوا به إلى واجهة المسرح السياسي، قد جاؤوا جميعاً من داخل نظام

الحكم الإسلامي الجمهوري نفسه، وأن مشروعهم الرئيسي هو الإصلاح من الداخل وليس الانقلاب على مشروع العام ١٩٧٩م.

بعد ذلك، نستطيع الإجابة عن السؤال الأول بالقول إن ما يجري حالياً في إيران هو نوع من لعبة شد الحبل المعروفة، ولكن على الطريقة الإيرانية (كما هو شأن كافة المقولات والأفكار والأشياء والألعاب في إيران)، بين الرئيس محمد خاتمي وإدارته الإصلاحية الواسعة الانتشار والتأثير، من أوساط النخبة السياسية والنخب الثقافية والفكرية الصانعة لمشروع الجمهورية الإسلامية أصلاً، والتي تحظى بتعاطف فئات شعبية واسعة، وبين قادة المؤسسة الدينية التقليدية المحافظة التي بدأت تخسر بالتدريج مواقع نفوذ تقليدية لها في النخب الفكرية والثقافية، وفي أوساط الفئات الشعبية، وكذلك في دوائر هامة من دوائر الحكم ومطابخ صنع القرار المتوزعة في دولة المؤسسات الإيرانية المتشابكة الهيكلية، والمعقدة التركيب.

لكن لعبة شد الحبل المذكورة، وهذا هو المهم، لا تزال تجري على مسرح السلطة وليس على المسرح الشعبي. بتعبير آخر فإن اللاعبين الرئيسيين في الصراع السياسي الحاد الجاري منذ مدة، والذي يتبلور في الآونة الأخيرة في حرب البيانات والتراشق الإعلامي الحاد يقفون جميعاً على مسرح السلطة، مستخدمين بالأساس أدوات سلطوية، أي أن الغليان السياسي الحاد الذي تعيشه البلاد لم ينزل بعد إلى قاع الناس، وبالتالي لم يشق الرأي العام في البلاد بصورة استقطابية حادة تنذر بأخطار محدقة بالمجتمع أو بالدولة أو بالنظام. نعم قد يأتي أحد هذه الأخطار على المجتمع أو الدولة أو النظام بسبب سوء إدارة اللعبة، أو خروج أحد اللاعبين على قواعد اللعبة الأساسية، لكن لن يكون لجمهور الرأي العام دور رئيسي فيها، وبالتالي لن تكون خطيرة على أي ركن من أركان بناء الدولة الإيرانية الحديثة.

هذا الكلام، إذا ما صدق تطابقه مع الواقع، يقودنا إلى القول بأن أي خطر قادم من وراء سوء إدارة اللعبة الديموقراطية الجارية على مسرح السلطة السياسية ليس من شأنه إطاحة مشروع إصلاحات الرئيس محمد خاتمي، نعم قد يطيح بحكومة الرئيس محمد خاتمي الحالية أو يعيد بعض قادة الإصلاحات إلى الظلال من جديد، فيما يتم استبدالهم من جانب جمهور الرأي العام الإيراني العريض الذي اقترع للإصلاح بشكل نهائي، بالتعاون مع أي جزء من أجزاء السلطة الحاكمة، بعد أن تكون أجزاء عديدة من جسم السلطة قد انتقلت بشكل سلمي إلى معسكر الإصلاح في إطار المسار الإجباري للتحول والتغيير المحكومة به إيران الجمهورية الإسلامية، بعد أن أقر الجميع بقواعد دولة المؤسسات.

الاحتمال الآخر هو أن تسفر لعبة شد الحبل عن إسقاط حكومة المحافظين التي تعمل في الظل، وبقوة، لمنع تقدم رجال الإصلاح واجتياحهم لكافة مراكز السلطة، وصنع القرار. وهذا الاحتمال لن يهدد أصل النظام السياسي للجمهورية الإسلامية حتى وإن ترافق مع انحسار دور العديد من مراكز النفوذ للمؤسسة الدينية التقليدية، ذلك لأن المشروعية السياسية والدينية للإصلاح كما أسلفنا قائمة لكونهم تلامذة الإمام الخميني المؤسس لمشروع الجمهورية الإسلامية، وتالياً فكرة الحكومة الدينية واستتباعاً الدولة الحديثة القائمة على الدستور وحكم المؤسسات.

يبقى السؤال عما إذا كان المرتقب حصوله من تطورات في إطار لعبة شد الحبل ستترتب عليه حروب داخلية، أو صراعات دموية أو سلسلة أعمال عنف متتالية؟ والجواب في الأعم الأغلب هو بالنفي لسبب بسيط يعود إلى تركيبة الشعب الإيراني الروحية والنفسية وتشكلها التاريخي القائم على الحركة التغييرية الانسيابية أكثر من أي شكل آخر، حيث تفيد القراءة المتعمقة لهذه النفسية بأن الرأي العام الإيراني، وكذلك نخبه الفكرية والسياسية غالباً ما تميل إلى إسقاط من تعارضه أو تتصادم معه في الرؤية أو في المصالح بطريقة التفكيك والتذويب، وإعادة التركيب من جديد. والمراجعة التحليلية لحوادث القرنين الماضيين تفيد بأن أي تحول وتغيير في إيران لم يحصل بالانقلاب العسكري أو بالعنف أو بما يشبه الانقسام الشعبي الحاد إلّا في حالتين، الأولى التدخل الأجنبي المباشر الذي أتى برضا خان في العام ١٩٢٤، والثانية إعادة ابنه محمد رضا في العام ١٩٥٣ بعد إسقاط حكومة مصدق الشعبية الوطنية.

إذن ما هي حيثيات التصعيد الحاد في اللغة، وفي أسلوب الصراع الذي صار يلوح به في الأيام الأخيرة، حتى صار يظن المراقب بأن الوضع قاب قوسين أو أدنى من «انقلاب» ما من جانب طرف ضد طرف؟!

يقول العارفون بأسرار لعبة شد الحبل بأن الأقلية المتطرفة من تكتل المحافظين، التي باتت تشعر بخسارة مواقع نفوذها التقليدية في البرلمان، تسعى جاهدة إلى تأليب الرأي العام ضد قادة الإصلاح، عبر تصويرهم بالخارجين على الدين والقيم أحياناً، واتهام بعض أطراف الجسم الإصلاحي الواسع والمهلهل بالارتباط بالخارج وأنه يحاول الاستقواء به على الداخل، في محاولة لفصل الجسم العام عن رأسه الرئيس محمد خاتمي لتسهيل عملية المساومة التي يسعى إليها قادة المحافظين مع الرئيس على حساب الأطراف المتشددة من الإصلاحيين.

بالمقابل، فإن أقلية متطرفة في معسكر الإصلاح متدثرة بعباءة الرئيس خاتمي والتي تحمل مواصفات قومية ليبرالية ذات صبغة دينية، والتي تحوم حولها شبهة الاستقواء بالخارج على الداخل، تحاول من جانبها أيضاً دفع الأمور باتجاه إجبار الرئيس وإدارته للتصادم مع أقطاب المؤسسة الدينية التقليدية، بل ومشروع الحكم الديني نفسه، من أجل أن يتسنى لها حظّ وافر من التواجد المشروع على مسرح السلطة السياسية الحاكمة.

وجاء لقاء برلين، وما ترتب عليه من انعكاسات سلبية على معسكر الإصلاح بسبب طفولية القائمين عليه من الألمان وبعض رموز الإصلاح الإعلامية الصبيانيين، بمثابة الفرصة الذهبية لمثل هذا التصعيد بين التيارين المتشددين على كلا الجانبين، وما رافقه من بيانات ثورية وحماسية تشتم منها رائحة التهديد بالانقلاب وما شابه.

لكن العارفين بحقيقة اللعبة وتوازناتها يؤكدون بأن التوتر العالي الذي فاح من البيانات في هذا السياق لن يسفر عن «مولود» جديد، بقدر ما يعبر عن حالة التوازن القلق والحرج الذي وصلت إليه موازين القوى فوق مسرح السلطة السياسي.

فبعد فوز الإصلاحيين الكاسح في انتخابات ٢/١٨ ٢٠٠٠م باتت كفة الإصلاحيين توازي، إذا لم تكن تفوق، وزن المحافظين في ميزان القوى الذي يتحكم بمطبخ صناعة القرار الرئيسي في البلاد.

وهذا من شأنه أن يغيظ القوى المتطرفة في اليمين المحافظ ويدفعها إلى تأجيج حرب البيانات والتراشق الإعلامي. لكن الأمر، حسب غالبية المحللين السياسيين المطلعين، لن يتجاوز حالة الغليان السياسي على مسرح السلطة نفسه، ذلك أن الرئيس محمد خاتمي الذي بات، بعقلانيته السياسية، بمثابة بيضة القبان في هذا الميزان الحرج، مصمم على لعب دور صمام الأمان الدائم لمنع حصول أي تكلس أو إعادة قسرية بالأوضاع إلى الوراء والحؤول دون انفجار الأوضاع في الوقت نفسه.

القسم السادس:

تحديات مستقبلية

١

مقاربات خاتمية على ضفاف الدين والديموقراطية والوطن

رغم الأجواء المتأزمة والملتهبة التي لا تزال تحكم العلاقة بين التيارين الرئيسيين في البلاد، على خلفية تداعيات محاولة اغتيال الزعيم الإصلاحي سعيد حجاريان، يمضي الرئيس محمد خاتمي في التأسيس لثقافة الإصلاح في إيران، غير عابىء على ما يبدو بالمحاذير الخطيرة والجدية التي بدأت تعلو في الأفق، بسبب أطروحاته المتمادية في تحدي المحافظين في جوهر مقولاتهم.

ففي الوقت الذي يسلّ فيه منظرو اليمين المحافظ «سيوفهم» بوجه مقولات الإصلاحيين الداعية إلى التحرر من القراءة التقليدية والنمطية للدين، متهمين قادتهم بـ«التفريط» بكل القيم الثورية والدينية، وتعريض الأمن الوطني والقومي في البلاد للخطر، يبدو إصرار الرئيس محمد خاتمي على إعادة طرح المقولات الخلافية بينه وبين قادة المحافظين ملفتاً للغاية.

فقد أكد الرئيس الإيراني، أثناء جولة تفقدية له في محافظة كلستان (التي تتعايش فيها المذاهب الإسلامية والقوميات الإيرانية) على شعار لعب دوراً كبيراً في هزيمة المحافظين في معركة الانتخابات البرلمانية السادسة، ألا وهو شعار «إيران لكل الإيرانيين، أيّاً كانت انتماءاتهم أو عقائدهم أو ميولهم أو اتجاهاتهم».

ولم يكتف خاتمي بذلك بل عاد وفتح ملف المصالحة الضرورية بين الدين والديموقراطية عندما قال: «يخطىء كثيراً من يريد وضع الدين في حالة صدام مع الديموقراطية، لأنه يضر بالدين كما يضر بالديموقراطية، في الوقت الذي تصبح فيه الديموقراطية أكثر قبولاً وانسيابية ولطافة مع الدين، كما أن الدين ينجو من أخطار الجمود والضيق والتعصب لدى

مزجه بالديموقراطية». والمعروف أن مثل هذه الفكرة وهذا الطرح كانا بالأساس وراء أمواج الاتهامات الخطيرة التي وجهت حتى الآن ضد الإصلاحيين، وجعلتهم مصنّفين، في قاموس المحافظين، في دوائر المارقين على الدين والمنحرفين عن صراطه، وصولاً إلى ما يشبه الردة والتكفير والتفسيق!! على الأقل من جانب الأقلية المتطرفة من تكتل المحافظين.

لكن الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي لم يكتف هذه المرة بالتأكيد على المقولتين السابقتين المعروفتين عنه في سياق التنظير لعهده الإصلاحي الجديد، بل ذهب أبعد من ذلك عندما منحهما نكهة جديدة تحمل في طياتها وجهي التحدي والعنفوان «القومي» التاريخي معاً.

فقد صرح خاتمي، في معرض استنكاره وإدانته للعنف وعمليات الاغتيال السياسي، بالقول إن «الدين الذي نؤمن به في الوقت الذي يرفض فيه كل أشكال العنف والإرهاب فإنه يمكن أن يستخدم العنف المضاد لإسكات العنف المتمرد». مضيفاً في مكان آخر: «إن الروح الإيرانية اللطيفة استطاعت أن تتصدى للأقوام التي تعرضت لإيران بالقساوة والخشونة والعنف، فقهرت بعضها فيما استوعبت أخرى».

وهذا الكلام، بقدر ما فيه من التحذير والوعيد للأفراد والجماعات والقوى التي تروج للإرهاب وعمليات الاغتيال السياسي، والتي وقفت بوجه الإصلاح والإصلاحيين ومقولاتهم بـ«سيوف» التكفير والتفسيق، فإنه يحمل دعوة صريحة وواضحة للاعتزاز «القومي» بالروح الإيرانية التي هزمت المغول والتتار والإسكندر المقدوني، وغيرهم من الغزاة، واستوعبت في بطنها الدعوة الإسلامية القادمة إليها من الجزيرة العربية حتى كادت أن تمزجها بالروح الإيرانية المشار إليها في بوتقة واحدة، على حد فهم العارفين ببطون الثقافة الإيرانية ومدنيتها العريقة.

إن هذه القراءة التعددية الانفتاحية ـ وربما «الليبرالية» بنظر العديد من دوائر اليمين المحافظ ـ من جانب الرئيس محمد خاتمي للإسلام وللدين بشكل عام، وللمواطنية الإيرانية تالياً وتأسيساً عليه للنظام السياسي والعمل السياسي، هي التي تقف وراء كل ما تعاني منه البلاد فيما بات يوصف من جانب المحافظين بأخطار «انحسار الأصولية الدينية بل والتدين والنظام القيمي من الدولة والمجتمع الإيراني عموماً».

ثمة من يجادل في إيران بأن الرئيس محمد خاتمي ليس سوى إفراز لأزمة هوية كانت واقعة بالأساس في مستويات مختلفة من المجتمع الإيراني تراكمت خلال العقدين الماضيين بشكل متسارع، ثم انفجرت في إطار حركة اجتماعية كان فيها للمثقف والجامعي والحركة الطلابية عموماً دور رئيسي في إظهارها على السطح.

وعليه فإن محللين سياسيين من جماعة المجتمع المدني الجديد يميلون للقول بأن أطروحات الرئيس محمد خاتمي ما هي في الواقع سوى مطالبات الحد الأدنى للحركة الاجتماعية السلمية، وأن المحافظين يخطئون كثيراً عندما يصرون على قمعها ومحاربتها، ويخطئون أكثر إذا ما تصوروا بأنها ظاهرة «مستوردة من الخارج» بالأساس. ويكفي التنبيه للأخطار التي تحملها محاكاة مثل هذه الظاهرات حتى تعود الأمور إلى مجاريها مجدداً!! وذلك من خلال اتباع أسلوب الترغيب والترهيب مع المتأثرين بها من الجماعات أو الأفراد المغرر بهم!!

من جهة أخرى فمع كل يوم يمر على إيران العهد الجديد يتأكد التحليل القائل بأن إيران اليوم هي بأمسّ الحاجة من أي وقت مضى لإجراء مصالحة تاريخية بين الدين والديموقراطية، وتقديم نموذج خاص من الديموقراطية الإسلامية الراشدة وعلى الطريقة الإيرانية، ذلك لأن مثل هذا الخيار هو الحل الأنجع لأزمة الهوية التي يعيشها المجتمع الإيراني، والنخب الإيرانية منه بشكل خاص، منذ الثورة الدستورية في العام ١٩٠٦م. وما يطرحه الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي منذ تبوّئه سدة الرئاسة، ويجدد طرحه مع كل مناسبة في الأزمة وفي غير الأزمة، لا يأتي في الواقع من عندياته كفيلسوف أو مفكر ولا كرئيس أو مسؤول فقط، بل إنه تعبير وتبلور طبيعي ومعقول عما تراكم على مدى عقود في بطن المجتمع الإيراني الديناميكي الحي من تحولات.

إن عدم اكتشاف المحافظين لهذه الحقيقة، أو تخلّفهم عن ركب هذا التحول، لا يغيران من الحقيقة في شيء. وكما يقول المناطقة فإن «عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود».

وحده الإمام الخميني الراحل، على ما يبدو، من بين المراجع الدينية المعاصرة استطاع أن يلتقط هذه الحقيقة مبكراً، عندما أعلن عن رغبته في إجراء المصالحة التاريخية بين مقولتي «الجمهورية» و«الإسلامية» في النظام السياسي، فأسس للنظام الجمهوري الإسلامي، وها هو الرئيس خاتمي يسعى في تطوير تلك المصالحة لتشمل الديموقراطية مع الدين، آخذاً بعين الاعتبار المستجدات العلمية والتحولات الاجتماعية وضرورات الحكم وهمومه واهتماماته في التاريخ المعاصر. ومن يظن أنه يستطيع وقف هذه المحاولة بالرصاص أو التهديد بالرصاص فإنه مخطىء مرتين، أولاً عندما لم يلتقط الحقيقة نفسها، وثانياً عندما لم يكتشف اتجاه البوصلة في حركة الرياح التغييرية التي تعم البسيطة كلها. إنه التحول الجاري، على سنة الله، من عالم تقليدي يزول وينهار، إلى عالم صاعد وواعد ينهض، لن يتحقق حلم البشرية فيه إلّا بمزج الدين بالديموقراطية باعتباره عمود الخيمة التي يقوم عليها

العالم الجديد، والديموقراطية باعتبارها أضلع الخيمة التعددية المنفتحة على كل ألوان الطيف البشرية.

الديموقراطية لا يغتالها الرصاص ولا تصنعها النخب السلطوية

يجمع المطلعون على مسار التحولات الداخلية الأخيرة لإيران على أن اجتياح الإصلاحيين لمقاعد البرلمان السادس كان العامل الرئيسي وراء تسارع حركة الرصاصة العمياء، المنطلقة من غرف الظلام باتجاه الجهاز العصبي للمهندس سعيد حجاريان، مقتربة من النسيج الدماغي للرجل الذي يجمع المحللون السياسيون بأنه العقل الفاعل للتيار «الجمهوري» الراديكالي في تكتل الإصلاح والتغيير.

لقد شكلت محاولة اغتيال سعيد حجاريان نائب رئيس المجلس البلدي للعاصمة طهران، ومدير تحرير صحيفة «صبح أمروز»، والأهم من ذلك المستشار الخاص للرئيس محمد خاتمي، بمثابة المنعطف الأخطر في المواجهات الجارية منذ الـ٢٣ من أيار/مايو ١٩٩٧م حتى اليوم بين الداعين لإجراء إصلاحات وتغييرات في النمط والأداء والخطاب الحاكم في إيران، وبين المتمسكين بقوة بالنهج الحكومي السابق تحت كل الظروف والمتغيرات.

فبعيداً عن التحليلات الأمنية المتشابكة والمتداخلة والمعقدة التي نشرتها صحافة الإصلاح يومياً، منذ اليوم الأول لمحاولة الاغتيال، عن الجهة أو الجهات التي تقف وراء هذه المحاولة، فإن القدر المتيقن منها هو أن المحاولة جرت على يد شاب «مؤدلج» ومعبأ تعبئة دينية أصولية، في إطار المساجلات الجارية في البلاد بين من باتوا يعرفون بالإصلاحيين وبين من تكرّس نعتهم بالمحافظين.

من جهة أخرى، فإن العارفين بالشأنين الأمني والسياسي يعرفون تماماً بأن عمليات الاغتيال غالباً ما يقصد بها أبعد من القضاء المادي على الفرد المقصود بالعملية الإرهابية، بقدر ما يقصد بها «إرهاب» الجهة السياسية التي يمثلها أو ينتمي إليها، وتالياً إيصال رسالة واضحة

مفادها أن الكيل قد طفح في الصراع بما لا يمكن تحمله من جانب الطرف المنظم لعملية الاغتيال.

إضافة إلى ذلك، فإن الشخص أو الأشخاص «الأداة» أو «الأدوات» المستخدمة في عمليات الاغتيال، غالباً ما تكون «صماء، بكماء» فيما يخص السياقات السياسية التي دفعت بالأمور إلى أوج ارتفاع الحدة فيها وأسباب وصول الأزمة إلى ذروتها.

من هنا فإن الإصلاحيين الذين كان يتصدر حجاريان موقعاً متميزاً في صفوفهم القيادية سرعان ما لجأوا إلى كشف خلفيات جديدة من المساجلات السياسية والإيديولوجية القائمة منذ مدة، بينهم وبين غرمائهم السياسيين، في خطوة ردعية تمنع برأيهم تحول قضيته إلى رقم جديد في مجاهيل المعادلة الأمنية التي لا تزال ترمي بظلالها على حوادث سابقة، من جنس واقعة محاولة اغتيال حجاريان، أي سلسلة الاغتيالات السياسية للمثقفين والكتاب الليبراليين المعارضين في خريف العام ١٩٩٨، وواقعة الهجوم الوحشي على المدينة الجامعية في صيف العام ١٩٩٩.

وهكذا كان الأمر عندما رفع الإصلاحيون في صحافتهم سقف المساجلات لتصل إلى توجيه الاتهامات المباشرة أحياناً، وغير المباشرة أحياناً أخرى، وبشكل قويّ، إلى منظرين في تكتل اليمين المحافظ، وتحديداً إلى من كثرت أصابع الاتهام حوله، وهو الأستاذ آية الله مصباح يزدي، والذي عرف عنه في خطبه العديدة وهو يدعو «المؤمنين» عموماً بـ«الضرب بقوة» ودون هوادة لكل من تظهر عليه علامات الانحراف عن القراءة التقليدية المألوفة والمعروفة عن الدين والإسلام، ونظام الحكم في الإسلام معتبرين بذلك، أي الإصلاحيين، بأن مصباح يزدي يقوم بذلك عملياً بالتنظير لـ«العنف» و«الإرهاب» و«الخروج على القانون» بل و«التمرد على القانون الأساسي الحالي للجمهورية الإسلامية»، كما ورد في عشرات المقالات في الصحافة الإصلاحية التي تحمّل مصباح يزدي وزملاءه المسؤولية المعنوية والأدبية عن كل الاغتيالات السياسية التي وقعت طوال العقدين الماضيين من عمر النظام الإسلامي.

وفي هذا الإطار من المساجلات تحديداً، أخذت دوائر الإصلاحيين مؤخراً بتوسيع نطاق هجومها، بعد أن رفعت سقف الاتهامات لتشمل مدرسة فكرية أوسع وصفتها بـ«الخوارج» قياساً بالدولة الإسلامية الأولى من زمن الخليفة الرابع الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام).

ولم ينتظر الطرف الآخر طويلاً حتى يردّ الاتهام، وبالطريقة ذاتها، عندما هاجم

الإصلاحيين بشدة في توجهاتهم الفكرية والسياسية، واصفاً إياهم بجماعة «السقيفة» الجديدة، نسبة إلى واقعة سقيفة بني ساعدة التي أفرزت نظام الخليفة الأول بعد وفاة الرسول (ص) واعتبار القائمين على الإصلاح اليوم متمردين على الإرادة الإلهية القاضية، حسب قراءة منظّر المحافظين الأهم، آية الله مصباح يزدي، بامتناع اجتماع «الديموقراطية» مع الإسلام، وتالياً اتهام الإصلاحيين بالانحراف والخروج على «الحاكمية» الإلهية، الأمر الذي يوحي، وإن بشكل غير مباشر، بإمكان مقارنتهم بـ«المرتدين» أو أشباه المرتدين.

على جانب آخر من السجال، ذهبت منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وهي إحدى فصائل التيار الجمهوري الراديكالي في جبهة الإصلاح، إلى اتهام من سمتهم بـ«عصابات المافيا السلطوية» بالوقوف وراء انسداد الحلول السياسية المعقولة للملفات الأمنية المختلفة التي تعاني منها حكومة الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية، ومنها واقعة محاولة اغتيال حجاريان، مطالبة بكشف المزيد من الحقائق حول هذه المافيا، وضرورة جرها هي إلى المحاكمة وليس «المنفذين الصغار الذين قد يكونون بدورهم ضحية من ضحايا تلك المافيا»، كما ورد في بيان للمنظمة المذكورة.

ثمة من يعتقد في هذه الأثناء بأن استنفار التاريخ بهذه الطريقة في ظل التهاب الوضع السياسي والأمني لن يساعد كثيراً على إيجاد الحلول العقلانية المناسبة للملفات الأمنية المتشابكة، بقدر ما هو مطلوب استنفار الحس الإنساني والعقل الجمعي لدى الرأي العام، من أجل وقف التدهور الحاصل في هذا الملف، عن طريق «تخفيف منابع العنف» و«قلع عيون الفتنة من أساسها» كما صرّح الرئيس خاتمي.

ويأخذ هؤلاء على الرئيس الإيراني موقفه المتردد و«المحافظ» في استنفار الرأي العام وتعبئته، واستثمار تلك التعبئة بشكل كامل، من أجل إجماع وطني واسع يطالب بإلحاح بضرورة حسم مجموع الملفات الأمنية مجتمعة، بعيداً عن حسابات السلطة.

على أي حال، فإن الرأي العام الإيراني طالب ويطالب بإلحاح بمصارحته بحقيقة الموقف من هذه الملفات الأمنية المتشابكة، وعدم تسييسها بالمعنى الحزبي، بل اعتبارها ملفاً وطنياً عاماً لا بد من الاتفاق على أسلوب عقلاني لحسمه بما يقوي الوحدة الوطنية، وليس تفتيت الشعب وتشتيت انتماءاته.

وهنا، ثمة من يجادل، بعيداً عن الأضواء، فيقول ألم يحن الأوان لمصارحة الرأي العام بحقيقة الأزمة التي تعيشها البلاد منذ أن قررت القبول بتحكيم «الديموقراطية الحزبية والعددية ونظام التعدديات السياسية والثقافية والفكرية المألوفة في المجتمعات الغربية» بديلاً

للنظام الذي كان قائماً على «ديموقراطية الولاءات الإيديولوجية والاجتماعية التقليدية». ويطلب بإلحاح من الجميع، وتحديداً من الإصلاحيين بشكل أكثر، بمصارحة الرأي العام بحقيقة مواقفهم التاريخية وسجلّ أعمالهم قبل أن ينتقلوا إلى الموقف الجديد والقيام بنقد ذاتي حقيقي، قبل الذهاب بعيداً في نقد غرمائهم، لعل ذلك يفتح الباب أمام حوار متكافىء مع المحافظين، بما يبعد البلاد من احتمالات دخولها في «دوامة عنف» غير محمودة العواقب على الإطلاق.

أخيراً وليس آخراً فإن الأكثرية الصامتة التي لم تتكلم بعد ترسل مع كل يوم يمر على هذا الملف الأمني المتشابك رسالة جديدة ومتجددة، مفادها أن الديموقراطية لا يمكن قتلها بالرصاص، كما أن النخب المصطفاة لا تصنعها، بعيداً عن ذاكرة الأكثرية ووجدانها الواعي.

٣

أزمة الإصلاح بين سقراط وخاتمي والقانون

جميل أن يخوض المرء معارك منتصرة، وجميل أكثر أن يزهو بانتصاراته، والأجمل من ذلك كله أن يحضر عرس انتصاراته أكبر عدد ممكن من الناس محتفلين بما حققه من انتصارات واياهم بالتناصف والتساوي. وتحقيق ذلك كله يتطلب حكمة عالية في الإدارة وتدبير لا نظير له محكم البداية والنهاية.

لكن الطامة الكبرى تحصل عندما يظن الواحد منا ولو للحظة أنه يستطيع أن يحقق كل ذلك دون الحاجة سوى إلى توكيل لمرة واحدة من الناس وإلى الأبد باعتباره بات المالك للحقيقة وحده لا شريك له والعياذ باللّه. ناسياً أن ما تستسيغه عقول النخبة ليس بالضرورة دوماً موضع استساغة عقول جمهور الموالين ناهيك عن قدرة ماكينة التغيير والتحول على هضم كافة معاركه أياً كان الثمن المترتب عليها.

لهذه الأسباب المشار إليها أعلاه ولغيرها مما لا يتسع ذكره هنا حوّل بعض الطفوليين الإصلاحيين وآخرون من المهرجين بلغة الإصلاح وجماعة من المتسللين إلى معسكره في جنح الظلام الذي أشاعه المتشددين المحافظين، عرس الانتخابات البرلمانية السادسة إلى «حائط مبكى» على «النعجة» الواحدة التي بقيت خارج «حظيرتهم الإصلاحية» رغم حصولهم على «٩٩» نعجة. وكادوا أن يحولوا العرس إلى مأتم لولا تدارك عقلاء القوم من أهل الحل والعقد للأمور قبل انفراط عقدها وأيضاً منع تكرار ما دفعه معسكر الإصلاح من أثمان باهظة صيف العام ١٩٩٩.

ثمة من يقول إن ما قام به بعض الإصلاحيين وبعض حلفائهم من المحسوبين على الإصلاح من ممارسات «طفولية ومستعجلة» قبل الانتخابات البرلمانية السادسة وخلالها وبعدها

وإصرارها على الاستفراد أو الانفراد «بحظيرة» الإصلاح وعدم استعدادهم لسماع نصائح المتخصصين بل وحتى المستشارين من داخل معسكر الإصلاح نفسه هي التي قدمت الذرائع المجانية لقوى التشدد في معسكر المحافظين ليقدموا على ما أقدموا عليه من ممارسات مجحفة ومؤلمة ضد الإصلاح انتهت فيما انتمت إليه بتطويق حرية الصحافة ومن ثم اغلاق العديد من مطبوعات جبهة الثاني من خرداد.

من جهة أخرى فإن هناك من يؤكد وجود أصابع خفية وأخرى علنية كانت تتسلل يومياً إلى معسكر الإصلاح مشجعة إياه على المضي بإصلاحاته قدماً باتجاه الاصطدام بكل ما بقي من موروث الثورة أو النظام أو مقولات دينية قبل وصول الرئيس محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة في ٢٣ مايو ١٩٩٧ بهدف وضع معسكر الإصلاح بقيادة الرئيس محمد خاتمي في موقع المتبني لمقولة تفكيك مقولة الحكومة الدينية ومستلزماتها بالكامل، الأمر الذي وضع جبهة الثاني من خرداد في شبهة السير على طريق الإصلاحات الأميركية! المطلوبة من واشنطن وغيرها من العواصم الدولية المتربصة بإيران.

هذا في الوقت الذي لم ينفك فيه الرئيس خاتمي وإدارته يؤكدون يومياً على أنهم إنما يريدون إصلاح النظام من داخله وليس الانقلاب عليه بأي شكل من الأشكال.

بالمقابل فإنه لا يمكن لأية حكومة أن تفتخر بسجن أبنائها لا سيما النخبة المبدعة منهم أو تكميم أفواههم أو منعهم من الابداع وحرية التعبير. فذلك إن حصل إنما هو الحماقة بعينها والمقدمة الخطيرة لعسكرة المجتمع وتالياً تعميم ثقافة العسكر التي لن تبقي إن حصلت والعياذ باللّه على أي شكل من أشكال الإبداع، فالعسكر لحماية الحدود والدفاع عن السيادة ووحدة التراب والأمن الوطني وليس للعب دور الحكم في قواعد اللعبة السياسية أو صاحب الكلمة الأخيرة في أروقة صناعة القرار الداخلي.

على أية حال فإن ما حصل من توتر عال وغليان شديد على مسرح السلطة والنخب السياسية في إيران غداة الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية وما بعدها يوشك أن تتم السيطرة عليه من جانب أهل الحل والعقد، وهو ما سيحبط أطرافاً عديدة بالتأكيد، بينها تلك المتربصة بالنظام الإيراني من أصحاب الأقلام «المأجورة» في الخارج من كتبة النظام البائد الباحثين عن «مشروعية» ما لهم تحت عباءة الرئيس خاتمي محاولين جهدهم مصادرته لصالح مشروع الإصلاحات الأميركي، وبينها أيضاً الخاسرون لمواقعهم، السلطوية بفضل تقدم الوعي الشعبي، والمتدثرين من جهتهم بعباءة مرشد الثورة محاولين جهدهم مصادرته لصالح مشروع إعادة إنتاج الاستبداد.

اللافت في هذه الأثناء أن جمهور الموالاة للإصلاح وكذلك جمهرة المعارضين له لم يتحمسوا لمعركة شد الحبل الجارية على مسرح السلطة السياسية الأمر الذي يؤكد وجود خطأ ما في تقدير الموقف من جانب المعسكرين. فلا جمهور الرأي العام الواسع الموالي للإصلاح نزل إلى الشوارع للاحتجاج بغضب على خطوة إغلاق العديد من صحافة الإصلاح، كما لم يتحمس الجمهور القلق على الثورة والنظام من أعمال الإصلاحيين للدخول في مواجهات ولو محدودة مع جماعات الإصلاح النخبوية المحدودة التي احتجت بشكل متناثر على الإغلاق، كما اعتادت أن تتصرف في كل مرة، مما يشير إلى نضج الشارع الإيراني وتعلمه درس العبرة من أحداث صيف العام ١٩٩٩م التي هزت النظام والبلاد على مدى ستة أيام.

يروى أن حارس السجن الذي كان يضم الفيلسوف سقراط بين جدرانه عندما أراد تهريب الفيلسوف والحكيم من سجنه قال له سقراط بأنه غير مستعد للإقدام على مثل هذه الخطوة لأنه كما نادى بضرورة الاحتكام لأحكام القانون فإن عليه تجرع «السم» الذي حكم به وإن كان ذلك مجحفاً بحقه.

ويبدو أن الرئيس محمد خاتمي قد قبل على مضض تجرع «سم» قانون تعديل قانون الصحافة القديم الذي أقره البرلمان الخامس ذو الأغلبية المحافظة وما ترتب عليه من إغلاق لعدد من الصحف الإصلاحية.

لا بل إن الرئيس محمد خاتمي ربما بات مطالباً بقبول أمر آخر أبعد من ذلك وهو الإقرار بأن تفسير القانون ومبادىء الدستور إنما هو من وظائف مجلس صيانة الدستور الذي يغلب عليه المحافظون كما ورد في نص دستوري واضح. وهذا سيعني فيما يعني، أنه ليس من حق مجلس الشورى (البرلمان) حتى وإن سيطر على أكثريته الإصلاحيون، إخضاع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ومؤسسات أخرى مثل مؤسسة المستضعفين وغيرها وكذلك محكمة رجال الدين الخاصة، للتحقيق والمساءلة أو المحاسبة من جانب البرلمانيين بعد أن أعلن أعضاء مجلس صيانة الدستور صراحة بأن ذلك حسب تفسيرهم للقانون ليس من صلاحيات البرلمان، وهو بالمناسبة ما صادق عليه المجلس لفض الخلاف بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور أي مجلس تشخيص مصلحة النظام.

وهنا ثمة من يقول إن ما يجري من سجالات وتجاذبات حادة بين الإصلاحيين والمحافظين على مسرح السلطة السياسية إنما يحصل في الواقع على خلفية هذه الملفات. فالمعروف أن أقطاب البرلمانيين الجدد المنتمين إلى معسكر الإصلاح أعلنوا مبكراً وبصوت عال، أنهم

سيقومون أول ما سيقومون به بالبت الفوري في الملفات المذكورة لصالح إخضاعها لرقابة البرلمان ومساءلته ومحاسبته وتالياً تغير شكل الإدارة وأسلوبها ومضمونها في تلك المؤسسات الخاضعة جميعاً لمسؤوليات المرشد الأعلى للثورة.

فإذا كان الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي قد رفع، فيما رفع من شعارات أساسية، الاحتكام إلى القانون واحترام دولة المؤسسات والالتفاف حول الدستور باعتباره الميثاق الوطني الذي ينبغي أن يقبل به الجميع، فإنه لم يبق أمام خاتمي حسب قراءة بعض المحللين السياسيين سوى أن يعض على الجرح ويقبل بالإصلاحات البطيئة إلى حين تبدل موازين القوى بما فيها تلك التي تحيط بمجلس صيانة الدستور لصالح قراءته الإصلاحية للنظام أو أن يقدم على المطالبة بالتعديل الدستوري الذي يؤمن له نجاح برنامجه الإصلاحي من خلال عملية جراحية ليست خطيرة على جسم النظام.

٤

إصلاحات خاتمي بين المشايخ والعسكر والديموقراطية

غداة الانتخابات البرلمانية السادسة وما رافقها من ردود فعل على المستويات كافة، اتصل بي أحد الصحافيين الظرفاء من أخوتنا العرب المقيمين في أوروبا ناقلاً لي ما كان يتم التداول به في تلك الفترة في الأوساط الإعلامية هناك حول ما كان يجري من «سجال» أحياناً «وعراك» أحياناً أخرى بين مجلس صيانة الدستور المتهم بانحيازه للمحافظين ووزارة الداخلية التي تتصدى للدفاع عن إنجازات الحركة الإصلاحية في إيران، بعبارة وصفية لا تخلو من «الخبث» الصحافي الذي تشتهر به أقلام الصحافة اللبنانية الحرة وذلك بالقول:

«إن نعال المشايخ تظل أرحم على الديموقراطية والعباد من بسطال العسكر الذي لا يعرف الرحمة على الإطلاق» مشيراً إلى «أن ما جرى لصحافتكم مؤخراً أو ما يجري من تعرض لنتائج الانتخابات البرلمانية، رغم قساوته، يبقى «أرحم» من تلاعب العسكر بمصائر الناس كما جرت العادة عليه في كثير من بلدان العالم الثالث».

قد يكون المراد من حديث صديقنا الصحافي اللبناني الظريف نوعاً «المواساة» و«تضميد الجراح» لكنها تحمل طرفاً من الحقيقة أيضاً. فهذا الكلام هو ما كان يتداوله منذ مدة مقربون من الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في مجالسهم الخاصة ولسان حالهم يقول:

«إذا لم تنجز الحركة الإصلاحية شيئاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة سوى أنها أجبرت الجميع على التوسل بالقانون (حتى وإن كان تحايلاً عليه أحياناً) في إدارة معاركهم المختلفة واضطرارهم لتقديم كشف علني شفاف يقوم على القانون (حتى ولو بالظاهر) لسجل أعمالهم، فإن ذلك بحد ذاته إنجاز كبير لا يجوز التقليل من قيمته بل وينبغي التمسك به وتكريسه في الحياة السياسية اليومية».

وهذا الاعتقاد لدى المقربين من الرئيس وغالبية قادة الحركة الإصلاحية في البلاد هو الذي حكم ولا يزال سلوكهم تجاه ما جرى ويجري من أحداث مجحفة بحقهم خلال السنوات الماضية.

فالمعروف أن الشعار الرئيسي لمحمد خاتمي في مشروعه المدني الإصلاحي هو «تفعيل البنود المعطلة من الدستور في المرحلة الثالثة من عمر النظام السياسي الإسلامي وهي مرحلة التثبيت» كما جاء على لسانه في أكثر من مناسبة. ولما كان تفسير الدستور وقوانينه هو من صلاحيات مجلس صيانة الدستور كما ورد في نص دستوري صريح، فإنه لم يبق أمام الحركة الإصلاحية بقيادة خاتمي سوى خوض المعارك الدستورية الطويلة مع هذا المجلس العتيد أو اللجوء إلى سلاح التعديل الدستوري الذي لا ينجز هو الآخر بعيداً عن ظلال أو حتى اطار هذا المجلس الدستوري الأعلى.

يقول صحافي إيراني ظريف أيضاً: «إن ما قام به مجلس صيانة الدستور من إرجاء لإعلان نتائج انتخابات طهران رغم الدخول في عملية إجراء الانتخابات التكميلية (الدورة الثانية) وقرب انعقاد الدورة البرلمانية الجديدة، أشبه ما يكون بعملية احتجاز مقاعد العاصمة كرهائن إلى حين انقشاع الرؤية النهائية لصورة البرلمان السادس ورئاسته بعدما أصابه «طاعون» الإصلاح» وهي قراءة لا تقل «خبثاً» عن قراءة صاحبنا الصحافي اللبناني.

في هذه الأثناء فإن سياسياً ورجل دولة سابقاً محظور عليه العمل الحكومي حتى إشعار آخر لا يقل «خبثاً» عن زملائه الصحافيين اللبنانيين والإيرانيين بخاصة، وهو يمارس الصحافة حالياً إلى حين، يقول في هذا السياق ما هو أبعد من ذلك: «إذا ظننتم أن الأحزاب يمكن أن تقوم لها قائمة في نظام سياسي محكوم بتفسيرات المشايخ وقراءتهم فأنتم مخطئون تماماً! ينبغي أن ترتبوا أموركم سلفاً على ثقافة مختلفة عن ثقافة النظام الديموقراطي الغربي أياً كانت عقائدكم بنظام الاقتراع الانتخابي!».

وهنا تحديداً كما أظن يكمن التحدي الأكبر للإصلاحيين في المرحلة المقبلة. فعندما قال الرئيس محمد خاتمي أثناء لقائه بوفد إسلامي زائر لطهران إنه يسعى «لإيجاد توليفة بين الديموقراطية والإسلام» (وهو ما سبق أن عرضنا له أكثر من مرة أثناء شرحنا لأهداف الحركة الإصلاحية) فقد تصدت له صحيفة «جمهوري إسلامي» الأصولية المتشددة بمقال مطول موردة مقاطع من نصوص مبكرة للإمام الخميني الراحل تعارض أو تناقض أي نوع من أنواع الجمع أو الخلط بين مفهومي النظام الإسلامي والنظام الديموقراطي. والأهم من ذلك فإن مراجعات البعض من الباحثين لنصوص كبار المنظرين في الحوزة العلمية الدينية

تفيد بأنهم يعتقدون بأن «الديموقراطية كنظام ما هي إلّا نوع من أنواع الشرك» كما ورد في تحليل مفصل لأحد كبار أقطاب الحوزة الدينية.

فكيف إذاً يمكن للبعض أن يزعم أنه بصدد الجمع بين الإيمان و«الشرك» في اطار نظام يقوم أساساً على مقولة ولاية الفقيه، وهي عمود الخيمة لهذا النظام باعتقاده كما باعتقاد غرمائه؟! قبل أن يتم الاتفاق على «قراءة متفق عليها للديموقراطية وقبل ذلك لولاية الفقيه» كما تقول صحيفة «جمهوري إسلامي» في محاججتها التي لا تخلو من المنطق القويم بنظر جماعة من الإصلاحيين أيضاً.

من هنا وفي ظل اللغط الكبير الذي أثاره مؤتمر برلين المثير للجدل، فقد اضطر الزعيم الإصلاحي والناطق باسم جبهة ٢ خرداد المهندس بهزاد نبوي أن يعلن صراحة في جامعة طهران وبصوت عال: «إن مَن صوت لي ولنا كجبهة إصلاحية ظناً منه أننا بصدد تغيير النظام السياسي الإسلامي أو إجراء تعديلات أساسية عليه تتعارض مع ولاية الفقيه عليه أن يسحب صوته فوراً ونحن راضون بذلك» ويأتي حديث نبوي بالطبع لرفع اللغط الكثير الذي يدور في المجالس والأروقة الخاصة عن نية قادة الإصلاح لإجراء تغييرات أساسية في النظام السياسي الإسلامي. وهو ما نفاه نبوي بشدة مضيفاً: «إن من يريد مثل هذا الكلام فليذهب إلى بغداد أو باريس أو لندن أو برلين، فمكانه ليس في طهران». موضحاً أيضاً كيف أن البعض من المرشحين الفائزين من جبهة الإصلاح قد ساهم في خلق مثل هذه التوقعات والتصورات «عندما أطلق العنان لخياله ورفع شعارات صبيانية وغير واقعية عن الحجاب والتشادور مرة وعن النظام الأساسي مرة أخرى وأشياء أخرى... ليست من صلاحيات البرلمان أصلاً ناهيك عن كونها ليست من مهمات الحركة الإصلاحية أيضاً، مقدماً بذلك الذريعة والمبررات لقلق فئات متدينة من الشعب الإيراني المسلم عزيزة علينا نقف نحن وإياها في خندق عقيدي واحد».

وللأسباب نفسها اضطر محسن آرمين وهو أحد الفائزين عن دائرة طهران وأحد مساعدي بهزاد نبوي للإعلان عن نية الإصلاحيين «إجراء جردة مفاهيمية لمفهوم الإصلاحات» فيما شدد أحد زعماء التكتل البرلماني للإصلاح مجيد أنصاري على أن جبهته إنما: «تريد الإصلاحات المعززة لنظام ولاية الفقيه». ناهيك عن اضطرار رئيس المكتب السياسي لحزب جبهة المشاركة والفائز الأول عن دائرة طهران محمد خاتمي لكتابة سلسلة مقالات توضيحية وسلسلة خطابات إضافية مفادها:

«أن الإصلاحات التي نطالب بها هي من داخل النظام ومن أجل تدعيم ركائزه وفي مقدمتها

ولاية الفقيه، وأنها تدريجية، وأنها تتركز حول رفع مساوىء الإدارة السابقة وضرورة تفعيل البنود الدستورية المعطلة الخاصة بحقوق المواطنة».

كل ذلك من أجل رفع الالتباس الذي أحيط به برنامج الإصلاح بسبب تصرفات «صبيانية» كما يقر بهزاد نبوي الناطق الرسمي باسم جبهة ٢ خرداد، والتي كما يتمنى بهروز أفخمي المخرج السينمائي والفائز أيضاً عن دائرة طهران «أن تكون نتائجها درس عبرة لأكبر كنجي (الصحافي المتطرف الشهير المتخصص بالشؤون الأمنية) وغيره» كما ورد في تصريحات صحافية له مؤخراً.

نعود إلى صاحبنا الصحافي اللبناني وتعليقه اللاذع لكنه الواقعي أيضاً بخصوص ما جرى في إيران من مساجلات ساخنة غداة تشكل البرلمان الإصلاحي الجديد والتي ستستمر حتى نهاية الدورة الرئاسية الأولى للرئيس محمد خاتمي. فنقول إنه ولطالما ظل السجال والعراك مهما علا واستفحل يدور باسم القانون وحول القانون وتحت ظلال الأسس الدستورية، ومهما حمل في طياته من إجحافات و«مجازر» صحافية وأخرى إنسانية أحياناً تظل بالفعل أرحم بكثير من بساطيل العسكر التي يجب أن نجعلها بعيدة كل البعد عن هذا السجال، لأن «ثقافة العسكر» إذا ما شاعت فإنها تحمل في طياتها خطر «عسكرة» كل شيء وهو ما ينذر بحروب أهلية خطيرة لا يجوز السماح بها بأي شكل من الأشكال وتحت أية ذريعة كانت.

يبقى التحدي الأكبر قائماً كما أسلفنا، وهو كيفية التوليف بين نظام سياسي إسلامي يقوم على الشريعة والفقه عماده الفقهاء ونظام ديموقراطي مقتبس من الغرب عماده الأحزاب والتعددية السياسية. هذه الصبغة من التوليف إن وجدت، لا يمكن أن تقوم لها قائمة من دون تعاون وثيق بين خاتمي وزملائه من المشايخ وليس المثقفين الدينيين وحدهم.

٥

الوزير «المشاغب» وثقافة العسكر

في الوقت الذي كان المشهد الإيراني العام ملبداً بالغيوم الداكنة بانتظار حسم مصير أصحاب المقاعد البرلمانية الحمراء وكذلك صاحب الحظ السلطاني المفترض أن يتربع على كرسي الرئاسة ليصبح رئيس السلطة التشريعية في البلاد، اشتدت الهجمات السياسية على الوزير «المشاغب» و«المنفلت» من أسراب النظام المنضبطة حسب قراءة المحافظين. حتى أصبح موضوع بقاء مهاجراني (وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي) في الحكومة أو عدمه الموضوع الأكثر إلحاحاً لدى بعض دوائر المحافظين حتى من موضوع مستقبل البرلمان.

ولم تتوان تلك الدوائر المتشددة عن إلصاق مختلف التهم بحقه، ابتداء من مسؤوليته المباشرة عما لحق بالبلاد من فوضى ثقافية وفكرية وأخلاقية وصولاً إلى مسؤوليته عن إحباط مشروع ازدهار الصحافة وحراستها، وصولاً إلى خطر تدخل الأجانب في صناعة القرار الإيراني المستقل!

وفي خطوة تصعيدية وتحذيرية هي الأول من نوعها ضد وزير من وزراء خاتمي، ذهب قائد الحرس الثوري السابق والذي يشغل منصب السكرتير العام لمجلس تشخيص مصلحة النظام حالياً، إلى المطالبة بشكل من أشكال المحاكمة لهذا الوزير ووضع الأمر وكأنه من مطالب مرشد الثورة الإسلامية عندما قال في مؤتمره الصحافي الأخير:

«إن مرشد الثورة يدعم الرئيس خاتمي وكافة وزرائه عدا وزير الثقافة والإرشاد، وإنني لو كنت محل السلطة القضائية لوقفت بوجه مهاجراني وأطلقت حرية الصحافة بالمقابل، لأن هذا الوزير هو المسؤول عما آلت إليه صحافتنا، وأن الحالة التي وصلت إليها الآن (أي إقفال

صحف الإصلاح بالجملة) ما كانت لتحصل لو أن الوزير مهاجراني قد تكرم علينا باستقالته قبل عام من الآن».

حينها تساءل المراقبون عن مغزى هذا الكلام في الوقت نفسه الذي كانت تجري فيه المساومات والصفقات الخلفية لاختيار الرئيس المناسب لضبط جيش الإصلاحيين في البرلمان، خصوصاً أنه جاء في وقت صعّدت فيه صحافة اليمين المتشدد الحملة على مهاجراني متهمة إياه بالتواطؤ مع الأجنبي للحصول على دعم برنامجه وصولاً إلى سدة الرئاسة المقبلة!

محللون سياسيون مطلعون على أجواء معركة شد الحبل الجارية بقوة على مسرح السلطة السياسية العليا، يعتقدون أن هذه الهجمة الشرسة شنت ضد مهاجراني باعتباره الحلقة الأقوى من حلقات مشروع الإصلاح الخاتمي الشامل والذي ظل متماسكاً بفضل تماسك خط الدفاع الأول الذي مثله الوزير المهاجراني بجدارة عبر معارك الاستجواب البرلمانية من جهة وإدارة المعركة الإعلامية والثقافية والفكرية بنجاح وسط الرأي العام الإيراني صاحب المشروع الأصلي للإصلاح. وبالتالي فإن إسقاط مهاجراني يعني بدء العد العكسي لمشروع الإصلاح المدني الخاتمي.

وفي هذا السياق يقول قطب سياسي إصلاحي معتدل إنه تماماً كما تقوم أقلية صبيانية متطرفة تفوح منها رَائحة الاستقواء بالأجنبي بمحاولة مصادرة الرئيس خاتمي والتدثر بعباءته لأجل ضرب المشروع الإسلامي من الأساس، فإن أقلية متشددة متطرفة تحيط بجناح المحافظين تحاول جاهدة مصادرة القيادة الدينية العليا وتتدثر بعباءتها في محاولة للإجهاز على المشروع الإصلاحي بالكامل.

ويضيف هذا القطب المعتدل أن استدعاء العامل الخارجي من جانب الأقليتين المتشددتين، بالتحليل والإشارة، أو بالتلميح والتصريح ما هو إلّا وجهان لعملة واحدة في العمل السياسي نابعة من عدم الإيمان بقدرة الرأي العام وأهميته بل وفي محاولة يائسة لإخراجه من اللعبة نهائياً من خلال التصوير له بأنه لا حول ولا قوة له، سوى أن ينتظر الفرج أو رحمة «النخبة» الذكية التي تستعد لإسقاط المؤامرة بعبقريتها وحنكتها السياسية وثقابة النظر لديها!

من جهة أخرى فإن المراقبين توقفوا طويلاً عند التداعيات الخطيرة والتبعات السلبية الكبرى التي تركتها اتهامات اليمين المحافظ للوزير مهاجراني بالتواطؤ مع الأجنبي، مع ما يعرفه الجميع من كون الوزير هو المرشح المباشر لمرشد الثورة لهذه الوزارة لدى تشكيل حكومة

الرئيس خاتمي قبل ثلاث سنوات، كما أنه الوزير الأكثر تعرضاً لانتقادات المعارضة الداخلية والخارجية للنظام، ويتساءلون: إذا لم يكن مثل هذا الاتهام إضعافاً للنظام الإسلامي وإهانة صريحة بحقه وخدمة مجانية لأعدائه فما يمكن أن يكون معناه؟!

ومرة جديدة ثمة من يتخوف من محاولات جدية تجري خلف الستار من أجل عسكرة الثقافة في مقدمة لتعميم ثقافة العسكر، ويتخوف من مستقبل مثل هذه المحاولات. وفي هذا السياق يقول الإصلاحيون المعتدلون بأن القلق المشروع الذي تبديه بعض الأوساط المتدينة من احتمال تعرض الهوية الوطنية والدينية للخطر إنما يتم رفعه ليس بإسقاط أقطاب الإصلاح الإسلامي الحقيقي الذي يقف الوزير مهاجراني في مقدمهم. ذلك لأن إسقاط مثل هؤلاء سيأتي بوزير للثقافة في المستقبل تنقصه الدفاعات اللازمة لمواجهة تحديات العولمة وغيرها من مظاهر الغزو الثقافي التي يتخوف منها المحافظون، وعندها فإن سدوداً كثيرة ستنهار والسيل والطوفان لن يُبقيا بعد ذلك على شيء سالم من هويتنا الدينية والوطنية.

ثمة من يعتقد هنا أيضاً أن في الأفق عصافير معادية وطيوراً سوداً وربما هناك دم ورعود تعدها دوائر الأجنبي المتربصة بالبلاد، وبالتالي لا بد من الحساب الدقيق لكل خطوة سياسية تخطوها الأجنحة المختلفة. وأنه لا ينبغي الاستغراق في المعارك الداخلية إلى آخر مدى.

فمن أجل تدعيم المواجهة مع أخطار الدم والرعود والطيور المعادية يقول الإصلاحيون المعتدلون ومنهم الوزير عطاء الله مهاجراني، لا بد من ضبط النفس إلى آخر مدى، والعض على الجراح وعدم القبول بشق الولد إلى نصفين، وهذا هو دأب الأم الحقيقية للثورة وللنظام والوطن.

وأما المتخبطون في تخيلاتهم وأوهامهم وقصورهم وتقصيرهم والذين لا يرون أبعد من مناخيرهم، فإنهم لا مأوى ولا ملجأ لهم سوى الالتحاق بركب الإصلاح وركوب مركبه. وبشائر مثل هذا التحول بدأت تلوح بين صفوف العديد من دوائر المحافظين رغم أنوف المشككين من اليسار واليمين.

أما الرأي العام الإيراني، فهو في غالبيته يراقب بدقة ما يجري على مسرح السلطة السياسية من شد وجذب مستغرباً تزايد حدة الهجوم على حكومة خاتمي وسياساتها ويتساءل: ألم يكن من الأحرى باليمين المحافظ الذي خسر معركة أو اثنتين أو ثلاث معارك، أن يستنفر قواه العقلية بعد كل هذه المحطات ليخرج بالدرس الذي يقول: إن من الأحسن لي أن

أفتخر بمثل هذه الرموز التي خرجت من بطن الثورة وهي تريد الإصلاح، من أن أتهمها بالتآمر والعداء والخيانة فأحولها بوعي أو من دون وعي إلى أعداء بالفعل؟ يقول علي بن أبي طالب (ع) في قصار حكمه: «الحق أوسع الأشياء في التواصف وأضيقها بالتناصف». حمانا اللّه من ضيق الأفق والحسد والغيرة وهوى النفس.

٦

الإصلاح والرهان على الزمن والاعتدال

كيف بدا المشهد الإيراني في ربيع العام ٢٠٠٠م، أي عشية الذكرى السنوية الثالثة لما بات يعرف بملحمة ٢ خرداد أو ٢٣ مايو التي أفرزت صعود الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة قادماً من الظلال إلى هرم مطبخ صناعة القرار؟

يجمع المراقبون السياسيون على أن الأكثرية الشعبية التي اقترعت لصالح الرئيس محمد خاتمي قبل ثلاث سنوات (١٩٩٧) ليس فقط لا تزال عند رأيها بأن ما فعلته آنذاك كان صحيحاً ومطلوباً بل إن سقف مطالبها قد ارتفع وازداد كما أنها باتت أكثر تصميماً على ضرورة المضي بالإصلاحات حتى تحقيق كامل أهدافها.

لكن المراقبين يتوقفون طويلاً أيضاً عند حالة اللاقرار والحيرة والاضطراب التي تعم في صفوف الرأي العام الإصلاحي بشأن مستقبل الإصلاحات بل ومستقبل قادة الإصلاح أنفسهم.

ويتساءل محللون سياسيون مطلعون على آليات العمل السياسي في البلاد في ظل النظام السياسي الإسلامي المعلن، عن الوجهة النهائية التي يتبعها قادة الإصلاح بعد التعثر الجدي الذي طرأ على برامجه في أعقاب محاولة اغتيال سعيد حجاريان وهو العقل الميداني للعبة الشطرنج التي فرضتها منظمات تكتل الإصلاح والتغيير على غريمتها في تكتل اليمين المحافظ حتى غداة تعطل خطط حجاريان؟ لا سيما بعد الانقلاب الميداني الذي طرأ على موازين القوى فوق صفحة الشطرنج بعد مؤتمر برلين السيئ الصيت.

بمعنى آخر، فإن المراقبين يتساءلون بجدية إن كانت شعارات الإصلاحيين ومطالبهم التي

رفعوها قبل محاولة اغتيال حجاريان ومؤتمر برلين لا تزال هي نفسها التي سيرفعونها مع تربعهم على عروش النيابة ومقاعدها الحمر؟ كيف سيواجهون مثلاً موضوعة قانون الصحافة الجديد الذي أقره أسلافهم البرلمانيين من اليمين المحافظ؟ أو كيف سيتعاملون مع الموضوعات والملفات المتعلقة بكل ما يختص بالمؤسسات العاملة تحت سقف الولي الفقيه مباشرة؟ وأخيراً وليس آخراً كيف سيديرون البرلمان الجديد وحجم الدور الذي ينتظرونه منه في ظل الموازين الجديدة التي أفرزتها تداعيات مؤتمر برلين، خصوصاً أن رئاسة المجلس باتت بيد حجة الإسلام مهدي كروبي وهو المعروف بتمسكه الدائم بموازين القوى الساكنة ومعارضته الدائمة للخروج عن المألوف؟

إلى جانب عشرات الأسئلة التفصيلية الأخرى التي يبدو أنها هي المسؤولة عن حالة الحيرة التي يعيشها الرأي العام الإصلاحي بسبب انعدام الرؤية الواضحة بشأنها.

ثمة من يعتقد هنا بأن الأحداث والتداعيات المستمرة خلفت أجواء ساعدت على تيار ثالث اعتدالي أكثر عقلانية من اليمين المحافظ وأكثر التزاماً بالقيم الثورية من اليسار الراديكالي من الممكن أن يأخذ موقعه المتميز شيئاً فشيئاً ليس فقط في أوساط النخبة السياسية والمثقفة بل وفي أوساط الرأي العام الإصلاحي فيخرجه من حالته المتحيرة المذكورة.

مرة أخرى أثبتت وقائع الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامي أن عمليات شد الحبل القوية التي كانت جارية على قدم وساق خلال الأشهر الثلاث التي أعقبت الانتخابات البرلمانية، فوق مسرح السلطة السياسية لم تكن في أي شكل من الأشكال تعني الشارع الإيراني في العمق كما كان يتوقع متطرفو الأقلية من جبهتي اليمين واليسار. فلا الناس نزلت إلى الشوارع احتجاجاً على تجميد انتخابات طهران لمدة ثلاثة أشهر ولا هي تحمست أيضاً للتعبئة الأيديولوجية التي كانت تقوم بها مضخات اليمين المحافظ ضد الإصلاحيين.

ومن يظن هنا من قادة الطرفين أنه هو الذي أوقف حراك هذه الجماهير بدعوته الخجولة للتهدئة يخطىء مرتين، مرة عندما فشل في قراءة أولويات الشارع الجماهيري وثانية عندما ظن أن حركة الشارع الجماهيرية ما هي إلّا إفراز لعبقريته ناسياً أو متناسياً أنه في الأساس ما هو إلّا إفراز لاحتياطيات هذا الشارع وتبلور طبيعي للمخاض الجماهيري، وأن الناس هي التي صنعته وأنه لا يملك من أمره إلّا بقدر ما يكون عاكساً حقيقياً لإرادة الناس وحاجاتهم.

صحيح أن اليمين المحافظ خسر الرهان أمام زحف المطالبات الجماهيرية بالإصلاح.

وصحيح أيضاً أن اليسار التقدمي الإصلاحي ربح جولة جديدة من خلال الانتخابات البرلمانية السادسة باتجاه ترسيخ مواقعه في السلطة السياسية. لكن الصحيح أيضاً أن أولويات الناس لم تعد تنحصر بالتأكيد في مجموعة من المداولات داخل أروقة البرلمان أو صالونات الأحزاب ومسارح السلطة السياسية بل إنها بعد مرور ثلاث سنوات على هذا التداول الحي والديموقراطي لمجموعة أدبيات الإصلاح تستعد منذ الآن فصاعداً لتقول للإصلاحيين قبل غيرهم بأنه دقت ساعة العمل، بعد أن بات البرلمان أيضاً بأيديكم.

قد يقول قائل من الإصلاحيين إن العراقيل لا تزال موجودة أمامنا، وإن مجلس صيانة الدستور سيظل بمثابة «السيف المسلط» على مطالباتنا ناهيك عن كون البرلمان بالأساس لا يمسك بكل مفاتيح الحل. وقد يكون ذلك صحيحاً بالفعل. لكن السؤال الذي سرعان ما يتبادر إلى الذهن هو: لماذا إذن قمتم بخلق كل هذه التوقعات في أذهان الرأي العام وأنتم تعرفون مدى حجم التأثير الذي يملكه البرلمان في عملية صنع القرار النهائي؟

وهنا قد تطفو إلى السطح فجأة كل الأسئلة المتجمعة طوال السنوات الثلاث الماضية من عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي فتبرز أو تتبلور في سؤال مركزي واحد وهو: ماذا يريد الإصلاحيون بهذا النظام السياسي الموجود؟ هل كانوا يريدون إصلاحه من الداخل بالفعل من خلال رفع إشكالياته وتطهيره من الشوائب التي دخلت عليه وتطويره نحو الأحسن أم أنهم يريدون إدخال تغييرات جوهرية عليه مما يثير شبهة محاكمته وإسقاطه واستبداله بنظام آخر؟ كما يسوّق البعض ممن يتدثر بعباءة الإصلاح؟.

وهنا بالذات يمكن فهم مجموع السجالات الدائرة حالياً على صفحات ما تبقى من الجرائد في إطار ما بات يعرف بالإصلاحات الثورية والإصلاحات الأميركية.

وهنا أيضاً يمكن فهم القلق المتبادل الذي بدأ يعيشه طرفا السجال والنزاع السياسي بشكل متزايد. فالمحافظون يبدون بشكل متنام تخوفاً عميقاً تجاه ما باتوا يسمونه باحتمالات محو الهوية الدينية والثورية واستبدالها بهوية قومية ليبرالية لا تبقي ولا تذر من أمر الدين شيئاً. والإصلاحيون بدورهم بدأوا يتساءلون بجد إن كان اليمين المحافظ بصدد الحفاظ على الهوية الدينية والثورية حقاً أم أنه كان بصدد شطب غرمائه السياسيين من تلك الهوية!

على أية حال فإن جمهور الرأي العام لن يطيل انتظاره إلى ما لا نهاية، وسيضغط مع كل يوم يمر باتجاه حسم الأمور لصالح الإصلاح «الثوري» الإيراني والإسلامي طارداً عنه كل المتطرفين الأقلاويين بالطرق السلمية أي بطريقة الاستئصال التدريجي، وهي طبيعة المجتمع الإيراني المناهضة للعنف لكنها الرافضة للتسليم لأي شكل من أشكال الهيمنة والوصاية

وإملاء القرارات من الأعلى تحت أي عنوان كان أيضاً، كما تؤكد كافة التوقعات التي يقول بها المطلعون والعارفون بأحوال الرأي العام الإيراني.

هل يعني هذا أن التيارين المتطرفين في اليمين واليسار لن يثيرا أزمات كبرى أمام حركة الشعب الإيراني المنضبطة والمتئدة؟ بالتأكيد لا، فالشواهد والقرائن تقول إنهما لا يزالان يخططان لمثل تلك الأزمات التي مرت، خصوصاً أن ملفات خطيرة لا تزال من دون حل أبرزها: الصحافة المستقلة ومستقبلها، والجامعة وطلبتها ودورها المستقبلي في صناعة القرار بعد أن تسيست إلى أقصى الدرجات، والأحزاب الفتية ومستقبلها بعد أن لعبت دوراً مهماً في الآونة الأخيرة في رسم معادلات السلطة وملفات قديمة أخرى لم تحسم بعد في أروقة والقضاء والسياسة.

لكن رهان عقلاء الإصلاح ومعتدليهم وفي مقدمهم الرئيس محمد خاتمي على ما يبدو لا يزال على الزمن القادر على تطويع الأزمات وتفتيت عقول المتحجرين من جهة والمنحرفين من جهة أخرى، وعندها كما يتوقع العقلاء، حتى الحجر سينطق ويقول أنا إصلاحي.

٧

سباق الإصلاحات في محطة البرلمان

مع افتتاح الدورة البرلمانية السادسة لمجلس الشورى الإسلامي والتي يجمع المحللون السياسيون على تسميتها بدورة الإصلاحات أو البرلمان الإصلاحي، انتقل مشعل الإصلاحات الذي بدأ في رفعه الرئيس محمد خاتمي في الثالث والعشرين من أيار ١٩٩٧م، بعد ثلاث سنوات «عجاف» عليه وعلى أعضاء حكومته وأرباب الصحافة الحرة والمستقلة، انتقل إلى أكتاف أعضاء «بيت الشعب».

فمع إطلالة فجر السابع والعشرين من أيار ٢٠٠٠م، وصل ماراتون الإصلاحات الذي ظل يحبس أنفاس الكثيرين على امتداد السنوات الثلاث إلى المحطة الأكثر «مأسسة» والأكثر اطمئناناً واستقراراً منذ بداية الجري الطويل واطلاق صفارة الإصلاحات في خريف العام ١٩٩٧م.

وابتداءً من ذلك التاريخ فإن مشروع الإصلاحات «الخاتمية» التي باتت متبناة من تكتل واسع وتحريضي من القوى الاجتماعية والسياسية والحزبية، أصبح أمام الامتحانات أكثر من أي وقت مضى، إذ لم تعد الإصلاحات التي ظل ينادي بها الرئيس منذ تسلمه سدة السلطة التنفيذية ومعه جمع من حوارييه وأعضاء حكومته وأرباب الصحافة المستقلة شعارات يتم التداول بها فوق صفحات الجرائد ومجموعة أدبيات متداولة في السوق البازار السياسي والثقافي دون وجود الاحتياطي اللازم لها في «بيت الأمة والشعب» بل إنها باتت تنتظر مدى فاعلية مثل هذا الموقع التشريعي والقانوني في الدفع بكل تلك الشعارات والأدبيات إلى برامج ومخططات ومشاريع ولوائح وقوانين مادية ملموسة تنقل الوضع العام في البلاد إلى مرحلة جديدة. على الأقل هذا ما ينتظره الرأي العام والناخب

الإصلاحي بشكل خاص الذي اقترع لصالح صعود ما لا يقل عن ٢٠٥ من ممثليه إلى مسرح البرلمان الجديد.

ومع انسحاب الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني من عضوية البرلمان الجديد، الأمر الذي يمهد الطريق إلى هيئة رئاسة إصلاحية «بالتمام والكمال» فإن آخر حجة تكون قد سقطت أمام أي تعلل أو ذريعة يمكن أن يتخذها الإصلاحيون في تبرير أو تقصير أو قصور في المستقبل.

فانسحاب رفسنجاني من ساحة البرلمان مهد الطريق عملياً ليس فقط لاكتمال نصاب الانسجام الإصلاحي كما كان يصر عليه «حواريو» الرئيس الإصلاحي من حزب جبهة المشاركة «وزملاؤهم» في الظل من تجمع رجال الدين المناضلين الذين شكلوا النواة الاستشارية الأهم للرئيس خاتمي خلال السنوات الثلاث الماضية، بل عزز تحالفات تكتل الإصلاح والتغيير العريض من خلال تدعيم مواقف الجناح «اليساري» في حزب كوادر البناء الموالي للعهد الرفسنجاني بما يساهم عملياً في خلق إجماع لا نظير له حول مجلس الإصلاحات الجديدة ورئاسته التي باتت متمحورة حول آية اللّه مهدي كروبي والذي لا يختلف اثنان حول نياته الصادقة وإخلاصه ووفائه لمشروع الإصلاحات «الخاتمية»، وهو المستشار الأكثر التصاقاً بالرئيس منذ نزوله إلى معترك انتخابات الرئاسة والذي وقف إلى جانبه في المنعطفات واللحظات الدقيقة والحساسة.

ومن استمع إلى خطاب مرشد الثورة وهو يخاطب النواب الجدد في جلسة الافتتاح لم يبق أمامه أي شك أو ترديد بأن القيادة العليا للنظام، والتي لها كلمة الفصل طبقاً لنصوص الدستور في رسم توجهات النظام الأساسية، قد وضعت النقاط على الحروف في ما يخص الجدل الدائر منذ مدة في أروقة الإصلاح حول موضوعين أساسيين. الأول اتجاه الإصلاحات ومداها، والثاني أولويات الإصلاح المطلوب. إذ قال وبالحرف الواحد بأن المطلوب رفع الشبهات عن هذا المجلس بأنه لا سمح اللّه يريد فصل الدين عن السياسة كما حاولت طوابير الأجنبي الإيحاء. كما حدد أولويات الإصلاح بإيجاد الحلول الناجعة للأمور المعيشية للناس، أي أن الأولوية لاقتصاديات البلاد.

بمعنى آخر فإن سقف الإصلاحات هو السقف الذي يجب أن لا يتعارض مع ضرورة البقاء على الحكومة الدينية وعمود خيمتها نظام ولاية الفقيه. كما أن أولوياتها لا بد أن تتركز حول تحسين الأوضاع العامة للعباد والبلاد. وإلّا فإنه، أي الولي الفقيه سوف يدخل على الخط مباشرة لإعادة رسم المسارات بناء على أولويات النظام الأساسي للبلاد وهو الشطر

الثاني من البيت الذي لم يقله المرشد لكنه سبق أن كرره في مناسبات سابقة.

من جهة ثانية، فإن الحكومة وفي مقدمها الرئيس محمد خاتمي، وما ورد في خطاب وزير داخليته بالتفصيل في خطابه التقريري غداة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة قد أكدت بلا مواربة أن الإصلاحات ماضية وبقوة وعلى كافة المستويات دون تردد أو توقف. مؤكدة في الوقت نفسه التزامها المبدئي بتوليفة «الجمهورية» و«الإسلامية» التي يقوم عليها النظام السياسي الإسلامي، قاطعة الطريق على التيارين الأقلاويين المتشددين اللذين سماهما وزير داخلية خاتمي السيد عبدالواحد موسوي لاري «بالمعاندين في الخارج و المريدين للسوء للنظام في الداخل» في إشارة على ما يبدو إلى أرباب الإصلاحات الأميركية وأرباب دعاة الاستبداد الديني طبقاً لقراءة إجماع المحللين السياسيين المطلعين.

وهنا يظهر الرئيس محمد خاتمي من جديد وكأنه حريص أكثر من أي وقت مضى على الإصلاحات من داخل النظام ومن أجل تدعيم أسس النظام، ولكن بالصورة العصرية والديموقراطية والجريئة والجسورة والتي يفترض أنها ستتبلور بأشكال أكثر شفافية في إطار مشروعه العام الذي بدأ يتبلور يوماً بعد يوم في مبدأ التصالح بين نظام الحكومة الدينية في التشريع ونظام الديموقراطية البرلمانية والتعددية السياسية والحزبية في الإدارة والتخطيط.

لكن التحدي الأكبر الذي يواجه الإصلاحيين أو بالأحرى برلمان الإصلاحات في المستقبل بنظر غالبية المحللين السياسيين، هو كيفية تعاملهم مع الركن الرابع للديموقراطية أي مؤسسات الصحافة والإعلام الحر والمستقل في ظل وجود قانون معدل للصحافة ورثه البرلمان الحالي عن سلفة المحافظ، اعتبر من جانب أكثرية المنتخبين والرأي العام بأنه يهدد إمكانية إحياء هذا الركن الذي يعيش حالة التجميد، في الوقت نفسه الذي تواجه فيه الأكثرية البرلمانية مهمات إصلاحية عديدة أخرى من بينها إفساح المجال أمام إبداعات الرأي العام وإطلاق مبادراته الخلاقة وترسيخ مؤسسات المجتمع المدني عامة في مختلف المجالات والصعد. وهو أمر لا يمكن تحققه من دون صحافة نشيطة مستقلة وحرة ومتحررة من تجاذبات القوى السياسية والأهم من ذلك من معارك شد الحبل المتوقع استمرارها بينن الجناحين الرئيسيين في النظام على مسرح السلطة السياسية العلوي.

على أية حال، فمن الآن وحتى يتم رسم خريطة الكتل البرلمانية بشكل نهائي التي يتوقع لها أن تتبلور في ظل برلمان الإصلاحات الجديد، يمكن القول بأن المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق هيئة الرئاسة ستكون البحث عن صيغة مناسبة للتعامل بين الجسم الرئيسي الإصلاحي لهذا البرلمان وبين الأجواء التقليدية التي لا تزال تتحكم في سائر المؤسسات

المعنية بالتشريع والقضاء وصناعة السياسات العامة في البلاد ابتداءً من مجلس صيانة الدستور مروراً بمجلس تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة وصولاً إلى السلطة القضائية.

وفي هذا السياق يعتقد محللون سياسيون مطلعون بأن آية اللّه كروبي أمين عام تجمع رجال الدين المناضلين ورئيس البرلمان الجديد، يمكنه أن يلعب دور بيضة القبان بين القوى البرلمانية الثلاث. كتلة أولى تتميز بالراديكالية والتشدد على يساره، والتي ستكون لها الأغلبية النسبية، وكتلة يمينية محافظة لن تحظى إلاّ بتأييد أقلية برلمانية ضئيلة نسبياً لكنها ستكون مدعومة من خارج البرلمان، وكتلة وسطية تميل إلى التوفيقية بين التشدد والاعتدال مدعومة من الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني وحزب كوادر البناء وقوى يسارية تقليدية مستقلة.

وهنا ثمة من يقول إن قادة الجيل السياسي القديم قد استطاعوا عملياً لجم اندفاعة الراديكاليين الإصلاحيين وتدجينهم ومن ثم وضعهم على سكة إصلاحات «تحت السيطرة» عبر دفع الأمور لمرشح التسوية آية اللّه مهدي كروبي الذي سبق له أن تعلم وخبر صيغة التعامل مع «الكبار».

٨

خاتمي ماض في إصلاحاته
وعقارب الساعة لن تعود إلى الوراء

نحو أربع سنوات كاملة مرت على تسلّم الرئيس المنتخب محمد خاتمي وإدارته الإصلاحية السلطة التنفيذية في البلاد، والطبقة السياسية الإيرانية برمّتها، ومعها الرأي العام الإيراني بغالبيته، لا يزالان منشغلان بما يمكن تسميته «إعادة ترتيب البيت من الداخل»، أو كما يفضل الرئيس الإصلاحي تسميته بـ«مرحلة التثبيت».

بضعة أشهر أمامه لينهي ولايته الأولى، ليكون من جديد وجهاً لوجه أمام ناخبيه ناضجاً في الاختبار الأول، أو مخفقاً فيه.

محطات عديدة توقفت عندها المحاولة الخاتمية في «مرحلة التثبيت» التي نادى بها مرشح الإصلاح والتغيير نحو أربع سنوات كانت بمثابة الاختبارات الجدية لمدى صدقية رجل «المصالحات التاريخية» في الداخل والخارج، بين الرأي والرأي الآخر.

يجمع المراقبون على أن الرجل ماضٍ في برامجه الإصلاحية تحت كل الظروف، رغم كون الأشواط التي تنتظره طويلة حتى بلوغ غاياته الانتخابية المعلنة.

ثمة من يلخص مشروع «الإصلاح الخاتمي» في كلمة واحدة هي القانون، ويقول إنها المفتاح السحري الذي تناضل من أجله النخب السياسية والفكرية الإصلاحية في إيران منذ نحو ١٥٠ عاماً، والذي قامت حوله، ومن أجله وباسمه، مختلف الثورات الوطنية والدينية على امتداد العقود الخمسة عشر الماضية.

ولم يتردد خاتمي في الإفصاح عن العنوان الرئيسي في إصلاحاته منذ اليوم الأول، عندما أعلن بوضوح تام أنه يريد أن يرى ذلك اليوم الذي يتعايش فيه الجميع، حاكمين

ومحكومين، ومن مختلف الاتجاهات والتيارات، وهم يقدمون قراءاتهم المختلفة عن الدين والحضارة والثقافة والمدنية والسياسة، وكل ما يهم العباد والبلاد، «من منظار القانون وفي إطار القانون».

من هنا فإن نجاح خاتمي أو فشله سيكونان في مدى قدرته على إشاعة هذه الثقافة وسط أجواء الرأي العام وفئات الطبقة السياسية والنخب الفكرية المختلفة، أياً كانت الأهوال المحيطة بالتحولات الجارية في البلاد.

لم يَعِد الرئيس محمد خاتمي أحداً من ناخبيه بإيجاد الحلول السحرية للأزمات الاقتصادية المتوالية، كما لم يعد أبناء الطبقة السياسية والنخب الفكرية بأنه سيضمن لهم تطوير النظام السياسي والإصلاح الفكري الذي ينادي به، دون صعاب وتضحيات وأثمان لا بد من دفعها عند كل منعطف من منعطفات التحول الكبرى.

كثيرون هم الحائرون أمام سلوك الرئيس محمد خاتمي، وهو يواجه محطات المقاومة والممانعة التي يبديها غرماؤه أو خصومه السياسيون والفكريون، حتى أنه يبدو «غريباً» أحياناً و«بطيئاً» في كل الأحيان و«نجيباً» دوماً، إلى حد الإيحاء بأنه مستعد للتنازل عن الكثير من أجل الإمساك بذلك المفتاح السحري الذي اسمه «القانون».

وعليه، فلم يكن غريباً أن تأتي المقاومات لإصلاحاته محاطة على الدوام بـ«معركة قانونية» مع هذا الجناح أو ذاك، وفي كل الأحوال مع الخارجين على القانون، إلى أية جهة انتموا وأياً كانت الراية التي يرفعونها.

في محطة الاغتيالات السياسية المشبوهة للمثقفين والكتّاب والسياسيين المعارضين، كما في محطة الهجوم الوحشي على الطلبة الأبرياء، وكلاهما محطتان هزتا البلاد من أقصاها إلى أقصاها، كان خاتمي أيضاً على موعد مع اختبار «القانون»، حيث نجح، حسب المحللين السياسيين، في سحب «المشروعية» من قوى الضغط الخفية التي فضلت، ولا تزال، العمل تحت جنح الظلام، بعيداً عن رقابة القانون وسيف العدالة.

وفي معركة صناديق الاقتراع المفتوحة، ابتداءً من الانتخابات البلدية والقروية مروراً بانتخابات مجلس خبراء القيادة، وصولاً إلى الانتخابات البرلمانية، استطاع خاتمي أيضاً أن يضع الجميع أمام «اختبار» القانون الشفاف.

وفي معركة الحريات الصحافية المفتوحة أيضاً يكافح الرئيس محمد خاتمي، ومعه كل الأقلام الشريفة والحرة والمسؤولة، لوضع قاطرة الكلمة على سكة القانون، بعيداً عن الإسفاف أو الشطط وإنقاذ الحريات الإعلامية من الإفراط والتفريط.

وفي معركة الحريات السياسية وحرمات الناس المتعلقة بحياة المواطنين أو المجموعات والأحزاب والفصائل العاملة على الساحتين السياسية والفكرية، سعى الرئيس الإيراني الإصلاحي، ومعه كل القوى الخيرة، من أجل إرساء أسس ديموقراطية إسلامية راشدة تقوم على الجمع بين الهوية الدينية الوطنية للأمة وتوق أبنائها اللامحدود للإصلاح والتغيير الذي بات نهجاً إنسانياً عالمياً، هدفه تطوير الأنظمة البشرية في الإدارة وأنظمة الحكم السياسية.

نحو أربع سنوات مضت على الرئيس الإصلاحي، وهو يرى بأم عينه كيف يتحول برنامجه «التغييري» من مجرد أفكار وأبحاث وباكورة دراسات جامعية كان يرددها في وسط محدود من النخب الفكرية والسياسية، بين أروقة المكتبة الوطنية التي كان يتولى رئاستها وأروقة الجامعة التي كان يتردد عليها ضيفاً مؤقتاً، إلى برنامج عام لإدارة شؤون البلاد والعباد، وظاهرة «خاتمية» تتجاوز قدرته وإمكاناته الشخصية، ومشروع للوفاق الوطني يتجاوز الميول والاتجاهات الفئوية والحزبية والنخب المحدودة، بل لتصبح مطلباً جماهيرياً حاضراً في الشارع السياسي العام، والشغل الشاغل للرأي العام في كل مظاهر تحركه.

يقول محللون سياسيون من جماعة المجتمع المدني الإسلامي الحديث، ممّن يعملون في إدارة الرئيس الإصلاحي، إن الذين ظنوا أو لا يزالون يظنون أن بإمكانهم إسقاط الرئيس، سواء من خلال الإيحاء بضعفه في مقدمة لعزله أو عزلته، أو الانقلاب عليه سلماً أو عنفاً، مخطئون مرتين، مرة عندما لم يدركوا بأن الرجل بات جزءاً من كل، وقطرة في بحر من الجماهير التي تنادي بالإصلاح، وهي جماهير مجتمع الشباب والمرأة المتحول منذ ثورة العام ١٩٧٩ «الخمينية»، والذي لم يعد بإمكان أحد إيقافه أو إعادته إلى ما قبل المصالحة التاريخية التي جرت بينه وبين السلطة السياسية على يد المؤسس الأول للإصلاح والتغيير وهو الراحل الإمام الخميني. ومرةً أخرى عندما لم يدركوا بأن ظاهرة الإصلاح والتغيير والانفتاح على الآخر باتت ظاهرة عالمية، بل أشبه بحركة عقارب الساعة والتي ليس باستطاعة أحد أن يتخذ قراراً بإعادتها إلى الوراء، أياً كانت قدراته الفكرية أو السياسية. إنها ببساطة باتت «قانون» الحياة العصرية الذي تم تعميمه على يد مصلحين عديدين لن يكون آخرهم الرئيس محمد خاتمي، كما لم يكن أولهم. إنها سنة الحياة بل سنة الله، ولن تجد لسنة الله تبديلاً، حتى قيام الساعة. وهذه هي حصيلة عامين من عمر الحكومة الخاتمية الإصلاحية وعقارب الساعة لن تعود إلى الوراء بقرار، أياً كان شأن هذا القرار لأنه سيكون ببساطة خلافاً للسنن الكونية.

الذين يقرأون بعناية التحولات الجوهرية الجارية في الحوزة الدينية العلمية الشابة التي تتأسس منذ سنوات على هامش المؤسسة الدينية التقليدية المحافظة، وكذلك تلك المساعي النشطة والجسورة الجارية في الوسط الجامعي، وبين نخب المثقفين الدينيين وكادرات المؤسسة الحاكمة عموماً في سياق تحسين الأداء والخطاب السياسي في البلاد، يؤكدون أن الإصلاحات التي بدأها الرئيس محمد خاتمي قبل نحو أربع سنوات دون توقف، به أو بغيره، وأن العودة بالأوضاع إلى الوراء باتت أشبه بالمستحيل، ذلك لأن الأدوات والوسائل والرموز القادرة على حمل المشاريع التقليدية والدفاع عنها باتت عاجزة عن شق طريقها وسط زحمة الوقائع والمشاريع التنويرية الجديدة، في كافة مجالات الثقافة والفكر والسياسة والإدارة.

ويكفي في هذا السياق أن نذكّر بأن الأكثرية الشابة من المجتمع الإيراني، والتي تبلغ فيها نسبة الشباب أكثر من ٦٥٪ كانت على موعد ومنذ نحو ثلاث سنوات، مع ١٦ ألف عنوان كتاب ١٠ آلاف منها تطبع لأول مرة، و٤ آلاف مترجمة من الأدب والنتاج العالمي، أي مع كتاب جديد كل ساعة تقريباً إضافة إلى نحو ٨٠ فيلماً إيرانياً جديداً وألف مطبوعة متخصصة وعادية في مختلف المجالات، غالبيتها تتحدث بلغة الإصلاح والتغيير وتعتبر ذلك جزءاً من الوفاق الوطني الضروري للخروج ممّا بات يعرف بأزمة الهوية الدينية والقومية، وفي مواجهة العولمة الثقافية التي تسعى لمسخ خصوصيات الأمم المستقلة.

٩

دينغ تسياو بينغ إيران أمام الاختبار العسير

أياً كان انتماؤك الاجتماعي أو السياسي أو الفكري فقد بات عليك من الآن فصاعداً إذا ما أردت أن تنشط في الساحة السياسية أن تحدد موقفك من مقولة الإصلاح والإصلاحيين.

فالإصلاح والإصلاحيون منذ تجميد صحافة الإصلاح من جهة وصعود الإصلاحيين إلى قبة البرلمان من جهة أخرى، باتوا الشغل الشاغل لكل مهتم بالعمل الاجتماعي والفكري في إيران أياً كانت توجهاته.

وإذا كان صحيحاً القول بأن تكتل الإصلاح والتغيير العريض المعروف بجبهة الثاني من خرداد قد تمكن من فرض نفسه لاعباً سياسياً في مسرح السياسة العلوي في البلاد بعد أن اجتاح أفكار الرأي العام ونجح في زحفه المنظم على البرلمان، إلاّ أن الصحيح أيضاً أن هذا التكتل يعيش حالياً ولأسباب عديدة ومتنوعة أزمة حقيقية يتوقف عندها المراقبون والمحللون السياسيون طويلاً.

لا يختلف اثنان من الإصلاحيين وكذلك من المحافظين على أن واحداً من أهم أسباب نجاح التكتل المذكور للصعود إلى المسرح العلوي في صناعة القرار كان في الواقع عبر رافعة الصحافة الإصلاحية التي تمكنت في لحظة حساسة من لحظات التحول الاجتماعي والسياسي والفكري في البلاد من التحول إلى لاعب رئيسي في لعبة صناعة القوة والسلطة السياسية.

غير أن قيادة الركن الرابع للديموقراطية وقعت حسب قراءة محللين سياسيين عديدين في «غلطة» الشاطر والتي تعتبر بمثابة الألف «غلطة» عندما غاب عنها للحظة أنها تعيش في

إيران وبالتالي لا بد من البحث عن صيغة محلية للعبة الشطرنج السياسية التي كانت تتباهى قبل تجميدها بحنكتها وحذاقتها، وتمكنها من لعبها أفضل من خصومها الذين اتهمتهم بأنهم لا يجيدون سوى لعبة البوكر!

وبسبب تلك «الغلطة» بالذات والتي رافقها إصرار مبالغ فيه على منع دخول أي لاعب قوي من خصومها السياسيين إلى ساحة البرلمان، سواء عن طريق التفاهم أو الائتلاف والتنفس برئة الإصلاح التي يفترض بها أن تتسع للجميع، فقد تحول ذلك السلاح القوي والفعال الذي استطاع أن يتحكم بحركة الشارع وموازين القوى السياسية عشية معركة البرلمان إلى نقطة الضعف الرئيسية في جبهة الثاني من خرداد، والتي استطاع منها بالذات أن ينفذ المحافظون واضعين بذلك حداً لتقدم جحافل الإصلاحيين إلى مواقع أكثر تقدماً في مسرح السلطة السياسي العلوي كما يخطط لهم المنظر الرئيسي سعيد حجاريان المعطل عن النشاط عملياً بعد حادث محاولة اغتياله.

وهكذا يكون الإصلاحيون اليوم، ورغم احتفالاتهم المتواصلة بعرس البرلمان، أشبه بالطائر المحلق في السماء لكنه المبتور من أحد جناحيه بعد إغلاق صحافتهم بالجملة بسبب تلك الغلطة الشهيرة والتي حولت من جهة أخرى جمهور الرأي العام وهو الجناح الآخر، إلى جناح «منتوف» الريش وعاجز عن الطيران إلى حين بانتظار إعادة نمو ريشه من جديد.

هذه الأجواء فتحت عملياً شهية قادة معركة رئاسة الجمهورية مستبقين تحضيرات الطرف الآخر. وفي خطوة يظنونها ردعية فاعلة أقدموا على مطالبة رئيس هذا التكتل ورمزه الأول السيد محمد خاتمي بعدم الترشيح للدورة الثانية مغلّفين ذلك بمقولة جذابة لكنها لا تخلو من «الخبث» عندما قارنوه بالمناضل العالمي الشهير نيلسون مانديلا متسائلين: «ألا يريد تبديل السلطة المؤقتة إلى محبة دائمة» كما جاء في مقالة أمير محبيان الذي يعتبر أحد المتطرفين الرئيسيين في صحيفة «رسالت» الناطقة باسم تكتل اليمين المحافظ.

ليس معلوماً مدى نجاح هذه الخطة الردعية المبكرة الهادفة إلى إثناء الرئيس محمد خاتمي عن الترشيح لولاية ثانية وتالياً إلى تشتيت جبهة الإصلاحيين، لكن المهم فيها أنها تنفذ في ظل أجواء ضاغطة على الرئيس وعلى عامة الإصلاحيين تطالبهم بالإعلان عن مواقفهم النهائية بخصوص مقولة الإصلاح ومدى الإصلاح المطلوب وفيما إذا كان الإصلاح الذي ينادون به يطال أسس النظام السياسي الحاكم أم لا؟

وهنا بالذات يكمن بيت القصيد في المعركة السياسية المقبلة والتي ستجعل تكتل الإصلاح والتغيير يدخل عمق الأزمة الراهنة التي يعيشها منذ إغلاق صحافته.

فالسؤال الكبير الذي يواجه الإصلاحيين منذ ذلك الحين والذي تجدد بقوة بعد الخطاب الشهير لمرشد الثورة هو: أي إصلاحات يريد قادة الإصلاح، إصلاحات خروتشوف أم غورباتشوف أم دينغ تسياو بينغ إذا جاز لنا استعارة النموذجين السوفياتي والصيني؟

صحيح أن مرشد الثورة، وهو الرجل الأول في النظام السياسي الحاكم في البلاد، أكد بما لا يدع مجالاً للشك والترديد، أن الرئيس محمد خاتمي ليس غورباتشوف وأن إيران ليست الاتحاد السوفياتي، والذين يعرفون خاتمي عن قرب يعرفون تماماً أنه عندما ينادي بالإصلاح فإنه يقصد إصلاحاً من داخل النظام ومن أجل تجديد حياة النظام وتقوية دعائمه الشعبية والديموقراطية والدينية في إطار مشروعه القاضي بتوليفة الديموقراطية الإسلامية الراشدة. لكن المطلعين على تفاصيل تركيبة تكتل الإصلاح والتغيير العريضة يعرفون أيضاً أن فيها من يحمل أفكاراً ومقولات وطروحات أقل ما يمكن وصفها بأنها تعرض تماسك ووحدة النظام السياسي الإسلامي الحاكم للشك والترديد.

من هنا يبدو التحدي كبيراً أمام جبهة الثاني من خرداد، لتصبح مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالالتفاف حول مشروع الرئيس محمد خاتمي وليس غيره، وهو إذا ما جاز لنا الاستعارة مجدداً مشروع دينغ تسياو بينغ إيران.

لأنه في غير ذلك فإن أميركا وغير أميركا ستكون هذه المرة ليس على الباب فقط، بل ربما تمكنت من اقتحام الدار سلماً أو عنوة، بأدوات ثورة المعلومات أو بأدوات عساكر الفتنة التي لا حد لها ولا حصر.

ثمة من يقول هنا، إن المهم ليس الأشخاص والرموز، بل المهم استمرار الأفكار والمقولات والمشاريع. وهذا صحيح على العموم خصوصاً في ظل «العولمة» التي تقتحم كل الأوطان وكل البيوت بدون استئذان هذه الأيام. لكن علينا أن لا ننسى أيضاً أن هنا إيران مرة أخرى، وأنه لا بد من البحث عن صيغة محلية مرتبطة بالتراث الديني وبالتراث الوطني، لأي مشروع لإصلاح بلادنا، ومشروع الإصلاح الوحيد المضمون والقابل للتطبيق والاستمرارية هو مشروع الرئيس محمد خاتمي العريض الذي يجب أن يتحمل كل القادرين والراغبين للتنفس في أجوائه بعيداً عن أخطار ديكتاتورية الأكثرية البغيضة كما هي أخطار استبداد الأقلية المشؤومة.

١٠

«الأقليات» البرلمانية المتكافئة
و«شموع» الإصلاح المتدرج

بعد صعود تحالف جبهة الثاني من خرداد إلى سدة رئاسة مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) وتقاسم أحزابها للحصص هيئة الرئاسة والسكرتارية بشكل ائتلافي، بدا المسرح العلوي للسلطة السياسية الحاكمة في البلاد أقرب إلى الهدوء والاستقرار بعد فترة من التوتر الشديد شهد خلالها المسرح الوسطي شداً وجذباً شديدين، هذا فيما لا يزال المسرح السفلي يعيش حالة من الحيرة والاضطراب والتشتت لا يعرف أحد متى تعود لتعرض نفسها من جديد على أجواء المسرحين الآخرين.

فإذا كان جماعة المسرح العلوي من أقطاب النظام السياسي قد عقدوا العزم على تسوية محكمة حتى نهاية ولاية الرئيس، بينما وجد أقطاب المسرح الوطني ضالتهم المنشودة في تسوية رئاسة البرلمان الإصلاحية ذات الرئة المحافظة، فإن كوادر وأقطاب المسرح السفلى لا يزالون يعانون من حالة انعدام الوزن التي فرضتها عليهم تداعيات مؤتمر برلين الشهير وما نجم عنه من تغييب قسري للركن الرابع من الديموقراطية والظروف المجحفة التي باتت تضلل الصحافة بشكل عام والصحافة المدنية المستقلة عن تجاذبات السلطة السياسية بشكل خاص.

من جهة أخرى، فإنه ما أن تستقر التركيبة النهائية لمؤسسات برلمان الإصلاحات حتى تبدأ معركة الرئاسة القادمة، المقررة في أيار من العام ٢٠٠١م، وهي المعركة التي بدأت تعتريها بعض الشكوك من احتمال إعاقة محمد خاتمي للترشيح لدورة ثانية إذا ما تفاقمت النزاعات الحدية بين البرلمان ومؤسسات النظام الأساسية الأخرى لدورة ثانية.

فمهما يكن هذا الاحتمال ضعيفاً فإنه سيلعب دوراً مهماً، كما أنه في حال عدم حسمه

مبكراً فإنه سيأخذ حيزاً واسعاً ووقتاً كثيراً من أقطاب المسرح الوطني في المستقبل، الأمر الذي يجعل نصيب مشاريع الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية يتضاءل مرة أخرى لحساب محاججات الخطاب السياسي وسجالات المنازعات الثقافية والفكرية.

في هذه الأثناء فإن اليمين المحافظ الذي اتخذ مكامن آمنة له على جانبي المسرح الوسطي للسلطة السياسية بانتظار نتائج اختبارات برلمان الإصلاحات، فإنه يعمل، حسب تقارير يتم تداولها في بعض أروقة وصالونات العمل السياسي على إعادة «تهذيب» و«تشذيب» وتلميع وجهه لدى أوساط من الرأي العام من الأكثرية الصامتة وغير المنضوية حزبياً في محاولة للدخول في معركة انتخابات الرئاسة المقبلة بخطط جديدة ووجوه ملمعة وخطاب مختلف، الأمر الذي يجعل من احتمال عودته إلى الواجهة من جديد ليس مستبعداً تماماً سواء على مسرح السلطة السياسية «التنفيذي»، أو مسرح البرلمان بعد انقضاء دورة البرلمان السادسة.

إن مجرد وجود احتمال مثل هذه العودة الملمعة والمترافقة مع خطاب «إصلاحي» من شأنه أن يجعل برلمان الإصلاحات الحالي (الذي حمل الراية الإصلاحية نيابة عن الركن الرابع للديمقراطية وإدارة الرئيس محمد خاتمي) أكثر «محافظة».

القارئون الجيدون لخريطة البرلمان السادس يكادون يجمعون على أنه رغم أكثريته الإصلاحية الواضحة إلاّ أنه ميدانياً وعملياً، ولا سيما في المنعطفات الحاسمة سيعمل بمثابة مجموعة أقليات متكافئة إلى حد كبير تحمل كل واحدة منها شمعة أو قنديلاً من قناديل الإصلاح وليس كما كان يتوقع البعض أو يصور البعض الآخر بأن «بروجكتور» الإصلاحات لن يبقي على أحد من المحافظين!

قد يزعج مثل هذا الأمر مرة أخرى الأقليتين الراديكاليتين على جبهتي الإصلاح والمحافظين اللتين ظلتا تعيشان على فتات المعارك «الطاحنة» والتوترات الكبرى والصراعات الحادة على السلطة كما تعيش الطفيليات على فتات الموائد الدسمة. لكن ما يتردد في أوساط الأكثرية على الجانبين لا سيما الأكثرية الإصلاحية التي باتت أكثر ميلاً إلى الاعتدال والوسطية هو ارتياحها إلى المجرى العام الذي بدأت تتخذه الأحداث وسياقات الوقائع وتطور الأمور في البلاد.

غير أن كل هذا لا يمنع ولا يخفي وجود قلق متنام ـ عند الأكثرية الصامتة من أبناء الرأي العام ومن أوساط النخبة المنتمين إلى المثقفين الإسلاميين المستقلين وبعض أرباب الصحافة الإصلاحية المستقلة ـ من احتمال دخول جميع أقطاب المجتمع السياسي القديم والجديد

المحافظ منه والإصلاحي في سبات عميق بسبب طغيان أجواء التسويات فينسنون أولوية الأولويات لدى الناس ألا وهي تأمين أجواء أفضل للعيش الكريم للناس بما يتلاءم مع الاحتياطيات المتنامية لعصر المدينة والمدنية الحديث، الأمر الذي لا تنفع معه سياسة التسويات المؤقتة وأنصاف الحلول ولا سياسة الكمائن السياسية للفرقاء والمتنافسين، بقدر ما يتطلب عزماً وطنياً راسخاً ووحدة إجماع صلبة باتجاه إحداث نقلة نوعية في النظامين الاقتصادي والإداري «المهترئين» والمريضين باعتراف إقرار أقطاب التكتلين الرئيسيين في البلاد.

إن المطلوب وحسب مئات التقارير المدونة ومنذ نحو عقدين من الزمن وحتى اليوم، هو إحداث انقلاب إداري حقيقي وإحداث هزة كبيرة في نظام التوزيع الاقتصادي، وربما الأهم من ذلك أيضاً إحداث تحول جدي في دور إيران التاريخي من مجتمع ودولة اقتصاد البازار الوسيط، إلى مجتمع ودولة اقتصاد الإنتاج الزراعي والصناعي، وهذا يتطلب تعميم القناعة التي تقول بأن إيران لم تكن بصدد الانعزال عن العالم الخارجي عندما قررت الثورة على نظام الشاه البائد، بل هي أرادت إعادة تقويم الدور الإيراني في المعادلة الدولية بناء على أسس سلمية لا تفقدها خصوصيتها فتذوب في الآخر الذي يبحث عن الهيمنة المطلقة، ولا تفقدها حيويتها فتعيش في حجرة البازار الصغيرة المنفصلة عن دورة الاقتصاد العالمي.

بعد عقدين من الزمان أو يزيد آن الأوان على ما يعتقد المتتبعون للحدث السياسي في إيران لأن يحزم أهل الحل والعقد أمرهم ليفتحوا نوافذهم على العالم الخارجي بعقل تنويري ومتجدد وإرادة واضحة واقفين على أرضهم الصلبة وجذورهم الممتدة عميقاً ليستنشقوا النسيم العام بقدر لا يُفسد الرئة ولا يحدث الطوفان. وصمام الأمان في ذلك بإجماع العقلاء بات في خطاب الإصلاح العقلاني المتدرج الذي يمثله في هذه المرحلة الرئيس محمد خاتمي.

١١

عرس الديموقراطية وأقدار الرجال

بعد تعريض شخصيته وسلوكه وسجلّ أعماله وعائلته للهواء الإصلاحي الطلق، بات مطلوباً من زملاء الرئيس السابق ونظرائه، وكبار رجالات القوم الذين ساهموا في صناعة تاريخ العقدين الماضيين من عمر النظام الإسلامي، أن يعرضوا سجلّ أعمالهم و... للهواء الإصلاحي الطلق أيضاً حتى تكتمل الحرية والمساءلة والمحاسبة بالعدل والسوية.

وإذ يشكك الناقدون لرفسنجاني والمجرّحون بشخصه وسلوكياته وسجلّ أعماله، إلى درجة الإساءة وهتك الحرمات عليه، بأنه لم ينصت جيداً لصوت الإصلاح والتغيير القادم من أعماق الشعب، فهم لا يستطيعون الإنكار بأنه الوحيد من بين أقرانه حتى الآن الذي وضع نفسه تحت أشعة شمس الإصلاح الحارقة، غير آبه بنتائج هذا الاختبار. ويسجلون له صبره وأناته وتحمله دور «شماعة أخطاء النظام» ولسان حاله يقول: «من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر». وحده الرئيس محمد خاتمي أظهر نجابةً منقطعة النظير من بين من كانوا ينطقون باسمه عندما أنصف الرجل، بقدر ما كان الموقف يحتمل من القول ولسان حاله يقول: «ولا تبخسوا الناس أشياءهم».

من السهل بمكان أن تبقى في الظل، وتعيش ألف عام دون أن تدهمك الأخطار، أو أن تضطر للتضحية من نفسك ومالك وراحتك. وهذا ما فعله البعض من كبار القوم في اليمين المحافظ، ومن ثم بإمكانه التباهي بعدم ارتكاب الأخطاء!

كما أن من السهل على الإنسان أن يرتكب كافة المخالفات ويتصرّف كما يشتهي ويتذوق، ويصول ويجول باسم الناس والدين والثورة، لكنه يتسلل إلى مواقع الزهد

والعبادة عندما يحين وقت الحساب أو يبدل جلده ويظهر بلباس مستعار، فيرمي الماضي اللعين وأصحابه بكل ألقاب السوء والخذلان، ظناً منه أنه بات في منأى من الحساب والمساءلة! وهذا ما فعله بعض أرباب اليسار بأصنافه المتعددة.

بين أولئك وهؤلاء كان الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني أكثرهم صدقاً مع نفسه وواقعه، دون أن يعني ذلك أنه بريء من مسؤولياته تجاه ما جرى من أخطاء بحق نفسه وأهله والناخبين من مواليه ومعارضيه.

أياً تكن المعاني العميقة التي أفرزتها نتائج فرز الأصوات في انتخابات البرلمان السادس، وهي كثيرة، إلّا أن القدر المتيقن منها هو أن التصويت لصالح رفسنجاني جاء بلورة لتصويت الناخب الإيراني الجديد الذي لا يملك إلّا صورة ضبابية عن قادة هذا النظام من الرعيل الأول، ساهم في ضبابيتها ما صنعته أيادي اليسار واليمين المتعصّب والمتزمّت بحقّ أبناء شعبهم، فتمظهرت بصورة سوداوية قاتمة في شخص من تجرأ على البقاء في مسرح الأضواء.

وهكذا دفع رفسنجاني ثمناً باهظاً هو مجموع ما كان ينبغي أن يتقاسمه الجناحان المتشددان.

اليمين المحافظ نال من اقتداره لسنوات طوال، واليسار الراديكالي تجاوز حريمه باقتدار الشباب الأغرار، فكانت نتائج صناديق الاقتراع الأخيرة مظهر الاختلال.

ورغم ذلك كلّه، ما علينا إلّا أن نستقبل رقصة صناديق الاقتراع بفخر واعتزاز. فعرس الديموقراطية هو ما ظل ينادي به الجميع، ومن بينهم الرئيس رفسنجاني نفسه، قال ذلك قبل أسبوع من انتخابات الرئاسة، وكرر ذلك أثناء الحملة الانتخابية البرلمانية. والشعب لا يخطىء قدره وإن أخطأ تقدير الرجال. والتاريخ مليء بالأمثال. وإذا ضاع حق رجل لدى جيل فإنه سيظل رغم ذلك مُلْك الأجيال.

١٢

عندما يتنفس الإصلاحيون برئة «محافظة»

توقف المراقبون طويلاً عند الحيثيات والظروف التي رافقت انتخاب رئيس البرلمان الجديد آية الله مهدي كروبي.

فما حصل في أروقة البرلمان الإصلاحي في أول جلسة له يُذكّر الجميع بالمثل القائل «راحت السكرة وجاءت الفكرة» وهو بالمناسبة المثل الذي ينطبق أكثر ما ينطبق على جماعة حزب جبهة المشاركة (الحزب الأقوى في تكتل الإصلاح). فقد تبين لهذا الحزب الطموح والطامع باحتكار قيادة الحركة الإصلاحية وتوجيهها على طريقة الأحزاب الماركسية التي كانت تقاد من مقصورة الكرملين، أن الواقع شيء والطموحات والأحلام شيء آخر، وأن تركيبة المجتمع الإيراني وتركيبة السلطة السياسية في إيران يختلفان تماماً عن المجتمعات والبلدان الأخرى، ناهيك عن تناقض الطبيعة البشرية والإنسانية عموماً عن القوالب الماركسية واللينينية الجاهزة التي أريد لها يوماً أن تعمم على بلدان العالم والتي ابتليت فيها مجتمعاتنا لفترة وانتقلت عدواها إلى الحركات والأحزاب الإسلامية ومنها حزب جبهة المشاركة الطري العود والذي يصطدم بالواقع المتشابك والمتداخل والتعددي الألوان اليوم ليكتشف بنفسه الفرق بين الشعارات النابعة من «سكرة» الانتصار والوقائع التي تعبر عن حقائق السنن الكونية.

وعودة إلى ما حصل يوم انتخاب رئيس البرلمان آية الله مهدي كروبي. فطبقاً لأحد أعضاء المجلس المركزي لحزب جبهة المشاركة (ميثم سعيدي) تبين: «أن الحزب لا يملك من النواب المنتظمين في إطار برنامجه سوى ٨٠ نائباً وهم أقلية فاعلة لكنها ليست حاسمة». الأمر الذي يجعل من نجاح هذا الحزب في توجيه مسار البرلمان الجديد كما يحب ويشتهي أمراً

غير ممكن ناهيك عن أنه لن يكون مقبولاً، لا سيما في المنعطفات وفي أثناء مناقشة القضايا الخلافية والجوهرية التي تتداخل فيها الإرادات لا سيما الإرادات القادمة من خارج البرلمان في ظل تركيبة سياسية مثل تركيبة النظام الإيراني الحالي.

وبعيداً عن تقييم الرجلين فإنه يتبين أيضاً من خلال التصريحات من جهة وكذلك من خلال المعرفة السابقة بآية الله كروبي، أن الرجل سيكون الوجه الآخر من الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني المنسحب من تشكيلة البرلمان لأسباب عديدة من بينها على ما يبدو فسح المجال أمام سير عملية الإصلاحات بالمنهج الذي يتوافق ومجموعة صناع القرار الإيراني وبعيداً عن «سكرات» الفتوة الحزبية المتحمسة لأسلوب حرق المراحل.

فإذا كان الرئيس السابق كما سبق أن شبهناه بصاحب القلب المحافظ الذي يريد أن يتنفس برئة إصلاحية، فإن الرئيس الجديد للبرلمان هو صاحب القلب الإصلاحي الذي يريد أن يتنفس برئة محافظة.

هل يعني هذا أن برنامج إصلاحات الرئيس محمد خاتمي سيتعثر من جديد كما تعثر خلال السنوات «العجاف» الثلاث التي مرت عليه؟ سؤال يتردد على لسان الكثيرين المتململين من انتخاب كروبي لرئاسة البرلمان الجديد من جماعة الإصلاح الراديكالي المتطرف وكذلك على لسان العديد من المراقبين، والجواب عليه يبدو مرتبطاً في الغالب بسلوك المتطرفين على جانبي خطوط التماس الملتهبة بين غلاة الإصلاحيين وغلاة المحافظين، ومدى استيعابهم للحقائق الدامغة التي تتكرر يومياً مع إشراقة كل يوم جديد، والتي تدل على أن عقارب الساعة لن تعود إلى الوراء، كما أن ما ينجز بسهولة وبطريقة «الساحر» والذي يفتن العيون والقلوب بسرعة يذهب بسرعة وسهولة أيضاً.

فالتغييرات الاجتماعية وتالياً الإصلاحات الهيكلية والسياسات والبرامج لا تحصل بقرارات وفرمانات «جمهورية» أو غير جمهورية، وإنما تحصل بالتراكمات الحدثية والزمنية والفعل الجماهيري المتناغم مع الفعل النخبوي.

ولما كانت الحريات والديموقراطية الحزبية والسياسية والبرلمانية هي التي ينادي بها الإصلاحيون كشعار مركزي لمجموع خططهم وبرامجهم، فعليهم أن يعرفوا أن الحرية والديموقراطية ليست «سبق سيارات» كما يردد أحد قادة الإصلاحات من المعتدلين، بل هي أشبه بالزجاجة البلورية التي ينبغي نقلها بدقة ولطف وعناية فائقة من يد ليد، أو هي برأي البعض الآخر أشبه بالرياضة الجماعية للعدو (الركض) المسافات الطويلة، حيث تصبح الغاية فيها وصول الجميع إلى نقطة النهاية بصورة جميلة ومنتظمة كما هي حركة

الطيور الهندسية في السماء، لا أن يصل بعض المتسابقين من «النخبة» قبل جمهور المتسابقين متباهياً بقدراته الخاصة، لكنه سرعان ما يكتشف أنه «وحيد» في الميدان.

إن جمهور الرأي العام الإيراني أثبت أنه يتوق للإصلاح بقوة، لكنه غير مستعد في الوقت نفسه لدفع أثمان غالية بسبب أعمال بعض المتهورين.

إنها «سنّة» جماهيرية اعتادت الطبقات الاجتماعية المختلفة أن تلقنها دروساً يومية «للنخبة» في كل الثورات وفي مختلف العصور، وفي ظل كافة الإيديولوجيات، ولكن «النخبة» تأبى إلاّ أن تدفع ثمن «عنجهيتها» و«غرورها» و«تهورها» قبل أن تضطر لتقديم التنازلات، من جيبها قليلاً، ومن جيب الجماهير أكثر بكثير. إنها تجارب التاريخ التي تتكرر باستمرار، لكنها غالباً ما تكون تراجيدية في المرتين الثانية والثالثة، كما يقول أحد كبار المفكرين.

وهذا ما يبدو أن برلمان الإصلاحات الاعتدالي قد توصل إليه تحت ضغط الأمر الواقع وخريطة التحالفات الميدانية التي تتبلور بشكل وسطي وبراغماتي مع كل يوم يمر على حياة البرلمان لتدفع بأكثر الأقطاب راديكالية فيه ليقول في أول خطبة له تحت قبة البرلمان: «لقد دقت ساعة العمل وانتهى زمن صراع الأجنحة» كما ورد على لسان زعيم المكتب السياسي لحزب جبهة المشاركة محمد رضا خاتمي. والوقائع الجديدة تدفع بالرئيس أيضاً لأن يستعير راية سلفه في الحكم الرئيس السابق فيرفع راية «البناء والعمران» بدلاً من راية التنمية السياسية كما ورد في خطاب الرئيس محمد خاتمي في محافظة خراسان أثناء جولة تفقدية له فيها.

١٣

إيران الخاتمية بين المشروعية الدينية والمقبولية الجماهيرية

سواء كنت إصلاحياً أو محافظاً، وزيراً أو عالماً دينياً، نائباً أو قاضياً، كادراً متقدماً في مؤسسات المجتمع المدني الحديثة أو وجيهاً من وجهاء البازار والمجتمع الأهلي التقليدي، فإن السؤال الأساسي والملحّ الذي بات على الجميع في إيران أن يردوا عليه، ويجدوا الجواب المناسب له هو: ما هو مستقبل هوية المجتمع الإيراني وتالياً شكل الدولة والحكم في إيران في عصر الألفية الثالثة؟ وإذا جاز لنا أن ندخل بتفصيل أكثر وتصوير أكثر شفافية للسؤال نقول: المطلوب تقديم إجابة مقنعة وشافية للسؤال الذي يتردد منذ مدة على لسان العديد من الدوائر الاجتماعية في البلاد وهو: ما مدى قدرة نظام الحكم الديني على مواجهة تحديات العصر وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات اليومية ذات الصبغة الحداثية؟ أو بتعبير آخر أكثر وضوحاً: ما مدى قدرة «المشروعية الدينية» التي يقوم عليها النظام السياسي الراهن على خلق مصالحة مع تحديات «المقبولية الجماهيرية» المتزايدة مع كل يوم جديد يمر على عهد الإصلاح الخاتمي العتيد؟

ويزداد الإلحاح على هذا السؤال وطلب الإجابة عليه بعد تسلم الإصلاحيين سدة رئاسة البرلمان وأكثريته الساحقة ووصول حالة الاستقطاب الحزبي و«الكتلوي» و«المؤسساتي» بين تكتلي الإصلاح والتغيير والمحافظين التقليديين إلى درجة عالية من تكافؤ الفرص على مسرح السلطة السياسية العلوي.

فالاقتصاد وهو الهم الأكثر إلحاحاً في حياة الرأي العام الإصلاحي والمحافظ، والثقافة والفكر، وهما الهمّ الأكثر إلحاحاً لكوادر الكتلتين السياسيتين الرئيسيتين في البلاد، والفعل السياسي الخارجي وهو الهم الذي سيصبح من الآن فصاعداً الهم الأكثر إلحاحاً لرجال

الدولة من الكتلتين، تبدو ثلاثتها من الملفات الساخنة التي تتقاذفها السجالات الحادة للفريقين في ظل انفتاح التفسيرات والقراءات المختلفة عموماً والمتضادة أحياناً، لكنها غير المتصالحة دوماً، بانتظار حسم القراءة النهائية لأقطاب النظام لإشكالية معادلة المشروعية الدينية والمقبولية الجماهيرية.

ثمة من يقول في هذا السياق إن أرباب النظام السياسي الحاكم ربما يكونون قد دخلوا في مخاطرة كبيرة أصلاً عند قبولهم بفكرة «إصلاح» نظام الحكم الديني من خلال قبول تحدي صناديق الاقتراع. ذلك لأن معادلة صناديق الاقتراع، وبتعبير آخر النظام البرلماني الديموقراطي الغربي، ما هي في الحقيقة سوى ذلك النظام الواضح البدايات والآليات الذي غالباً ما يؤدي إلى نتائج مجهولة، في حين أن نظام الحكم الديني لا يقول بمخاطر المجهول وهو القائل بوجود وأهمية الهدف الغائي المرسوم والمحدد سلفاً لسعادة البشرية.

فيما يزعم الإصلاحيون أن نظام الحكم الديني لا يمكن له النجاح والاستمرار إلاّ بتقديم قراءة متصالحة بينه وبين نظام الحكم الديموقراطي الغربي المستند إلى ترمومتر المقبولية الجماهيرية.

ميدانياً سيعني هذا الكلام من الآن فصاعداً أن الناس برأيهم العام الإصلاحي والمحافظ ينتظرون حلولاً جذرية للقضايا المعيشية والحياتية من أرباب الحكم في البلاد بعد أن سقطت «المبررات» التي اعتادت الكتل السياسية أن تقدمها للرأي العام والتي غالباً ما كانت تتحدث عن غياب الانسجام بين مقومات المشروعية الدينية ومقومات المقبولية الجماهيرية.

بتعبير أكثر تفصيلاً، فإن الناخب الإيراني وهو صاحب الهم الرئيسي في كافة الملفات الحساسة والملحة الآنفة الذكر لن يغفر من الآن فصاعداً لأحد أي كان، بمن فيهم المجموعات الإصلاحية، إذا لم تقدم حلولاً واقعية للمشكلات اليومية للناس، بعد أن أصبح البرلمان منسجماً مع الحكومة والرئاسة، ومدعوماً من رأس الهرم الديني والسياسي في البلاد، طبقاً لأقوال رئيس جبهة الإصلاح السيد محمد خاتمي ورئيس تكتل الإصلاحيين في البرلمان الشيخ مهدي كروبي.

إن هذا يعني في ما يعني، أن أي فشل محتمل للإصلاحيين في تحقيق تطلعات الناس أو تراجع الآمال المعلقة عليهم من خلال الاحتكام لصناديق الاقتراع في ظل نظام الحكم الديني سينعكس هذه المرة بصورة مباشرة على مدى قدرة الحكم الديني، على تلبية حاجات الجماهير وطموحاتهم في تسلق درجات التقدم والتنمية، وهو ما أشرنا إليه آنفاً

بشكل مجازي تحت عنوان «مستقبل هوية المجتمع وشكل الدولة في إيران».

ثمة من يزعم أن هناك تخبطاً في الإدارة الخاتمية العتيدة في تعاملها مع ملفات الناس الأساسية، ويتهمها بالاكتفاء بمجموعة من الأدبيات السياسية الجميلة التي لا تمتلك الاحتياطي اللازم لها في جعبة نظام الحكم الديني، فيما يقول آخرون إن مقاومة حفنة مقتدرة من أرباب القراءة المتصادمة للمشروعية الدينية للحكم مع المقبولية الجماهيرية لإصلاحات الرئيس محمد خاتمي هي السبب وراء معاناة البلاد الحالية وتالياً وراء أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع الإيراني.

أياً تكن صحة ادعاءات الجانبين، فإن الوضع الجديد في البلاد الناشىء بعد اجتياح الإصلاحيين للبرلمان وظهورهم بمثابة «المنقذ» و«المخلص» الكبير للأوضاع، لن يجعل ردة فعل الجماهير المستقبلية مساوية أو مشابهة لما كانت عليه من قبل. فالمحاسبة والمساءلة هذه المرة ستكون قاسية وصعبة ولن تبقى سطحية أو متساهلة مع أحد.

ويجمع المحللون السياسيون المتتبعون للحدث الإيراني الكبير بدلالاته الدينية والجماهيرية على أن ما بات مطلوباً هذه المرة من أرباب الدولة والسياسة والدين هو البحث عن صيغة عصرية متصالحة بين المشروعية الدينية والمقبولية الجماهيرية قبل فوات الأوان.

١٤

خاتمي ..
الرئيس المرشح على حد السيف

عندما قرر السيد محمد خاتمي المستقيل من وزارة الثقافة تحت ضغط قوى اليمين التقليدي المحافظ الخروج من عزلته واعتكافه في المكتبة الوطنية في ربيع العام ١٩٩٧، والقبول بترشيح نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية (تحت ضغط وإلحاح قوى اليسار الراديكالي وتعهد قوى اليمين العصري المتحررة حديثاً من وطأة احتكار اليمين التقليدي لسلطة القرار) ذهب إلى مرشد الثورة آية الله علي خامنئي يستأذنه الترشيح ويقول له ما مضمونه أن محور برنامجه الانتخابي وأساس مشروعه لإدارة البلاد فيما لو نجح في الانتخابات سيكون:

«العمل بالقانون فقط وفي إطار القانون الأساسي قبل أي شيء آخر».

ويضيف القول:

«إن ذلك إن كان فيه أي إزعاج أو يسبب أي خبط في البلاد قل لي منذ الآن لأتراجع عن مثل هذا الترشيح».

لكن خامنئي، الضليع بتجاعيد وتضاريس الوضع السياسي العام في البلاد وتشكيلات مطبخ صناعة القرار المتشابكة والمعقدة، ليس فقط لم يثن الرجل عن الترشيح وقتئذٍ بل قال له ما مضمونه أيضاً حسب المصادر المتواترة:

«إنني موافق على ترشيحك في هذا الإطار لكن عليك أن تعلم أيضاً بأنني سأستخدم الكثير من صلاحياتي القانونية التي لم أستخدمها كاملة حتى الآن».

بعد ذلك، وبعدما أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية السابعة عن الفوز الشعبي الساحق للرئيس محمد خاتمي، وفي ظل ذلك الصعود الكاريزماتي لمرشح القانون وصناديق

الاقتراع، حرص خامنئي أثناء تنفيذه لأمر الانتخابات كما هو متبع حسب قواعد الدستور أن يذكر الرئيس الجديد بما سبق أن قاله له في جلسة الاستئذان للترشيح، وبحضور سلفه الذي كان يستعد لتوديع الرئاسة، فقال جملته الشهيرة: «لن يكون أحد بالنسبة لي مثل هاشمي رفسنجاني».

ما حصل في أروقة البرلمان السادس من مواجهة أو تحدٍ أو لغط أو فوضى أو عراك، وتالياً خلط للأوراق فريد من نوعه في صفوف القوى والتيارات السياسية في البلاد، أثناء قراءة رسالة المرشد بخصوص ضرورة إخراج مشروع قانون تعديل قانون الصحافة من دائرة المناقشات البرلمانية، وما ترتب على ذلك من بلبلة ولغط قانوني انقسمت بسببه ليس فقط جبهة الثاني من خرداد على نفسها، بل النائب الإصلاحي على ظله كما حصل مع العديد منهم وأبرزهم النائب الغريب الأطوار أحمد بور نجاتي رئيس لجنة الشؤون الثقافية في البرلمان. كل ذلك مرده حسب قراءة بعض المحللين السياسيين إلى عدم وجود قراءة واحدة ومنسجمة من جانب الإصلاحيين لمفهوم الدستور لا سيما فيما يتعلق بمقولة ولاية الفقيه وصلاحياته.

طبعاً إذا ما تجاوزنا ما يردده بعض «الخبثاء» من المحللين السياسيين والمراقبين عموماً بأن الإصلاحيين لا يجهرون بحقيقة ما يؤمنون به. وأنهم يبطنون غير ما يظهرون أو أنهم يعرفون وينكرون، نقول إن المشكلة التي أوقعت البرلمان السادس في حيص بيص والتي يعتقد أنها ستؤثر كثيراً على مستقبل عمل برلمان الإصلاحات ودوره في مناصرة الرئيس الإصلاحي الذي يستعد لمنازلة جديدة هي في الواقع عدم استيعاب العبارتين الشهيرتين الواردتين على لسان المرشد أثناء الاستئذان الأول وأثناء تنفيذ أمر الانتخابات الرئاسية التي أفرزت مرشح القانون والدستور.

لقد كان رئيس البرلمان الإصلاحي مهدي كروبي الذي وصفناه لدى تسلمه هذا المنصب بصاحب القلب الإصلاحي الذي يتنفس برئة محافظة، والذي يبدو أنه الوحيد الذي استوعب الدرس جيداً، واضحاً وصريحاً وشفافاً للغاية مع جماعته ومع الرأي العام عندما قال لهم:

> «إن العمل بالقانون والدستور كان يتطلب منكم تقبل الرسالة والخضوع لأوامرها الإرشادية الحكومية باعتبارها حقاً قانونياً مدوناً في الدستور يحق للمرشد استخدام صلاحيته في هذا السياق وغيره طالما وجد ذلك ضرورياً تماماً كما كان يفعل سلفه المؤسس الإمام الخميني. فأين تذهبون!؟».

وليس صحيحاً التحجج هنا بأن الإمام الخميني لم يستخدم مثل هذه الصلاحية إلاّ بسبب

حالة الحرب التي كانت تطبع البلاد بطابعها، وفي مرات نادرة، بل إن الشواهد والأدلة وتقارير المطلعين تفيد بما لا يقبل الترديد بأنه استخدم مثل هذه الصلاحية في أكثر من مناسبة بل وعشرات المرات سلباً أو إيجاباً وفي مختلف الملفات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية. لا بل إنه أوضح بما لا يقبل التأويل في رسالته الشهيرة لآية الله علي خامنئي عندما كان رئيساً للجمهورية بأن ولاية الفقيه تعني فيما تعني بأن «المصلحة الحكومية» قد تتطلب تعطيل أحد الأركان أو الفرائض الدينية. بل إنه استخدم مثل هذه الصلاحية في وقف العمل بفريضة الحج للمواطنين لعدة سنوات دفاعاً عن المصلحة العليا.

المشكلة كل المشكلة برأي المحللين السياسيين من جماعة الإصلاح الواقعي هي في عقلية الطفولية اليسارية التي تهيمن على بعض أقطاب اليسار الديني الراديكالي الذي يحتفظ بذاكرة ضعيفة أو ملتبسة ومتقطعة للتاريخ والحريص أشد الحرص على التميّز بسلوكية حرق المراحل أثناء معالجته لكل قضية، والنظر إلى كل ما يجري حوله من تحولات غير مؤاتية بعين المؤامرة ومنطق الانقلابات نافياً حيوية التحولات الاجتماعية وحركيتها السيالة وتأثيرات ذلك على عملية صناعة القرار في بلد عالم ثالثي محافظ ومجتمع متدين اعتدالي مثل إيران، لايزال الفرد فيه بمن فيهم أقطاب اليسار الديني الراديكالي ينتظر ظهور الحجة صاحب العصر والزمان الإمام المهدي عليه السلام (الإمام الثاني عشر لدى الشيعة) لإنقاذ العالم من طغيان الظلم وتطبيق العدالة.

لا أحد من العقلاء يستطيع غمط حق الفرد المواطن أو النائب من التصريح برأيه والتعبير عنه، حتى لو كان مختلفاً مع ولي أمر المسلمين. وإن تذكير أولياء الأمور بواجباتهم ووظائفهم يعد من حقوق الناس التي ينبغي صيانتها والدفاع عنها حتى النهاية مهما كلف الثمن. لكن الإنكار على الحاكم استخدام حقه القانوني المدوّن في الدستور في عهد رئيس تعاهد مع الرجل الأول في البلاد بأن يكون محور برامجه العمل بالدستور، سلوكية قد تكلف رئيس الجمهورية المنتخب ومشروعه الإصلاحي كله.

فالمادة ٥٧ من الدستور واضحة لا لبس فيها حيث تقول بالحرف الواحد:

«إن القوى التشريعية والتنفيذية والقضائية تعمل تحت أمر الولاية المطلقة وإمامة الأمة...».

والمادة العاشرة بعد المائة تقول أيضاً وبوضوح:

«إنّ تعيين السياسات الكلية للنظام.. هو من صلاحيات المرشد بعد التشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام».

وفي بند آخر من المادة:

«إنّ معضلات النظام التي لا تجد سبيلاً لها من الطرق العادية سيكون عن طريق مجلس تشخيص مصلحة النظام».

إن من يؤمن بغير هذا كما يقول أحد أقطاب المحافظين الذي يميل إلى برنامج إصلاحات الرئيس خاتمي، عليه أن يطالب صراحة بتعديل الدستور لا أن ينكر على المرشد حقه في استخدام صلاحياته التي يقر له بها الدستور صراحة.

وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه تكتل الإصلاح والتغيير بعد «الخبطة البرلمانية» التي عاشتها إيران على هامش مناقشات مستقبل الركن الرابع للديموقراطية كما يقول أحد المحللين السياسيين من جماعة المجتمع المدني الإسلامي الحديث.

لقد كان رئيس البرلمان مهدي كروبي واضحاً عندما قال لحلفائه من الإصلاحيين الراديكاليين:

«هذه هي ولاية الفقيه المطلقة التي وقعتهم على الالتزام بها».

لكنهم لم يكونوا صريحين معه بالمقابل ولا مع جمهور الرأي العام الذي انتخبهم، وظلوا يتأرجحون بين أحاديث الدوائر الحزبية المغلقة ودهاليز السياسة الماكيافيلية من جهة وبين مناقشات الجلسات غير العلنية للبرلمان ومتطلبات الجلسات العلنية منه. في حين أن العارفين ببواطن الأمور يعرفون أنهم يتبعون منظرهم الرئيسي سعيد حجاريان الذي يقول ما يلي:

«إن قائد النظام.. يتم انتخابه وعزله من جانب الشعب. إنه مخلوق الدستور (خلافاً للقائد المؤسس الذي هو بمثابة خالق القانون) ولذلك فهو لا يحق له ممارسة التشريع فوق هذا القانون.. وإن رأي جمهور المسلمين هو صاحب المشروعية التي تبلور الإرادة الإلهية وإنه ببيعته مع القائد من خلال الانتخابات بالواسطة (أي انتخاب مجلس الخبراء الذي ينتخب بدوره القائد) إنما ينقل هذه المشروعية منه إلى القائد..»

كما ورد في كتابه الشهير المعنون «بالجمهورية».

بعد مضي عام كامل على أحداث الحي الجامعي الشهيرة والاضطرابات الطلابية التي رافقتها في صيف العام ١٩٩٩، تعود اليوم قضية الخلاف والاختلاف الأساسية التي هزت طهران لمدة ستة أيام آنذاك لتطل برأسها من جديد ولكن عبر أروقة برلمان الإصلاحات هذه المرة.

أن تكون مع هذا الدستور الذي يقول بهذه الصلاحيات للولي الفقيه أو مرشد الثورة والنظام، أو أن يكون لك رأي آخر فيه فتقرأه بقراءة أخرى فما عليك عندها على ما يبدو سوى أن تطالب بتغيير الدستور بدلاً من الاصطدام بعقبات كثيرة لا تحصى وقد لا تحمد

عقباها على الجميع، هذا هو السؤال والتحدي الواقعي ليس فقط أمام اليسار الديني الراديكالي على الظاهر، بل وأمام تكتل الإصلاح والتغيير وفي مقدمته الرئيس محمد خاتمي الذي يستعد لمنازلة جديدة على رئاسة ثانية ستكون بالنسبة له ولجماعته بنظر العديد من المراقبين أي الطريقين اختار كالمشي على حد السيف.

١٥

«مانديلا» إيران..
«كش ملك» للمحافظين

قطع الرئيس محمد خاتمي الشك باليقين بخصوص معركة الرئاسة المقبلة عندما أعلن من على منبر الجامعة عن محمد عزمه على المشاركة في انتخابات الرئاسة الثامنة. وبذلك أنهى الرئيس الإصلاحي الجدل الذي ظل قائماً خلال الأشهر الماضية حول مدى جدّيته في المضي على طريق الإصلاحات المعلنة منذ أجواء الرئاسة السابعة.

ومع إعلان خاتمي عن ترشيحه الجدي والفعّال كما جاء في خطابه الجماهيري الذي ارتأى أن يكون وسط حشود الطلبة والجامعيين الصابرين والمثابرين على السنوات العجاف الأربع لولايته الأولى. تكون المعركة الرئاسية التي فتحها اليمين المحافظ مبكراً بهدف النيل من معنوية رمز الإصلاح الأول والإصلاحيين قد حسمت لصالح رجل الشارع من الجيل الثالث للثورة الطامح بالمشاركة الفعّالة في صناعة القرار وصياغته بأداء جديد ونكهة متجددة تجمع كل التقارير القادمة من قاع المجتمع بأن جيل الثورة الأول والثاني بمن فيهم الرئيس محمد خاتمي سيكون مضطراً لمواكبته إذا ما أراد البقاء على حصة له في صناعة المستقبل الواعد لإيران.

وحدهم الذين لا يملكون رهافة الحس والسمع المطلوبة، وهم الأقلية النادرة بين صفوف الشعب كما بين صفوف النخب الحية، سيجدون أنفسهم قد خسروا المعركة بشكل نهائي مع الإعلان الواضح والصريح للرئيس الإصلاحي محمد خاتمي:

«بأن على النظام تقع مهمة القيام بالإصلاحات كما يرتئيها جمهور الرأي العام. وإذا لم يتحقق هذا الأمر فإن بداية القطيعة والإنفصام بين الحكومة والشعب قد وقعت، الأمر الذي

من شأنه أن يفضي إلى الانفجار الذي سبق أن حذّرنا منه».

وإذا لم يصدق هؤلاء أو أصروا على عدم سماع صوت الشعب المطالب بالإصلاحات يقول خاتمي:

«وكل من يفكر أو يتصور رأياً آخر نقول له بأن ميدان الاختبار والحكم سيكون ملك الشعب».

الحقيقة أن المحللين السياسيين والمراقبين توقفوا طويلاً عند معالم الطريق الجديد في ظل المعركة الانتخابية الجديدة التي فتحت على مصاريعها في أبرز عناوينها المعلنة كما جاءت في خطاب الرئيس الإصلاحي وهي:

أولاً: إن الإصلاحات المطلوبة والتي ينوي الرئيس محمد خاتمي وأنصاره الاستمرار بها في ظل دورة رئاسية ثانية هي نفسها الإصلاحات التي صوتت لها أكثرية ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧.

ثانياً: إن السلطات الثلاث، التنفيذية والقضائية والتشريعية تابعة لإرادة الشعب وإن هذا الإطار له مشروعيته الشرعية والقانونية.

ثالثاً: إن الإطار الوحيد الذي تتحاكم عنده الرؤى والأفكار والمشاريع والبرامج والأحزاب ومؤسسات النظام ورموزها هو إطار القانون الأساسي ـ الدستور ـ والنظام العام والذي لا تقف تحته ولا فوقه بقادر على حماية المسيرة أو تنظيم أمورها.

رابعاً: إن الإدارة الحاكمة منبثقة من اختيار الناس لها وبالتالي فإن من حق الناس أن تسألها وتستجوبها دوماً.

خامساً: إن الإصلاحات المعروضة من قبل التيار الإصلاحي والمطلوبة من قبل الناس هي الإصلاحات المناهضة للديكتاتورية بكل أشكالها سواء كانت ديكتاتورية الفرد أو الأقلية أو الأكثرية.

سادساً: إن حرية النقد وحرية المعارضة يجب أن تبقى متاحة ومتوافرة للجميع لأن من صلب مشروع أي إصلاحات أن تبقى آفاق النقد وحرية التعبير عن الآخر مفتوحة على الدوام.

وإلى جانب ما تقدم من علامات هامة طرحها الرئيس في إطار معركته الانتخابية المقبلة، فإن خاتمي حرص على التأصيل لمعركته الماضية مع معارضيه لا سيما عتاة اليمين الراديكالي الذين سبق لهم أن وصفوه بأبشع الأوصاف عشية انتخابات الرئاسة الماضية عندما رسم الخط الفاصل بينه وبينهم بالقول:

«لا يمكننا الحديث عن الإصلاحات اليوم وكأنها حديث أو مشروع بكر، فقد حصلت منافسة حقيقية هي الأكثر جدية طوال العقدين الماضيين في الانتخابات السابقة قال فيها المعارضون لمرشح الإصلاحات بأن فلاناً إذا ما نجح فإن الأمن والسلام والثورة ستصبح كلها في مهب الريح ومع ذلك فإن الناس اختارت من اختارته، وبالتالي فإن من يتحدث عن الإصلاحات اليوم أو ينوي مواكبتها عليه أن يفكر بالإصلاحات والمشروع الإصلاحي الذي صوتت له الأكثرية. دون أن يعني ذلك قمع الأقلية. لكنه دون أن يعني في الوقت نفسه اختيار مشروع الأقلية الناقدة مشروعاً للتطبيق!».

وهنا يأتي الكلام الفصل في خطاب الرئيس، والذي يقرأه المحللون السياسيون المطلعون على طبيعة التخطيط الإصلاحي الحالي المنعوت بـ «الخاتمية» مجازاً، إذ يفهم من كل ما تقدم بأن خاتمي بصدد الإعداد لمشروعه الإصلاحي المكتمل أو «المكمل» كما سماه هو والذي تدور رحاه على مقولة «الولاية الدستورية» أي خضوع الجميع دون استثناء لما هو مدّون في الدستور من حقوق وواجبات للنظام كما للناس «إذ إنه من غير المعقول أن نعلن قبولنا للقانون الأساسي ولكن بالمقابل نرفض قبولنا للحقوق الأساسية المدوّنة لأفراد المجتمع في هذا القانون» كما ورد في خطاب الترشيح.

وحدها الأيام والأشهر القادمة قادرة على رسم شعاع المعركة الرئاسية القادمة التي فتحت مبكراً من جانب اليمين المحافظ أولاً من خلال تشبيهه بمانديلا ومن ثم التأثير على مشروعه الإصلاحي من خلال وضع الشروط التعجيزية عليه ثانياً، فيما يأتي الإصرار والحزم الرئاسي اليوم لينقلها إلى آفاق أكثر رحابة لكنها مليئة بالتحديات الأكثر جدلاً أيضاً.

وما يجعل المعركة أكثر تحدياً وربما أكثر «ضراوة» إذا جاز التعبير هو قول الرئيس خاتمي بأنه سيمضي بالإصلاحات «قائماً حتى النفس الأخير» لأنه عند عهده مع الله والشعب بهذا الخصوص.

ثمة من كان يعتقد من المحافظين أن خاتمي لن يحصل على نسبة عالية من الأصوات إذا ما دخل المعركة من جديد، وثمة من كان يعتقد منهم أن بإمكان مرشح قوي من المحافظين يعتمد التعبئة الاقتصادية بجمهور الرأي العام أن ينافس الرئيس خاتمي جدياً في ظل صعوبة الأوضاع الاقتصادية العامة للناس. والرأيان يستندان إلى التشبث الحاصل في صفوف الإصلاحيين بنتيجة الأخطاء «الطفولية» للبعض منهم وقساوة حركة اليمين الراديكالي ضدهم، لكن تصميم الرئيس الإصلاحي الإعلان مبكراً عن ترشيحه ومفاتحة اليمين بمشروعه «التحدي» ووعده للرأي العام «بكشف حساب» قريباً بخصوص ما قدمته حكومته وما لم تقدمه والأسباب التي دفعت عدم التمكن من الوفاء بالعهد أحياناً واحتمال

كشفه عن ممارسات البعض من اليمين التي وصفها «بعدم الإنصاف» أو بالأحرى خطة «وضع العصي في الدواليب». كل ذلك سيجعل اليمين يعيش حالة من الدفاع السلبي التي قد تدفعه لارتكاب «حماقات» جديدة من شأنها أن تلهب المعركة الانتخابية أكثر. بانتظار تلك الأيام يمكن القول إن إعلان خاتمي الصريح والحازم عن نيته للترشيح «مقاوماً» حتى النفس الأخير يمكن وصفه بأنه بمثابة «كش ملك» للمحافظين.

المحافظون في «بيت الإصلاح» والإصلاحيون في «بيت التأهيل»

عندما يعلن صراحة وعلى لسان الرجل الأول في النظام بأن الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي ليس غورباتشوف وأن إيران ليست الاتحاد السوفياتي فإن ذلك يعني انتهاء مرحلة من النزاع السياسي بين المحافظين والإصلاحيين لصالح الطرف الثاني بامتياز، وبدء مرحلة جديدة لم تحدد معالمها النهائية بعد.

فالقول الآنف الذكر يعني فيما يعني ما يلي:

أولاً: إن المحافظين الذين دخلوا معركة شرسة ضد الرمز الأول للإصلاحيين منذ بدء معركة التحدي الرئاسية في ربيع العام ١٩٩٧م تحت شعار مركزي مفاده الوقوف بوجه غورباتشوف إيران، عليهم أن يسلّموا نهائياً بخسارة تلك المعركة تماماً.

ثانياً: على المحافظين أن يقروا بما لا يقبل الشك والتردد بأن الإصلاح بات ضرورة ملحة وحاجة ماسة تبدأ قبل كل شيء من إصلاح فهمهم وقراءتهم للدين وللشريعة وبالتالي القبول بمبدأ ضرورة تحديد الفكر الديني وإصلاحه.

ثالثاً: على المحافظين أيضاً أن يقروا ويذعنوا بمشروعية القراءة التي يقدمها الرئيس محمد خاتمي عن الدين، باعتبارها واحدة من بين القراءات المتعددة الموجودة بين علماء الدين والمفكرين والمثقفين الإسلاميين وإلاّ فإنهم يشكّكون بقول المرشد الذي أوضح بما لا يقبل التأويل والتفسير بأن خاتمي مخلص لدينه ولثورته وأنه من أبناء النظام الإسلامي وتلامذته والعاملين بإخلاص على ترسيخه.

رابعاً: إن بإمكان الإصلاحيين الدخول بالمعركة السياسية الجديدة والتي فتحها المحافظون

مبكراً حول انتخابات الرئاسة المقبلة رافعين صور الرئيس محمد خاتمي على رؤوس الأشهاد باعتباره رجل الإصلاح الذي لا ينوي تفكيك الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولا تعريض المقدسات والدين وقيم الثورة إلى الخطر كما حاول العديد من دوائر المحافظين الترويج له على امتداد السنوات الماضية دون جدوى.

وحدهم الراديكاليون من كلا الجانبين والتعبير الرائج «الملكيون أكثر من الملك» هم الذين خسروا لعبة التكفير والتفسيق ومحاولة إقصاء الآخر وإدخال البلاد في دوامة العنف الأعمى والتلويح بأخطار الاستبداد بالرأي، سواء عن طريق إشاعة ثقافة الفاشية الدينية الأقلاّوي أو ثقافة الأكثرية الإستبدادي.

ماذا يعني هذا ميدانياً من الآن وحتى إطلاق صفارة البدء الرسمي بمعركة الرئاسة المقررة في ربيع العام الميلادي المقبل؟

إنه يعي باختصار شديد ما يلي:

أولاً: إن الرئيس محمد خاتمي مرشح الإصلاحيين لدورة ثانية بامتياز ما لم يغير هو شخصياً رأيه لأي سبب كان، وهذا مستبعد حتى الآن، وهو أمر إذا ما حصل غير محبب وغير مقبول كثيراً.

ثانياً: إن المحافظين لا يملكون إلاّ الإقرار بأن الرئيس المقبل لن يكون إلاّ إصلاحياً أياً كان اسمه أو رسمه وما عليهم سوى أن يرتبوا أمورهم على قاعدة الدخول في معارك مساومات وتسويات مع جبهة الإصلاحيين.

من هنا فقد كانت المحاولة الأولى للمحافظين كما جاء على لسان أحد منظريهم إثناء الرئيس محمد خاتمي عن الترشيح لدورة ثانية بحجة الاحتفاظ «بالمحبة الدائمة بدلاً من السلطة الزائلة أو المؤقتة» تشبيهاً له بالزعيم الأفريقي الشهير نيلسون مانديلا، ليس في محاولة لكسب رهان المعركة الرئاسية، بل فقط، وفقط، في محاولة لتلطيف أجواء المعركة والإتيان بإصلاحي آخر ربما يكون أقل ضغطاً على دوائر المحافظين المتراجعة في المحبوبية والمقبولية الجماهيرية.

ولما واجههم الإصلاحيون من حواريّي الرئيس مبكرين «بأنه ليس هناك من سبب وجيه يمنع الرئيس خاتمي من الترشيح ثانية» فقد بدلوا خطتهم مطالبين هذه المرة «بتلطيف» الرئيس نفسه عارضين عليه مجموعة من «الشروط» للتعاون والإئتلاف ليس أقلها «إبعاد الحواريين» عن مطبخ صناعة القرار الرئاسي المباشر بالإضافة إلى إجراء تعديلات واسعة في الإدارة والأولويات.

في ظل هذا المشهد الذي عرضنا له يبدو أن ماراتون الإصلاح الذي بدأ بقبول تحدي معركة الرئاسة الأولى ونجح باجتياح أكثرية مقاعد البرلمان ويستعد مبكراً لمعركة رئاسة ثانية قد حقق نجاحاً مهماً لا يستهان به وهو الاعتراف والإقرار بمشروعيته الدينية والسياسية.

غير أن المرحلة المقبلة تتطلب طبقاً لقراءة محللين سياسيين مطلعين على تجاعيد وتضاريس المجتمع الديني الإيراني، أن يثبت الإصلاحيون جدارتهم في إثبات أن إيران ليست الاتحاد السوفياتي بعد أن كسبوا معركة أن خاتمي ليس غورباتشوف.

فإذا كان صحيحاً القول بأن نسخ نجاح الثورات لا يمكن تعميمها، وهكذا كانت الثورة الإسلامية الإيرانية التي لم تشبه إلاّ نفسها، فإن نسخ العدوان عليها أو محاولات إسقاطها أو جرّها إلى معارك الخروج عن السكة التي خصصها أهلها لها لا يمكن إسقاطها من بلد على بلد. وبالتالي فإن المعركة قد تأخذ أشكالاً مختلفة تماماً ينبغي التنبه لها مبكراً.

فالتحدي المقبل للإصلاحيين بعدما أصبح الجميع من دعاة الإصلاح ويرفعون رايته لن يكون بعد اليوم في إثبات مشروعيتهم الدينية والسياسية وحقهم في الدفاع عن أهليتهم في المشاركة في صناعة القرار، بل هذه المرة في منع صعود أي نسخة أهلية من نسخ «يلتسين» الاتحاد السوفياتي السابق.

وهذا يتطلب كفاحاً مريراً وجهداً دؤوباً لإثبات كفاءتهم في قيادة سفينة الإصلاح وإيصالها إلى برّ الأمان بعيداً عن كل أشكال الإستكانة أو الاستفزاز.

المطلوب بعبارة أخرى إعادة تقييم الأداء والخطاب الإعلامي والسياسي والدخول بجد وعناية إلى ملفات التحدي الأهلية التي قد تبدأ بالاقتصاد ومعيشة الناس اليومية ولا تنتهي عند هوية الناس وروحهم الوطنية والدينية التي باتت في أمسّ الحاجة إلى الجلاء وإعادة النشاط إليها بعد كل تلك السنوات العجاف المليئة بالكر والفر مع أرباب السياسة وأهلها وأنديتها من المحافظين والإصلاحيين.

فليس كافياً من الآن فصاعداً أن تحافظ على كادرك الحزبي ومجموعاتك من الرأي العام بقدر ما هو مطلوب منك أن تنجح في محاورة الآخر وتجذبه إلى الامتناع عن محاربتك بأسلوب إقصائي وزجّ كوادرك بالسجون وجرجرتك للمحاكم وإبقاء شعله التوتر السياسي قائمة على طول الخط لأن ذلك قد يصلح لفترة زمنية محددة لإفشال مشروع ما أو كسب رهان معركة ما، لكنه لن يصلح لبناء بلد وإعادة إعماره، والأهم من ذلك منع تكرار تجربة الاتحاد السوفياني على الطريقة الإيرانية.

ثمة من يود مصارحة الإصلاحيين أكثر فيقول لهم إن عليكم من الآن فصاعداً لا سيما في

مرحلة الرئاسة المقبلة أن «تقلعوا» عن زج الرئاسة في معارك حزبية وفئوية ضيقة، وأن تتركوا الرئيس وإدارته يخوضون معركة التنمية الشاملة مع كل الإيرانيين قولاً وفعلاً خاصة بعد أن أصبح الجميع ينادي بالإصلاح، وأخيراً وليس آخراً ربما آن الأوان لأن يدرك بعض دوائر الإصلاح بأن فكرة «الحزب الحاكم» قد أكل الدهر عليها وشرب في الغرب كما في الشرق. وإنها كانت السبب الرئيسي في انهيار الاتحاد السوفياتي السابق.

إن ماراتون الإصلاح وقطار التنمية الشامل ينتظر إعادة «تزييت وتشحيم» للنفوس ولمسلكيات الأفكار والمزاج العام وليس للأفراد والحواريين فقط كما يظن المحافظون الباحثون عن «تسويات» و«صفقات» تؤهلهم ركوب هذا القطار فحسب.

العارفون بأخلاقيات الشعب الإيراني المعتدلة والطويلة البال يؤكدون بأن هذا الشعب العريق في دعواته للإصلاح المستمر، سوف لن يغفر لأحد تفويته الفرصة على خدمة قضاياه العادلة والمشروعة أياً كان وأياً كانت تبريراته فهو ماضٍ في رسم لوحته المبدعة على «سجادته» الإلهية التراثية العريقة، التحق الحزبيون والحكّام بهذا المرسم الأبدي الخالد أم لم يلتحقوا.

الخاتمة

مع ظهور هذا الكتاب إلى النور ووصوله إلى يد القارىء العربي المتعطش لكل ما هو جديد في عالم التحولات المتسارعة المحيطة به، تكون ولاية الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي الأولى قد قاربت من نهايتها واحتدمت السجالات الفكرية والسياسية والثقافية والإعلامية مرة أخرى بين فريق الإصلاح وفريق المحافظين حول معركة رئاسية ثانية يرى الإصلاحيون أنها مضمونة النجاح لأربع سنوات أخرى للرئيس خاتمي فيما يزعم المحافظون أنها ستكون قاسية عليه وعلى حوارييه وأنصاره.

ومع وصول الكتاب إلى يد القارىء العربي المتشوق للإصلاحات على امتداد الوطن العربي الكبير تكون أربع سنوات «عجاف» قد مرت على الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، وإدارته الحكومية، شهدت فيها إيران المرّ والحلو في إطار معارك الحرية والتحرر الفكري والسياسي والثقافي والإعلاني، الحيوية الجارية على قدم وساق على امتداد الخريطة الجيوبشرية للبلاد الإيرانية.

يجمع المحللون السياسيون المتتبعون بعمق لمجريات التحول في الخطاب السياسي والفكري للنخب الدينية والمدنية في إيران خلال السنوات العشرين الماضية، لا سيما في السنوات الأربع الأخيرة التي ترافقت مع صعود جيل الإصلاح الجديد من أبناء الثورة الأسلامية الحديثة، على أن المحور الأساسي لكل السجالات والحوارات والمناقشات الجارية يتمثل في مدى استعداد النخب الحاكمة لقبول التحدي الذي بدأ مع طلائع القرن العشرين غداة الثورة الدستورية الإيرانية، وهو تحدي التصادم، أو التصالح بين الدين والنظام الدستوري. بمعنى آخر بين من يقول «بأن الإقرار بالنبوة والدين الإسلامي الخاتم وكمال الدين واكتماله

يعني بالضرورة نفي أي تشريع دستوري وتالياً اعتبار رأي نظام دستوري برلماني ضلالة» كما يعتقد أتباع المرحوم العلامة الشيخ فضل الله نوري، وبين من يقول «بأن القراءة الديناميكية للدين وتالياً العقيدة الاجتهادية المرنة تعني بالضرورة تقديم قراءة متصالحة بين الدين والبرلمان والديموقراطية الشعبية والمشروعية الجماهيرية»، كما يعتقد أتباع المرحوم العلامة الميرزا النائيني رائد الإصلاحات الكبير عشية الثورة الدستورية وغداتها في بداية عصر النهضة الإسلامية الحديث في إيران.

منذ ذلك الحين والمدرستان الفكريتان الآنفتا الذكر في شد وجذب وكرّ وفرّ وإلى حيننا هذا، وما يجري في إيران اليوم تحت عنوان الإصلاح ليس إلاّ امتداداً لتلك السجالات.

السنوات الأربع الماضية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، أن الخطوة الأساسية الأولى المطلوبة في نظام الإصلاحات في إيران تكمن في ضرورة تكريس حق الاختلاف ومشروعيته في هذا السياق.

وإذ يجمع المحللون السياسيون أو يكادون، على أن الرئيس محمد خاتمي قد نجح في ذلك فإن الخطوة الأخرى التي تنتظر الرئيس ومدرسة الإصلاح عموماً في إيران في السنوات الأربع المقبلة قد تتبلور في الواقع بضرورة الجمع بين المثقفين الدينيين وعلماء الدين الحوزويين وتالياً بين أرباب المجتمع «المدني» وأرباب المجتمع «الديني» لأجل قيام مصالحة تارخية بين «أرباب الشريعة» و«أرباب الطريقة» حيث، يعتقد المراقبون للحدث الإيراني الكبير من الخارج بأن نجاح مثل هذه التجربة في إيران من شأنه أن يُحدث تحولاً كبيراً في منظومة الحركات الإسلامية والتحررية في المنطقة، بل وفي أنظمة الإدارة والحكم الشرقية لا سيما في الوطن العربي والإسلامي الكبير.

ثمة من يقول إن ذلك مستحيل، وهؤلاء على قسمين، العلمانيون المعارضون لقيام حكم ديني بالأساس، والتقليديون الدينيون الذين يعتقدون بأن الجمع بين الدين والديموقراطية «ضلالة» وجهالة.

غير أن الإصلاحيين الملتفين حول برنامج الرئيس محمد خاتمي، وفي إطار أوسع «تكتل الإصلاح والتغيير» الذي يضم قوى وفئات وطبقات اجتماعية ينتمي بعضها إلى اليمين العصري، يعتقدون بأن ذلك هو الحل الوحيد لبقاء الجمهورية الإسلامية والنظام السياسي الإسلامي. ويضيفون أن من غير ذلك فإن أسوأ أنواع الاستبداد سيكون هو البديل، أي «الاستبداد الديني» كما يقول العلامة النائيني رحمه الله أيضاً في بدايات الألفية الثانية.

وإذا كان النائيني قد جرّب وكانت نتيجة التجربة قطيعة طويلة بين أرباب الشريعة وأرباب

الطريقة، فإن تجربة الإمام روح الله الخيمني التي بدأت مع بشائر فجر التحول في نهاية السبعينيات والتي تتجدد اليوم بنظر البعض في إطار تكتل الإصلاح والتغيير العريض تراوح بين الخوف والرجاء، بين المخاطر والفرص غداة دخولنا عصر الألفية الثالثة لعل السنوات القادمة تفتح «نافذة» نحو الأفق الرحب والواسع والمستقبل الواعد لأمة تريد «تجديد» و«وتهذيب» خطئها وفهمها للدين في إطار متصالح مع الدنيا.

فهرس الأعلام

فهرس الاماكن

محمد صادق الحسيني

إيران

سباق الإصلاح
من الرئاسة إلى البرلمان

يرمي هذا الكتاب إلى تلمس الطريق الذي تسلكه الحركة الإصلاحية في إيران منذ تولي الرئيس محمد خاتمي سدة الرئاسة، وهي تحاول جاهدة إرساء قواعد اللعبة الديموقراطية على الطريقة الإيرانية في فهم المصالحة بين الدين ونظام التعدديات السياسية الغربي؛ وصولاً إلى محطة البرلمان السادس في عمر الثورة والذي تسعى أن يكون المنبر القادر على الدفع باتجاه انتقال البلاد من النظام الرئاسي الحالي إلى نظام برلماني حزبي تعددي، يكون فيه الرئيس وتكون فيه الحكومة طيفاً من أطياف المجتمع المدني الإسلامي تأسياً بمدينة الرسول (ص) ورعيله الأول مع الأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات التاريخية منذ فجر الإسلام وإلى اليوم.



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES
BOOKS

